الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (373)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	37
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	47
حقوق الانسان في العالم	153

المتضررون من الواسطة طالبوا بالتثبت من نزاهة إجراءات التعيين التربية" تحقق في فساد إداري أوقف تعيين مائتي موظف وموظفة في تعليم جازان"

المصدر: جريدة الشرق السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/22/638223

جازان – علي الجريبي

أوقف مدير التربية والتعليم في منطقة جازان محمد بن مهدي الحارثي، ملفات مائتين من المتقدمين والمتقدمات للوظائف التعليمية في المنطقة، لحين البت في قضية فساد إداري أحيلت على جهات التحقيق المختصة للنظر فيها، تأسيساً على ما وصفه عدد من المتقدمين بالتلاعب و«الواسطة» التي طالت عملية التقديم من قِبل بعض المسؤولين والموظفين في الإدارة السابقة، رافعاً القضية إلى وزارة التربية والتعليم للتحقيق فيها. وعلمت «الشرق» أن تغييرات إدارية واكبت تلك القضية شملت إعفاءات لأبرز القيادات في الإدارات والأقسام الداخلية في إدارة التعليم. وتم إيقاف إجراءات التعيين على الوظائف الإدارية التي تحمل مسميات مراسلين ومراسلات وعمال وسائقين لحين البت فيما شابها من شكاوى طالب فيها المتضررون بتدخل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، للتحقق من «نزاهة» عملية قبول الملفات، ورأوا أن تفاوت تواريخ التقديم دلالة واضحة على «الواسطة». وألقوا باللائمة في هذه القضية على المديرين السابق والمكلف للتربية والتعليم في جازان.

وتحفظ الحارثي في البت في هذه الوظائف لأسباب رفض الكشف عنها، عندما طلب منه المراجعون للقضية تحديد تلك الأسباب كتابياً على خطابات الشكوى المقدمة إليه، تاركاً الغموض سيداً للموقف أمام أصحابها الذين باتوا لا يعرفون مصيرهم مستقبلاً. كما لم تصل «الشرق» حتى الآن إلى مدير التربية والتعليم الجديد محمد الحارثي، الذي تجاهل اتصالاتها المتكررة لمعرفة تفاصيل هذا التلاعب في الوظائف الإدارية. كما لم يرد على الرسائل النصية المرسلة إليه طيلة الأيام الماضية. واكتفى مدير الإعلام التربوي محمد الرياني، بتوضيح دار حول شكوى تقدم بها أحد المواطنين إلى مدير التعليم يستفسر عن عدم قبول ابنته في إحدى الوظائف الإدارية رغم قبول غيرها من المتقدمات. حيث طالب المواطن بأن يتقدم بشكوى رسمية للإدارة للتحقق من ذلك وإرفاق المستندات اللازمة بها. وأشار الرياني إلى أن الإجراءات داخل الإدارة هي تكليفات داخلية تخص الإدارة وحدها، تاركاً تفاصيل القضية تمضي في مساراتها لدى الجهات المختصة وصولاً إلى إنصاف المظلومين ومعاقبة المتجاوزين للأنظمة المتلاعبين بالوظائف.

وأفادت معلومات تلقتها «الشرق» من بعض المتضررين في قضية «الواسطة» بأن هناك كشوفات بأسماء مجموعة من المتقدمات على وظائف إدارية تؤكد أنهن تقدمن منذ فترة تجاوزت السنة والسنتين، ما أثار حالة من القلق بخصوص تلاعب محتمل في الملفات. وأشارت مصادر في الإدارة العامة للتربية والتعليم في جازان إلى أن مجموعة من المسؤولين والموظفين اختاروا بعض الملفات، وبخاصة الجديدة منها لتوظيف أصحابها، بدأت مع وجود المدير السابق والمدير المكلف للتعليم، وتم التحفظ على مائتي ملف منها مع استلام المدير الجديد لمهام إدارة التعليم بجازان. وأشارت المصادر إلى سحب شؤون الموظفين لقرارات التعيين من تلك الملفات رغم تأكد أصحابها من وجودها داخل ملفاتهم، ما أثار شكوك المدير الجديد، ومن ثم رفعت القضية للوزارة للتحقيق في ملابساتها.

وفي سياق متصل، عرضت «الشرق» القضية على المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أحمد بن يحيى البهكلي حيث أوضح أن حق العمل من أهم الحقوق الإنسانية التي تؤكد عليه الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والدساتير المحلية، وحين تكون فرص العمل محدودة تنشأ الحاجة إلى المعايير المحكمة والضوابط الموضوعية التي

تضمن العدالة ووصول الأكفاء المؤهلين بعيدا عن المحاباة والمجاملة. وأكد أن لدى جهات التوظيف الحكومية والأهلية لوائح وأنظمة جيدة لضمان حسن الاختيار من المتقدمين للعمل، لكن المشكلة الحقيقية تكمن في التطبيق والالتزام بهذه الضوابط والأنظمة، مؤكداً وجوب تصدي الجهات الرقابية في الدولة لأي تجاوزات، فضلاً عن تصدي المجتمع بمؤسساته المؤثرة ومن أهمها الإعلام لها. وبيّن أن تلك المخالفات لو ثبتت بالأدلة ستحال على القضاء لمعاقبة مرتكبيها بالعقوبة الرادعة. نافياً علمه بالقضية أو تلقي الجمعية لأي مخاطبات بشأنها.

وصف موضوع البلطان والصحفيين بأنه مبهم وغامض ورفض الخوض فيه

عبدالله الهزاع: نادي الاتحاد مزرعة من الأشواك .. على داخِلِها تَحَمُّل جروحها ونكآتها المدمية

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/21/636287

تعليق على ما حدث – يعدها أسبوعياً: علي مكي

عندما هاتفته مساء أول أمس الأربعاء حسب الموعد المتفق بيننا، وبمجرد أن بدأت في طرح المحور الأول من أحداث هذا الأسبوع ليبدأ في سرد تعليقاته، ضحك بلطف وقال لي بارك لي أولاً فوز القادسية وتأهله لربع نهائي بطولة كأس ولي العهد.. كان في قمة بهجته وانشراحه..

إنه عبدالله الهزاع الرئيس السابق لنادي القادسية وعضو شرفه الحالي وممثله أمس في أول انتخابات تجري في تاريخ اتحاد كرة القدم السعودي، وهو عضو الجمعية العمومية للاتحاد نفسه، وقبل ذلك هو أحد رجالات الأعمال المعروفين في المنطقة الشرقية وفي المملكة أيضاً.

هنا استضفناه معلقاً على أحداث ومقولات حاولت أن تكون الرياضة هي النسبة الطاغية فيها، لكنه أبدى رغبته في الخروج من قضايا الوسط الرياضي وصراعاته التي لا تنتهي.. هنا النص الكامل لرؤى ضيفنا «الهزاع» وأفكاره ومواقفه تجاه عدد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والكروية:

تجارة المخدرات

كشفت ندوة نظمتها جامعة نجران مؤخراً أن تجارة المخدرات في المملكة خلال العام الماضي بلغت أكثر من 23 مليار ريال.

ـ بلا شك هذه تجارة تزدهر في كل دول العالم بالتناسب مع ارتفاع تعداد الشباب من الجنسين، بالإضافة إلى عامل اتساع أو طول الحدود مع دول مجاورة للمملكة فتكثر المنافذ التي يتسرب منها هذا الداء. لكن يجب ألا ننسى أن بلادنا محمية بعد الله عزوجل بيقظة وجهود أجهزة وزارة الداخلية وتطور أساليبها في الكشف عن هذه السموم والحد منها ما أمكن، لكن كل ذلك مرتبط أيضاً بضرورة وعي الشباب بخطورة الاستهداف وعلى كل أسرة أن تتحلى بالحكمة المطلوبة.

تعثر المشاريع

كشف نائب رئيس الهيئة الوطنية السعودية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الدكتور عبدالله العبدالقادر، حصر الهيئة ثلاثة آلاف مشروع متعثر في عموم المناطق والمدن السعودية منذ بدء مهماتها، معزياً السبب إلى الخلل الإداري.

ـ الخلل الإداري موجود دائما في كل المنظومة التي تعمل في هذا المجال، وسببه ثلاثة عوامل في رأيي؛ أولاً الجهة المالكة ثم الجهة المشرفة على تنفيذ المشروع ثم الجهة المنفذة، وإذا كان هناك خلل فهم يشتركون فيه ويتحملونه جميعاً بنسب متساوية، كما أن البنية التحتية لقطاع المقاولات ضعيفة جداً؛ لأن حجم المشاريع في المملكة منذ عشر سنوات ينمو بشكل كبير من سنة إلى أخرى مما أوجد ثقلاً في كم المشاريع الهائلة في مقابل ضعف الجهات المشرفة والجهات المالكة غير القادرة على تنفيذ هذه المشاريع كما كان قبل عشر سنوات.. وهكذا أصبح نمو المشاريع فوق طاقة القطاع نفسه وفوق طاقات الجميع، ولوزارة التخطيط دور في هذا الحال المائل؛ لأنه كان يتوجب عليها التواصل مع جميع الوزارات لرفع الكفاءة وزيادة الإنتاج، أما وزارة المالية فعليها أن تواكب حجم التكاليف الحالية وليس كما هو قبل خمس سنوات!

انتهاكات الأيتام

في برقية عاجلة بعث بها رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، لوزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، جاء فيها «نود الإشارة إلى ما رصدته الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في دار الأيتام بمنطقة جازان من سوء الرعاية، حيث يعاني نزلاء الدار من سوء التغذية، ونقص الاهتمام من قبل بعض القائمين على رعايتهم، وعدم مناسبة الأثاث والبيئة المحيطة بمقر سكنهم».، وأكد القحطاني أن أيتام جازان «تعرضوا لانتهاكات»، مطالبا الوزير بـ «تعيين من تبرأ بهم الذمة» في الدار.

ـ إنني أشكره عليها وأتمنى أن تتعدد مثل هذه البرقيات. إنها مسؤوليتنا جميعاً وليست مسؤولية جهات وجمعيات حقوق الإنسان وحدها، إذ أتمنى أن تصدر هذه البرقيات من كل شخص غيور على هذا الوطن وحقوق أبنائه.. إنني أرى نفسي مقصراً في هذا الجانب لأن ما حدث لأيتام جازان هو شيء يحز في النفس حقيقة.

رياضة مدرسية

تعمل وزارة التربية والتعليم على إعداد أول منهج سعودي للرياضة المدرسية في التعليم العام، سيطبق للمرة الأولى في مرحلة رياض الأطفال.

ـ الرياضة مطلوبة للكل وتفتح آفاقاً صحية وعقلية وروحية لمن يمارسها.. لهذا فمثل هذه الخطوة من وزارة التربية والتعليم مهمة لما ستحققه من إضافة لأبنائنا وبناتنا الطلبة.

تكتلات الانتخابات

شدد الدكتور هادي اليامي رئيس لجنة انتخابات مجلس إدارة الاتحاد السعودي لكرة القدم قبل الانتخابات التي أجريت أمس على ضرورة ابتعاد المترشحين عن التكتلات وقال: لايجب أن يكون هناك تكتلات بين الأعضاء بشكل رسمي أو غير رسمي وسنتابع العملية الانتخابية، ولكن في النهاية لن نبحث عمن خلف الكواليس فليس لنا إلا الحكم على ما يظهر فقط.

ـ انتخابات اتحاد كرة القدم التي جرت أمس هي مرحلة بداية مهمة جداً وستضيف لنا الكثير في المستقبل، لكن لا يمكن التحكم في ضمائر واختيارات الآخرين. الصوت أمانة وفي المستقبل سيصل هذا المفهوم لعدد أكبر من الأعضاء. إنها تجربة مهمة يجب أن نستفيد منها لتصحيح المفاهيم في الدورات المقبلة.

وظائف للعاطلين

قال وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه، إن القرارات التي اتُّخذت مؤخراً هي لمصلحة الوطن وحق مكتسب لأبنائه، حيث ينتظر مليونا عاطل عن العمل وظائف، 85 % منهم من النساء، إضافة إلى أن مدارس التعليم العام تخرج سنوياً 330 ألف خريج من الثانوية العامة ينتظرون أيضاً توظيفهم. وأضاف في حوار خاص مع «الشرق» أن القرارات سيكون لها دور في التضييق على المتسترين الذين يشكلون ما نسبته 42 % من المنشآت الصغيرة، مشيراً إلى أن هناك ثمانية ملايين عامل وافد 86 % منهم في وظائف متدنية لا تصلح للسعوديين.

ـ الهدف هو محاولة إيجاد وظائف وهو هدف وطني نبيل، لكن ما حدث هو رفع تكاليف القطاع الخاص والوافدين. القرار أعوج! صحيح أن هدفه نبيل لكنه لم يوجد الآلية المناسبة لتوظيف النساء وكان القرار ناقصاً، فهل من أجل توظيف مليونين نرفع الأسعار ونرفع تكاليف مشاريع الوطن ونغلق المنشآت الصغيرة فضلاً عن العمالة السائبة.. أعتقد أن الموازنة العامة للدولة ستتضرر من العقود المستقبلية.. وأقول لمعالي وزير العمل إن قرارك غير مدروس من جهة نظري الشخصية فهو لتحقيق هدف ما أضر بجوانب وأهداف كثيرة في المجتمع.

تراجع المنتخب

تراجع المنتخب السعودي الأول لكرة القدم، إلى المركز 126 في تصنيف «الفيفا»، للمنتخبات العالمية لشهر ديسمبر عام 2012 كأسوأ ترتيب عالمي يصنّف به المنتخب السعودي في تاريخه وكان في آخر قائمة المنتخبات الخليجية.

ـ المنتخب السعودي لم ينصف عندما كان في أوجه وقمة مجده وزمنه المشرق الجميل. نحن الآن في فترة انتقالية ونتمنى من المجلس الجديد التطوير والأمل في عودة الكرة السعودية لسابق قوتها وعزها.

محاربة الرشوة

كان أحمد عيد المترشح لرئاسة الاتحاد السعودي لكرة القدم قد أكد على حرصه القوي بأن يعود المنتخب إلى وهجه ويكون ضمن أفضل 40 منتخبا في العالم، وتحدث بحرص وثقة عن أهمية زيادة عدد الممارسين لكرة القدم ومحاربة كل المخالفات من رشوة وغيرها في كل ما له علاقة بكرة القدم من خلال القوانين والأنظمة وبسواسية مع الجميع، وأن يحاكي النظام الألماني في تسيير عمله، وذلك خلال إعلانه عن برنامجه الانتخابي للرئاسة في فندق إنتركونتيننتال بالرياض قبل موعد الاقتراع بـ 48 ساعة والذي جرى ظهر أمس.

ـ نتمنى التوفيق للاتحاد القادم بتحقيق الأهداف المرجوة سواء من خلال مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية والعمل على إعادة الكرة السعودية إلى الواجهة بالدراسات والتخطيط . فلدينا قدرات غير عادية ومتابعو الكرة عندنا لا يقلون عن 75% من المجتمع.

زيادة الأسعار

أكد رئيس الهيئة العامة للطيران المدني بالسعودية، الأمير فهد بن عبدالله بن محمد أن التطبيق الفعلي للقرارات الصادرة من مجلس الوزراء بشأن شرائح أسعار تذاكر الطيران المحلي ستدخل حيز التنفيذ خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، لافتاً إلى أنه لن تكون هناك زيادة في الأسعار وفقاً لآلية الشرائح لمَن يحجز قبل عشرة أيام من موعد السفر.

ـ هذا ما كنا نتمناه منذ فترة طويلة لأن تطبيق هذه الطريقة توجد رغبة في حجز المقاعد مبكراً وتعوّد العملاء على التنظيم وإدارة أعمالهم بشكل مرتب، مما يساعد إدارة الخطوط السعودية على إيجاد حلول لأيّ مشكلة تتعلق بضغوطات السفر وتجعل لكل مقعد قيمة مدفوعة وعادلة لكي لا يضيع حق المسافر أو حق الناقل، ونحن مع فتح الفرص لوجود شركات نقل جوية أخرى تعمل مع السعودية لمواجهة زيادة الطلب من السفر والنقل.

البلطان والصحفيين

طالب خالد البلطان رئيس نادي الشباب بفتح تحقيق واسع يطول كافة الأطراف ذات العلاقة بقضية اتهام رئيس ناد سعودي بتقديم رشوة للاعب ناد آخر قبل سنتين، وقال: «أطالب نيابة عن 14 رئيس ناد بفتح تحقيق يطول كل من له علاقة بالقضية والخبر المنشور سواء رئيس النادي أو اللاعب أو الصحفي».

ـ هذا موضوع مبهم وغامض لا أريد الخوض فيه لأنه لا يستطيع أي شخص إيضاح الموقف إلا أصحاب العلاقة وأقصد الصحفي واللاعب.

ماجد وسامي

الكاتب الرياضي عدنان جستنية قال إن ماجد عبدالله هو الأسطورة السعودية والعربية، أما سامي الجابر فهو أسطورة وهمية فرضها الإعلام الهلالي، وتساءل عن سبب عدم استمرار رؤساء الاتحاد بعد منصور البلوي إلا عاماً واحداً فقط؟!

ـ هذا رأيه الشخصي. بالنسبة لي ماجد عبدالله أسطورة في كرة القدم نقدره جميعاً.. وكل النجوم الآخرين نقدرهم وعلى رأسهم سامي الجابر؛ لأنهم ساهموا في إنجازات سجلت باسم الوطن. في رأيي أن فتح المجال لمثل هذا الجدل المتعصب والمتشفي لا يخدم رياضتنا، بل يخدم جزءاً معينا من الوسط الرياضي يميل لهذه المشاحنات الممجوجة. إنهم نجومنا جميعاً يا سادة ويجب أن نعتز بهم دون استثناء أو مفاضلة.

وبالنسبة لنادي الاتحاد فإن منصور البلوي كان مؤثراً، لكنني أعتقد أن الاتحاد مزرعة من الأشواك المدببة من يدخلها يجب عليه أن يتحمل جروحها ونكآتها المدمية!

منطق الأسوياء

فوزي خياط قال معلقاً على صدارة الفتح لدوري زين: « كم هو متوازن.. وسوي.. مدرب ـ الفتح ـ فتحي الجبال وهو يؤكد: نحن يهمنا الانتصار.. ولا نتكالب على البطولة إذا ما خسرنا بشرف!! نعم أيها المدرب العملاق هذا هو منطق الأسوياء.

ـ أعلق بكلمتين وأقول إن المدرب واقعي تعلم من أخطائه السابقة يحظى بدعم إدارة ناجحة وشابة وأعضاء شرف واعين بجهوده ولاعبين مخلصين.

المعمر و عيد

خالد المعمر الذي خسر أمس الفوز برئاسة الاتحاد السعودي لكرة القدم لصالح منافسه في الرئاسة أحمد عيد كان قد أكد على ثقته بالفوز قائلاً إن تاريخه يشفع له بالمنافسة والحصول على المنصب، كاشفاً أن «كثيرا من الأندية تدعمه لكنه لا يود الإفصاح عن ذلك حتى لا يحرج منافسه أحمد عيد».

ـ شعور جميل.. ثقة قوية في النفس.. الاثنان جاءا من بيئة رياضية خصبة ولديهما كفاءة تؤهلهما للمنصب. بالتأكيد أن مجلس اتحاد لعبة كرة القدم السعودي سيخسر أحدهما، وأتمنى من المعمر أن لا يكون بعيداً عن عيد فكلاهما رابحان في نفس الوقت وعليهما أن يدعم بعضهما.

الصحة والفساد

اتهم مستشفى عرفان بجدة وزارة الصحة بـ «منافاة الحقيقة والفساد» في قضية الإغلاق، إثر وفاة حفيد رجل أعمال شهير، وأبان أن لائحة الاستئناف المقدمة من الوكيل الشرعي لمستشفى عرفان كشفت عن وجود العديد من الثغرات التي تؤكد استعجال وزارة الصحة في اتخاذ قرار الإغلاق، ونفت اللائحة الكثير من المعلومات التي تقول إن وزارة الصحة قدمتها كمسوغات لقرار الإغلاق، وأكدت أن القرار تسبب في أضرار كبيرة بالصحة في جدة.

ـ هذه حادثة حصلت وتم التنويه عنها في الصحف وكان لها صدىً كبيراً لكن ماذا عن الذي لم يلق نفس الصدى الإعلامي. هناك أخطاء كبيرة ومميتة في أماكن كثيرة. ما حدث يحدث في قطاعات صحية كبيرة لكن من المسؤول؟

عنصران مهمان: التخطيط والمالية! أتهم التخطيط لعدم تطوير الأساليب ولعدم انتقاء الأفضل، أما المالية فعليها رفع الميزانية لاستقطاب الأفضل والأمهر، فالمشكلة هي ضعف التخطيط وقلة الجانب المادي.

السعوديون واليوتيوب

تتصدر المملكة العربية السعودية بلدان المنطقة في مشاهدة الفيديوهات على «يوتيوب» وذلك من حيث عدد مرات التشغيل وتليها مصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة.

ـ هذا نمو تعداد الشباب من الجنسين ورغبتهم في متابعة أحداث العالم المختلفة. لدينا شباب مثقف وفراغ يريد ملأه بالتواصل مع العالم. إنه جيل قادم قوي ومتابع لكل شيء دون قيود أو حدود. الجيل القادم جيل صعب يتجاوز بمراحل تفكير الأجهزة الحالية، الحكومية والخاصة.

السهلي: 3 وزارات تتحمل مسؤولية الهائمين بالشوارع

المصدر: جريدة المدينة السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/421863

عبدالله الدهاس - مكة المكرمة

حمل الدكتور محمد بن مطر السهلي رئيس قسم الدراسات والبحوث بكلية الشريعة بجامعة أم القرى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالعاصمة المقدسة ثلاث وزارات مسؤولية المعتلين نفسيًا والهائمين في الشوارع وهي وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة والداخلية وقال: «إنه يتعين أن تقام دور نقاهة في المدن والمحافظات لإسكان هؤلاء ومعرفة أوضاعهم بشكل دقيق هل هم من المعتلين نفسيًا أو من مدمني المخدرات أو من المجانيين ليتم بناء عليه وضع برامج علاجية وتأهيلية ووقائية مناسبة لهم لحماية أنفسهم وحماية المجتمع من مخاطرهم». وقال الدكتور السهلي لـ(المدينة): «إن ترك هؤلاء بهذه الحالة في الشوارع فيه إجحاف بحقهم وحق المجتمع ويجعل انفلاتهم ينقلب إلى عدوانية للمجتمع»، مشيرًا أن بعض أسر هؤلاء المعتلين قد لا تكون لديهم القدرة على العناية بهم وحماية المجتمع من خطرهم.

ولفت إلى أن هؤلاء يعرضون المارة للخطر مشيرًا الى وقوع عدة حوادث قتل كان آخرها ما حدث في حي الغسالة بمكة المكرمة قبل نحو عشرة أيام والذي أودى بحياة اثنين من الوافدين أحدهما كان موجودًا في بيت من بيوت الله.

سنوات الحرمان.. انتهت القصة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 7 صفر 1434 هـ - 20 ديسمبر 2012م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125504&CategoryID=5

جازان: موسى محرق

شهر إلا أربعة أيام، مضى سريعا بتفاعلاته وتداعياته منذ أن نشرت "الوطن" في 24 نوفمبر الماضي التفاصيل المأساوية التي كان يعانيها "أيتام دار جازان".. 26 يوما انقلب فيها حال الدار 180 درجة، فلم يعد البلاستيك وسيلة لاتقاء شر البرد، ولم تعد المبادرات الفردية لتأمين الاحتياجات نظاما يتبع، ولم يعد "الأندومي" وجبة رئيسية لهؤلاء.

يوم كشفت "الوطن" عن القصة، لم يكد حبر الطباعة يجف حتى انبرى كتاب الأعمدة في العديد من الصحف المحلية لتوجيه النقد لوزارة الشؤون الاجتماعية على خلفية ملف أيتام جازان.. في اليوم التالي، كان لإمارة جازان كلمة أخرى، وذلك بعد أن وجه أميرها محمد بن ناصر وكيله عبد الله السويد بالوقوف على أوضاع الدار.

بعد 11 يوما، سجل لوزارة الشؤون الاجتماعية أول تحركاتها في القضية، عبر إيفادها لوكيل الرعاية الاجتماعية عبد الله اليوسف إلى منطقة جازان، للنظر فيما تم اتخاذه من إجراءات تجاه الدار، وهي الزيارة التي أعلن فيها عن إنشاء دار جديدة لأيتام جازان بـ 60 مليون ريال.

ولم تغب هيئة حقوق الإنسان الحكومية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، عن مشهد التطورات التي جرت في جازان، إذ اعتبرت الأولى أن الأوضاع المتردية التي يعيشها أيتام جازان "خلل فادح"، وأن الفوضى التي عاشتها الدار "إدارية" في المقام الأول، فيما طالبت الثانية عبر برقية بعثتها لوزير الشؤون الاجتماعية يوسف العثيمين بإعادة النظر في تعيين الكوادر الإدارية في مثل هذه المواقع، ومراعاة الحس الإنساني في اختيار القيادات. وبين إرادة وإدارة انتهت سنوات الحرمان.

حقيبة خاصة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 2 صفر 1434 هـ - 15 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121222/Con20121222557888.htm

فرحة خاصة

محمد بن عبدالله العقلا وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي أوضح أن فرحة الفقراء والأيتام والأرامل والمطلقات والمعلقات والمساكين بشفاء خادم الحرمين الشريفين ومغادرته مدينة الملك عبدالعزيز الطبية، كانت فرحة خاصة عبروا عنها بالدموع والدعاء أن يحفظه الله من كل مكروه، وقال إن الملك عبدالله كان اليد الحانية التي مدت لهم من بعد الله.

جائزة الخدمة المتميزة للعيار

الدكتور تركي بن فهد العيار الملحق الثقافي في سفارة خادم الحرمين الشريفين في كوريا الجنوبية حصل على جائزة الخدمة المتميزة من الجمعية الكورية للدراسات الثقافية الدولية نظير جهوده المتواصلة في تعزيز العلاقات التعليمية والثقافية بين البلدين الصديقين. يذكر أن العيار أشرف على برامج الزيارات لمديري وطلاب الجامعات الكورية للمملكة، وتنظيم برامج زيارات لوفود الجامعات السعودية.

الدكتور حسين بن ناصر الشريف المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يجتمع بأعضاء الجمعية في منطقة مكة المكرمة مساء بعد غد الاثنين، فيما يستعد لمحاضرته المرتقبة الأربعاء بعد المقبل في محافظة خليص. الشريف لم ينف أو يؤكد معلومات راجت عن انتقاله إلى جهة أخرى.

"حقوق الإنسان" تخاطب "التعليم".. والوزارة تتسلَّم الشكوى اليوم

معلمو ثانوية جنوب الطائف يتهمون مديرها بضرب الطلاب يومياً

المصدر: جريدة سبق الخميس 7 صفر 1434 هـ - 20 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/sVsfde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
تقدَّم معلمو ثانوية جنوب الطائف بشكوى لإدارة التربية والتعليم بالمحافظة ضد مدير المدرسة، يتهمونه فيها بضرب الطلاب يومياً، وتهديدهم بالرسوب وإنقاص الدرجات في حال الإبلاغ عنه، إضافة إلى "محاباته" بعض المعلمين في رصد درجات الأداء الوظيفي.
ويتوقع وصول نسخة من الشكوى اليوم السبت لوزارة التربية والتعليم مزودة بصور فوتوغرافية، تُثبت اللجوء للعنف مع الطلاب.
وتضمنت الشكوى، التي حصلت "سبق" على نسخة منها، أن المدير يغادر المدرسة باستمرار بعد منتصف الدوام الرسمي، ومرات في الصباح الباكر، منذُ العام الماضي؛ بحجة إكمال دراسة الماجستير بالطائف، وتم رفع شكوى لمركز الإشراف الذي يتبع له دون أي تجاوب.
كما رصدت الشكوى قيام المدير المعني بجمع 200 ريال من كل معلم؛ بحجة القيام بإصلاحات داخل المدرسة، دون أن تُنفذ، واستخدامه السلطة المهنية وإجباره الطلاب على كتابة أوراق لإثبات عدم حضور المعلمين بالحصص، وتهديدهم بالرسوب بمساعدة المشرف المنسق الذي أخذ توقيعاتهم على ورق أبيض كونه تربطه بالمدير علاقة قوية خارج المدرسة.
كما تضمنت الشكوى محاباة المدير في رصد درجات الأداء الوظيفي، وإعطاء معلمين درجات عالية لم بالرغم من أنه يحضر حصصاً لديهم كما هو معمول به نظاماً، وعدم تسجيل المعلمين الغائبين في برنامج التكامل الإلكتروني.
ولفتت الشكوى إلى عدم شمول المدير بنظام التدوير الخاص بالمديرين؛ فقد أمضى مديراً لهذه المدرسة ثماني سنوات، بخلاف استخدامه العنف النفسي والإيذاء الجسدي مع الطلاب، رغم مناصحة المعلمين له أكثر من مرة.
وتستعد الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لمخاطبة إدارة التربية والتعليم بمحافظة الطائف حيال مدير إحدى مدارسها الثانوية جنوب المحافظة، الذي ثبت لديهم تورطه في استخدام العنف الجسدي مع الطلاب بشكل يومي، وتهديده الطلاب بالرسوب وإنقاص الدرجات في حال الإبلاغ عن ذلك.
وقال عادل بن تركي الثبيتي، ممثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف: إن الجمعية تلقت نسخة من شكوى المعلمين ضد المدير، وسيتم رفعها للمشرف على مكتب العاصمة المقدسة سليمان الزايدي؛ للاطلاع والتوجيه بما يراه مناسباً.
وقال الثبيتي لـ"سبق" إنه ستتم مخاطبة إدارة التربية والتعليم حيال صحة تلك الشكوى وما توصلت إليه نتائج التحقيق.

ولفت إلى أن هناك تعاميم مُبلَّغة للمدارس كافة، تمنع استخدام العقاب البدني والنفسي، وأن الأمر يشمل المعلم والهيئة الإدارية وكل من له علاقة بالطالب.

اجتماع مغلق للأعضاء بشأن استقالة أحمد الخميس

انطلاق انتخابات اتحاد الكرة.. و"حقوق الإنسان" تراقبها

المصدر: جريدة سبق الخميس 7 صفر 1434 هـ - 20 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/OQsfde

عبدالعزيز الشريف – سبق - الرياض:
بدأت في تمام الساعة الواحدة ظهراً، قبل أقل من ساعة، مراسم انتخابات رئيس الاتحاد السعودي لكرة القدم الجديد والمنحصر بين المرشحين أحمد عيد وخالد المعمر، وشهد مقر مركز الملك فهد الثقافي في البداية انعقاد اجتماع مغلق للبت في قرار استقالة أحمد الخميس أمين عام نادي الهلال الذي استقال من الجمعية العمومية في اتحاد الكرة، حيث رشح الهلال سامي أبو خضير بديلاً عنه.
وفي بداية الاجتماع شكر عيد الأعضاء على ما قدموه خلال الفترة الماضية من عمر الاتحاد السعودي لكرة القدم، قبل أن يتم الطلب من رجال الإعلام مغادرة القاعة حيث بدأت الجلسة المغلقة للاجتماع.
وشهدت الانتخابات حضور ممثل من الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" وممثل من الاتحاد الآسيوي لكرة القدم وممثل من اللجنة الأولمبية السعودية وممثل من أحد الدول الخليجية، حيث سيقتصر حضورهم على المتابعة وإسداء النصائح ورفع تقريراً للجهات التي يمثلونها بشأن عملية سير الانتخابات، ولا يحق لهم التدخل في العملية الانتخابية بشكل مباشر.
وحضر في مقر العملية الانتخابية ممثلين من جمعية حقوق الإنسان الذين تمت دعوتهم لمراقبة الانتخابات حيث يحق لهم التدخل وحفظ حقوق كل مرشح وكل مصوت.
ويشارك في العملية الانتخابية 63 عضواً، حضر منهم 62 عضواً فيما تغيب العضو محيي الدين عبدالفتاح ناظر عضو الجمعية العمومية وأحد أعضاء رابطة دوري زين للمحترفين، وحسب اللائحة الانتخابية لا يحق لأي شخص أن يقوم بالمهمة بدلاً عنه.

بعد أسبوع من إطلاق مواطنه: العراق يفرج عن معتقل سعودي

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/464398

الرياض - «الحياة»
أطلقت السلطات العراقية أمس (الخميس) سراح المعتقل السعودي صالح بن لافي العصيمي بعد خمسة أعوام قضاها في السجن، وذلك بعد أسبوع على إطلاق سراح المعتقل السعودي محمد العماري.

وأوضح المحامي المسؤول عن ملف السجناء السعوديين في العراق عبدالرحمن الجريس، في بيان وُزع في الرياض أمس، أن العصيمي في طريقه الآن لدخول المملكة عن طريق منفذ الحديثة بعرعر.
وكان العصيمي حكم عليه بالإعدام شنقاً قبل أن يخفف إلى الحكم بالسجن خمسة أعوام، بتهمة الدخول إلى العراق بطريقة غير مشروعة.
وكان المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل العراقية حيدر السعدي، أعلن أخيراً عن وجود 60 سجيناً سعودياً، بمن فيهم 5 محكومين بالإعدام، يتوزعون على 4 سجون نظامية مطابقة لمعايير حقوق الإنسان الدولية. وكان رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح القحطاني دعا الأسبوع الماضي السلطات العراقية إلى إعادة النظر في أحكام الإعدام الصادرة ضد بعض السجناء السعوديين، وطالب بتمكينهم من الاستفادة من الاتفاق الموقع بين الرياض وبغداد في شأن تبادل السجناء.
وكانت «الحياة» نقلت أول من أمس عن محام سعودي يترأس لجنة متابعة أوضاع المعتقلين السعوديين في العراق قوله «إن 25 معتقلاً سعودياً نظموا إضراباً جماعياً عن الطعام في سجن التاجي شمال العاصمة العراقية بغداد منذ خمسة أيام».
وأوضح المحامي ثامر البليهد أن إضرابهم يُعزى إلى سوء المعاملة التي يتلقونها في ذلك السجن السيئ السمعة، وأن مطالبهم تتمثل في نبذ الطائفية في التعامل معهم .وكان آخر المعتقلين الذين عادوا من العراق وصل إلى الرياض يوم الجمعة الماضي من طريق مطار أبوظبي، واسمه محمد حمدان العماري.
والعماري الذي حكم عليه بالسجن عشرة أعوام بتهمة الدخول غير المشروع للبلاد، قضى سبعة أعوام ونصف في سجن أبو غريب قبل أن يطلق سراحه لحسن سلوكه.

أيتام جازان.. ودور الإعلام

المصدر: جريدة الوطن السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14863

طلال آل الشيخ

الصحافة المهنية لا تسابق الزمن وتجري وراء الأحداث لتحقيق انفراد صحافي فقط، وإنما يهمها في المقام الأول أن تكون مرآة تعكس تطلعات الفرد والجماعة، ومعاناتهم وهمومهم وأحلامهم، للقائمين على أمرهم من المسؤولين في مؤسسات الدولة.
الصحفي يسعده، بل إن غاية سعادته تكمن في عرض مشكلة أو معاناة لقطاع من القطاعات، حين يوجد المسؤول عن ذلك القطاع الحل ويمنح القضية الاهتمام اللازم، وذلك حقا ما عايشناه مع الزملاء في "الوطن" بعد الزيارة الأخيرة للصحيفة لدار التربية الاجتماعية بجازان أو ما تم التعارف عليه صحافيا بـ"قضية أيتام جازان". الصحيفة من خلال زيارتها للأيتام في غرفهم الخاصة ومشاركتهم وجباتهم وأنشطتهم اليومية، ورصد انطباعاتهم وما تم توفيره لهم في الدار، عكست بالقلم والصورة تغير أوضاع الأيتام في الدار، إذ أمنت وزارة الشؤون الاجتماعية أثاثا جديدا للدار، وزودت جميع الغرف بأسرة وخزانات وشاشات تلفزيونية جديدة، فيما عوضت الأيتام عن قيمة شاشة الـ 10 آلاف ريال التي قام الأيتام بشرائها على حسابهم الخاص، وتحسين وجباتهم، وتأهيل معمل الحاسب الآلي، الذي تم تجهيزه بالحديث من الأجهزة وتزويده بإنترنت ومدربين متخصصين، وكذلك توفير مجلس عام يستقبل فيه الأيتام ضيوفهم، بالإضافة إلى تجهيز ملعب رياضي يشرف عليه مدربون، لترتسم البسمة والرضا على وجوه الأيتام إثر توفر كل احتياجاتهم وطلباتهم.
سعدنا جميعا بما تحقق لـ"أيتام جازان" وتغير أوضاعهم إلى الأفضل، خلال فترة لا تتجاوز الشهر الواحد، منذ أن نشرت "الوطن" التحقيق الأول عن الدار، وألقت الضوء على معاناتهم، ومن ثم حرصت على متابعته بشكل شبه يومي، فكانت الصحيفة ومنسوبوها من أكثر الجهات سعادة بما تحقق للأيتام من تغيير واهتمام وتحسين أوضاع، فأكثر ما يفرح الصحافي أو الصحيفة تمكنه وتمكنها من القيام بواجبها في خدمة المجتمع، لذلك لم يكن مستغربا تفاعل كتاب "الوطن" واهتمامهم بهذه القضية، حتى ظن البعض بأنه ليس للصحيفة قضية أخرى غير أيتام جازان.

تفاعل وزارة الشؤون الاجتماعية أيضا يستحق الإشادة، خصوصا حديث وزيرها الدكتور يوسف العثيمين لـ"الوطن" عندما قال "بالتأكيد ليس من سمع كمن رأى.. ورحم الله من أهدى إليّ عيوبي" معلقاً على القضية ذاتها، ومقرا بوجود تجاوزات، فكان في ذلك نهاية لمعاناة أيتام جازان.
شكرا للزملاء الأعزاء في جازان مدير المكتب موسى محرق والمحرر حسين معشي والمصور المتميز سلطان الفيفي، شكراً أيضا للكاتب "المؤثر" علي الموسى ولبرنامج "ياهلا" والأنيق علي العلياني، وشكراً لكل الكتاب والإعلاميين الذين تفاعلوا مع تحقيق "الوطن" ومعاناة الأيتام، فقد أدى الإعلام دوره وأكمل رسالته في قضية اجتماعية إنسانية، وساهم في إيجاد الحل والاهتمام اللازم، وتغير حالهم من التحاف البلاستيك وأوراق الصحف إلى دار مهيّأة ومكتملة توفر لهم احتياجاتهم كافة.

الرياض
www.Alriyadh.com

المرأة والظلم الاجتماعي

المصدر: جريدة الرياض الخميس 7 صفر 1434 هـ - 20 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/20/article794348.html

الأمير المعتز بن ناصر بن عبدالله الفرحان آل سعود

لا تسأل عن مكانة المرأة في الإسلام سواء كانت أماً، أو أختاً، أو زوجة، أو بنتاً فقد أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنساء خيراً على وجه العموم وأوصى بالأم على وجه الخصوص فقال (أمك ثم أمك ثم أمك) كما أوصى بالأهل من زوجة أو أخت، أو بنت فقال: (خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي) وبشر الرجل الذي يكون له بنات فيحسن إليهن ويبذل جهده في تربيتهن (كنّ له ستراً من النار) وهكذا فإن منزلة المرأة في الإسلام لا تخفى على عاقل ولا ينكرها إلا جاهل.
ولا تسأل عن جهود القيادة الرشيدة ممثلة في خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله في سبيل إعطاء المرأة حقوقها وجعلها عضواً فاعلا في المجتمع، والانتصار لها من كل ظلم فقد كان هذا هو نهج قيادتنا ودأبها، ولا يزال إلى أن تأخذ المرأة المكانة التي أراد الله سبحانه وتعالى لها.
إن النظرة الدونية التي تصدر من بعض أفراد المجتمع تجاه بعض فئات النساء، لا يمكن وصفها إلا بالرجعية والتخلف، فالنظرة إلى المرأة التي فاتها قطار الزواج وكأنها فاتها قطار الحياة أو كأنها خلقت لتتزوج، أو النظرة إلى المرأة المطلقة وكأنها ارتكبت جريمة بشعة ووصفها بالتقصير والإهمال في أداء واجباتها الزوجية مع إغفال دور الرجل الذي قد يكون هو السبب في هذا الطلاق وهو المقصر الوحيد في أداء واجباته، وكذلك النظرة إلى المرأة الأرملة وكأنها من سقط المتاع كلها آراء لم تعد مقبولة ولم يعد هناك مكان لمن يتبنونها.
كما أن استمرار صدور بعض الممارسات المسيئة إلى المرأة من أفراد غير محسوبين على مجتمعنا السعودي من عضل المرأة ومنعها من الزواج لأسباب مختلفة كلها تتعلق بمصلحة وليها والعادات والتقاليد البالية كما أن سلب راتب المرأة أو جزء منه كلها جميعاً تصرفات أو ممارسات يجب على العقلاء من أفراد مجتمعنا وهم كثير ولله الحمد التصدي لها.
والمرأة تعاني أيضاً في بعض الأسر من الأعباء المفروضة عليها حيث ان بعض الأزواج قد أسند إلى زوجته تربية الأبناء دون أي مشاركة منه وكذلك إلزامها بالمشاركة في دفع جزء من ميزانية المنزل إضافة إلى ما تقوم به من إدارة شؤون المنزل والاهتمام به وكلها أعباء تزيد من الضغوطات على المرأة وتزيد من معاناتها في هذا المجتمع.
أما عن الحلول المطروحة لإنصاف المرأة ورفع الظلم عنها؛ فإن التمسك بالقيم والمبادئ الشرعية هو الحل الأول والأخير، فالتزام المرأة بواجباتها الشرعية تجاه والدها وزوجها وتمسكها بحقوقها الشرعية تجاههم والتزام الأب والزوج والأخ بإعطاء المرأة حقوقها التي منحها الإسلام دون أي نقص لنصل بالمرأة إلى واقعها الذي رسمته الشريعة الغراء لها، كما أن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً في هذا الشأن بل يقع على عاتقها العبء الأكبر وخاصة هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ويتمثل هذا الدور في إبراز حقوق وواجبات المرأة وكشف الظلم الواقع عليها وإثارة القضايا المرتبطة به وتبني وإيجاد الحلول العملية والقابلة للتطبيق التي تسهم في رفع الظلم الاجتماعي عن المرأة.

التويم لـ الشرق: 10٪ من قضايا المستهلكين عالقة و3٪ تحال للقضاء.. وعدم تعاون ست جهات وراء الخلل

تقارير مفصلة عن حالة المستهلك ومطالبات بمحاكم مستقلة ومتخصصة أمام المقام السامي

المصدر: جريدة الشرق الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/23/641968

أبها – عبده الأسمري

قال لـ»الشرق» رئيس جمعية حماية المستهلك ناصر التويم، إن تقريراً سيرفع للمقام السامي في غضون أسابيع يتضمن معلومات مفصلة عن حالة المستهلك في المملكة والمشكلات التي تعترضه، بالإضافة إلى مطالبات بإنشاء هيئة عامة للمستهلك، هيئة عامة للجمعيات التعاونية، ومحاكم مستقلة ومتخصصة للمستهلك. وأضاف التويم أن تلك المشكلات لا يمكن حلها إلا بتعاون ست جهات، وهي: مؤسسات التنشئة الاجتماعية، المؤسسات الإعلامية لبث الوعي بأهمية قضايا المستهلك، الجهات الحكومية المختلفة، مؤسسات المجتمع المدني خاصة الجمعيات الخيرية والتعاونية وجمعيتي حقوق الإنسان والمستهلك، التاجر والقطاع الخاص من خلال توعية التجار والوصول إلى تأصيل مفهوم «التاجر الأمين»، والمستهلك من خلال أربع نقاط هي: أن يكون واعياً بالحقوق والمخاطر، التفاعل مع أي حالة تقصير في حقه أو أي مخالفة والإبلاغ عنها، آلية الترشيد في الاستهلاك، ومواجهة الغلاء بالاستغناء لكي يكون لدينا مستهلك مسؤول. وعدّ التويم أن تعاون الجهات الست من شأنه القضاء على مشكلات المستهلك، وأن عدم التعاون بينها أوجد فجوات ومشكلات انعكست على المستهلك وحمايته وحقوقه وقد تضمنها التقرير.

وأوضح أن التقرير تضمن مطالبات بإنشاء هيئة عامة للمستهلك وهيئة عامة للجمعيات التعاونية، لافتاً إلى أن الهيئة ستكون مرتبطة بمجلس الوزراء، ولها صلاحيات تنفيذية وعقابية ورقابية وتشريعية، أما الجمعية فهي مؤسسة مجتمع مدني لا تمتلك أي صلاحيات تنفيذية أو سلطات إذ إنها جهة تتبنى حقوق المستهلك وتبث التوعية، كما يطالب التقرير بإنشاء محاكم مستقلة ومتخصصة للمستهلك. وأشار التويم إلى أن التقرير تضمن الحديث عن الفراغ المؤسساتي والغياب التنظيمي الذي يعترض آلية عمل حماية المستهلك في المملكة بسبب عدم تعاون الجهات المختلفة وعدم وجود صلاحيات لدى الجمعية وغياب المحاكم المتخصصة والهيئات الرسمية التي تمتلك السلطة. ولفت إلى أن هناك شكاوى ترد إلى الجمعية من قبل المستهلكين وتحال إلى الجهات المختصة وبعضها يحال إلى القضاء، مؤكداً أن هنالك نسبة تتراوح بين 2-3% فقط تحال للقضاء، و 27% تحال للجهات المختصة كالتجارة، و 10% قضايا عالقة بين الجهات، و 60% تحل ودياً. وأعرب التويم عن أمله في إنهاء قضية الجمعية مع مجلس الغرف السعودية فيما يتعلق بالمبالغ المقرر الحصول عليها من الغرف التجارية، موضحاً أن الجمعية تسير وفق دراساتها إلى وضع خطط لمكافحة الخلل والفساد والتجاوزات التي تتعلق بالمستهلكين الذين ترد منهم عشرات القضايا بشكل يومي، مؤكداً أن وجود جهات تنفيذية لحماية المستهلك سيحد من الشكاوى اليومية والمخالفات التي يواجهها المستهلك، وأنهم يتطلعون إلى قضاء متخصص لمواكبة مثل هذه القضايا.

بتوجيه من وزير الداخلية تضمن فتح مكاتب لعدة جهات رقابية وحقوقية مستقلة

مكاتب دائمة لجمعية حقوق الإنسان داخل السجون الأمنية"

المصدر: جريدة الوطن الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/23/article795221.html

الرياض - محمد الغنيم

وجه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية بفتح مكاتب للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في كافة السجون الأمنية الخمسة في مناطق المملكة للتسهيل عليها في عملية الإشراف المباشر على هذه السجون والموقوفين فيها وتلقي ملاحظات السجناء وطلباتهم.

وتأتي هذه الخطوة غير المسبوقة لتضاف لخطوات مماثلة من شأنها تعزيز مبدأ الشفافية وضمان حماية حقوق الموقوفين والرد على ما يثار من مزاعم حولها، حيث ستكون الجمعية "عيناً" جديدة لجهة محايدة ومستقلة ترتبط مباشرة بالمقام السامي.

ووصف عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس اللجنة المالية والاستثمار بالجمعية المحامي الدكتور صالح الشريدة في تصريح ل "الرياض" هذه الخطوة بأنها قفزة كبيرة ونقلة عظيمة في مجال حقوق الإنسان مؤكداً أن المملكة هي أول دولة إسلامية تسمح "لجمعية أهلية مستقلة " تعنى بحقوق الإنسان بافتتاح مكاتب لها داخل السجون الأمنية مما سيمكنها من العمل وفق آلية تستقل هي برسمها كما أكد بذلك خادم الحرمين الشريفين رعاه الله في برقية سابقة تسلمت الجمعية نسخة منها، معرباً في هذا الصدد عن شكره وتقديره للقيادة الرشيدة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله وولي عهده الامير سلمان حفظهما الله كما قدم شكره وتقديره لسمو وزير الداخلية الامير محمد بن نايف على هذه الخطوة.

وأفاد د. الشريدة أن جمعية حقوق الإنسان أنهت بحمد الله استلام مكاتبها وبدأت العمل الفعلي في بعضها متمنياً في هذا الصدد أن تسرع المحكمة الجزائية المتخصصة في محاكمات الموقوفين أمنياً والإفراج عمن ترى ان الحكم الذي سيصدر بحقهم أقل من مدة إيقافهم، كاشفاً في سياق تصريحه ل "الرياض" أن عدد من تم الإفراج عنهم منذ أن زارت الجمعية السجون تجاوز (2500) موقوف، كما ناشد الشريدة أولياء الموقوفين الاتصال بالجمعية في حال كان لدى أي منهم أي استفسار أو سؤال عن حالة أي موقوف.

إلى ذلك علمت "الرياض" إن إدارات السجون الأمنية في فروعها في كل من الرياض وعسير وجدة والشرقية والقصيم قد شرعت وفق توجيهات سمو وزير الداخلية في إقامة مكاتب حقوقية وقانونية "دائمة" داخل السجون الخمسة تضم مكاتب لهيئة التحقيق والادعاء العام، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان، ويستقبل العاملون فيها شكاوى الموقوفين ويعملون على التأكد من صحتها والوقوف عليها بشكل عاجل ومباشر حيث تقع هذه المكاتب في المباني المجاورة تماماً لأجنحة الموقوفين الجماعية والشخصية.

كما علمت "الرياض" أن إدارات تلك السجون وفي إطار هذه التوجيهات قد خصصت للعاملين في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وباقي الجهات الرقابية الأخرى المختصة غرف خاصة خالية من الرقابة لمقابلة الموقوفين وتلقي طلباتهم وملاحظاتهم بكل شفافية.

وتأتي هذه الخطوة لتضاف للخطوات السابقة والتسهيلات التي تمكن كافة تلك الجهات من زيارة هذه السجون بأي وقت ولقاء الموقوفين فيها والاستماع لملاحظاتهم والرفع بها مباشرة للجهات المختصة إضافة إلى السماح لها بحضور جلسات محاكماتهم في المحكمة وتلقي طلبات وملاحظات الموقوفين وكذلك ذويهم في أي وقت.

عنابر "نزيلات الملز" تحت الترميم.. و"الدرن" ينتشر

"مناقصة" لإقامة عوازل لحجب الإشارات الهاتفية بالسجون

المصدر: جريدة الوطن الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=125818&CategoryID=4

الرياض، جدة: عبدالله فلاح، سامية العيسى

خلصت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى رصد 9 سلبيات تجاه سجن النساء بالرياض، في وقت كشفت فيه زيارة وفد نسائي من الجمعية للسجن أن نصف العنابر الثمانية لا يزال يخضع للترميم منذ 6 أشهر.

وأوضح تقرير تم رفعه لرئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني، وحصلت "الوطن" على نسخة منه، أن "الفوضى كانت تسيطر على العنابر بسبب أعمال الصيانة"، وأن الإصابة بالدرن سجلت ارتفاعا في العنبرين 11 و 12. وطبقا للتقرير فإن 97% من نزيلات سجن النساء "أجنبيات"، وأن عدد السعوديات لا يتجاوز 40 امرأة من أصل 950 سجينة، في حين رصدت ملاحظات على العنبر الثالث شملت تسجيل اختلاط بين نزيلات العنبر الواحد، بتهم تتفاوت بين القتل والخلوة.

إلى ذلك، تتجه مديرية السجون لطرح مناقصة عامة أمام الشركات لإقامة عوازل وقواطع بمبانيها في مختلف المناطق بهدف حجب استقبال الإشارات الهاتفية، وفقا لما صرح به لـ"الوطن" الناطق الإعلامي العقيد أيوب بن نحيت.

كشفت زيارة قامت بها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عبر وفد نسائي لسجن النساء بالرياض، عن وجود 950 سجينة جميعهن أجنبيات فيما عدا 40 سجينة سعودية.

جاء ذلك في التقرير النهائي الخاص بالزيارة الذي رفع لرئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني قبل نحو أسبوعين والتي رصد فيها حالة سجن النساء بالملز ومتابعة أوضاع السجينات والتحسينات المرجوة بعد زيارة سابقة منتصف العام الماضي.

وأشار التقرير -حصلت "الوطن" على نسخة منه- إلى أنه يوجد في السجن 8 عنابر في مجموعها وعنبر واحد للتوقيف ويخضع 4 عنابر منها للترميم منذ أكثر من 6 أشهر.

وبين التقرير، أن كل سجينة تحصل على مبلغ 150 ريالا شهريا، كما يسمح للسجينات بالتواصل مع أسرهن شهريا "حيث يصرف 142500 ريال لجميع السجينات، منها 136500 ريال للأجنبيات و6 آلاف للسجينات السعوديات".

فيما أكد مصدر مسؤول بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ"الوطن"، أن الجمعية بصدد الرفع بتوصيات للمديرية العامة للسجون وهيئة التحقيق والادعاء العام تطالب خلالها بالإسراع في إنهاء قضايا هؤلاء النسوة والبت فيها والعمل على ترحيلهن إلى بلدانهن بعد استيفاء ما لهن من حقوق إن وجدت.

وأشار المصدر إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار أن بقاءهن لفترات طويلة يكون له تكلفة اقتصادية على إدارة السجون دون أن يكون لهذا عائد على الوطن. ورصد التقرير 9 ملاحظات سلبية في الوقت الذي لم يرصد فيها سوى 3 ملاحظات إيجابية، ومن بين تلك الملاحظات السلبية بقاء إحدى السجينات في الممرات طوال مدة زيارة الوفد بحالة غضب وصراخ نظرا لعدم قدرتها على سداد الحق الخاص، كما انتقد الوفد عدم البت في أوضاع بعض النزيلات من الناحية النظامية، حيث إن جميع شكاوى النزيلات وتظلماتهن تدور حول بقائهن دون محكومية أو طول مدة المحاكمة دون النطق بالحكم لفترات تزيد عن سنة أو انتهاء محكوميتهن قبل تنفيذ عقوبة الجلد المصاحبة للحبس لإنهاء إجراءات إطلاق سراحهن.

وكان لشكل السجينات حضور بين الملاحظات السلبية، حيث رصد ضمن الملاحظات السلبية بعض الموقوفات والسجينات يرتدين عباءات ممزقة والبعض منهن يرتدين ملابس لا تتناسب مع المكان ولا يوجد زي موحد لهن وجميع الملابس يتم الحصول عليها عن طريق التبرعات، حيث إن الإعاشة لا تكفي لشراء ملابس من السجن، لأن السجينة تصرفها على مستلزمات النظافة أو الأكل، أما الموقوفات فيتم إحضارهن باللباس الذي تم القبض عليهن فيه ولا تسلم أي ملابس عند الدخول.

كما كشفت الزيارة -حسب التقرير- عن انتشار مرض الدرن بين السجينات في العنبرين 12 و 11، حيث إن هذين العنبرين خاليان من التهوية والتشميس مما يجعلهما بيئة سهلة لانتقال الأمراض والفيروسات، علما أنه يتم تشميس نزيلات العنابر المذكورة في الدور العلوي وهو تحت الصيانة منذ أكثر من شهر.
كما لفت التقرير إلى الآثار السلبية على دمج السعوديات في عنبر واحد " 3" من حيث نوع الجريمة، حيث إن إحدى السجينات قامت بقتل ابن أخيها البالغ من العمر 8 سنوات شنقا وهي في نفس العنبر مع من هي متهمة بخلوة غير شرعية أو توقيع شيك من دون رصيد.
وفي الملاحظة السادسة من السلبيات التي رصدت عقب الزيارة جاء انتقاد لعدم وجود مسؤولة قانونية في السجن لتوعية السجينات والموقوفات بحقوقهن ومساعدتهن في الوصول لمحام وإعداد المذكرات والدفوع واللوائح الاعتراضية لمن ظروفها المادية لا تسمح لها بتوكيل محام.
وأكد التقرير، أن بعض السجينات مصابات بأمراض نفسية وترفض وزارة الشؤون الاجتماعية استقبالهن سواء في دار الضيافة أو دار رعاية المسنات، حيث إن إحدى السجينات مريضة نفسيا ولا يسأل عنها أفراد أسرتها، وعند انتهاء محكوميتها تعود مرة أخرى بتهمة حمل غير مشروع نظرا لعدم إدراكها.
وكشفت الزيارة عن تكدس العنابر وعدم تناسب الأعداد مع مساحاتها، وعدم وجود مختصة من الأمن أثناء دخول وخروج الأخصائيات الاجتماعيات على العنابر وتوفير أدوات إلزامية قبل الدخول للوقاية من العدوى بالنظر إلى ما قد يلحق بهن من أضرار جسدية وصحية "يوجد شكوى خطية من موظفات السجن". وحرص الوفد الزائر على تدوين الملاحظات الإيجابية بدءا بحسن تعامل القائمات على السجن مع النزيلات وإلمام مديرة السجن ونائبتها بحالة كل نزيلة، وتعاون القائمات على السجن مع وفد الجمعية الزائر بتمكينه من التواصل مباشرة مع كل نزيلة والحصول على كافة المعلومات عنها والدخول لكافة العنابر. وأكد التقرير، أن موظفات السجون يقمن بجهود شخصية لحل وضع بعض النزيلات مع أسرهن ويحاولن البحث عن فاعلي الخير لسداد بعض الحقوق المالية الخاصة المستحقة للغير لإطلاق سراح المدينات بها. وحول نظافة المبنى اكتفى الوفد الزائر بتدوين عبارة "لا بأس بها" ولكن الفوضى عمت المكان لوجود صيانة.

مناقصة "قواطع الجوالات" لمنع الهروب والتهريب

جدة: سامية العيسى

شرعت المديرية العامة للسجون في تنفيذ حزمة من الإجراءات الأمنية، للوقاية من عملية تهريب المخدرات إلى داخل السجون، ومحاولات هروب السجناء، وكشفت المديرية عن أن أبرز إجراءاتها تتمثل في تركيب عوازل للشبكات الهاتفية "الجوال"، وتوفير أجهزة دقيقة للكشف على الأدوات الممنوعة التي قد تهرب للسجن.
وأكد الناطق الإعلامي للمديرية العقيد الدكتور أيوب بن نحيت لـ"الوطن" أمس أن إدارة السجون ستطلق مناقصة عامة لإقامة عوازل ومصدات استقبال للشبكات الهاتفية "الجوال"، بهدف حجب استقبال الإشارات الهاتفية، كما تسعى لتوفير أجهزة دقيقة للكشف عن الأجهزة المهربة، لافتا إلى أن إدارة السجون تفرض عقوبات مشددة على مستخدمي الجوالات من النزلاء والتي يتم ضبطها بأي من سجون المملكة.
وقال العقيد ابن نحيت إن عملية تهريب الجوالات تتم داخل السجون، وأنه تم ضبط المئات منها يستخدمها نزلاء محكومون في قضايا مختلفة، مشيرا إلى أن تنفيذ تلك الخطط سيقلل من دخول المخدرات والممنوعات لنزلاء السجون كافة، وستمنع عمليات الهروب نهائيا مع قرب الانتهاء من تجهيز الإصلاحيات الجديدة. وأوضح الناطق الإعلامي لمديرية السجون أن بعض السجناء يلجؤون لتهريب الجوالات والشرائح، وقد يستخدمون الإنترنت من خلالها، مبينا أن هذه الظاهرة عالمية، وأن فريقا من مديرية السجون اطلع خلال زيارته لدول مختلفة على تجربة الحد من دخول الهواتف النقالة، لافتا إلى أن تفتيشا دوريا دقيقا يتم داخل السجون على فترات، وثبت تسجيل عدد من الحالات تم فيها ضبط جوالات لدى بعض السجناء، وذلك أثناء قيام مسؤولي السجون بإخراج السجناء للتشميس الخارجي، كما ضبطت شرائح مسربة أثناء زيارة ذويهم لهم. وأكد بن نحيت أن إدارة السجون وفرت كبائن هاتفية للسجناء للتواصل مع ذويهم.
من ناحيته، قال مدير الإصلاح والتأهيل بسجون عسير، والباحث في علم الجريمة والعقوبة والمشكلات الاجتماعية الدكتور مضواح آل مضواح إن وجود الجوال بأيدي السجناء من المحظورات، وتعد مخالفة يعاقب عليها النظام، وقال إن سبب المنع يعود لسوء استخدام الجوال من قبل بعض السجناء، كاشفا عن أن هناك بعض الجرائم التي يتم التخطيط لها بواسطة الجوال من قبل بعض السجناء، ومنها تسجيل حالات استنهاض أقارب السجين للأخذ بالثأر أو اتصال السجين بأشخاص ذوي علاقة بارتكاب بعض الجرائم، مضيفا أن الهدف من قواطع الهواتف المتنقلة ليس حرمان السجين من وسيلة الاتصال بأهله، وإنما هو تأكيد على مغزى ومعنى العقوبة الإصلاحية حتى يدرك السجين قيمة الحرية ويبتعد عن العودة للجريمة.

سجن وجلد سعودية تزوجت بدون إذن

المصدر: جريدة اليوم الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/66288.html

عمر المطيري:جدة
تدخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في قضية مواطنة صدر ضدها حكما بالسجن لمدة 5 أيام وجلدها 10 جلدات على خلفية زواجها من وافد عربي بطريقة مخالفة للأنظمة والتعليمات حيث اعتبر ناظر القضية في مضمون حكمه أن عقد الزواج تم دون إذن رسمي ولم يتم توثيقه من الجهات المختصة وهو ما يعد مخالفًا كون أحد الزوجين أجنبيًا.
وتضمن الحكم العقوبة نفسها على المقيم مع إلزامه بدفع نفقة شهرية لأولادها الأربعة واثبات نسب الطفل الرابع لوالده الوافد مستدلا بأن حمل المذكورة للطفل كان على فراش الزوجية وهو دليل شرعي لإثبات النسب.
وقال المشرف على الجمعية الوطنية بمنطقة مكة المكرمة حسين الشريف لـ " اليوم " إن الجمعية الوطنية تدخلت بتكليف أحد محاميها نظرا لان الحكم صدر ضد المواطنة وزوجها بحجة إنه لا يوجد أمر سام للموافقة على عودة الزوجة لزوجها بعد طلاقها فيما في الواقع يوجد أمر سام بالموافقة والامر السامي الاول يعتبر ساري المفعول ولا تحتاج المواطنة وزوجها إلى امر اخر لعقد الزواج الثاني حيث إن القضية هي زواج رسمي وبعد ذلك حدث طلاق ورجوع من الطرفين وهذا لا يوجد فيه أي مخالفة نظامية.

أيتام جازان وتصريح الوزير

المصدر: جريدة الوطن الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14872

علي الشريمي

بداية أفتتح مقالي بنقطة إعجاب وتقدير بشأن تصريح وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور "يوسف العثيمين" لصحيفة "الوطن"، وإقراره بتسجيل تجاوزات وأخطاء في دار الأيتام بمنطقة جازان، وإرفاقه لعبارة "رحم الله من أهدى إليّ عيوبي".. وهي في واقعها خطوة حضارية قلما نشهدها تصدر من المسؤولين المباشرين في الأجهزة الحكومية. فعلى سبيل المثال، هل سمعتم أحدا من المسؤولين في الأجهزة المعنية اعترف بالتقصير والإهمال في حادثة حفل عين دار أو انفجار شاحنة غاز الرياض؟ أنا شخصيا لم أسمع مثل هذا الاعتراف إلا في الدول المتقدمة، حيث إنه إذا حصل خلل أو خطأ في أداء أي مؤسسة أو جهاز فإن صاحب القرار هناك يعلن تحمله للمسؤولية، ويقدم اعتذاره.
كان بودي أن يتعلم المشرفون على دار الأيتام بمنطقة جازان هذا السلوك الحضاري، فذلك أفضل من التورط في تصريحات غريبة لا يمكن أن تستوعبها العقول، كالتصريحات المحزنة والمضحكة التي تُلقي باللائمة على الأيتام أنفسهم وأنهم تعمدوا اختلاق مشاكل لا وجود لها! وكأن هناك مؤامرة خفية تُحاك من قبل الأيتام! إنني أعتقد أن القضية المطروحة عندما تصبح قضية رأي عام تتناقلها مواقع وسائل الإعلام المختلفة، ويتحدث عنها عموم الكُتاب والإعلاميين

فلا بد للجهة المسؤولة أن تتعامل بشكل سريع وشفاف وتشرح كل تفاصيل الخلل حتى تكسب احترام الناس، وخصوصا أنه ليس هناك أي عمل بمنأى عن الأخطاء، ومن الخطورة بمكان أن يجلس على كرسي المسؤولية من يمتلك رصانة التبرير وبراعة التمويه، لتكون النتيجة الاستمرار في سيناريو الأخطاء المتكررة.
ثانيا، أسجل إعجابي بهيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لتفاعلهم مع ما نُشر بشأن دار الأيتام بمنطقة جازان، وتأكيدهم على أهمية دور وسائل الإعلام في المساهمة في كشف وتصحيح العديد من الأوضاع التي تمس أفراد المجتمع، وأن الإعلام هو أداة رئيسة لرصد وتوثيق الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان، مؤكدين أن أبواب الهيئة والجمعية مفتوحة لمختلف الوسائل الإعلامية، فهم أجمعوا على وجود عدة انتهاكات في الدار كالقصور في تقديم الخدمات والرعاية، ومعاناة نزلاء الدار من سوء التغذية، ونقص الاهتمام من قبل بعض القائمين على رعايتهم، وعدم مناسبة الأثاث والبيئة المحيطة بمقر سكنهم، وما تم رصده من وجود مقر لصالة رياضية ما زالت منذ سنوات دون تشغيل.
وعن تهديد الأيتام بالنقل خارج منطقة جازان بحجة عدم توفر مبنى خاص بهم ذكر عضو الهيئة بمنطقة عسير الدكتور اليامي أن "الهيئة ترفض تهديد الأيتام بالنقل، وهو أمر لا يمكن قبوله"، وشددت الجمعية على المطالبة الملحة بإيجاد كوادر قيادية مختارة بعناية ومؤهلة للتعامل الإنساني مع هذه الفئة بما يضمن حمايتها وعدم انتهاك حقوقها، ليس هذا فحسب، بل علينا إعادة النظر في بعض أنظمة هذه الدور، مثل:
- المادة التي تنص على إخراج اليتيم من الدار متى بلغ الثامنة عشرة، بصرف النظر عن الحال التي هو عليها، فمنهم من لم يتجاوز في تعليمه المرحلة الابتدائية أو المتوسطة، فيخرج ذلك اليتيم إلى المجتمع وقد يكون يعاني من أمراض نفسية، فيصير فريسة سهلة الاصطياد لأولئك الباحثين عن عملاء للمخدرات أوالسرقة أو الإرهاب.
- ما يرتبط باليتيمة المطلقة التي لديها أولاد ذكور؛ إذ يُنتزعون من حضنها عند بلوغهم سن السابعة لينطلقوا بهم إلى دور خاصة بالذكور فقط، ممّا يجعل اليتيمة المطلقة لا تعود إلى الدار التي تربت فيها، وتعيش هائمة في الشوارع حاملة أطفالها، وقد تقع في الخطيئة للحصول على لقمة عيش لها ولأطفالها.
أخيرا أقول إن اليتيم هو وجع البشرية على الأرض، ولتخفيف هذا الوجع الإنساني الذي ينتشر في المجتمع، له كل الحق لكي ينظر إليه كإنسان يحتاج إلى رعاية من هذا المجتمع، وهو حق أنساني وديني وأخلاقي.

العثيمين: DNA يحسم هوية "اللقطاء"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125870&CategoryID=5

الرياض: محمد الحليلي
"قياداتنا بشر ليسوا من السماء، ومن يثبت عجزه أو تقصيره فهناك غيره الأكفأ"، بهذه العبارات جاء رد وزير الشؤون الاجتماعية يوسف العثيمين على مطالبة جمعية حقوق الإنسان بإعادة النظر في اختيار المسؤولين عن الدور الاجتماعية.
ولم يستبعد العثيمين، الذي سلم 1000 سيارة مجهزة للمعوقين أمس أن يتم اللجوء لاختبارات الـ DNA، لإثبات هوية اللقطاء بعد أن وصلت أعدادهم لـ8 آلاف لقيط.
شدد وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، على أن وزارته لا تخفي الحقائق ولا تتستر على المقصرين، مؤكداً أن الوزارة هي من سعت إلى تسليم المتهم في قضية التعنيف بعفيف للجهات العدلية، مبدياً ارتياحه للحكم الصادر والعقوبات التي تم إيقاعها بالمقصرين.
وقال عقب تسليمه أمس الدفعة الأولى من السيارات المجهزة للمعوقين، إن من يعمل في "وزارة خدمية" معرض "بالضرورة" للخطأ، لافتاً إلى أن المهم ألا نتستر، ونخفي الحقائق، ونظهرها للرأي العام، ويحاسب المقصر، مشيراً إلى أن تلك هي سياسة الوزارة في التعامل مع الأمور، حيث يعاقب المقصر، ويشكر المحسن هو توجه شرعي.
وفي رده على سؤال لـ"الوطن" حول ما إذا كانت الوزارة تتجه لإعادة النظر في تعيين القيادات وخاصة المعنية بالرعاية، وهو ما ذهبت إليه الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تعقيبها على قضية جازان، قال العثيمين "اختيار القيادات لا يأتي من السماء، وهم أبناء وبنات الوطن، ولا نتنبأ بما سيحدث لكن من يثبت عجزه أو تقصيره يستبعد، فما من شك أن هناك غيره من أبناء وبنات الوطن الأجدر والأكفأ.
قضية عفيف

وحول الرأي الذي أبداه قاضي محكمة عفيف الذي أصدر حكماً قضائياً على معنفي الأطفال، وأوصى بعدم تعيين غير المسلمين في هذه الوظائف، أشار العثيمين، إلى أن ذلك يمثل وجهة نظر القاضي، مضيفاً بأن "الأصل في الأمر أن يخدمهم أبناء الوطن، ولا يوجد في هذا شك، ولكن نحن ننسى أن الطاقم الذي يخدم المعوقين ليس فقط العناية الشخصية، هو طاقم منوع، فيه الطبيب، والممرض، وأخصائي العلاج الطبيعي، والأخصائي النفسي، والأخصائي الاجتماعي، والمراقب، وعامل العناية الشخصية، وهذه الخدمات تطرح للمنافسة العامة".

وأضاف" بعض ينتقد الاقتصار على شركة معينة، والواقع فإنها تطرح للمنافسة العامة، وتتقدم الشركات وتتنافس وفق مواصفات معينة، لكنني أكرر أن الوزارة لا تتهاون ولا تتستر، بدليل أن الوزارة هي التي أحالت المتسبب في قضية عفيف إلى الجهات العدلية، وأثلج صدري وصدر الجميع الحكم الذي صدر، بالسجن أربعة أعوام والجلد، وهذا أقل ما يقال في محاسبة المقصرين، كما أبعد المدير، وخصم على مجموعة كبيرة من العاملين بالدار، وأنا سعيد بهذه الأحكام وبالإجراءات التي اتخذت من الإدارة، وأؤكد عدم التستر والتغاضي، مع ضرورة محاسبة المقصر".

تخصيص الخدمات

وعن خصخصة قطاع الإعاقة، أوضح العثيمين أن هناك برنامجا لتخصيص بعض الخدمات، بالتعاون مع المجلس الاقتصادي الأعلى والذي وجه أن تكون البداية في قطاع الخدمات المقدمة للمعوقين، ثم صدر الأمر السامي بالموافقة على مقترح المجلس الاقتصادي، وما تقدمت به الوزارة، والآن تجري دراسة لمعرفة الخدمات الأكثر ربحية، مشيراً إلى أن القطاع الخاص لن يقدم على تقديم هذه الخدمات إلا عندما يكون لها مردود مادي ، وسنرى مدى جديتهم ورغبتهم في تقديم خدمات خاصة.

وأشار العثيمين إلى أن الدراسة تعد عبر استشاري يقوم على جمع المعلومات عن كافة الخدمات المقدمة للمعوقين في القطاعات الإيوائية، وستطرح أمام رجال الأعمال لمعرفة مدى رغبتهم في تقديم الخدمة، لافتاً إلى ضرورة التأكد من حصول القطاع الخاص على الربح دون التنازل عن الجودة في تقديم هذه الخدمات، وأضاف "إذا أثبت الميدان عدم الرغبة والقدرة فالدولة مستمرة، وستنتهي في نهاية العام الجاري من إعداد المواصفات والمتطلبات من القطاع الخاص.

السيارات المسلمة

وكان العثيمين هنأ أولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة الذين صرفت لهم الدفعة الأولى من السيارات حيث تزامن ذلك مع خروج خادم الحرمين الشريفين من المستشفى بعد إجراء العملية الجراحية التي تكللت بالنجاح، وقال إن السيارات المسلمة مجهزة للمعوقين من ذوي الشلل الثنائي، والثلاثي والرباعي من ذوي الأسر المحتاجة، وهي ترجمة لأوامر خادم الحرمين الشريفين.

وأضاف أن السيارات تمثل الدفعة الأولى ويبلغ عددها ألف سيارة، ورصد لها مبلغ "طيب"، والسيارة مجهزة ومعدة بشكل متكامل، فيما ستسلم الدفعة الثانية بمجرد الانتهاء من تسليم الدفعة الأولى، بهدف الاستفادة من الملاحظات والتجربة.

وأكد العثيمين أن كافة المتقدمين للبرنامج ممن تنطبق عليهم الشروط سيحصلون على السيارة، وأعطيت الأولوية للأسر المحتاجة، ومن لديهم أكثر من معاق في الأسرة، ومن يقطنون المناطق النائية، ووضع ميزان من مئة درجة حتى لا يكون هناك تدخل من أحد وأن تكون كلها بأمر حاسوبي، لافتاً إلى أن عدد المستفيدين في الدفعة الثانية سيكون 3 آلاف أسرة، فيما سيصل العدد الإجمالي في المرحلة الثالثة إلى 9 آلاف ممن تنطبق عليهم الضوابط.

ذوو الاحتياجات الخاصة.. مطالب مهضومة

أبها: تغريد العلكمي

طالب أعضاء لجنة الفرسان الخاصة بذوي الاحتياجات في الغرفة التجارية الصناعية بأبها المسؤولين في الأمانة وإمارة المنطقة وغيرها من الجهات بتنفيذ قرارات أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد الصادرة لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة بمنطقة عسير بتاريخ 8 /8 /1432 ولم يتم تنفيذها حتى الآن.

وبين رئيس اللجنة يحيى السميري لـ"الوطن" أن تجديد المطالبة أتى بالتزامن مع اليوم العالمي للمعاق الذي سيتم احتفال المعاقين بعسير به مساء اليوم بفندق قصر أبها وبرعاية وكيل إمارة المنطقة محمد بن عيسى، مشيرا إلى أن من أبرز القرارات التي أصدرها أمير عسير قبل أكثر من سنة قرارا لصالح المعاقين هو استحداث وحدة خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة بإمارة المنطقة ينبثق منها عدة فروع في الإدارات الحكومية والخدمية بمنطقة عسير، وإضافة فرع من فروع جائزة أبها السنوية لمن يهتم بهذه الفئة، إلى جانب تخصيص أرض لإنشاء مركز ترفيهي خاص بالمعاقين بدعم أمير المنطقة ورجال الأعمال، إلا أنه لم يتم تنفيذ أي من هذه القرارات حتى الآن.

ولفت السميري إلى أن عمر لجنة الفرسان حاليا هو ثلاث سنوات لم يتم خلالها تجاوب الجهات الحكومية والمسؤولين مع أي من مطالبات اللجنة، سوى تجاوب أمير المنطقة بإصدار القرارات السابقة دون أن يتم تنفيذها من قبل الجهات ذات العلاقة.

.. وتوجه لإثبات "الأبوة" بـ"DNA"

الرياض: الوطن

غلّب وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين، الظن، بوجود توجه لإثبات أبوّة ذوي الظروف الخاصة، ممن ترعاهم الوزارة، وقال "أظن أن هناك توجهاً في هذا الأمر"، واستدرك "إثبات النسب هو شأن قضائي، لا نتدخل فيه، ولكنه أحد القرائن التي تثبت النسب. وأظن أن هناك توجها في هذا الأمر، لكن أنا لا أقطع أو أتحدث باسم الجهات العدلية في هذا الأمر".. جاء ذلك في رد على سؤال صحفي حول ما إذا كانت الوزارة ستستخدم اختبار الحمض النووي الـDNA لإثبات نسب الأطفال مجهولي الأبوين، وأبدى الوزير أسفه من وجود مثل هذه الحالات التي يلقى فيها الأطفال عند المساجد أو الدور، وأضاف " نحن لا نعلم من هو هذا الشخص، وغالباً يوضع قريباً من مستشفى أو قريباً من مسجد، ولذلك سموا بذوي الظروف الخاصة، لأنه لا يعلم من هو هذا الشخص، والمملكة قد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي تمنح الجنسية السعودية لمثل هذه الحالات".

وأكد الوزير أن ذوي الظروف الخاصة يلقون كل أنواع الرعاية، ويتمتعون بكافة الخدمات كمواطنين سعوديين، إما عن طريق الخدمات الإيوائية، أو عن طريق الأسر البديلة، وهو برنامج قائم وناجح.

وقال الوزير إن عدد من ينتمون لهذه الفئة يبلغ نحو 8 آلاف، فيما تصل نسبة المحتضنين منهم لدى الأسر الحاضنة 80% ، لافتاً إلى أن الوزارة تشجع الاحتضان وتشجع الأسر السعودية على التقدم للوزارة، فيما تقدم الدولة 3 آلاف ريال شهرياً عن كل طفل ترعاه الأسرة، وعندما تأتي سن الزواج تقدم لكل من البنت والولد 60 ألف ريال للمهر.

والده اشتكى بلا نتيجة.. والشؤون الصحية لا ترد على "سبق"

إهمال مستشفى حكومي يتسبب في بتر أصبع طفل في مكة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م

http://sabq.org/Adtfde

فواز العبدلي- سبق- مكة المكرمة:

قال مواطن إن مستشفى حكومياً في مكة، أهمل في علاج أصبع ابنه بعدما اصطحبه إلى هناك لعلاجه من جرح في أحد أصابع قدميه مما تسبب في بتر أصبعه، مفيداً بأنه تقدم بشكوى لإدارة المستشفى، والشؤون الصحية، ووزارة الصحة، دون الحصول على نتيجة.

وبدأت القضية عندما اصطحب المواطن طفله " 3 سنوات" إلى المستشفى بسبب جرح في أحد أصابع قدميه لمعالجته، وفي المستشفى تم وضع غرز للأصبع، وتضميد الجرح، وعاد إلى منزله.

وفي اليوم التالي بدأ الطفل يشعر بآلام مبرّحة في أصبعه؛ مما دعا والده إلى أن يذهب به على وجه السرعة إلى المستشفى نفسه، حيث أفادوه هناك بضرورة تنويم الطفل، وأجمع خلالها أطباء المستشفى على ضرورة بتر أصبع القدم لإصابتها بالغرغرينا.

وجُنّ جنون الأب، واعتبر البتر دليلاً على أن هناك إهمالاً وقع من المستشفى، فعرض على الفور شكوى على إدارة المستشفى، ولم يتلق استجابة، ومررها إلى الشؤون الصحية ولا استجابة، وبعدها إلى وزارة الصحة، وحولت المعاملة إلى مكة، ولم يتلق استجابة أيضاً.

وأكد والد الطفل بحرقة شديدة أن ما حدث أمرٌ لا يغتفر، مشيراً إلى أن الطبيب المعالج أفاده بأنه في مثل هذه الحالات كان المفروض مسبقاً حين عرضت الحالة في المرة الأولى، أن يتم الكشف على الجرح بدقة، وإزالة التجمع الدموي، ومن ثم وضع الغرز لتخييط الجرح.
وأضاف والد الطفل أن كل شكاواه رُكنت، وقال: "لم أحصل على نتيجة مرجوة".
واتصلت "سبق" مراراً بمدير الشؤون الصحية بمكة المكرمة، الدكتور حسين غنام، ولم تتلق رداً، كما اتصلت بالناطق الإعلامي للشؤون الصحية بمكة المكرمة، فواز الشيخ، لكنه لم يرد أيضاً على الاتصالات المتكررة.
وبعرض القضية على عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، الدكتور محمد بن مطر السهلي، أفاد بأن ما وقع للطفل يعد في حكم إتلاف عضو، وبإمكان والده الرجوع إلى قنوات الشرع المتمثلة في المحكمة الشرعية، أو ديوان المظالم للفصل في القضية، وإنصافه.
وقال الدكتور السهلي إنه "في حال رغب أي مواطن بطرق أبواب حقوق الإنسان فهي مفتوحة للجميع، ولن تتوانى في الوقوف إلى جانب أي متضرر".

الملك عبدالله يؤسس مرحلة جديدة" من شراكة نصف المجتمع" في تنمية الوطن

ثلاث قضايا أمام المرأة.. الأنظمة" والحقوق" و الطفولة"

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/24/article795629.html

جدة، تحقيق- منى الحيدري

لحظة تاريخية تلك التي أعلن فيها خادم الحرمين الشريفين عن مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وللمرة الأولى عضوة بمجلس الشورى اعتباراً من الدورة القادمة، كما يحق لها أن ترشح نفسها لعضوية المجالس البلدية، ولها حق المشاركة في الترشيح؛ ما يعني أن هذه المشاركة تصنّف كحدث مميز لن يغفله التاريخ؛ لأنه برهن على أن المرأة السعودية استطاعت أن تستند في تحقيق أحلامها وطموحاتها على رؤية القائد الثاقبة، وتحديداً عندما كان يذلل الصعوبات أمامها، ويفتح مجالات العلم والعمل والمشاركة المسؤولة لخدمة الوطن وتنميته؛ فلا تكاد تخلو مناسبة إلاّ وتكون المرأة السعودية حاضرة فيها، من خلال إشادته بها وثقته المتناهية في علمها ومستوى وعيها.
الخطاب الملكي زف جميع المواطنات السعوديات الى الحياة السياسية، وذلك عندما تقترب خُطى السيدات السعوديات اللواتي تم اختيارهن بعناية فائقة إلى الجلوس تحت قبة المجلس، مروراً من بوابته الواسعة إلى فضائه الرحب؛ لتناقش مع شقيقها الرجل قضايا المرأة والمجتمع عموماً من على الطاولة، وتصوت عليها، وتوصي بها.
دخول المرأة من بوابة مجلس الشورى ستلتقطه "عدسة التاريخ" وستدون تحليلاته في سطور الصفحات الأولى للصحف والمجلات المحلية والعالمية، وما كان لهذا أن يحدث لولا توفيق الله والرعاية الأبوية؛ وفي عصر لا يمكن وصفه إلاّ بالعصر الذهبي الذي تحررت فيه المرأة السعودية من تلك النظرة الضيقة التي كانت تعتقد انها لا زالت تقف عند نقطة البداية ومنذ سنوات طويلة.

اعتراف صريح

ووصفت "د.ماجدة أبو راس" -الأستاذ المساعد بجامعة الملك عبدالعزيز ونائب المدير التنفيذي المكلف بجمعية البيئة السعودية، ومسؤولة برنامج تطوير المرأة والبيئة في الوطن العربي- أن العصر الذي تعيشه المرأة السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين هو العصر الذهبي للمرأة السعودية، وهو ما يؤهلها إلى المراتب العليا والقيادية في الدولة، مشيرة إلى أن دخول المرأة من بوابة مجلس الشورى هو إعلان صريح لمشاركة المرأة الرسمية في صناعة القرار؛ فالمرأة وفي

عهد خادم الحرمين الشريفين لها دور كبير وفعال، حيث شهدنا التطورات الملاحقة لتقلدها عدة مناصب في التعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية، بالإضافة الى تألقها عربياً وعالمياً وانضمامها لمنظمات عربية ودولية.
وقالت إن هذا التواجد يعني وصول المرأة إلى مرحلة صناعة وصياغة القرار، والمشاركة فيه، وهنا التغيّر الكبير بمجرد دخولها مجلس الشورى -وفي ظل اختيارها من ضمن نخبة المجتمع النسائي- ستكون شريكاً حقيقياً وداعماً للرجل في صناعة القرار، وتقديم الاقتراحات والتوصيات التي تهدف إلى تطوير المجتمع بصفة عامة وتلبية احتياجات المرأة بشكل خاص.
وأضافت:"أعتقد أن التوجه لوجود المرأة في المجلس لن يقتصر على لجنة شؤون المرأة دون غيرها من اللجان؛ لأنها اخت الرجل وشقيقته، وهي متعلمة وحاصلة على شهادات عليا، ولديها الخبرة العميقة مثلها مثل الرجل، وقرار دخولها للمجلس سيثبت أن المستوى العلمي سينعكس إيجاباً على تقديم التوصيات، والتمهيد لصناعة القرار، كما سوف تبدع وتبادر وتبتكر وتساهم في التخطيط للمستقبل الجديد الذي تطمح له المملكة في ظل حكومة خادم الحرمين وولي عهده الأمين".
وأشارت الى أن الجلوس تحت قبة المجلس أقوى اعتراف صريح بأن فكرها وتعليمها وحبها لوطنها ومبادرتها لتطوير هذا الوطن هو الفيصل لاختيارها، وهذا يعطي مؤشراً إلى اقتراب موعد وصولها إلى منصب وزيرة؛ فهذا الحضور البرلماني اعتراف كامل بضرورة دخولها في صناعة القرار، وهذا التميّز يعني الاستعداد لدخولها مجلس الوزراء؛ لتساهم في الصياغة الأساسية لقرارات الدولة.
دور فاعل
وتمنت "د.سهيلة زين العابدين" عضو اللج معية الوطنية لحقوق الإنسان- أن تكون تجربة دخول المرأة إلى مجلس الشورى كعضوه مثلها مثل الرجل أن يحالفها النجاح، وتحقق إنجازات متسارعة، وتكون مشاركتها فعّالة، مطالبة أن لا تكون مشاركة اسمية في ظل قدرة وكفاءة وإمكانات المرأة السعودية، ولكن لابد أن تكون الظروف المحيطة بها في المجلس تساعدها على تحقيق الإفادة من كل ما لديها من طاقة وعلم وخبرة.
وقالت:"أخشى أن ينحصر أداؤها في لجان محددة لا يراعى فيها تخصصاتها وتوجهاتها؛ فقد تخصص في لجنة الأسرة مثلاً لمعالجة قضايا المرأة، وأتمني أن تكون فاعلة في كل اللجان، حيث لدينا متخصصات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والحقوقية والاجتماعية".
وأضافت:"أتوقع أن تنضم ثلاثين امرأة لمجلس الشورى مقارنة بأعداد الرجال في المجلس، ولكن أخشى أنه عندما تقدم المرأة بمشروعات ربما التصويت لا يكون في صالحها، وذلك في حال قلّ نصاب أعداد السيدات بالمجلس"، مشيرة إلى أن مجلس الشورى لم يعالج الكثير من قضايا المرأة والأسرة، ولم يقم بعلاجها وطرحها ومناقشتها وحتى عندما طرحت بعض القضايا مثل التجنيس ونظام الجنسية والتعديلات التي أُجريت عليه لم تحل مشكلة السعودية المتزوجة من غير السعودية، بالإضافة لمدونة الأحوال الشخصية للمرأة، وتعديل نظام الأحوال الشخصية الذي يحرم المرأة من أهليتها، مؤكدة على أنه عندما تطرحها المرأة ونجد أن بعض الأعضاء توجههم مخالف لذلك يعطي مؤشراً بأنه ليس هناك رغبة في التغيير، ولكن وجود المرأة سيخفف من هذا الأمر.
وأشارت إلى أنه عندما تقترح المرأة سن قوانين وأنظمة أو تعديلها -التي نحن بحاجة لها- قد لا تحصل على موافقة من أغلبية المجلس، وهذه نقطة قلقة بالنسبة لنا، فلا نريد وجودها شكلياً فقط، بل يجب أن يكون لها دور فاعل.
مجموعة ضغط
وتري "د.أميرة كشغري" -أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية- أن دخول المرأة لمجلس الشورى خطوة مهمة؛ كونها حق طبيعي لما تحمله من مؤهلات وخبرات تستطيع الإسهام والمشاركة بأفكارها وتصوراتها وأطروحاتها في جميع القضايا المجتمعية.
وقالت:"السؤال الذي يفرض نفسه في المجتمع.. ماذا ستضيف المرأة لهذه المشاركة؟، والإجابة عن هذا السؤال يدفعني للقول إن هناك العديد من القضايا المطروحة التي تناقش من زاوية ورؤية أحادية من جانب الرجل، ولكن مشاركتها ستضيف نظرة تكاملية للواقع، والحلول لبعض الأنظمة المعينة التي قد تحتاج إجراء تعديلات، كما أن وجودها سيشكّل مجموعة ضاغطة للسيدات للدفع بقضايا تخص المرأة عُطلت أو لم يلتفت اليها في مجلس الشورى لعدم وجودها سابقاً".
وأضافت:"أتمني أن تكون مشاركتها دافعة ومحفزة لأن يعمل مجلس الشورى بشكل انسيابي تسهم فيه المرأة بتوصيات تخدم قضايا المرأة أولاً، والأنظمة المتعلقة بها، مثل: حقوق المرأة، أو العنف ضد المرأة والطفل.
قضايا المرأة

واقترحت "غادة غزواي" -سيدة أعمال- على السيدات المرشحات لدخول المجلس التمسك بالقضايا المهمة التي لها علاقة بالمرأة، ومن أبرزها العنف ضد الأطفال وضد النساء وقضايا الطلاق، مؤكدة على أن دورها سيكون كبيراً، خاصة في تحديث الأنظمة.

وقالت:"في الفترة الماضية صدرت قوانين تخص المرأة والقائمون عليها رجال، ومع دخولها المجلس سيكون التأثير أكبر وأسرع، وجميعنا كنا منتظرين هذة الفرصة"، مشيدة بقرار الملك عبدالله -حفظه الله- حيث أعطى المرأة فرصة تاريخية لتكون شريكاً فاعلاً مع شقيقها الرجل في تنمية الوطن والحفاظ على منجزاته.

وأضافت:"أعتقد أن المرأة بطبيعتها ستكون مهتمة أكثر بقضايا بنات وطنها، وأتوقع أنها ستشارك في جميع اللجان؛ لأن المشاركة تعني بناء الوطن، ومجلس الشورى يركز على قضايا المجتمع عامة دون التركيز على جانب وإهمال آخر"، مشيرة إلى أن دخولها سيجعلها تشارك اخوها الرجل في بناء كيان المجتمع، ومن واقع حقها ودورها، ولكن سيكون لديها تركيز أكثر على بعض القضايا بصورة أعمق دون اهمال القضايا الأخرى؛ فهي ستتكلم غالباً بصوت المرأة العاملة والمواطنة.

الحياة AL HAYAT

قيادات دور الإيواء" لا تأتي من السماء.. ومن يعمل يخطئ

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/465343

الرياض - عبدالعزيز العطر

قال وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين رداً على مطالبات الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة إعادة النظر في قيادات الدور الإيوائية، خصوصاً بعد حادثة دار الأيتام في جازان: «نحن وزارة خدمية، ومن يعمل في وزارة خدمية بالضرورة أنه سيخطئ، ولكن المهم ألا نتستّر ولا نخفي الحقائق، وأن يطلع الرأي العام على الحقائق، وأن يحاسب المقصّر، وهذه سياسة الوزارة في التعامل مع أي ظرف، وجرى توفير التجهيزات كافة في دار الأيتام في جازان».

وأكد أن اختيار قيادات في الدور الإيوائية أو في الوزارة «لا يأتي من السماء، فهؤلاء أبناء وبنات الوطن، ونحن لا نتنبأ بماذا سيحدث، ولكن من يثبت عجزه في أداء عمله وتقصيره فهناك غيره من أبناء وبنات الوطن قادرون على إنجاز العمل».

وحول اقتراح قاضي محكمة عفيف بألا يتم تعيين غير المسلمين في العناية الشخصية للمعوقين في مراكز الأيتام والمعوقين، أكد العثيمين أن هذه وجهة نظر القاضي، والأصل في الأمر أن يخدمهم أبناء الوطن، لكن الطاقم الذي يخدم المعوقين ليس فقط في العناية الشخصية وإنما هو طاقم منوع، فهناك أطباء وممرضون واختصاصيون في العلاج الطبيعي والنفسي والاجتماعي والمراقب وعامل العناية الشخصية وهذا هو الفريق، وهذه الخدمات تطرح للمنافسة العامة، وبعض الناس يعتقد أنه ليست هناك إلا «الشركة الفلانية»، والواقع أنها تطرح للمنافسة وفق شروط ومواصفات معينة.

وأبدى رضا وزارته عن الأحكام القضائية التي صدرت بحق معنفي معوقي دار الأيتام في عفيف، مؤكداً أن الوزارة لا تتغاضى عن المخطئين ولا تتستّر عليهم، بل هي من بادرت بإحالة قضية «معنفي معوقي عفيف» إلى الجهات العدلية.

الحياة
AL HAYAT

هل القضاء يناقض نفسه" ؟

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/465401

بدرية البشر

لا تحتاج لكثير من الفهم كي تشعر بغرابة حكم أحد القضاة على شاب تعاطى مخدراً بأن يعمل أياماً مع هيئة الأمر بالمعروف، وهي هيئة مختصة بمراقبة الناس في الشوارع، وتقويم سلوكهم، فكيف يستطيع شاب منحرف السلوك أن يُقوِّم السلوك؟ هذا النوع من الأحكام البديلة في عرف القضاء العالمي المتقدم يلجأ إليه القاضي كي يجنب المذنب - إذا كان حدثاً - السجن أو الجزاء البدني الذي قد لا يحقق القيمة العقابية المرجوة، ويستعاض عنها بخدمة المجتمع، حيث يستشعر «الحدث» المسؤولية، ويحرر طاقة لديه قد تحقق الخير للمذنب وللفئة التي يقوم بخدمتها، وإن كان القاضي يريد تكليف شاب انحرف في مجال الخدمة الاجتماعية، فليكن في مكان يخدم فيه الناس بخضوعه هو لسلطتهم وخدمتهم لا أن يمنح سلطة عليهم، حتى ولو كان مجرد مرافقة رجال هيئة الأمر بالمعروف. أما الحكم الثاني فلست وحدي من توقف عنده، فقد تدخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كي تعترض عليه، فأوفدت محامياً يعترض على هذا الحكم غير المفهوم من قاضٍ حكم على امرأة بالسجن والجلد، لأنها لم تأخذ إذن المحكمة لتعود إلى طليقها لأنه من الوافدين العرب، وقد ذكر المحامي أن المرأة أخذت موافقة المقام السامي على الزواج منه، وقد أنجبت أربعة أولاد ولا حاجة إلى إذن من مقام سامٍ كي تعود إلى طليقها.

القضاء لدينا يرفض التقنين بحجة أنه نظام مدني، ويصرّ على أن تبقى الأحكام بحسب تفسير القاضي وحده للقرآن والسنة، لهذا تتفاوت الأحكام وتوغل في غرابتها، والحقيقة أن القضاء عندنا يناقض نفسه، ففي هذين الحكمين على سبيل المثال لا الحصر هو يطبق أحكاماً مدنية، والمنطق يقول إن ما لا يخالف الشريعة هو من الشريعة، وإن ما يحقق أهدافها هو الشريعة نفسها، بل إن إصرار القاضي على موافقة جهة حكومية ليتزوج مسلم بمسلمة أو يراجعها بعد الطلاق بل ويسجنها ويجلدها، هو مخالفة للشريعة.

أظننا بحاجة اليوم إلى كسر الحاجز النفسي القضائي والاجتماعي بين ما يسمى القانون الوضعي والقانون الشرعي بمواجهة حقيقته البسيطة والواقعية، فقانون مثل قانون المرور مثلاً قانون وضعي، لكنه يحقق مفهوم الشريعة وهو حفظ النفس وحماية الناس، وتنظيم الزواج من خارج المملكة نظام مدني يستدعيه مشروع الدولة ومؤسساتها، وهكذا فإن قضاءنا حقيقة يعمل بالأحكام الوضعية، لكنه ينكر هذه الحقيقة حين نأتي لتقنين الأحكام ضمن مشروع إصلاح القضاء.

مشروع تطوير القضاء الذي بدأ جدوله الزمني منذ عام 2008 وبموازنة قدرت بـ 8 بلايين ريال لم يبرح نقطة المباني المستأجرة، وغياب التقنين، وبيروقراطية تأكل وقت الناس ومصالحهم، كما أن تطوير القضاء لا يحتاج لمبنى جديد من ثمانية طوابق وأعوام زادت على الأربعة، فالكل يعرف مشكلات القضاء ويشعر بها منذ دخوله المحاكم، ويتركز معظمها في الإجراءات الطويلة البيروقراطية، وقلة عدد القضاة قياساً بجمهور المراجعين، وعدم التزام بعضهم بساعات الدوام الرسمي، والتعامل السلبي مع الجمهور بشكل عام ومع النساء بشكل خاص، وخلط القضايا مع بعضها من دون محاكم متخصصة.

ولا أنسى في نهاية المقالة أن أشدد على أهمية أن يراجع القضاء النظرة المنحازة ضد المرأة وفق قياس حقها بالنصف في كل صغيرة وكبيرة، بدءاً من حق نفقتها وهي طفلة، إذ يحكم القاضي للولد بـ 500 ريال وللأنثى بـ 250، فهل خبرتم أن الأنثى تشرب حليباً أقل؟ أم أن التجار يبيعون الأنثى علبة الحليب بنصف السعر؟

نحو تطوير نظام الأحوال المدنية بما يسهم في الحد من العنصرية المجتمعية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/24/article795431.html

د. فيصل بن منصور الفاضل

بدأت المملكة العربية السعودية في تسجيل وإحصاء النفوس منذ عهد المؤسس الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - عام 1343ه انطلاقاً من أهمية التوثيق وتزويد المواطنين بما يفيد إثبات تابعيتهم، وتم إسناد المهمة للمديرية العامة للشرطة التي كانت تتولى جميع مسؤوليات الأمن بما في ذلك أعمال الأحوال المدنية. وبعد ذلك صدر أول نظام يحدد تابعية المواطنين في عام 1345ه، وفي عام 1358ه صدر نظام لدائرة النفوس، ثم صدر نظام الأحوال المدنية عام 1407ه والذي بموجبه تم إلغاء كل من نظام دائرة النفوس ونظام المواليد والوفيات وتم دمج نظام المواليد والوفيات بكامله ضمن نظام الأحوال المدنية ونقل اختصاصه من وزارة الصحة إلى وزارة الداخلية ممثلة في الأحوال المدنية.

وقد حققت ادارة الاحوال المدنية نقلات تطويرية ملموسة في عملها، منها إنشاء نظام السجل المدني لتسجيل المواطنين واستخدام الأنظمة الإلكترونية المركزية لتسجيلهم وإصدار الوثائق آلياً بما فيها بطاقات الأحوال المدنية وتسجيل واقعات الزواج والطلاق والولادة والوفاة وتعديل القيود. كما أن أنظمة ولوائح الاحوال المدنية الحالية وفرت إطارا نظاميا متكاملا يضبط الحالة المدنية لِكُل مواطن سعودي ويسجل كُل ما يتصل بهذه الحالة من الواقِعات المدنية التي تطرأ في حياته في السجِل المُخصص لذلك ويقضي بسرية ما تحويه السجلات المدنية من بيانات، ويقرر ضوابط تسجيل الاسماء، ومع ذلك فإن هذه الأنظمة واللوائح تحتاج الى مراجعة وتطوير من وقت لآخر بما يكفل مواكبتها للمستجدات والتطورات سواء على المستوى المحلي ام العالمي.

وفي هذا المقال أود أن أذكر بشكل مختصر ملاحظة تتعلق بالضوابط المنظمة لتسجيل الأسماء في السجل المدني، والتي وردت في نظام الاحوال المدنية ولائحته التنفيذية ومدى حاجتها إلى المراجعة، كما أعرض مقترحاً لتطويرها. إذ يتبين بعد إلقاء نظرة تحليلية على تلك الضوابط، التي تتيح وجود اسم القبيلة والمنطقة وكذلك المهنة أو الصنعة واللقب في بعض الاحيان، بأنها بحاجة الى تطوير على نحو يسهم في التقليل من التمييز الذي قد يمارسه بعض افراد المجتمع سواء كان على مستوى قبلي او مهني او حتى مناطقي. وهذا التطوير، الذي يكون أساسه هو رابطة الوطن دون غيرها من الروابط، سيجعل هذه الضوابط أكثر انسجاما وتفعيلا لتوجيهات القيادة الرشيدة وللمبادئ التي قررها النظام الاساسي للحكم القاضية بتعزيز الوحدة الوطنية ومنع كل ما يؤدي للفرقة والانقسام بين المواطنين. ولا تعني هذه الملاحظة بألا يشتمل السجل المدني على ما تتطلبه مصلحة الوطن من بيانات والتي تعتبر سرية بقوة النظام طالما لم تتضمنها البيانات التي تظهر على بطاقة الهوية الوطنية، وانما المقصود إظهار البيانات التي تقتضي المصلحة العامة وجودها في بطاقة الهوية الوطنية دون اضافة بيانات اخرى قد تكون مبعثا للتمييز من قبل بعض أفراد المجتمع كما قد يكون لها أثرها في تعزيز روابط قد تتعارض مع مصلحة الوطن.

وعليه، يُقترح ان تقوم الادارة العامة للأحوال المدنية بمشاركة الأمن العام والهيئة الوطنية لحقوق الانسان بدراسة امكانية مراجعة هذه الضوابط وتطويرها بما يسهم في الحد من العنصرية المجتمعية التي قد يقوم بها بعض افراد المجتمع ومن ثم تعزيز الوحدة الوطنية، ويمكن الاستفادة من الممارسات العالمية مع الهوية الوطنية وخصوصا بريطانيا التي تخلو فيها الهوية الوطنية لمواطنيها (Identity Card) من أية بيانات قد تكون مبعثا للتفرقة أوالتمييز.

ولا يفوتني في الختام أن أشير مع جزيل الشكر والتقدير الى الجهود المميزة التي تبذلها ادارة الاحوال المدنية وما حققته من تطورات وقفزات ادارية والكترونية تستحق الاشادة بما وفرته للمواطنين من يسر وسهولة في الحصول على هوياتهم

الوطنية وغيرها من الوثائق المدنية وتسجيلهم لبيانات الواقعات المدنية وتوثيقها بكل يسر وسهولة، وهذه الملاحظة تأتي في إطار التقدير للجهود المميزة لهذه الادارة المتميزة والرغبة في استمرار التطوير.

المواطنون متفائلون بحسم القضية بعد تأجيلها16 مرة

المحكمة الإدارية في جدة تنظر في قضية تلوث مهدالذهب.. اليوم

المصدر: جريدة الرياضالثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/25/article795795.html

المدينة المنورة – مالك معيض

تنظر المحكمة الإدارية بمحافظة جدة اليوم الثلاثاء في أكبر قضية تلوث تشهدها المحاكم بالمملكة في مهدالذهب.

حيث أصدر قاضي المحكمة في الجلسة الماضية قرار التأجيل بعد أن منح وزارة البترول فرصة أخيرة لتقديم تقاريرها الدورية عن تلوث محافظة مهدالذهب قبل أن يحسم القضية، فيما طالب محامي سكان مهدالذهب السماح له بحضور شهود لتقديم شهاداتهم الشرعية في أن المنطقة ملوثه جميعهم متخصصين من جامعات معتمدة.

وكان سكان مهدالذهب المتفائلون بحسم القضية اليوم قد تقدموا برفع قضية ضد الجهات الحكومية المشرفة على الشركة المعروفه المشغلة لمنجم مهدالذهب بعد تسببه في تلوث محافظة مهدالذهب مستندين في ذلك على 8 دراسات علمية قامت بها جامعات سعودية وعالمية منها جامعة الملك سعود وجامعة مموريال الكندية وخلصت جميعها لتلوث مدينة مهدالذهب وهو التلوث الذي يؤثر على صحة الإنسان والحيوان والنبات فيها بسبب مخالفة الشركة للنظام البيئي في المملكة الذي يمنع المرادم المكشوفه بهذه الصورة التي تعمل فيها الشركة.

من جانبه أوضحت شرف القرافي المشرفة على مكتب حقوق الإنسان بالمدينة المنورة أن فريقا من مكتب الجمعية سيقوم بزيارة للمحافظة للوقوف على الموقع وتقصي الحقائق ورصد الملاحظات ورفعها لرئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني.

وأكدت القرافي أن البيئة والحفاظ عليها هي من صميم حقوق الإنسان، إذ إنها تؤثر على صحته ومعيشته، وحق المواطن في بيئة نظيفة حق أساسي يتضامن المجتمع في شأنه، مشيرة إلى أن الاتفاقيات والوثائق الدولية أقرت صراحة بهذا الحق وذلك في إشارات واضحة لا لبس فيها بحق الإنسان في بيئة سليمة خالية مما يضر به، وبينت أن من اهم المواثيق الدولية التي تقرر ذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مادته 32 التي الزمت بأن «تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها»، وكذلك الاتفاقية الدولية بشان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي جاء بمادتها (12) «تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في التمتع باعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية وتشمل الخطوات التي تتخذها الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية للوصول إلى تحقيق كلي لهذا الحق ما هو ضروري من اجل تحسين شتى الجوانب البيئية والصحية»، مؤكدة أن حقوق الإنسان كافة محفوظة ومحمية بموجب النظام الأساسي في مادته السادسة والعشرون، وأن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشروط بأن يكون وفق خطة عملية عادلة، وفق ما نصت عليه المادة الثانية والعشرون من النظام الأساسي.

القحطاني.. ستة أعوام من المعاناة لنقل ملكية منزله في 13 جلسة دون حضور الخصم

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/25/645400

الدمام – فاطمة آل دبيس

صاحب محمد عايض القحطاني أروقة محكمة الدمام لمدة ست سنوات، وفي كل مرة يحضر فيها إلى المحكمة يعود منكسر الخاطر، لرفض ناظر القضية مساعدته في إنهائها، رغم إقراره بعدم حضور الخصم 13 جلسة، وهي الجلسات المعقودة منذ ابتداء القضية. ويقول القحطاني إن قضيته، وهي نقل ملكية منزل اشتراه من أحد المكاتب العقارية بمبلغ 900 ألف، وأبرم العقد في أحد مكاتب المحاماة، وذكر فيه: على أن يتم تسليمه على شكل دفعات، سلم القحطاني منها 860 ألفاً، وتبقى 40 ألفاً اتفق مع البائع على أن تسلم أمام كاتب العدل عند إفراغ المنزل ونقل ملكيته، ولكن الطرف الآخر وبعد تسلم المبلغ لم يعد يرد على الاتصالات الموجهة إليه وبعد رفع الدعوى لم يحضر أي جلسة رغم انعقاد 13 جلسة في غضون ستة أعوام، وأضاف أنه يحضر في كل جلسة في الموعد المحدد، ولكنه يستمر في الانتظار خمس ساعات حتى يسمح له بالدخول للقاضي ناظر الدعوى.

قوة جبرية

وقال القحطاني أخشى من المخاطر التي ممكن أن تحدث جراء عدم نقل المنزل باسمي، ويفترض على المحكمة بعد الجلسة الثالثة إحضار الخصم بالقوة الجبرية، عن طريق الشرطة، ولكن مع كل جلسة يطالب المدعي بإحضار خصمه بالقوة ويرفض طلبه ويعطى موعداً لجلسة جديدة، إلى أن أجلت الجلسة إلى 27 من شهر صفر. وأضاف القحطاني «إن أحد الوسطاء الذي دخل لحل المشكلة، قال لي إن الخصم يطالب بمبلغ 90 ألفاً ليقوم بإفراغ المنزل، وهو مبلغ غير المتفق عليه سابقاً، متسائلاً كيف يسمح القضاء لرجل العقار باستغلال مواطن ضعيف، رغم القدرة على إجباره كون مكتبه وعنوانه واضحاً وليس من الأشخاص الذين لا يعرف لهم مكان محدد.

4000قضية

وصرح مصدر قضائي في وزارة العدل – تحتفظ «الشرق» باسمه- بأن عدم إفراغ أصحاب العقار ملكية المنازل التي يقومون ببيعها إلى المشترين ودفع المشتري لصاحب العقار المبلغ قبل الإفراغ جعل محاكم المملكة تنظر 4000 قضية في العام الماضي، وتصدرت محكمة الرياض العامة باقي المناطق بمعدل 824 قضية ملكية عقار، تلتها جدة بمعدل 637 قضية، ثم المنطقة الشرقية بمعدل 432 قضية، وحذر المشتري للعقار من دفع مبلغ سوى العربون، إلا أمام القضاء إضافة إلى وجوب المحافظة على المستندات من عقود وشيكات لتحاشي وقوع أي مشكلة.

حكم غيابي

وأوضح عضو هيئة حقوق الإنسان والمستشار القانوني خالد الفاخري أنه عند تقدم المدعي بكل المستندات المثبتة حقه وتماطل المدعى عليه وعدم حضوره للثلاث جلسات الأولى المبرمة، يجب على القاضي إصدار حكم غيابي بطلب المدعي، فإذا طالب المدعي بإتمام البيع ونقل ملكية المبيع ينبغي أن يحكم القاضي بطلبه كونه قدم إثباتاته وعدم حضور الخصم يعني تنازله عن حقه، إضافة إلى استخفافه بالقضاء. وبيّن الفاخري عملية بيع وشراء العقار بأنها تكون عن طريق اتفاق طرفين على عقار محدد سواء كان أرضاً أو منزلاً بكل مواصفاته والمبلغ. ويفرغ الاتفاق على شكل عقد في أحد المكاتب المختصة بهذا الأمر، ويدفع خلال إبرام العقد عربون وهو مبلغ بسيط ليزيد ثقة المشتري بالبائع، ويمنع البائع من

إعطاء المنزل لآخر، ثم يدفع المبلغ «عبر شيك مصدق» أمام القضاء عند نقل ملكية المنزل، ولكن في حال عدم التسليم أمام القضاء يجب إفراغ المنزل بعد تسليم المبلغ بشكل فوري، وعلى مَنْ امتنع عن تسليم المبلغ له رفع دعوى أمام القضاء ليتخذ اللازم حيال القضية.

إفراغ البيت

وأوضح المحامي والمستشار القانوني عبدالعزيز الزامل آليات رفع الدعوى في قضايا نقل الملكية بأنها يجب أن ترفع لدى المحكمة العامة تبعاً للاختصاص النوعي، وترفع ابتداءً بسبب مماطلة أصحاب العقار بنقل ملكية العقار المتفق على بيعه باسم المشتري، ويطالب القضاء من المدعى عليه نقل الملكية، فإن أنكر أنه باع المنزل وجب على المدعي تقديم المستندات التي تثبت حقه، وأن عدمت وجهت اليمين إلى المدعى عليه وطولب بإعادة المبلغ إن كان قد عدل عن البيع، أما في حال وجود الإثباتات يحكم القاضي بإفراغ البيت إضافة إلى تعويض المدعي عن كل الأتعاب التي تكبدها والخسائر، إضافة إلى أنه إن كان لم يسلم مفتاح المنزل يطالب بتعويض بمبلغ مادي عن طول المدة التي امتنع فيها صاحب العقار عن نقل الملكية باسمه، أما عند تخلف المدعى عليه عن حضور الجلسات فنظام المرافعات الشرعية أعطى للقاضي استخدام الصلاحيات إما بإصدار تعميم بإيقاف المدعى عليه والقبض، أو إيقاف خدماته أو منعه من السفر.

تداخل القضايا

وحذر المحامي عبدالعزيز العسيري من الاستسلام لعدم نقل الملكية وعدم المواصلة في المطالبة بإفراغ المبيع، حيث إن المخاطر المترتبة على عدم النقل تُدخل الشخص في متاهات كبيرة واشتباكات قضائية، حيث إن البائع قد يُقدم على بيع العقار مرة أخرى إلى شخص آخر، وهنا يجب على الممتلك الأول رفع دعوى على مَنْ بيده العين وهو شخص جديد لم يكن يربطه به أي عقد أو اتفاق، ويكون مقتضى الدعوى أنه اشترى المنزل مسبقاً ولديه ما يثبت ذلك، ولذا يفترض أولاً إفراغ المبيع قبل دفع المبلغ، وفي حال إن تم الدفع وامتنع البائع عن الإفراغ يجب ألا ينتظر المشتري لحين تكرم البائع بنقل المبيع، بل يجب أن يتوجه للقضاء برفع دعوى يطالب فيها بنقل الملكية، حتى وأن طالت مدة النظر فيها يجب ألا يتنازل عن هذا الحق لأن عدم تسجيل العقار باسم الشخص يلغي حقوقه، إضافة إلى أنه لا يمكن أن يتوارث.

شيك مصدق

وبيّن المستشار العقاري عبدالإله المفيريج المخاطر التي تترتب من عدم نقل الملكية، وهي قدرة مالك العقار على بيعه مرة أخرى، وكذلك في حال وفاة المشتري للعقار لا يمكن أن يدخل العقار ضمن ميراث المتوفى لعدم تسجيله باسمه، وطالب المفيريج من المشتري بألا يدفع من قيمة المبيع إلا مبلغاً لا يتجاوز 5%، أما باقي المبلغ فيجب ألا يسلم إلا أمام القضاء عند الإفراغ ويكون عن طريق شيك مصدق من البنك لحماية طرفي العقد. وذكر المفيريج أن هذه القضية يطول النظر فيها أمام القضاء ولا تحكم بسهولة، خاصة إذا حضر المدعى عليه إحدى الجلسات وغاب في الأخرى مستغلاً موضعه وقوته.

خطوات سليمة

وشرح المفيريج الخطوات السليمة لنقل العقار، قائلاً «أولاً يقوم البائع بعرض العقار موضحاً للمشتري موقعه ومساحته، وعمر العقار والشوارع المطلة عليه، بعد اقتناع المشتري بالعقار المعروض ينتقل إلى الرؤية العينية، وفي حال الاقتناع يتقابل الطرفان ويتفقان على السعر المجمل، ويدفع المشتري للبائع العربون لحين ترتيب موعد في المحكمة لتسجيل العقار، حيث يمر التسجيل على أربع مراحل: أولها تسجيل موعد عن طريق الإنترنت، ثم الإحالة باسم البائع والمشتري، ثم المرور بقسم السجلات إلى أن يصل إلى مرحلة الإفراغ.»

السجون: محكمة "داخلية" لتسريع قضايا نزيلات "الملز"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=126127&CategoryID=4

الرياض: عبدالله فلاح

أعلنت المديرية العامة للسجون توجهها لافتتاح محكمة داخل سجن النساء بحي الملز في الرياض، يتبع لـ"المحكمة الجزئية"؛ للبت في قضايا النزيلات، وذلك في أول رد فعل لها على التقرير الذي نشرته "الوطن" عن أوضاع السجن.

وتوقع الناطق الإعلامي لـ"السجون" العقيد الدكتور أيوب بن نحيت، أن يباشر القاضي عمله خلال أيام، معلنا تسجيل 4 حالات للدرن، مرجعا ازدحام بعض العنابر لوجود إصلاحات في عنابر أخرى.
وقال ابن نحيت: "هناك نزيلات أوكلن محامين للدفاع عنهن، وهم على تواصل معهن بموجب النظام لديهم، وبموجب نظام المحاماة".
تفاعلت المديرية العامة للسجون مع ما نشرته "الوطن" أول من أمس حول تقرير الجمعية الوطنية عقب زيارتها لسجن النساء بالملز ورصدها لعدد من التجاوزات داخل السجن.
وأكد الناطق الإعلامي للمديرية العامة للسجون مدير إدارة الشؤون العامة العقيد الدكتور أيوب بن حجاب بن نحيت لـ"الوطن"، وجود عنبر استقبال داخل سجن النساء معد للنزيلات الجدد وثمانية عنابر أخرى، ثلاثة منها تحت الصيانة وإعادة التأثيث، كانت سبباً في زيادة أعداد النزيلات في العنابر المتبقية، ودمج السعوديات دون تطبيق مبدأ التصنيف نسبياً المعمول به في سجون المملكة.
وأكد بن نحيت وجود نظام لاستقبال الملابس أسبوعياً باستثناء النزيلات الجدد، اللاتي يُسمح لهن باستقبال الملابس من ذويهن، متى دعت الحاجة لذلك، إضافة إلى وجود بقالة داخل السجن تتوفر فيها الملابس بأسعار مماثلة لأسعار السوق.
وفيما يخص توحيد الزي، أكد الناطق الإعلامي أن عدم توحيد زي نزلاء ونزيلات سجون المملكة يأتي احتراماً لمشاعرهم وإدراكاً لتبعات الجوانب النفسية لهذا الأمر. وقال "إن الإدارة بصدد افتتاح محكمة داخل سجن النساء بالرياض تابعة للمحكمة الجزئية بالتنسيق مع المختصين في وزارة العدل، الذين يبذلون جهوداً كبيرة في هذا الشأن، للبت في قضايا النزيلات، ويتوقع مباشرة القاضي خلال الأيام القليلة القادمة، بعد أن تم تجهيز مقر كامل مخصص لهذا الأمر".
أما بالنسبة لانتشار حالات الدرن، فكشف ابن نحيت عن عدم وجود أكثر من أربع حالات غير معدية مسجلة في قوائم مستوصف السجن وتخضع للرقابة الصحية، مُبرزاً عمل حملاتٍ تقوم بها المديرية العامة للشؤون الصحية من خلال تشكيل لجان صحية متخصصة لعمل مسح كامل على جميع النزيلات وما زالت اللجان قائمة في عملها، وأنها فرغت من إعداد كشف كامل على جميع نزيلات عنبر 11 و12 وأن النتائج الأولية لم تظهر وجود حالات درن.
وحول ملاحظة الجمعية عدم وجود مسؤولة قانونية، أكد ابن نحيت أن الإدارة تقوم بتوزيع كتيب للنزيلات بأربع لغات بمجرد دخولهن السجن يوضح مالهن من حقوق وما عليهن من واجبات، مبيناً أن الكتيب متوفر أيضاً في مكتبة السجن وفي متناول الجميع، إضافة إلى وجود موظفات متخصصات في علم الاجتماع وعلم النفس يحملن شهادات عليا، وبإمكان النزيلات اللجوء إليهن بعد الله في كل ما يحتجن إليه.
وتابع "يوجد نزيلات وكّلن محامين للدفاع عنهن، والمحامون على تواصل مع موكلاتهم بموجب النظام لديهم وبموجب نظام المحاماة".
ونقل ابن نحيت ترحيب المديرية العامة للسجون بهيئة وجمعية حقوق الإنسان وأن عملهم يعد تكاملياً مع مؤسسات الدولة، خصوصاً المؤسسات التابعة لوزارة الداخلية، حيث يؤكد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز على الدوام على أهمية استقبالهم والاهتمام بملاحظاتهم والاستجابة لهم فوراً، وكان آخرها توجيهه باعتماد وافتتاح مكاتب للجمعية داخل السجون الأمنية، كي تكون أكثر قرباً من أبنائه وإخوانه النزلاء والنزيلات، الذين يحرص على الدوام على متابعة أحوالهم وتسخير كافة الإمكانيات لخدمتهم وإصلاح وتعديل سلوكهم.
يذكر أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان رصدت في تقرير لها، وانفردت "الوطن" بنشره، عقب زيارة قام بها وفد نسائي 9 ملاحظات سلبية في الوقت الذي لم يرصد فيها سوى 3 ملاحظات إيجابية. وأكد تقرير الجمعية أنه يوجد في السجن 8 عنابر في مجموعها وعنبر واحد للتوقيف ويخضع 4 عنابر منها للترميم منذ أكثر من 6 أشهر. وبين التقرير أن كل سجينة تحصل على مبلغ 150 ريالا شهرياً، كما يسمح للسجينات بالتواصل مع أسرهن شهريا (حيث يصرف 14250ريالا لجميعهن منها 13650 ريالا للأجنبيات و6 آلاف للسجينات السعوديات).
فيما أكد مصدر مسؤول بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لـ"الوطن" أن الجمعية بصدد الرفع بتوصيات للمديرية العامة للسجون وهيئة التحقيق والادعاء العام تطالب خلالها بالإسراع في إنهاء قضايا هؤلاء النسوة والبت فيها والعمل على ترحيلهن إلى بلدانهن بعد استيفاء ما لهن من حقوق إن وجدت. وأشار المصدر إلى أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن بقاءهن لفترات طويلة تكون له تكلفة اقتصادية على إدارة السجون دون أن يكون لهذا عائد إلى الوطن.

قالت إن هيئة الخبراء تدرس إنشاء مركز وطني لمراقبة الأسعار وأجور الخدمات

• حقوق الإنسان" لـ الشرق: رفع رسوم العمالة إجراء لمعالجة البطالة.. ولابد من التدرج في تطبيقه

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/25/645242

مكة المكرمة – نعيم تميم الحكيم

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إلى التدرج في تطبيق قرار وزارة العمل برفع رسوم العمالة الوافدة، والنظر للقطاعات التي لا يمكن توفير عمالة سعودية فيها خلال السنوات القليلة القادمة مثل المقاولات أو الخدمات المهنية، وضرورة التركيز على الوظائف الإدارية في جميع القطاعات دون استثناء، وكذلك الوظائف المكتبية والإشرافية. ورأى نائب الرئيس والمتحدث الرسمي باسم الجمعية الدكتور صالح الخثلان، في تصريح لـ»الشرق»، أن القرار يعدّ من أبرز الإجراءات لمعالجة قضية البطالة.

ورداً على ما يُثار في وسائل الإعلام حول رأي الجمعية في القرار ودفاعها عن رجال الأعمال بشأن رفع الأسعار، قال إن تصريحنا المنشور في «الشرق» تضمن عدم وجود آليات واضحة لضبط الأسعار، ما ترتب عليه استغلال التجار لرفع الأسعار بسبب قرار الـ 2400 ريال، وأن الجمعية تحيل شكاوى غلاء الأسعار إلى جمعية حماية المستهلك ووزارة التجارة للنظر فيها بحكم الاختصاص؛ وأن الوزارة دعت لتجميد القرار مؤقتاً والتدرج في تطبيقه، خصوصاً أن كثيراً من المهن لا يمكن توطينها في الوقت الحالي. وشدد على أن الجمعية لم تدافع عن رجال الأعمال، ورأى أن القول بأن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ليست إلا جمعية حقوق الأغنياء ليس صائباً. وأفاد بأن الجمعية وإن كانت لا تتناول قضية ارتفاع الأسعار بشكل مباشر، إلا أنها تعنى بها من زاوية تأثيرها على الحق في العيش الكريم، وقد تناولت هذا الحق في تقاريرها، وخصصت في التقرير الثالث الصادر في بداية هذا العام جزءاً مستقلاً عن هذا الحق تحت عنوان «الحق في العيش الكريم والصعوبات التي تواجهه».

ولفت الخثلان إلى أن الجمعية تقدمت بأول مشروع نظام لحماية المستهلك في المملكة، وقد وجّه المقام السامي بتشكيل لجنة في هيئة الخبراء لدراسته والنظر في إصداره، مبيناً أن المشروع المقترح يتضمن 48 مادة تشمل إنشاء مركز وطني لمراقبة الأسعار وأجور الخدمات، وضمان حق الأفراد في الاعتراض على رفع أسعار السلع وأجور الخدمات، وضمان حق المستهلك في رفع الدعاوى القضائية عن كل ما من شأنه الإخلال بحقوقه والإضرار بها أو تقييدها، بإجراءات سريعة وميسرة، إضافة إلى مواد أخرى تحفظ حقوق المستهلك دون إخلال بحقوق المنتجين أو التجار.

• حقوق الإنسان" :فوضى وأمراض في سجن النساء بالملز

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/66447.html

محمد جراح ـ الرياض
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن فوضى ، وامراض في سجن النساء بالملز في العاصمة الرياض ،فيما تم رصد حزمة من المخالفات عقب زيارة وفد نسائي اوفدته حقوق الانسان الى السجن يوم الاحد. وأصدرت حقوق الإنسان تقريراً بيّن ان هناك حالة فوضى تسيطر على العنابر بسبب أعمال الصيانة، والاختلاط في العنبر الثالث لجهة تعدد المحكوميات التي تراوحت بين «القتل ، والخلوة غير الشرعية « فيما سجل مرض الدرن ارتفاعا ملحوظا في اوساط النزيلات ، في ظل وجود 950 نزيلة ، تشكل الاجنبيات 97% منهن ، ويبغ عدد السعوديات 40 نزيلة.
وضم الوفد الذي زار سجن الملز نائبة رئيس الجمعية لشؤون الأسرة الدكتورة نورة العجلان ورئيسة لجنة الرصد والمتابعة ثريا شيخ، والباحثة القانونية اعتماد السنيدي، وكان في استقبالهن مديرة السجن وعدد من منسوباته.
وأدار الوفد نقاشا مع إدارة السجن حول الملاحظات التي دونها ، والطاقة الاستيعابية للسجن، ثمّ قام الوفد بجولة تفقدية داخل عنابر السجن للالتقاء بالسجينات والاستماع لشكواهن .وتأتي هذه الزيارة ضمن خطة الجمعية لزيارة السجون والاطلاع على أوضاع السجناء فيها.واعربت جمعية حقوق الانسان عن املها في ان تستكمل المحكمة الجزائية المتخصصة محاكمات الموقوفات أمنياً، والإفراج عمن ترى أن الحكم الذي سيصدر بحقهن أقل من مدة إيقافهن، لاسيما وأن عدد من تم الإفراج عنهن منذ أن زارت الجمعية السجون تجاوز 2500 موقوفة.على صعيد آخر انتقد التقرير الثالث لهيئة حقوق الانسان عدم وجود مقار مملوكة للدولة لبعض الأجهزة الأمنية والادارية، مما يترتب عليه صعوبة مطالبة تلك الأجهزة بالوفاء بمتطلبات المحافظة على حقوق الانسان من حيث المكان عند توقيف الأشخاص، أو التحقيق معهم، متوقعة أن يزيل مشروع الملك عبدالله للمقرات الأمنية هذه
السلبيات مع ملاحظة التأخر في تنفيذه بسبب آليات طرح المناقصات والمشاريع وتعدد جهاتها ممّا يعرقل السرعة المطلوبة.وأشاد تقرير حقوق الإنسان بمباني السجون الحديثة، حيث تتوفر فيها جميع الوسائل التي تكفل العناية بالسجين . وأشار التقرير إلى أنه لوحظ تنوع الأكل المقدّم للنزلاء، إضافة إلى وجود بعض الأطعمة المخصصة لمن لديهن أمراض مزمنة، مع وجود بعض الشكاوى من النزلاء بشأن عدم تحقيق رغباتهم فيما يتلق ببعض الأصناف التي قد تحتوي عليها الوجبة الواحدة، ولوحظ بعض التوسعات في السجون التي تمت زيارتها ممّا يتيح إنشاء بعض المنشآت الرياضية.
وأوضح تقرير حقوق الإنسان أن من الإيجابيات الملاحظة تطور الخدمات الصحية داخل السجون بشكل يفوق في أحيانٍ نظيراتها في القطاع الصحي خارج السجون، وذلك من حيث الأجهزة والنظافة والتنظيم وإدارة الجودة وتصنيف ملفات المرضى، فهناك مستشفى متكاملٌ في كل سجنٍ مزوّد بجميع التقنيات الحديثة والكوادر البشرية المؤهلة.
وتدشن 5 مكاتب داخل السجون لمراقبتها
عبد الله العماري ـ الرياض
كشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني عن مباشرة الجمعية لإعمالها في كافة سجون بالمملكة عبر مكتب وجَّه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية بفتحها للجمعية في كافة السجون الأمنية الخمسة في مناطق المملكة للتسهيل عليها في عملية الإشراف المباشر على هذه السجون والموقوفين فيها وتلقي ملاحظات السجناء وطلباتهم.وكانت الجمعية ذكرت في تقريرها السنوي عن تلقيها 40 تظلّما عن تجاوزات للأنظمة في السجون وسوء المعاملة والتعدي.
وأضاف القحطاني لـ»اليوم « : إن الجمعية باشرت أعمالها في هذه المكاتب الخمسة عبر مندوبيها وفروعها في سجن الدمام وسجن الحاير بالرياض وسجن جدة وشعار بأبها والطرفية بالقصيم، مبيّنا أن هذه التوجيهات من سمو وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف تأتي في إطار الشفافية والوضوح التي تنتهجها الشفافية وضمان حماية حقوق الموقوفين والرد على ما يثار من مزاعم حولها، حيث تعتبر الجمعية جهة محايدة ومستقلة ترتبط مباشرة بالمقام السامي.

وقال: إن الجمعية تواصلت مع عدد من تظلمات السجناء كما أن هناك شكاوى حول ما يشاع عن عدم زيارة النزلاء من قبل عائلاتهم وأسرهم، لافتاً الى وجود إشكالية فيما يتعلق ببعض السجناء والموقوفين تتمثل في رفض هؤلاء استقبال أسرهم وعائلاتهم ،مضيفا: إنه يناشد هؤلاء مقابلة أسرهم وأهلهم وليس مقاطعتهم.
يشار الى أن إدارات السجون الأمنية في فروعها في كل من الرياض وعسير وجدة والشرقية والقصيم، قد شرعت وفق توجيهات وزير الداخلية في إقامة مكاتب حقوقية وقانونية «دائمة» داخل السجون الخمسة تضم مكاتب لهيئة التحقيق والادعاء العام، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهيئة حقوق الإنسان، ويستقبل العاملون فيها شكاوى الموقوفين ويعملون على التأكد من صحتها والوقوف عليها بشكل عاجل ومباشر ،حيث تقع هذه المكاتب في المباني المجاورة تماماً لأجنحة الموقوفين الجماعية والشخصية.

الحياة AL HAYAT

هل القضاء "يناقض نفسه" ؟

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/OpinionsDetails/465401

بدرية البشر

لا تحتاج لكثير من الفهم كي تشعر بغرابة حكم أحد القضاة على شاب تعاطى مخدراً بأن يعمل أياماً مع هيئة الأمر بالمعروف، وهي هيئة مختصة بمراقبة الناس في الشوارع، وتقويم سلوكهم، فكيف يستطيع شاب منحرف السلوك أن يُقوِّم السلوك؟ هذا النوع من الأحكام البديلة في عرف القضاء العالمي المتقدم يلجأ إليه القاضي كي يجنب المذنب - إذا كان حدثاً - السجن أو الجزاء البدني الذي قد لا يحقق القيمة العقابية المرجوة، ويستعاض عنها بخدمة المجتمع، حيث يستشعر «الحدث» المسؤولية، ويحرر طاقة لديه قد تحقق الخير للمذنب وللفئة التي يقوم بخدمتها، وإن كان القاضي يريد تكليف شاب انحرف في مجال الخدمة الاجتماعية، فليكن في مكان يخدم فيه الناس بخضوعه هو لسلطتهم وخدمتهم لا أن يمنح سلطة عليهم، حتى ولو كان مجرد مرافقة رجال هيئة الأمر بالمعروف. أما الحكم الثاني فلست وحدي من توقف عنده، فقد تدخلت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان كي تعترض عليه، فأوفدت محامياً يعترض على هذا الحكم غير المفهوم من قاضٍ حكم على امرأة بالسجن والجلد، لأنها لم تأخذ إذن المحكمة لتعود إلى طليقها لأنه من الوافدين العرب، وقد ذكر المحامي أن المرأة أخذت موافقة المقام السامي على الزواج منه، وقد أنجبت أربعة أولاد ولا حاجة إلى إذن من مقام سامٍ كي تعود إلى طليقها.
القضاء لدينا يرفض التقنين بحجة أنه نظام مدني، ويصرّ على أن تبقى الأحكام بحسب تفسير القاضي وحده للقرآن والسنة، لهذا تتفاوت الأحكام وتوغل في غرابتها، والحقيقة أن القضاء عندنا يناقض نفسه، ففي هذين الحكمين على سبيل المثال لا الحصر هو يطبق أحكاماً مدنية، والمنطق يقول إن ما لا يخالف الشريعة هو من الشريعة، وإن ما يحقق أهدافها هو الشريعة نفسها، بل إن إصرار القاضي على موافقة جهة حكومية ليتزوج مسلم بمسلمة أو يراجعها بعد الطلاق بل ويسجنها ويجلدها، هو مخالفة للشريعة.
أظننا بحاجة اليوم إلى كسر الحاجز النفسي القضائي والاجتماعي بين ما يسمى القانون الوضعي والقانون الشرعي بمواجهة حقيقته البسيطة والواقعية، فقانون مثل قانون المرور مثلاً قانون وضعي، لكنه يحقق مفهوم الشريعة وهو حفظ النفس وحماية الناس، وتنظيم الزواج من خارج المملكة نظام مدني يستدعيه مشروع الدولة ومؤسساتها، وهكذا فإن قضاءنا حقيقة يعمل بالأحكام الوضعية، لكنه ينكر هذه الحقيقة حين نأتي لتقنين الأحكام ضمن مشروع إصلاح القضاء.
مشروع تطوير القضاء الذي بدأ جدوله الزمني منذ عام 2008 وبموازنة قدرت بـ 8 بلايين ريال لم يبرح نقطة المباني المستأجرة، وغياب التقنين، وبيروقراطية تأكل وقت الناس ومصالحهم، كما أن تطوير القضاء لا يحتاج لمبنى جديد من ثمانية طوابق وأعوام زادت على الأربعة، فالكل يعرف مشكلات القضاء ويشعر بها منذ دخوله المحاكم، ويتركز معظمها في الإجراءات الطويلة البيروقراطية، وقلة عدد القضاة قياساً بجمهور المراجعين، وعدم التزام بعضهم بساعات الدوام الرسمي، والتعامل السلبي مع الجمهور بشكل عام ومع النساء بشكل خاص، وخلط القضايا مع بعضها من دون محاكم متخصصة.

ولا أنسى في نهاية المقالة أن أشدد على أهمية أن يراجع القضاء النظرة المنحازة ضد المرأة وفق قياس حقها بالنصف في كل صغيرة وكبيرة، بدءاً من حق نفقتها وهي طفلة، إذ يحكم القاضي للولد بـ 500 ريال وللأنثى بـ 250، فهل خبرتم أن الأنثى تشرب حليباً أقل؟ أم أن التجار يبيعون الأنثى علبة الحليب بنصف السعر؟

ثقوب في جيب معالي الوزير

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14902

علي سعد الموسى

ايستدعي الإنصاف، ما تلزمه كلمة الحق، أن أرفع القلم احتراماً لمعالي الدكتور يوسف العثيمين، وزير الشؤون الاجتماعية، لأنه تعامل مع قضية دار الأيتام بجازان تعاملاً مهنياً وحضارياً راقياً ومسؤولاً في خطابه للإعلام، وأيضاً في معالجته لوضع الدار والأيتام. اتجه فوراً لمكمن الخلل وأرسل نائبه ولجنتين أخريين لترميم كل شيء وتوفير كل ما سكت عنه (المؤتمن) المباشر لسنين حتى فاحت الرائحة. بعدها تحدث معالي الوزير للإعلام بالكلمة الشهيرة "رحم الله من أهدى إليّ عيوبي"، ثم دعا "الوطن" إلى زيارة الدارة لقراءة الفرق، وقد كان. تحدّث إجابة على تقرير جمعية حقوق الإنسان قائلاً "قياداتنا بشر ليسوا من السماء، ومن يثبت تقصيره فهناك الإحلال بمن هو أكفأ". لم يعمد معالي (الإنسان) كما أعرفه، إلى ديباجة النفي، ولا إلى بيانات "الطبطبة" للعلاقات العامة.

مثل هذه القيادات هي الثقب الفاضح في ثوب معالي الوزير. نحن نعلم أن معاليه هو أول من رفع عدد الدور المختلفة لذوي الظروف الخاصة إلى ما يقرب من مئة دار حتى اليوم. هو أول وزير للشؤون الاجتماعية يلغي الفكرة البيروقراطية للضمان ليحوله من (مكافأة) مقطوعة كل بضعة أشهر إلى ما يساوي راتبا محترما تجده العائلة المستفيدة في حسابها البنكي نهاية الشهر.

هو الوزير الذي رفع أعداد المستفيدين إلى ما يقارب الضعف في ثلاث سنوات، لأنه كسر عشرات القيود والقوانين التي كانت تقف في وجه آلاف العائلات للاستفادة من حق الضمان الاجتماعي.

هو الوزير الذي اخترع عشرات المسارات المرادفة، خارج فكرة الضمان، كي يحصل هؤلاء على معوناتهم الإضافية، بدءاً من الفواتير إلى الحقيبة المدرسية إلى المكافآت المقطوعة، حتى الفقير المتعفف ووصفات العلاج. يعلم معاليه، أنني بشكل شخصي، تحملت من الأذى ما يصل لحدود القذف، لأنني ذهبت لزيارة هؤلاء الأيتام، ويعلم كيف حول (هؤلاء) زيارة إنسانية إلى شبهة لتغطية ما لم أفهمه حتى اللحظة، لكن البلسم الشافي أن هؤلاء الأيتام كانوا هم الهدف الأسمى الذي سنتحمل معه أي شيء. وأعرف أن معاليه قد تحمل في هذه القصة أضعاف ما تحملت، وسأشكر له أنه تصدى لها بشكل مسؤول وحازم وأبوي. ومن (فم) هؤلاء الأيتام في حديثهم الهاتفي معي مساء البارحة: شكراً معالي الوزير.

والد مشاري لليوم: • حقوق الإنسان" تجاهلت قضية ابني

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.alyaum.com/News/art/66550.html

وليد النهدي ـ الدمام
لا تزال عائلة البوشل تعاني من طول انتظار محكمة الدمام ما بين التأجيل والتأخير للبت في قضية ابنها مشاري الذي راح ضحية رضعة مسمومة من خادمة اندونيسية، حيث لم تلتفت هيئة أو جمعية حقوق الانسان وكأنها تتهرب من مجريات القضية بعد أن حضر مدير سابق لهيئة حقوق الانسان في المنطقة الشرقية إبراهيم العسيري لمتابعة حالة الطفل وأجرى زيارة حينها كان يصارع الطفل الموت في مستشفى الملك فهد التخصصي بالدمام واطمأن على وضعه والتقى بالفريق الطبي الذي يقوم على رعايته قبل عامين تقريبا وبعدها اختفت ولم تعلم عن وفاته إلى عبر وسائل الاعلام.
وأعرب والد الضحية عن استيائه وتذمره من موقف هيئة حقوق الإنسان لعدم تدخلها نهائيا في قضية ابنه من بدايتها وحتى آخر جلسة، إذ من واجبها التدخل في مثل هذه القضايا التي تعتبر قضية رأي عام دون الطلب منها أو اللجوء لها، حيث ما زالت القضية معلقة طوال السنين الماضية ما بين جهة وأخرى.
وأوضح أن الجلسة الأخيرة أجلت لعدم وصول تقرير مستشفى القوات المسلحة بالرياض وبالتالي تأجيل البت في القضية إلى الثلاثاء 26 صفر الجاري فيما وصل تقريران من مستشفى قاعدة الملك عبدالعزيز الجوية بالظهران بوقت كاف قبل الجلسة لتعود الذاكرة بأن القضية تأجلت اكثر من مرة بسبب تأخر المستشفى العسكري في ارسال ما تطلبه المحكمة للبت في القضية بالإضافة الى التأجيلات التي صاحبت القضية خلال مسيرتها التي شارفت على الثلاثة اعوام، حيث لم أتمكن من الوصول إلى المسئولين في مستشفى القوات المسلحة بالرياض، فالتقرير مطلوب منهم منذ ما يقارب الشهرين ولم يتم ارساله أو على الأقل الرد علينا بوقت إرساله.
وقال والد الضحية أحمد البوشل «إنني وأنا احزم اوراقي ككل مرة 3 أعوام لا اجد إلا ان أدعو الله بأن لا تتأجل الجلسة القادمة إذ زاد عدد الجلسات المؤجلة عن الفعلية بالضعف إلا انني لا ازال متفائلا في قضائنا بأن يبت في هذه الجلسة نظرا لتعثرها كثيرا من أطراف كثيرة سواء من المحكمة أو المستشفى أو غيرها، منوها في ذات السياق إلى أن الذي يهمه الآن هو انتظار الجلسة وبعدها سيعلن إما عن فرحة واما عن مفاجآت باعادة سير القضية من بدايتها.
وتعود تفاصيل الحادثة حينما وضعت العاملة المنزلية من الجنسية الاندونيسية السم داخل رضاعة الحليب لابن رب الأسرة لتقوم الأم المسكينة وعن غير قصد بإرضاع صغيرها الموت بيديها دون علم بعدما اشتد به الجوع والبكاء حيث تنقل بين عدة مستشفيات في المنطقة الشرقية وهو في غيبوبة تامة إلى جانب تعطل ومشاكل في صمامات القلب وظهور طفح جلدي شديد وتوقف الكليتين عن العمل وامتلاء الرئتين بالسوائل إضافة إلى تأزم في الكبد وتوقف في مركز الأعصاب بالمخ وأزمات أخرى طبية متتالية، ومن ثم بأمر ملكي من صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز -رحمه الله- تم نقله عبر الإخلاء الطبي إلى الرياض لإجراء عملية جراحية طارئة بيد أن الطفل البالغ من العمر ثلاثة أشهر لفظ أنفاسه الأخيرة بمستشفى القوات المسلحة بالرياض متأثراً برضعته في جريمة بشعة هزت المجتمع.
وكانت الخادمة الاندونيسية اعترفت وصادقت على أقوالها وتمثيلها الجريمة بعد استجوابها من هيئة التحقيق والادعاء العام ومن ثم ايداعها سجن الدمام في انتظار الحكم عليها بعد الانتهاء من كافة الاجراءات والتحقيقات اللازمة.

قالت إن ولي أمرها ردَّ كُل الخطاب.. والمحكمة لم تنصفها

فتاة في مكة بين ناريْن: عضل والدها.. وشروط القاضي

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 12 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://sabq.org/gltfde

فواز العبدلي ـ سبق ـ مكة المكرّمة:

:قدمت فتاة تبلغ من العمر (28 عاماً) شكوى للمحكمة العامة بمكة المكرّمة ضد والدها الذي عضلها ورد كل الذين تقدموا لخطبتها، غير أنها صُدمت بتعليق قضيتها لأكثر من عامٍ، حيث اصر القاضي على ان تُحضر شاهديْن يزكيان شاب تقدم لخطبتها، و يؤكّدان في الوقت ذاته عضل والدها لها.

ورغم إن إخوة الفتاة وقفوا في صفها، وكانوا شهودا لها على عضل والدها، الا ان ذلك لم يشفع لها بالمحكمة، فيما كان الخاطب قد قدم للمحكمة ايضا شهودٍ على صلاحه وحُسن سيرته، أحدهم يعمل قاضياً وإماماً بالمدينة المنوّرة إلا أن قاضي المحكمة تمسّك بطلبه.

وقالت الفتاة لـ "سبق": سئمت وضعي، والشاب الذي تقدم لي يحمل مؤهلاً جامعياً ومشهودٌ له بالأخلاق الفاضلة، مضيفة: حينما تقدّمت للمحكمة بعد استنفاذ كافة المحاولات لثني والدي عن قراره، كنت اتوقع ان اجد الانصاف من القضاة، واجد مَن يسد مكان والدي ويتم اجراءات زواجي، وناشدت بسرعة حل قضيتها قبل أن يفوتها قطار العمر.

من جهتها، عرضت "سبق" قضية الفتاة على قاضي محكمة الاستئناف بمنطقة مكة المكرّمة الشيخ طنف الدعجاني، الذي أبدى دهشته بطلب القاضي شاهديْن يفيدان بأن والدها عضلها، وأن خطيبها من أهل الصلاح، مشيرا الى ان هذا يعقّد الأمور بدلا من حلها.

وقال الدعجاني: في مثل هذه الحالات يحضر الخاطب شهوده فيما تقوم الشاكية بإحضار شهودها، مشيراً إلى أهمية مراجعة المرأة، القاضي الذي ينظر القضية، وإيضاح وضعها المتردي له.

وبين المستشار القانوني محامي الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمكة المكرّمة سلطان بن علي الحارثي، أنه في حال صحت شكوى المرأة بعضل والدها لها وطلب قاضي المحكمة شاهديْن على عضل والدها وصلاح خاطبها فإنه يحق لها أن تتمسّك بمواصلة دعواها كونها صاحبة حقٍ يجب أن تناله.

وأضاف الحارثي أن تقدُّم المرأة بالشكوى للمحكمة يؤكّد في حد ذاته وجود عضلٍ لها من قِبل والدها وإلا لما تقدّمت تشكو معاناتها بحثاً منها عن الستر والعيش كسائر النساء في سنها.

وأشار الحارثي إلى أنه مع خلو المرأة والمتقدم للزواج منها من أيِّ موانع قد تبطل أركان الزواج، فإنه يجب أن يصدر قاضي المحكمة حكمه الشرعي دونما ضررٍ أو ضرارٍ، وتجنيب السيدة ما قدّ يعرّضها لضغوطٍ وحالاتٍ نفسية قد تقحمها فيما لا تحمد عقباه، مبيناً أن المشتكية تعد من الكبيرات المدركات والمميزات لمصالحهن وليست من الصغيرات اللاتي يفتقدن الإدراك.

.

ومضة شعاع

رسوم وغلاء وتبريرات!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121226/Con20121226559121.htm

د. إبراهيم إسماعيل كتبي

من يضبط الأسعار ومن يوقف الغلاء ومن يحاسب؟! اسئلة أصبحت لسان حال المستهلك من موجة غلاء إلى أخرى، وأخيرا وليس آخرا مع زيادة رسوم الـ(2400) فالكثير من التجار وقطاع الخدمات والمطاعم رفعوا الأسعار بما يروق لهم لتعويض الرسوم الجديدة، وكل طرف يبرر بينما المستهلك يئن، ولا حياة لمن تنادي.

ولأن الخبر اليقين عند جمعية حماية المستهلك، انتظرنا منها كلمة، وبالفعل قالت إن زيادة رسوم العمل تسببت في ارتفاع الأسعار، وإن ما عليها الا (البلاغ) لوزارة التجارة، وطالب رئيسها الدكتور ناصر آل تويم بتحرك من هيئة حقوق الإنسان ومجلس الشورى وألا يقفا موقف المتفرج. وقال بصريح العبارة: (التجار أكدوا لي شخصيا أنهم لن يتحملوا ريالا واحدا إضافيا جراء قرار رسوم العمل الجديدة وأن الذي سيتحملها هم المستهلكون).. وأشار إلى قول وزير العمل (نحن غير معنيين بارتفاع الأسعار .(

أمام تصريح «حماية المستهلك» جاء ابراء جديد للذمة، لكن من الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على لسان متحدثها الرسمي الدكتور صالح الخثلان، منتقدا عدم وجود آليات واضحة لضبط الأسعار، وأن دور «حقوق الانسان» إحالة شكاوى غلاء الأسعار إلى جمعية حماية المستهلك ووزارة التجارة.

هكذا نعود لنقطة الصفر والقضية تدور في حلقة مفرغة، والجهات التنفيذية تغني على ليلاها وتنفض ثوبها من أي مسؤولية مباشرة وغير مباشرة، والمستهلك كمن يستجير من الرمضاء بالنار، وعليه أن يشد الحزام أو (يدق راسه في الجدار.(

الأسعار بالفعل ارتفعت، ومن لم يزد في السعر انتقص من الوزن والمواصفات، وأقرب مثال رغيف الخبز الذي أصابته بالفعل أنيميا واضحة وثقتها الصحف بالصورة، لأن قرار رفع رسوم العمل (24 ضعفا) طال الجميع حتى في المهن التي لا ولن يدخلها سعوديون في المدى المنظور وربما البعيد، لأننا أسقطنا مهنة الخباز مثل مهن كثيرة كانت موجودة وقت أن كان آباؤنا وأجدادنا يأكلون ويترزقون من تعب أيديهم في المحلات والبيوت.

أعتقد أن الحاصل حاليا من تضارب لتداعيات بعض القرارات، يؤكد الحاجة إلى سرعة إقرار نظام حماية المستهلك لوقف الغلاء المتزايد، الذي ترصده تقارير مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات وتعلنها شهريا، ولا ندري ما جدواها طالما لا تعلق جرسا، ولا تحرك ساكنا.

رصدها فرع هيئة حقوق الإنسان بمكة المكرمة

حالة عنف أسري ضد المرأة والطفل خلال عام50

المصدر: جريدة الرياض السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/22/article795064.html

مكة المكرمة - «الرياض»

كشفت الدكتورة جواهر النهاري مديرة الفرع النسوي لهيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة عن تسجيل 50 حالة تتعلق بحق الحماية من العنف الأسري ضد المرأة خلال عام 1433ه ضمن أكثر من 560 قضية باشرها فرع الهيئة طوال العام المنصرم.

وأشارت الدكتورة النهاري في تصريح بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان أن حالات العنف ضد المرأة تم رصدها عن طريق الاتصال المباشر من النساء المعنفات أو حضورهن إلى مقر فرع الهيئة أو عبر وسائل الإعلام التي تناولت هذه النوعية من القضايا، مشيرة إلى تفاعل كافة الجهات الحكومية المعنية مع جهود فرع الهيئة في نظر هذه القضايا واتخاذ الإجراءات المناسبة في علاجها بما يتناسب مع خطورة هذه النوعية من السلوكيات التي تشكل خطراً على المرأة أو الطفل.

ولفتت د. النهاري أن جزءاً كبيراً من العنف ضد المرأة والطفل يصعب رصده حيث إن ذلك يحدث غالباً من الأزواج أو الآباء بحجة التأديب، وهو ما يتطلب تضافر كافة الجهود للتوعية بمخاطر هذه الممارسات والتي قد تصل إلى حد الجرائم، مؤكدةً حرص فرع هيئة حقوق الإنسان النسوي بمنطقة مكة المكرمة بناء على توجيهات رئيس الهيئة على نشر ثقافة حقوق الإنسان بين النساء بنفس درجة الاهتمام بحماية المرأة من كل ما يمثل اعتداء على حقوقها الإنسانية، وذلك أن الحماية المنشودة لا تتحقق في حال عدم إدراك المرأة لحقوقها وما يجب عليها من واجبات.

وأوضحت د. النهاري أن أنشطة الفرع النسوي للهيئة خلال عام 1434ه تهدف إلى التأكد من قيام كافة الجهات الحكومية بدورها فيما يتعلق بحماية حقوق المرأة والطفل عبر تكثيف الزيارات التفقدية، بالإضافة إلى زيادة عدد البرامج التوعوية والتثقيفية بالتعاون مع المؤسسات التعليمية ومجالس الأحياء وغيرها من الجهات.

قرى البهشة.. خدمات مفقودة ومعاناة مستمرة

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125583&CategoryID=5

الأثب: تركي صوفان

"نفتقر للخدمات وليت صوتنا يصل".. هكذا بدأ أهالي قرى البهشة (حبكان، بهوان، العرفج، الأقفية) التابعة لمركز الأثب شمال شرق منطقة عسير في سرد معاناتهم من نقص الخدمات بمركز الأثب وانعدام وجود مخفر للشرطة ومركز للدفاع المدني وثانويات للبنين والبنات ومستشفى، أو على الأقل مبنى حكومي لمركز الرعاية الصحية الأولية مقارنة بالتعداد السكاني وعدد القرى واتساع المساحة.

المواطن عوض بن علي آل فدغوش أكد إلى "الوطن" أن مركز الرعاية الصحية في الأثب لا يليق بتاتًا بعدد سكان المركز والقرى التابعة له، مطالبًا بإنشاء مبنى حكومي وزيادة عدد الكوادر الصحية والفنية والإدارية بما يتناسب مع جودة الخدمة، مبينا أن نقص الخدمات الذي تعانيه قرى البهشة يدفع أغلب سكانها للهجرة.

وأشار المواطن مشبب آل مسعدة إلى أن مركز الأثب والقرى التابعة له في أمسّ الحاجة إلى مخفر شرطة لحفظ الأمن وسط تواجد كثير من المجهولين، إضافة إلى أهمية تواجد مركز للدفاع المدني، لأنهم في هذه الظروف منقطعون عن العالم وسط مخاوف على الأنفس والأملاك.
من جهته أكد المواطن عوض بن محمد آل جرشان أن خدمات الاتصال والإنترنت سيئة جدًا في المركز، قائلا: نحن في شبه انقطاع عمن حولنا.
من جهته بين المواطن سعيد بن مسفر أن مدخل المركز غير مسفلت، مطالبا إدارة الطرق بسرعة تنفيذ مشاريعها في الأثب وبهوان وطريق عرق المصاليح – الجبال البيض الذي انتقل من مقاول إلى آخر دون أن يتم شيء على أرض الواقع. وأشار المواطن سعد بن نويهض إلى حاجة الأهالي لمشروع مياه سقيا، مطالبا هيئة حقوق الإنسان في عسير بزيارة المركز ومشاهدة الواقع بعين حيادية ومسؤولة.
من جهته طالب المواطن عبدالرحمن بن حلاز فرع المياه بعسير بإيصال أشياب للتحلية متفرعة من الأشياب الرئيسة على طريق أبها الطائف لتزويد أهالي القرى بالمياه المحلاة. وطالب المواطن محمد بالخير بتوفير مدارس ثانوية للبنين والبنات بالأثب وبهوان، حيث تنعدم الثانويات في القرى مما يضطر البعض إلى المعاناة مع الطرق غير المسفلتة للوصول إلى المدارس في بللحمر أو وادي بن هشبل، والبعض الآخر يجبر بناته على المكوث في المنزل بعد انتهاء المتوسطة.
وأكد المواطن علي بن يحيى أن المخطط الرئيس بمركز الأثب لا يوجد به إنارة ولا خدمات اتصال، إضافة إلى انعزال المركز، فليس هناك طرق مسفلتة تؤدي إليه ولا لوحات إرشادية تدل عليه. وبين ابن يحيى أن مركز الرعاية الصحية بصلحلح وحبكان داخل مخطط الأثب قديم جدًا، وأجهزته قديمة و"رجيع" ولا يوجد طبيب أسنان أو فني مختبر، كما لا يوجد به إلا سيارتا خدمة قديمة ولا يوجد فيه سيارة إسعاف.
من جهته أكد رئيس مركز الأثب يحيى بن علي الحياني تلك المطالب، مشيرًا إلى أنه قد تم حصر المطالب والخدمات الناقصة ورفعها للجهات المختصة.
"الوطن" وعلى مدى أسبوعين كاملين حاولت أخذ رد حول رداءة مبنى المركز الصحي ونقص خدماته وعدم وجود سيارة إسعاف من المتحدث الرسمي للمديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة عسير، سعيد النقير، حيث تم الاتصال عليه وطلب إرسال رسالة على الإيميل ولم يرد على الرسالة، ثم تم إرسال رسالة نصية وثم الاتصال عليه ولم يكن هناك تجاوب. وتم الاتصال أكثر من مرة على المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة عسير المقدم عبدالله شعثان بخصوص مطالب الأهالي بافتتاح مخفر شرطة، ولكن لم يكن هناك رد حول هذا الموضوع.

سماع شهادة 5 عاملين بشركة تأمين يعمل بها متهما قضية فتاة الخبر

المصدر: جريدة المدينة الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/422071

عبدالله المانع - الخبر
عقدت المحكمة الجزئية بمدينة الخبر يوم أمس جلسة للنظر في قضية «فتاة الخبر»، واستمعت لشهادة 5 من العاملين في شركة التأمين التي يعمل بها المتهمان في القضية (اللبناني والسعودي).
وذلك بحضور محامي المتهم اللبناني، والمتهم السعودي أيضًا، وللمرة الثانية موظف جوازات جسر الملك فهد، ووالد فتاة الخبر ومحامي أسرة الفتاة المحامي والمستشار القانوني حمود بن فرحان الخالدي، وكذلك ممثل هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية الحاضر في الجلسة إبراهيم عسيري.

وأفاد محامي أسرة «فتاة الخبر» حمود بن فرحان الخالدي أنه تم في جلسة أمس السبت سماع أقوال الشهود من شركة التأمين وفقًا لطلب محامي المتهم اللبناني، وكانت شهادتهم تدور حول علاقة أطراف الدعوى ببعضهم البعض، وشدد على أن تلك الإجابات قد كشفت وأكدت على بعض الأمور يتعذر علي كمحامي لأسرة الفتاة البوح بها حاليًا، وذلك لمصلحة سير الدعوى.

ونوه أيضًا قيام موظف جوازات جسر الملك فهد الذي قد طُلب للشهادة بمحاولته التأكيد للمرة الثانية على عدم معرفته بسبب طرد زميله السابق والمتهم الحالي (السعودي) من الخدمة العسكرية من جوازات الجسر، والذي ألغى بظلال الشك على شهادته.

وأفاد الخالدي: «إنه لازال ينتظر للجلسة الخامسة على التوالي ما تم من إجراءات خاصة من هيئة الرقابة والتحقيق فيما يخص التحقيق في الدعوى المفروزة من محكمة الخبر الجزئية، وكذلك الإدارة العامة للجوازات بالمنطقة الشرقية فيما يخص أسباب إنهاء خدمات موظفها السابق والمتهم السعودي في هذه القضية، على الرغم من مخاطبة ناظر الدعوى لتلك الجهتين رسميًا، حيث لم يتلقَ القاضي منهم الرد إلى الآن.

ولفت المحامي الخالدي أن ممثل هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية إبراهيم عسيري والحاضر في الجلسة، قد أطلعه على ما تم من جهة الهيئة من تحرك حثيث وجهد ملموس للسعي لتذليل جميع العقبات أمام تحقيق العدل لكلا طرفي الدعوى سيما أنهم من مؤسسات المجتمع المدني العاملة.

وبين المحامي أن الجلسة القادمة ستكون يوم السبت القادم 16 من صفر الجاري 1434 هـ.

"حقوق الإنسان" ترصد تجاوزات بـ"مكاتب العمل".. و"الاستقدام" انتقدت تأخير الدعاوى لأكثر من 3 سنوات.. ومخالفة الأنظمة.. وتدافع الاختصاص

المصدر: جريدة الوطن الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=125837&CategoryID=2

الرياض: ماجدة عبدالعزيز

وجهت هيئة حقوق الإنسان بالمملكة، سيلا من الانتقادات لمكاتب العمل والهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية والهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية، وذلك بعد أن رصدت تجاوزات عدة، أبرزها تتمثل في تأخر الدعاوى لفترات طويلة لدى مكاتب الصلح، ومخالفة نظام المرافعات الذي يعد مكملا لنظام العمل، إضافة إلى تدافع اختصاص في مسائل عدة مثل إلغاء بلاغ الهروب بين مكتب العمل والجوازات وإمارة المنطقة.

وكشف تقرير لزيارات أجرتها الهيئة بفرعيها الرجالي والنسائي لمكاتب وهيئات العمل بمنطقة مكة المكرمة، خلال العام الماضي، بهدف التأكد من تنفيذها للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة والتي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، أن المواطن السعودي قد تتأخر دعواه إلى أكثر من 3 سنوات، مما يتسبب في جعل المواطن بلا عمل ولا دخل ثابتا يعول به نفسه وأسرته.

وبحسب تقرير الزيارات الذي حصلت "الوطن" على نسخة منه، فقد رصد الفريق طول بقاء الدعوى لدى مكاتب الصلح بمكتب العمل لمدة تصل في بعض الأحيان إلى 7 أشهر دون جدوى مما يلحق الضرر بالعامل، وفي حال تغيب الكفيل وتخفيه عن الأنظار لا تقبل دعوى العامل، في حين أنه ليس هناك نص في نظام العمل بهذا الشأن، والثابت أن نظام المرافعات الشرعية هو مكمل لنظام العمل، وقد أشار نظام المرافعات الشرعية في المادة 18 الفقرة الثالثة إلى الإعلان في الجريدة الرسمية في حال عدم معرفة مكان المدعى عليه بمعنى أن تسمع الدعوى غيابيا.

وأضاف التقرير أن مكاتب استقدام العمالة لا تفي في الغالب بالشروط التي يشترطها المستقدم في الخادمة المستقدمة، ويعود عليه بالضرر في ظل تأخر مكاتب العمل في البت في مثل هذه الشكاوى ضد مكاتب الاستقدام، مما يترتب عليه انتهاء فترة التجربة مما يضعف موقف المستقدم ويهدر حقه، كما أن الكفيل يحضر عدة جلسات ثم يتغيب في جلسة النطق بالحكم في الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية، ويبدأ بالتخفي عن الأنظار مما يضر بالعامل ويجعل قرار الهيئة بلا قيمة في ظل عدم وجود معالجة من قبل مكتب العمل والهيئة الابتدائية، وعدم نظر دعاوى العمال المطالبة بنقل الكفالة أو حتى محاولة تسوية الخلافات بمكاتب الصلح.

وانتقد التقرير قبول مكتب العمل بلاغ الهروب مع وجود دعوى على الكفيل بالمطالبة بأجر العامل، قد تكون منظورة لدى المحكمة الجزئية أو العامة، إضافة إلى تدافع اختصاص في مسألة إلغاء بلاغ الهروب بين مكتب العمل والجوازات وإمارة المنطقة، إذ لا يجد الوافد أو كفيله في حال موافقته على إلغاء بلاغ الهروب جهة تقبل اتخاذ الإجراء.

وذكر التقرير، أنه فيما يتعلق بالمواطن السعودي فإن التحاقه بالعمل في منشأه أخرى في حال وجود دعوى بينه وبين صاحب العمل أمر صعب، حيث يطلب منه خطاب إخلاء طرف في حال تقدمه للالتحاق بجهة أخرى كما أنه خلال نظر الدعوى التي قد تستمر إلى سنتين أو أكثر يعقبها فترة استثناء، فتصبح المدة الإجمالية لنظر الدعوى وصدور قرار نهائي بها ربما تصل إلى ثلاث سنوات أو أكثر والمواطن بلا عمل ولا دخل ثابتا يعول به نفسه وأسرته.

وأضاف التقرير أن مما يزيد من معاناة العامل صعوبة التنفيذ وطول أمده في حال صدور الحكم لصالحه، الأمر الذي يقترح معه فرع الهيئة معاملة مثل هذه الحالات معاملة من كفت يده عن العمل حال ارتكابه جريمة جنائية، بحيث يأخذ العامل نصف الراتب أثناء كف يده عن العمل، وقد نصت المادة 97 من نظام العمل ضمن باب أولى أن يأخذ العامل نصف راتبه حال وجود دعوى بينه وبين كفيله حال وجود خلاف بينهما، وهذا سيقضي على مماطلة الكفيل وصاحب العمل في الحضور لمكتب العمل وإنهاء الدعوى.

وأشار التقرير، إلى تأخر مكتب العمل في إحالة الدعاوى للهيئة الابتدائية رغم ثبوت مماطلة الكفيل، إذ قد تستغرق إحالة القضية ثلاثة أشهر أو أكثر ويظل العامل في هذه الفترة دون تصريح عمل مما يحرمه من العلاج والكسب ويعرضه للإيقاف، وفي حال نقل الكفالة من خلال برنامج نطاقات حال كون الكفيل في النطاق الأحمر فإن مكتب العمل يشترط على العامل إحضار جواز سفره الذي يحتفظ به كفيله وغالبا ما يمتنع الكفيل عن تسليمه جواز سفره.

وفيما يتعلق بالهيئة العليا لتسوية الخلافات العمالية، بين التقرير أن تباعد الجلسات والتأخير في إنهاء القضايا بسبب قلة أعضاء الهيئة العليا، كما أنه بصدور القرار فإن طباعته تستغرق مدة تصل إلى 6 أشهر بسبب قلة أعداد الموظفين الأعضاء، مما يلحق الضرر بالعامل وهذا مخالف للمادة 63 من لائحة المرافعات وإجراءات المصالحة والتحكيم أمام اللجنة الابتدائية والعليا، والتي تضمنت على أن موعد نظر القضية المستأنفة لابد أن يكون خلال 15 يوما، وعلى اللجنة أن تصدر قرارها خلال موعد لا يتجاوز 30 يوما، كما أن المادة 221 من نظام العمل تنص على أن (تنظر الدعاوى المترتبة على أحكام هذا النظام على وجه الاستعجال)، وقد تستغرق نظر القضية في الهيئة العليا والابتدائية مدة تصل إلى 7 سنوات ومن ثم يكون الحكم بعدم الاختصاص، على الرغم من أن نظام المرافعات الشرعية وهو مكمل لنظام العمل قد نص على أن عدم الاختصاص من المسائل الأولية التي يتصدى لها ناظر القضية.

ولفت التقرير إلى إجراءات تبليغ الكفيل في الهيئة الابتدائية لتسوية الخلافات العمالية بالقرار الصادر بشأنه، إذ إن حضور الكفيل في جلسة النطق بالحكم لا يكفي باعتباره قد تبلغ بالقرار لتقديم اعتراضه من عدمه، فلابد أن يتم تسليمه نسخة من القرار من قبل المحضرين بعد طباعة القرار الذي يستغرق عدة أشهر، مما يمكن الكفيل من التهرب والمماطلة في استلام القرار لعدة سنوات، فلا يكون القرار نهائياً واجب النفاذ إلا بعد إبلاغ الكفيل ومنحه فرصة 30 يوما للاعتراض على القرار، الأمر الذي يلحق الضرر بالعامل ويجعل حصوله على مستحقاته شبه مستحيل.

تأجيل النظر في قضيتي خليتي الـ 86" و88" لاستكمال ردود المتهمين

المصدر: جريدة الشرق الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/23/642216

الرياض – الشرق
أنكر المتهم التاسع في «خلية الـ 88» جميع التهم المنسوبة إليه في جلسة المحكمة الجزائية في الرياض أمس، مؤكداً أنه سلّم نفسه فور علمه بإدراجه على لائحة المطلوبين أمنياً. وسلم المتهم رئيس الجلسة نسخة من رده على اتهامات وجهها له الادعاء العام. لكن المدعي العام نفى صحة أقوال المتهم في الرد الذي تسلمه منه، وقال إن الصحيح هو ما جاء في لائحة الدعوى لما تحمله من دلائل وقرائن طالباً الرجوع اليها. وأفاد بأنه سيراجع أوراق القضية لتقديم رده حول ما زعمه المتهم من تسليمه لنفسه، وعرض الرد في جلسة مقبلة. وفي السياق ذاته، قدّم المدعى عليهم « 10، 11، 12» ضمن الخلية نفسها، عن طريق محاميهم، ردودهم على ما ورد من اتهامات بلائحة الدعوى، وسلم رئيس الجلسة نسخة من الرد الى المدعي العام للنظر فيها والرد عليها. وقد أوضح المدعي العام أن الصحيح هو ما ورد في لائحة الدعوى لاستناده إلى قرائن ودلائل، طالباً الرجوع إليها. وأرجأت المحكمة النظر في القضية إلى جلسة لاحقة، لم تسمها.
من ناحية أخرى، شهدت جلسة أخرى خصصت للنظر في قضية «خلية الـ 86» طلب المتهم الأول مهلة للرد على اتهامات الادعاء العام، مبيناً أنه سيسلمه عن طريق محاميه في جلسة مقبلة. وحضر الجلسة المدعى عليهم «1، 3، 4، 5، 7، 8، 9، 10» حيث قدموا خلال الجلسة إجاباتهم مكتوبة عن طريق محاميهم الحاضر معهم عدا المدعى عليه الأول. وحضر الجلسة عدد من ذوي المدعى عليهم ومندوبو وسائل الإعلام المحلية وممثل هيئة حقوق الإنسان. وأرجأت المحكمة النظر في القضية إلى جلسة لاحقة، لم تسمها.

شهادات مزورة .. عفواً من غشنا فليس منا

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/24/article795426.html

شريفة الشملان

أول مرة أسمع عن الشهادات السمحة (التعبير من عندي) عندما كان هناك مقابلة تلفزيونية مع شاعرة، وسمعت المذيعة تناديها بدكتورة، ومن ثم شرحت بشيء من الفخر كيف أن الجامعة تقدر الأبحاث والتقارير وخدمة المجتمع وعلى أساسها تضع الدرجة العلمية، عندما طرح اسم الجامعة لم أمسك شهقة، هي جامعة أي كلام وغير معترف بها ضمن الجامعات الأمريكية ..
عندما بدأتُ العمل مع هيئة حقوق الإنسان، كان هناك شابة تحتج على عدم تعيينها بشهادتها الجامعية، والتي كانت من جامعة لا تختلف عن الأولى .. شرحت لها الأمر لم يرضها ذلك، قلت لها إنني الآن هنا، لن أغادر للندن ولن أتحرك،

سأسجل بهذه الجامعة وبعد خمسة أشهر أكون دكتورة، وأزين اسمي بلقب لا حاجة لي به . نتراهن (الحمد لله أنها أجفلت لأنني بحق أستخسر نقودا بورقة أعرف مصيرها القمامة، كبضاعة صينية "أم ريالين")..
منذ أكثر من شهر والأسماء تتساقط، عبر التويتر، انقسمت تلك الأسماء لقسمين: أسماء كنت أحترمها كثيرا وتعاملت معها، وأسماء كنت دائما أقول بخاطري تلك الكلمة العربية الشهيرة (تباً) من اي جامعة تخرج هذا أو تخرجت تلك؟ حقيقة لم أكن أحترمهم ولا هن، أشعر بأن بالأمر ريبة، خاصة عندما يعجزون عن تهجي أسمائهم بالإنجليزية التي تزعم شهاداتهم أنهم تخرجوا في جامعات أمريكية، ويغصون بكلمة فيها ..
وأنا أقرأ تساقط الأسماء أشعر بالغضب الشديد وكأن ذلك الغش قد توزع على مساحة كبيرة للوطن، وسقط بعضه على رأسي، خاصة من الذين في مناصب قيادية، وكسبوا الكثير ماديا ومعنويا، وتقدموا صفوفا أمامية بدون حق .. بل بعضهم يعتبر نقطة سوداء في حق الإدارات التابعين لها ..
قبل يومين سقط اسم سيدة استضفتها بندوة وراحت تحاضر بنا رغم أن الندوة كانت للنقاش والوصول لنتيجة ما، وكان معها ثلاث سيدات دكتورات حقيقيات .. قدمت معلومات رأيتها وقتها مهمة والآن بدأت أشكك بما قالته، وأحسست كأن حجرا ثقيلا سقط فوق رأسي.. أظنها لو قدمتها بشهادتها البكالوريوس لما نقص منها شيء، فالحروف لا تقدم ولا تؤخر، الغش يؤلم ولو قال صاحبه الحقيقة..
أعتقد دوما أن الإنسان الواثق في نفسه ومقدرته العلمية ،لا حاجة له لشراء شهادة، ويتقدم اسمه حرف يعرف هو قبل غيره أنه تدليس، فإن رغب جادا به فيسجل في جامعة حقيقية ويستمتع بالدراسة والبحث والتوتر الحاصل بسبب ذلك ويُغني نفسه بصورة حقيقية، خاصة أن الجامعات السعودية والعربية تمنح هذه الدرجة وموثوق بها ومعترف بها ناهيك عما توفره الجامعات الأوروبية من خدمات جميلة وجو علمي ثقافي يفتح أفاقاً جديدة ، تمنحه شعورا جميلا بالسعادة العلمية مع ثقافة وعلاقات عامة والتعرف على ثقافات الشعوب خاصة عندما يصل التحدي للدراسة بدول الشرق القصية كالصين واليابان .
لعلنا نسأل أنفسنا، هناك حرامية للعلم ؟ حرامية لقب ؟ لماذا ؟
هذا السؤال ما كان ليسأل لولا ظهور شيء كنوبة الإنفلونزا، أناس تريد اللقب للفوز برضا المجتمع فيرضي غرورا بزيف من داخله .. ومن ثم : جاء الدكتور وراح الدكتور.
نعم هناك غش وهناك تغاضٍ عن هذا الغش .
ربما نرى سلامة التعيين من قبل وزارة الخدمة المدنية من هذا الغش لما يتطلب معادلة الشهادات من وزارة التعليم العالي، وما إليه .. لكن ما نراه من وجود أسماء في دوائر رسمية تحمل اللقب المزور، بعضها اعترف بتزوير الشهادة ولكن احتفظ باللقب.. وليس ذلك همي ولكن الاستمرار في العمل بنفس المكان والمرتبة هو خداع الآخرين ولعب على البسطاء.. خاصة الذين في مراكز متصلة بالجمهور وخدمة الأسرة والمجتمع .. إنسان يغش في شهادته كيف نأمن له على العلاقات الإنسانية .. فيصدر أحكاما ويفتي فيما لا يفقه به!
عفواً هؤلاء يستحقون أن يشهّر بهم فمن غشنا فليس منا .. وأن تعاد المكتسبات التي حصلوا عليها جراء اللقب..

هيئة حقوق الإنسان لـ الشرق: ازدياد مقلق في شكاوى العنف الأسري.. و2467 شكوى لتصنيفات أخرى على مستوى المملكة

المصدر: صحيفة الشرق الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/26/646683

الرياض – خالد الصالح

كشفت مصادر مطلعة لدى هيئة حقوق الإنسان لـ»الشرق» عن أن نسبة الشكاوى المقدمة للهيئة منذ بداية عام 1433 حتى اللحظة جاءت في مستويات متفاوتة ومقلقة، حيث بلغ عدد الشكاوى التي تلقتها الهيئة بكامل فروعها 2467 شكوى، منها 292 شكوى «تعنيف»، وكان نصيب منطقة الرياض منها 1308 شكاوى، لافتة إلى قلقها حول ازدياد ظاهرة العنف الأسري خصوصاً العنف ضد الأطفال.

وشددت الهيئة على أن الحاجة باتت ملحّة لوجود قوانين صارمة تجرم وتعاقب مرتكبي هذه الجرائم، وكذلك تطوير وسائل حماية الضحايا بما يحقق الحماية والرعاية والتأهيل للضحية، وأبانت الهيئة أهمية دور المدارس في كشف ما قد يتعرض له بعض الأطفال من إيذاء، وأشار المصدر إلى بروز شكاوى متعلقة بحرمان بعض الأسر أبناءها من العمل تحت مسمى «الحق في العمل» بواقع 165 شكوى، إضافة إلى عديد من البنود التي صنفتها الهيئة تحت مسمى المساواة، والحق في التربية والتعليم، وحق الحماية من التعسف، إضافة إلى الحقوق المالية وحقوق الرعاية الصحية.

وحسب التقرير الصادر من الهيئة، الذي خصّته هيئة حقوق الإنسان لـ»الشرق»، تبين من خلاله عديد من التصنيفات للشكاوى، من حماية حقوق السجناء وحق العمل والتعليم والتملك والجنسية والحركة والتنقل والسمعة والكرامة والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والأمن والزواج وتكوين الأسرة وحق اللجوء للقضاء والحق في التعبير وحق العيش في بيئة سليمة، حيث قدمت الهيئة استشارات قانونية فورية لأكثر من 2800 حالة وردت للهيئة تطلب المعونة القانونية بهذه الشكاوى. كما ذكرت الهيئة أن حالات العنف ضد المرأة تم رصدها عن طريق الاتصال المباشر من النساء المعنفات أو حضورهن إلى مقر فروع الهيئة أو عبر وسائل الإعلام التي تناولت هذه النوعية من القضايا، مشيرة إلى إنجاز الهيئة 75% من الشكاوى المقدمة، بينما أرجعت نسبة 25% من القضايا غير المنجزة لقصور ملحوظ لدى بعض الجهات المعنية في عدم تفاعلها مع هذه القضايا بسبب البيروقراطية في الإجراءات في النظر للقضايا، واتخاذ الإجراءات المناسبة في علاجها بما يتناسب مع خطورة هذه النوعية من السلوكيات التي تشكل خطراً على المرأة أو الطفل، مؤكدة على أهمية التوعية بمخاطر هذه الممارسات، التي قد تصل إلى حد الجرائم.

بدء اجتماعات لجنة حقوق الإنسان العربية في القاهرة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/26/article796060.html

الدمام - عوض المالكي

انطلق يوم أمس اجتماع لجنة حقوق الإنسان العربية في مقر الجامعة العربية بالقاهرة وذلك لمناقشة تقارير الدول التي قدمتها للمناقشة بعد التوقيع على الميثاق العربي للحقوق الإنسان الذي تم في عام 2004م، وذلك برئاسة د. هادي اليامي نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) وقد تم مناقشة التقارير لكل من مملكة البحرين والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة الأردنية الهاشمية، وقد حددت مدة الاجتماع إلى اليوم الأربعاء.

وقد أشار د. هادي اليامي في اتصال مع (الرياض) أن المملكة من أوائل الدول التي صادقت على الميثاق مؤكداً أن تقرير المملكة الأولي وفق الميثاق العربي لحقوق الإنسان سوف يقدم إ لى لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق) لمناقشته في النصف الثاني من العام الميلادي 2013م.

يذكر أن الميثاق العربي يتضمن ثلاثة وخمسون مادة تتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في الدول الأطراف.

وأشتمل الميثاق في مواده على إقرار المبادئ والحريات الأساسية في الدول الأطراف والأحكام التنظيمية والإجرائية الخاصة بمتابعة التزام تلك الدول بتطبيق هذه المواد. وردت المبادئ والحريات الأساسية بالميثاق في مجموعات وحزم للحقوق التي شملت الحق في الحياة والسلامة ا لبدنية، الحريات السياسية والمدنية، استقلال القضاء وحق اللجوء إليه، مكافحة الرق والاتجار بالأشخاص، حرية الرأي والتعبير، حق الملكية الفردية، حماية الأسرة وبخاصة النساء والأطفال، الحق في العمل وحرية تكوين الجمعيات والنقابات المهنية، الحق في تنمية الموارد، الح ق في الصحة، الحق في توفير الحياة الكريمة لذوى الإعاقة النفسية والجسدية، الحق في التعليم.

وتنصب باقي مواد الميثاق العربي على تنظيم عمل آلية (لجنة الميثاق) لمتابعة الدول الأطراف لالتزاماتها والتأكد من اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لتطبيق أمثل لمواد الميثاق .

وأضاف د. اليامي أن من مهام اللجنة مناقشة الدول الأعضاء وحثها على المصادقة على الميثاق ومتابعة التقارير ومناقشتها في مواد التقارير و فقا للمعايير ا لتي اعتمدتها كخطوط استرشادية عامة وأر سلتها للدول المعنية لتعد تقريرها على ضوئها.

مسئول مفوضية حقوق الإنسان يزور السعودية

المصدر: صحيفة الوفد الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
اضغط هنا

أ ش أ

يقوم فرج فنيش، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف، بزيارة إلى السعودية في الأسبوع الأخير من شهر يناير القادم للقاء عدد من المسئولين وهيئة حقوق الإنسان السعودية ومسئولى الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

وقال فنيش - في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط قبيل مغادرته القاهرة اليوم - إن هذه الزيارة تأتى في إطار متابعة اتفاقية التعاون الفني مع السعودية في مجال حقوق الإنسان..وخاصة في مجال دعم وبناء القدرات الفنية وتنظيم برامج تعاون في هذا الصدد فيما يتعلق بمكونات حقوق الإنسان والتعاون مع منظمات المجتمع المدنى.

ومن ناحية أخرى، أشار فنيش إلى أنه التقى خلال زيارته للقاهرة مع إلهام الشجنى مديرة إدارة حقوق الإنسان في جلسة عمل ضمت مسئولا من برنامج الأمم المتحدة الانمائى لتفعيل آليات التعاون الفني الخاص في دعم برنامج القدرات الفنية وبناء المهارات.

وأضاف أنه تم الاتفاق على عقد مؤتمر رفيع المستوى حول حماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية وعلى أن يعقد هذا المؤتمر كل عامين، موضحا أن المؤتمر الأول سيعقد بمشاركة المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان بالقاهرة عام 2014 وعلى أن يعقد كل عامين في إحدى العواصم العربية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أكّد قرب تطبيق "التأمين التعاوني ضدّ التعطُّل" لحماية السعوديين في القطاع الخاص

وكيل وزارة العمل لـ "سبق": "حافز" مستمر بشروطه ومعاييره الواضحة

المصدر: جريدة سبق السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/qWsfde

شقران الرشيدي- سبق- الرياض:
أكّد وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية أحمد الحميدان، أن برنامج "حافز" صادرٌ بقرارٍ سامٍ، وهو مستمرٌ ما لم يصدر قرارٌ سامٍ آخر يوقفه، وبالتالي ليس للوزارة موقفٌ من هذا الأمر. وقال لـ "سبق": "حافز مستمرٌ كما هو بشروطه ومعاييره الواضحة".

وحول ما يتردّد عن تراجع الوزارة عن تطبيق بعض الشروط الخاصّة ببرنامج "نطاقات" واستثنائها بعض الشركات دون غيرها، أكّد الحميدان لـ "سبق" أن ما تذكره بعض الصحف من تراجع الوزارة عن معاييرها الواضحة في برنامج "نطاقات"، وما يتردّد عن الاستثناءات هو غير صحيح، والوزارة تطبق ما تراه في المصلحة العامة، وقال: "الوزارة تتفهم سوق العمل جيداً".

وعن برامج الوزارة الجديدة لتوظيف السعوديين، أكّد الحميدان أن هناك "نظام التأمين التعاوني ضدّ التعطُّل"، وهو أحد الحلول المقترحة، وفكرته مبنية على صرف نصف راتب شهرياً للموظفين السعوديين، الذين كانوا يعملون في القطاع الخاص وفقدوا وظائفهم لأي سببٍ ولم يجدوا فرص عمل مناسبة، وسيقدم لهؤلاء المتعطّلين تغطية تأمينية لا تتجاوز نصف الراتب خلال مدة معينة، حتى يستطيع الموظف المتعطّل الالتحاق بوظيفةٍ جديدة.

وعن آلية عمل النظام، يقول وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية: "في أثناء عمل الموظف في القطاع الخاص يحسم من راتبه ما قيمته 1%، ويحسم من الشركة كذلك 1% ويكون إجمالي ما يُحسب للموظف السعودي 2 % تصرف له وقت الحاجة كما ذكرت سابقاً".

ويؤكد الحميدان أن هذا النظام وُضع لحماية المواطن السعودي الذي يعمل في القطاع الخاص، حتى يجد في حال فقد وظيفته دخلاً مالياً شهرياً له ولعائلته، والهدف منه حماية المواطن السعودي؛ لأن الوزارة ترى أن هناك بعض مؤسسات القطاع الخاص تعتقد أن أنظمة العمل المحلية تحمي الموظف السعودي أكثر من اللازم، وأنه إذا توظف في القطاع الخاص لا يمكن أن يفصل حتى وإن لم يكن أدائه وفق التطلعات.

ويعتقد الحميدان أن "نظام التأمين التعاوني ضد التعطُّل"، سيساعد على تسهيل بعض الأنظمة الخاصّة بعمل المواطن السعودي وسيكشف مَن هو الموظف الجاد وغير الجاد.

يصوت على توصية لدراسة ملف المقيمين غير الشرعيين في المملكة ووضع الحلول.. الأحد

الشورى" يطالب الخارجية" بمواجهة تحركات بعض القوى» الإقليمية المناهضة لسياسة وتوجهات المملكة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/21/article794624.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

يصوت مجلس الشورى يوم الأحد على توصيات لجنة الشؤون الخارجية التي حذرت من تكاثر المقيمين غير الشرعيين في عدد من المدن في السعودية مايسبب من ضغوط داخلية تطال الأمن والمجتمع وغيرها، وأخرى خارجية تُتخذ ذريعة لتقارير مجحفة من قبل المجتمع الدولي أو هيئات حقوق الإنسان، وفي أحيان أخرى تُتخذ هذه الظاهرة كورقة ضاغطة على السياسة السعودية، ونصت توصية اللجنة على "قيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الاختصاص بدراسة ملف المقيمين غير الشرعيين في المملكة واقتراح الحلول العاجلة لها".

ومن التوصيات التي سيصوت عليها المجلس المطالبة بتوسع وزارة الخارجية في مجال الدبلوماسية العامة ومخاطبة الشعوب للتعريف بوجهة نظر المملكة تجاه القضايا والمستجدات السياسية، وأيضاً زيادة تنسيق الوزارة مع الجهات ذات العلاقة تجاه التحديات السياسية والثقافية التي تواجه المملكة، التي رافقت بعض التطورات السياسية في المجال الإقليمي والدولي، وكذلك لمواجهة التحركات السياسية والثقافية التي تقوم بها بعض القوى الإقليمية المناهضة لسياسة المملكة وتوجهاتها.

ومن المواضيع الهامة التي تضمنتها التوصيات المعروضة للتصويت بعد أن يستمع المجلس لوجهة نظر اللجنة بشأن آراء وملاحظات الأعضاء على تقرير الوزارة، إيلاء الخارجية لظاهرة الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية والمشكلات الأمنية التي تحدث في دول عديدة اهتماماً أوسع، وعليها التوسع في رصد التطورات السياسية في الدول التي تعاني من أزمات سياسية ومساندة بعثات المملكة في الخارج على التعامل مع الكوارث الطبيعية والمشاكل الأمنية.

الحجيلان لـ الرياض : ألف وظيفة نسائية في المكتبات العامة.. وألف كتابٍ سيطبع هذا العام

المصدر: جريدة الرياض السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/22/article794957.html

الخبر - إبراهيم الشيبان

كشف وكيل وزارة الثقافة والاعلام للشؤون الثقافية د.ناصر الحجيلان، عن توجه عام للوزارة من بداية 2013م لبناء المستقبل الرقمي وتطوير البنية التحتية في المكتبات العامة بالمملكة وبناء معلوماتي لأمين المكتبة والعمل على الانتهاء من المباني المستأجرة وكذلك توظيف العنصر النسائي الحاصلات على بكالوريس مكتبات ومعلومات في المكتبات بعدما تم التوظيف بالفعل في كل من جدة والرياض والمدينة والاحساء وستأتي المناطق الاخرى تباعا حيث تعمل الوزارة في السنوات القادمة على توفير 1000 وظيفة نسائية لأمينات المكتبات الى جانب افتتاح 50 مكتبة جديدة.

ولفت في لقاء ل"الرياض" بأنهم يطمحون الى ربط المكتبات الكترونيا لتسهيل استعارة الكتاب بين المكتبات ليصل للمستعير في ثلاثة ايام، وقال: نعمل على الانتهاء من ذلك مع البريد السعودي في هذا العام، في الوقت الذي نعمل ايضا على ربط المكتبات العامة بالجامعات لخدمة الباحث السعودي وتسهيل عمليات الاستعارة.

وأشار الحجيلان الى ان هناك توجه بتوظيف متخصصين في اللغة العربية حتى وان كان تعاون جزئي في المكتبات لإقامة برامج تثري المجتمع السعودي وللوافدين من خلال تعليمهم اللغة العربية وتراث المملكة الثقافي وان يطلع الوافد على عادات وأنظمة المملكة وان تكون تلك البرامج في المكتبات العامة كمنبر ثقافي وإيجاد حراك داخل المكتبة.

وطمأن امناء المكتبات بأنهم في صدد الرفع لبدل طبيعة العمل لديوان الخدمة المدنية لتوفير بدلات لأمناء المكتبات اسوة بغيرهم .

ونوه في الختام الى ان الوزارة ستعمل على طباعة 1000 كتاب هذا العام ونتمنى ان يستفيد منها كل رواد المكتبات العامة بالمملكة.

كشف عن مقترح لاستحداث 370 وظيفة نسائية في وزارة العدل لقضايا الأحوال الشخصية والنفقات

وكيل وزارة العدل ل الرياض": إطلاق نظام المصالحة" قريباً.. وتوقعات بإنهاء 60 ٪ من القضايا الأسرية

المصدر: جريدة الرياض السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/22/article795018.html

الخبر – ابراهيم الشيبان:

تتجه وزارة العدل الى الاستفادة من خريجي علم النفس وعلم الاجتماع في وظائف تختص بالمصالحة بين الافراد وهو النظام الذي يتوقع صدوره من مجلس الوزراء قريباً.

وكشف مسؤول في وزارة العدل السعودية عن قرب إصدار «نظام المصالحة» يهدف إلى التسوية قبل الدخول في إجراءات التقاضي، وسيكون العاملون في هذه الاقسام مختصين في العلوم الشرعية ومساندين لهم متخصصين في علم النفس وعلم الاجتماع ويكون تحويل القضية في هذه الاقسام اختياري للمواطنين والمقيمين، مشيرًا إلى أن هذه المبادرة قدمت من معالي وزير العدل وتمت دراستها ورفعت الى هيئة الخبراء وحالياً في مجلس الوزراء للإعلان عنها، متأملاً ان يرى النور قريباً، في الوقت الذي سيكون بديلا للنزاع ووسيلة محببة لفض النزاع وسينهي ما يزيد على 60% من القضايا الاسرية المعروضة على المحاكم بعد تجارب ناجحة في هذا المجال من بعض الدول العربية.

والمح وكيل وزارة العدل المساعد للإسناد القضائي الشيخ محمد بن سليمان الفعيم، في لقاء مع «الرياض» على هامش تكريمه المشاركين في المرحلة الثانية للبرنامج التدريبي للمختصين في العمل الاجتماعي والعاملين في مكاتب الصلح والذي تقيمه وزارة العدل بفندق كورال الخبر اول أمس، عن استحداث قسم نسوي في الوزارة للعمل في مجال الخدمة الاجتماعية وتزويد المحاكم بعدد 370 وظيفة نسوية، لتكون مساعدة فيما يخص القضايا التي تتعلق بالمرأة كقضايا الاحوال الشخصية وقضايا النفقات وغيرها.

وأكد أن إدارة الخدمة الاجتماعية بالوزارة تقدمت بمقترح لاستحداث هذا القسم وأن الوزارة في طور دراسته، نافيا في الوقت نفسه ان يكون هناك تدريب في الوقت الحالي للكادر النسائي وسيكون بعد ان يتم التوظيف.

وعن البرامج التدريبية التي تقدمها وزارة العدل في مجال برنامج تدريب المختصين في العمل الاجتماعي والعاملين في مكاتب الصلح، قال الفعيم ان وزارة العدل تتجه الى تهيئة العاملين في هذه الاقسام ويستقطب فيها المختصون في علم النفس والاجتماع ليكونوا رافدا لجهاز العدالة والقضاء أثناء النظر في القضايا، مبينا أن وزارة العدل تسعى على ان تجعل في كل محكمة كادرا متخصصا من المختصين النفسيين والاجتماعيين ليقدموا التقرير النهائي للقاضي الذي يطلب منهم بحكم الخبرة والاختصاص.

وعن رصد وزارة العدل بعض التجاوزات في قضايا الصلح مما جعلهم يعجلون بمثل هذه البرامج التدريبية، أوضح الفعيم أن هذه البرامج ليست لوجود ظواهر اعتلال انما من باب ما خطته وزارة العدل في مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء ويعنى بتطوير العاملين في سلك القضاء وعلى رأسهم القضاة والمعاونين لهم من المصلحين والخبراء والكتبة وكتاب الضبط، وجاءت البرامج ايماناً من الوزارة بوجود التدريب المستمر ليخرج الموظف بدرجة عالية من الكفاءة تنعكس على ادائه في العمل.

وعن تكدس القضايا الاسرية في المحاكم، لفت ان طبيعة القضايا الزوجية الاسرية طبيعة معقدة وتستدعي من ناظر القضية عدم البت المباشر وطلب الاستمهال اثناء النظر القضائي وطلب اراء المحكمين والخبراء في هذه القضايا والتوجه

الذي تعمل عليه الوزارة هي ان يتم توجيه الناس الى جهاز المصالحة الذي قد يوصلهم الى حل بملء انفسهم ويكون مانعاً لكارثة «الطلاق».وعزا الفعيم في الختام انخفاض نسب انخفاض الطلاق الى دور الارشاد الاسري حيث تم توقيع عدة اتفاقيات مع وزارة الشؤون الاجتماعية للقيام بحملات ارشادية في القضايا الاسرية، ونعول كثيرا على نظام المصالحة كثيرا في انخفاض قضايا الخلاف الاسري.الجدير بالذكر ان المرحلة الثانية من البرنامج التدريبي للمختصين في العمل الاجتماعي والعاملين في مكاتب الصلح والذي تقيمه وزارة العدل والذي تنظمه وزارة العدل لأول مرة بالتعاون مع جامعة كاربونديل في الولايات المتحدة الامريكية ويقدمه أستاذ الخدمة الاجتماعية بجامعة جنوب ايلينوي في الولايات المتحدة الأمريكية والخبير في برامج إدارة الكوارث والأزمات في برنامج الأمم المتحدة للإغاثة الدولية البروفيسور حسين حسن سليمان، يهدف إلى تأهيل المختصين للعمل في البرامج الاجتماعية والإصلاح الأسري للحد من قضايا النزاع الزواجي ومشكلات النفقة والحضانة وغيرها ويستهدف منسوبي وزارة العدل المختصين في الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وعلم النفس وكذلك العاملين في برامج الصلح في محاكم المملكة مع الاطلاع على المفاهيم العلمية الحديثة في مجال التطبيقات المهنية للصلح في القضايا الأسرية نظراً لأهمية وجود الممارس الاجتماعي إضافة للركيزة الأساسية في مكاتب الصلح وهو الإرشاد الشرعي بهدف إصلاح ذات البين من خلال الاطلاع على عمق الإشكالات في القضايا، ويستكمل البرنامج في مرحلة الاخيرة اليوم السبت بإقامة الدورة الاخيرة في مدينة جدة.

وكيل وزارة العمل لـ الرياض": الإجازة الأسبوعية للعاملة المنزلية في المنزل وليس خارجه

المصدر: جريدة الرياض السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/22/article794949.html

الرياض - أسمهان الغامدي ، عدسة - صالح الجميعة

أكد الأستاذ أحمد الحميدان وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية ل "الرياض" أن المقصود بالإجازة الأسبوعية للعاملة المنزلية هي الراحة المنزلية والمكوث فيه دون عمل، وليس الخروج من المنزل والعقد لا يتضمن أي شرط من هذا النوع الذي يتنافى وخصوصية المملكة.

وأوضح أن هناك لائحة للعمالة المنزلية تحدد ساعات العمل على ثمان ساعات فقط وهو شرط اساسي من شروط العمل في كل بلاد العالم وهذا معتمد دوليا، وأن الفلبين وغيرها من الدول التي تستقدم منها المملكة لا تقبل عدم تحديد ساعات عمل ولا حتى المنظمات العالمية التي تضغط على المملكة دوليا.

وقال الحميدان: ساعات العمل توزع من قبل سيدة المنزل وفق ما تراه مناسب، بحيث أن يكون مجموع ما عملته العاملة المنزلية ثمان ساعات على فترات متقطعة.

يذكر أن شروط وزارة العمل الفلبينية بإعطاء العاملة المنزلية إجازة أسبوعية أثارت حفيظة الغالبية العظمى من الشعب السعودي، حيث اعتقد العديد بأن للعاملة الحق في قضائها خارج المنزل وهذا يتنافى مع خصوصية المملكة.

دروس قاسية في أروقة المحاكم لأبناء المتهمين في فاجعة جدة"

المصدر: جريدة الحياة السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/464726

جدة - أحمد الهلالي

لم تعد الدروس الأسرية التي يقدمها «الآباء» لأبنائهم مقتصرة على المنازل والمدارس فقط، بل امتدت إلى أروقة المحاكم الشرعية لتقدم المزيد من الدروس والعبر التي ستكون علامة فارقة في حياتهم المستقبلية، إذ شهدت أروقة المحاكم حضور «أبناء» متهمين في كارثة سيول جدة جلسات محاكمة «آبائهم» وأقاربهم وسط مراقبة لمصيرهم في قضايا «الفساد» المتهمين بالضلوع في تفاصيلها.

ورصدت «الحياة» مشاهد حضور الأبناء مع آبائهم داخل قاعات المحكمة الإدارية في جدة منذ انطلاق محاكمات المتهمين في كارثة السيول، إذ مثل موظفون قياديون في جهات حكومية أبرزها الأمانة وكتابات العدل وغيرهما من الجهات الأخرى والشركات ورجال الأعمال.

وحاولت «الحياة» أخذ آراء بعض الأبناء على سير محاكمة آبائهم، إلا أنهم رفضوا ذلك بحجة «الممنوع الاجتماعي» وخشية «الفضيحة» من تعليقات الآخرين حول هذا الموضوع، في حين تباينت نظرات بعض أبناء المتهمين لسير المحاكمات ما بين الخوف من مستقبل مجهول في حال الإدانة، وفئة أخرى متأكدة من البراءة وتنتظر النطق بها، فيما كانت العلامة المشتركة بين الفئتين «البر بالوالدين» منذ بدء التحقيقات حتى وصوله إلى قاعات العدل بين الناس من خلال الحضور للجلسات والوقوف بجانب آبائهم.

وشهدت إحدى الجلسات مشاركة الأقارب لمتهم في الكارثة حكم ببراءته من قضايا الرشوة بعد عدد من الجلسات القضائية التي عقدت خلال الفترة الماضية، وارتسمت ملامح الفرح على وجوههم أثناء النطق بالحكم وشاركوا المتهم الفرحة من داخل قاعة المحاكمة بعد دقائق من الصمت الذي سبق النطق بالحكم.

ويبدو أن الفترة المقبلة ستشهد منعطفات جديدة في ملف القضية الزاخر بالمفاجآت بعد انتهاء المداولات والمرافعات في الكثير من القضايا المتعلقة بالكارثة، إضافة إلى صدور أحكام بالسجن وصلت إلى 60 عاماً حتى الآن، فيما يواصل القضاء الشرعي في محافظة جدة ممثلاً في المحاكم الإدارية والجزائية والعامة النظر في قضايا المتهمين في هذه «الفاجعة».

ولا يزال المتهمون الذين تجري محاكمتهم «مطلقي السراح»، إذ لم يأمر القضاة المكلفون بالنظر في ملفات المتهمين بتوقيفهم حتى الآن، وأبلغ رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام في محافظة جدة المكلف سعد الميموني المحكمة الجزائية في المحافظة بأن الأوامر التي صدرت حول التوقيف والإفراج بحق متهمي كارثة السيول سيكون البت فيها من اختصاص المحكمة.

وفي تطور لافت في محاكمات المتهمين في كارثة السيول، سجلت المحاكمات وجود أحد الشهود في قضية الرشوة، إذ سأل القاضي محامي المتهمين عن الشهود، ورد المحامي أن أحدهم موجود والمحكمة هي من تطلبهم.

وتنوعت التهم الموجهة إليهم ما بين الرشوة والتوسط فيها، والتسبب في إتلاف الممتلكات العامة، وإزهاق الأرواح، والتفريط في المال العام، والإهمال في أداء واجبات الوظيفة، والاشتغال بالتجارة وغيرها من التهم الأخرى المستوجبة للتعزير.

الحياة

العدل": 3590 قضية فسخ نكاح في مكة" و الرياض" خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/464338

الخرج - نورا الحناكي

رصدت وزارة العدل في «تغريداتها» التي نشرتها ضمن حسابها الرسمي في موقع «تويتر» الإلكتروني ثلاثة قضايا اجتماعية، تمثلت في عقوق والدين والعضل وفسخ النكاح، إذ بلغ عدد قضايا فسخ النكاح في مكة المكرمة 2165 قضية، وفي العاصمة 1425 قضية، منذ مطلع العام الحالي وحتى أيلول (سبتمبر) الماضي.

وأوضحت الوزارة في إحصاءاتها أن قضايا عقوق الوالدين بلغت في مدينة عنيزة لكل 100 ألف نسمة 2.44 قضية، وفي مدينة الخُبر 2.59 قضية، وفي الدمام 2.88، أما جازان فقد وصل العدد إلى 3.17 قضية، وفي محافظة الخرج بلغ 3.19 قضية، في حين حصلت الرياض على 3.52 قضية عقوق، ونجران 3.95 قضية، وأشارت إلى أن نصيب سكاكا من قضايا العقوق 4.12 قضايا، والطائف 4.25 قضايا، في حين بلغ عددها في خميس مشيط 4.49 قضايا، أما محافظة عرعر فقد وصل العدد إلى 5.23 قضايا، كما بلغت في محافظة الدرعية 5.43 قضايا، وجدة 5.73 قضايا، في حين وصل عدد القضايا في حائل 6.3 قضايا، وفي تبوك بلغت قضايا العقوق ثماني قضايا.

وأشارت إحصاءات الوزارة إلى أن عدد قضايا العضل التي تم رصدها منذ مطلع العام وحتى منتصف آب (أغسطس) الماضي، بلغ 37 قضية في مكة المكرمة، وفي الدمام بلغ العدد 22 قضية، في حين وصلت القضايا في المدينة المنورة إلى 16 قضية، أما الهفوف فكان نصيبها ثماني قضايا، كما بلغ في كلٍ من القطيف وأبها ست قضايا لكل منهما، أما محافظة الخرج ومدينة الطائف فقد حظيت كل منهما بخمس قضايا، في حين بلغت قضايا العضل في سكاكا أربع قضايا، أما بريدة فقد كان نصيبها ثلاث قضايا، وعنيزة قضية واحدة فقط، في حين وصل عدد قضايا العضل في جدة إلى 58 قضية.

ولفتت الوزارة في إحصاءاتها أن قضايا فسخ النكاح (طلب المرأة فسخ عقد الزواج) بلغ عددها في الباحة 22 قضية، وفي الحدود الشمالية وصل العدد إلى 54 قضية، أما نجران فكان نصيبها 57 قضية، والجوف 63 قضية، في حين بلغت في عسير 91 قضية، أما جازان فبلغ العدد 83 قضية، وفي حائل 86 قضية، في حين بلغ العدد في تبوك 190 قضية، أما القصيم فكان عدد القضايا 212 قضية، كما بلغت في المدينة المنورة 376 قضية، في حين وصلت في الشرقية إلى 695 قضية. رصدت وزارة العدل في «تغريداتها» التي نشرتها ضمن حسابها الرسمي في موقع «تويتر» الإلكتروني ثلاثة قضايا اجتماعية، تمثلت في عقوق والدين والعضل وفسخ النكاح، إذ بلغ عدد قضايا فسخ النكاح في مكة المكرمة 2165 قضية، وفي العاصمة 1425 قضية، منذ مطلع العام الحالي وحتى أيلول (سبتمبر) الماضي.

وأوضحت الوزارة في إحصاءاتها أن قضايا عقوق الوالدين بلغت في مدينة عنيزة لكل 100 ألف نسمة 2.44 قضية، وفي مدينة الخُبر 2.59 قضية، وفي الدمام 2.88، أما جازان فقد وصل العدد إلى 3.17 قضية، وفي محافظة الخرج بلغ 3.19 قضية، في حين حصلت الرياض على 3.52 قضية عقوق، ونجران 3.95 قضية، وأشارت إلى أن نصيب سكاكا من قضايا العقوق 4.12 قضايا، والطائف 4.25 قضايا، في حين بلغ عددها في خميس مشيط 4.49 قضايا، أما محافظة عرعر فقد وصل العدد إلى 5.23 قضايا، كما بلغت في محافظة الدرعية 5.43 قضايا، وجدة 5.73 قضايا، في حين وصل عدد القضايا في حائل 6.3 قضايا، وفي تبوك بلغت قضايا العقوق ثماني قضايا.

وأشارت إحصاءات الوزارة إلى أن عدد قضايا العضل التي تم رصدها منذ مطلع العام وحتى منتصف آب (أغسطس) الماضي، بلغ 37 قضية في مكة المكرمة، وفي الدمام بلغ العدد 22 قضية، في حين وصلت القضايا في المدينة المنورة إلى 16 قضية، أما الهفوف فكان نصيبها ثماني قضايا، كما بلغ في كلٍ من القطيف وأبها ست قضايا لكل منهما، أما محافظة الخرج ومدينة الطائف فقد حظيت كل منهما بخمس قضايا، في حين بلغت قضايا العضل في سكاكا أربع قضايا، أما بريدة فقد كان نصيبها ثلاث قضايا، وعنيزة قضية واحدة فقط، في حين وصل عدد قضايا العضل في جدة إلى 58 قضية.

ولفتت الوزارة في إحصاءاتها أن قضايا فسخ النكاح (طلب المرأة فسخ عقد الزواج) بلغ عددها في الباحة 22 قضية، وفي الحدود الشمالية وصل العدد إلى 54 قضية، أما نجران فكان نصيبها 57 قضية، والجوف 63 قضية، في حين بلغت في

عسير 91 قضية، أما جازان فبلغ العدد 83 قضية، وفي حائل 86 قضية، في حين بلغ العدد في تبوك 190 قضية، أما القصيم فكان عدد القضايا 212 قضية، كما بلغت في المدينة المنورة 376 قضية، في حين وصلت في الشرقية إلى 695 قضية.

بالإحصاءات الرقمية .. المملكة الأقل بين دول الخليج .. العدل": الصلح يقلص حالات الطلاق بنسبة 60 ٪

المصدر: جريدة عكاظ السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121222/Con20121222557824.htm

عبدالله عبيان (جدة)

كشفت وزارة العدل عن أن المملكة في طليعة الدول الخليجية الأقل تسجيلا لحالات الطلاق في الخليج، وأضافت: «لا صحة مطلقا للقول بأن حالات الطلاق في المملكة تعتبر ظاهرة بل هي في نطاقها غير المقلق خاصة بعد تدني حالات الطلاق في السنوات الأخيرة».

وأوضحت وزارة العدل أن ما يقارب 60 % من الحالات التي تنظر فيها أقسام الصلح والتوفيق في الوزارة غالبا ما تنتهي بالعدول عن الطلاق أو إنهاء الخلافات القائمة مما يشير إلى نجاح سياسة الأخذ بالبدائل الشرعية للتقاضي والتي تساهم في الحد من ازدياد القضايا المنظورة في المحاكم ولا سيما القضايا الأسرية وما يلحق بها من نزاعات حول الحضانة والولاية والنفقة.

وأوضح لـ«عكاظ» الدكتور ناصر العود مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية والمشرف على إدارة الخدمة الاجتماعية بالوزارة أن التقرير الإحصائي عن حالات الصلح في المملكة لعام 1433هـ سيصدر بعد 6 أشهر، مبينا أن عدد حالات الصلح في مناطق المملكة لعام 1432هـ بلغ 1295 حالة.

وأشار العود إلى أن الرياض تصدرت القائمة بـ 797 حالة صلح، تليها جازان بـ 316 حالة، فيما احتلت مكة المكرمة المركز الثالث بـ 99 حالة، وفي المقابل سجلت المنطقة الشرقية النسبة الأقل، حيث لم تشهد أي حالة صلح، تلتها الباحة مسجلة ثاني أقل حالات الصلح بواقع حالة واحدة فقط، وسجلت الحدود الشمالية 4 حالات صلح محتلة المركز الثالث بين المناطق الأقل في حالات الصلح.

واستطرد العود قائلا: «يلاحظ زيادة حالات الصلح في قضايا النزاعات الزوجية خلال الأعوام الخمسة الماضية، حيث بلغ معدل الزيادة في عام 1430 هـ 10 % مقارنة بالعام 1429 وارتفع معدل حالات الصلح إلى 22 % في العام 1431هـ مقارنة بالعام 1430هـ. كما وصل معدل الزيادة إلى 13 % في العام 1432هـ. ويعود ذلك إلى تطور خدمات برامج الصلح في المحاكم الذي تتبناه وزارة العدل بعد تفعيل العديد من البرامج الاجتماعية في القطاعات العدلية خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأضاف العود: «تعتبر مكاتب الصلح والتوفيق في المحاكم أحد الخدمات الاجتماعية التي تقدمها وزارة العدل تحقيقا لبرنامج المسؤولية الاجتماعية في الوزارة، ولا شك أن هذه المكاتب تعتبر خيارا استراتيجيا في مسيرة الوزارة بحكم أنها تساهم في الحد من سيل القضايا الأسرية من جهة وتساعد على إيجاد مصادر لدعم استقرار وتماسك الأسرة من جهة أخرى، وقد حضيت برامج العمل الاجتماعي في وزارة العدل من دعم مباشر ومتابعة مستمرة من معالي وزير العدل الدكتور محمد العيسى، حيث تم عقد ثلاث ملتقيات دولية علمية لتطوير أداء العاملين».

الشهري والد علي السجين منذ 7 أعوام لـ عكاظ":

السلطات العراقية رفضت إيصال ملابس شتوية لابني في الناصرية"

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121221/Con20121221557567.htm

خالد آل مريح (أبها)

كشفت محامية عراقية عن صعوبات كبيرة تواجهها عند دخول السجون العراقية لإيصال أي متطلبات للسجناء السعوديين.

وقال حسن الخشرمي الشهري والد علي الخشرمي نزيل السجون العراقية منذ العام 2005 م لـ «عكاظ» «أخبرتني المحامية العراقية أنها لم تتمكن من التواصل مع ابني في سجن الناصرية، ولم تستطع أن توصل إليه ملابس شتوية لأن مسؤولي السجن رفضوا دخول أي ملابس شتوية، وهذا يعتبر منافيا للأعراف الدولية في التعامل مع السجناء».

وأضاف: «طلبت من الهلال الأحمر السعودي زيارة ابني لمعرفة أحواله وظروفه الصحية عن طريق الصليب الأ حمر».

ونوه الشهري بتشكيل لجنة لمتابعة قضايا المحكومين بالأعدام، مؤكدا أن هذا جهد يشكر عليه ولاة الأمر الذين يحرصون على خدمة المواطن السعودي حيثما كان في الداخل والخارج، «نسأل الله العلي القدير أن يتم نعمته على مليكنا وقائدنا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وأن يلبسه ثوب الصحة والعافية دائما».

واستطرد قائلا: «علمت من القائم بأعمال السفارة السعودية في الأردن الوزير المفوض الدكتور حمد الهاجري، أن مبالغ الإعانات المخصصة للسجناء في العراق وصلت السفارة، وسيتم تسليم كل سجين مبلغ 2000 دولار موزعة على أربع دفعات بواقع 500 دولار في كل دفعة تسلم للسجين عن طريق محامي السفارة خلال أسبوع، بالإضافة إلى كسوة الشتاء حيث يصل وفد سعودي تم تشكيله لهذا الغرض إلى بغداد خلال عشرة أيام.

من جانبه، أوضح سامي (الشقيق الأكبر للسجين علي) أنه بعث عدة برقيات لوزارتي الداخلية والخارجية بناء على طلب من المحامي السعودي عبدالرحمن الجريس، لمتابعة قضية شقيقه والتي لا تزال عالقة بعد صدور حكم الإعدام بحقه قبل شهرين تقريبا.

وناشد الشهري الجهات العليا التدخل العاجل والسريع لإيجاد حلول مناسبة تمكن شقيقه وزملاءه السعوديين من العودة إلى أرض الوطن.

وقال إن شقيقه علي يقبع في حبس انفرادي بسجن الناصرية الذي يتم التعامل مع نزلائه بقسوة شديدة، وخصوصا النزلاء السعوديين.

الشورى يدرس زيادة مكافأة نهاية الخدمة وتطوير الخدمات الصحية" إلى مجلس أعلى

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121221/Con20121221557563.htm

عكاظ (الرياض)

يستمع مجلس الشورى خلال جلسته العادية الخامسة والسبعين التي يعقدها بعد غد الأحد لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه اقتراح عقوبات لمن يخالف حكم المادة الخامسة من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 15 وتاريخ 1421/4/17هـ، ووجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام تطبيق كود البناء السعودي، ووجهة نظر لجنة الشؤون الخارجية بشأن ملحوظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1433/1432 هـ، ويصوت المجلس على توصيات اللجان.

ويناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن اقتراح رفع المستوى التنظيمي لمجلس الخدمات الصحية إلى مجلس أعلى للخدمات الصحية يرأسه خادم الحرمين الشريفين، وتعديل المادتين السادسة عشرة والسابعة عشرة من النظام الصحي، وتقرير لجنة الإدارة والموارد بشأن مقترح تعديل المادة الثالثة والخمسين من لائحة الحقوق والمزايا المالية ضمن اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية والمقدم من عضو المجلس المهندس إحسان عبدالجواد، بموجب المادة 23 من نظام المجلس، ويهدف المقترح الذي أيدت اللجنة ملاءمة دراسته إلى تعديل المادة 53 لتوفير مبلغ مالي مجز مكافأة للموظف عند انتهاء خدماته لأسباب التقاعد أو الوفاة أو العجز الصحي يعينه على تكاليف المعيشة له ولأسرته ويتوافق مع ما قدمه من خدمات للقطاع الحكومي.

يذكر أن المادة الثالثة والخمسين تنص على أنه يصرف للموظف الذي تنتهي خدمته بعد نفاذ هذه اللائحة مكافأة نهاية خدمة تعادل رواتب ستة أشهر في الحالات الآتية: (التنسيق من الخدمة بموجب المادة (16) من لائحة انتهاء الخدمة، الإحالة إلى التقاعد بسبب العجز عن العمل، الإحالة إلى التقاعد بسبب بلوغ السن النظامية، والوفاة). وتصرف (مكافأة نهاية خدمة) تعادل رواتب أربعة أشهر للموظف الذي يحال إلى التقاعد المبكر، على أن لا يجمع بين هذه المكافأة ومكافأة الفئات الوظيفية المشمولة بلوائح خاصة يعتبر نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية جزءا مكملا لها.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي 1433/1432هـ.

وفي جلسة المجلس العادية السادسة والسبعين التي تعقد الاثنين القادم يصوت المجلس على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (التحول لمجتمع المعلومات) للعام المالي 1432/1431هـ.

كما يستمع المجلس لوجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي 1432/1431هـ، ويصوت على توصياتها.

ويشتمل جدول أعمال المجلس خلال الجلسة على تقرير للجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق، حيث أكدت اللجنة في توصياتها أهمية أن تضمن الهيئة في تقاريرها السنوية القادمة مسؤوليات أسباب تعثر المشروعات ومسؤوليات الجهة صاحبة المشروع والمشرفة عليه وكيفية معالجة هذا الوضع.

كما سيناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الصحية الخاص بتقرير الأداء السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي 1432/1431هـ الذي أوصت اللجنة في نهايته بأهمية التوسع في برنامج

الزيارات المنزلية والتعاقد مع المستشفيات الخاصة بقبول الحالات المزمنة واعتماد المبالغ المطلوبة لهذين البرنامجين، وتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي 1432/1431هـ. ويتضمن جدول أعمال الجلسة كذلك استكمال مناقشة تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن مقترح مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا المقدم بموجب المادة 23 من نظام المجلس.

عكاظ" فتحت الملف .. وكشفت حقائق فوضى السوق

الإسكان: الإيجارات لم ترتفع خلال 90 يوما .. المستأجرون: إنزلوا الميدان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121221/Con20121221557603.htm

عبدالكريم سطام الجميعة (حائل)، عبدالرحيم بن حسن (المدينة المنورة)، محمدالعبد الله (الدمام)، عبدالكريم الذيابي (الطائف)، افتخار باحفين (جازان)، سعيد آل منصور (نجران)

ردا على ما نشرته «عكاظ» في عددها الأسبوعي الماضي عن ارتفاع الإيجارات وبلوغها سقفا عاليا يفوق دخل الفرد العادي، أكدت وزارة الإسكان أنه خلال الثلاثة أشهر الفائتة لم تسجل أي ارتفاع في الإيجارات.

«عكاظ» بدورها استطلعت آراء السكان والمختصين في الشأن العقاري في مناطق مختلفة من المملكة، حيث جزموا بأن الفترة الماضية التي نفت الوزارة أي ارتفاع فيها شهدت ارتفاعات كبيرة في الإيجارات بلغت 25% عن السابق.

حيث أكد متعاملون في سوق العقار أن نسبة ارتفاع تأجير الوحدات السكنية والشقق تصل إلى 25% عن ما كانت عليه، مرجعين ذلك إلى عدة عوامل، منها تزايد أعداد السكان في المدن إضافة إلى غياب النظام الذي يحدد العلاقة بين المستثمر والمستأجر.

وذكر لـ«عكاظ» عضو اللجنة العقارية بالغرفة التجارية في الطائف الدكتور عبدالله الغامدي انه لا يوجد نظام يحكم العلاقة بين المستثمر والمستأجر ليحد من هذا الارتفاع الباهظ، مضيفا: لو أوجد هذا النظام العقاري الذي يحدد العلاقة بين المستثمر العقاري والمستأجر فسيحد كثيرا من الارتفاعات ويطبق من خلاله أيضا تصنيف نوعية العقار ودرجاته.

فيما أكد الخبير العقاري وعضو اللجنة العقارية سعيد السفياني أن تأجير الوحدات والشقق السكنية شهد خلال الفترة الأخيرة ارتفاعا مبالغا فيه ويقدر بنسبة 25%، لافتا إلى أنه من المفترض أن لا يتجاوز الارتفاع 5% لتعويض ما يواجهه المستثمر من ارتفاع في مواد البناء.

تهديدات بالخروج

إلى هذا كشف مستأجرون أنهم واجهوا خلال العامين الماضيين عدة تهديدات بالخروج من أصحاب العقار في حال لم يرفعوا سعر الإيجار، وقال محمد العتيبي وسلطان البقمي وفايز الثبيتي أنهم كانوا مستأجرين قبل عامين وحدات سكنيه بـ 16 ألف ريال فيما اجبروا على دفع الإيجار الذي وصل إلى 22 ألف ريال.

حافز إيجابي

فيما اعتبر الدكتور عبدالله المغلوث الخبير الاقتصادي والعقاري أن قرار مجلس الوزراء بإجراء بعض التعديلات والإضافات على الضوابط المتعلقة ببيع وحدات سكنية أو تجارية أو مكتبية أو خدمية أو صناعية على الخارطة، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (73) وتاريخ 1430/3/12هـ، أمر ايجابي، خصوصا انه يحمي الملاك والمستأجرين والمستثمرين من التلاعب والتهرب من الدفع، مؤكدا أن القرار يسهم في وضع آلية عمل مقننة، مما يشجع المستثمرين والمطورين وأصحاب الأراضي البيضاء على بناء الوحدات السكنية، لا سيما أن القرار يمثل حافزا ايجابيا لضمان حقوق جميع الأطراف.

تعديلات جديدة

وأضاف أن المرحلة المقبلة في ظل التعديلات الجديدة على الوحدات السكنية ستشهد تراجعا كبيرا في التلاعب والتهرب من تسديد المستحقات المالية، خصوصا ان النظام الجديد يضمن كافة الحقوق، مشيرا إلى أن نسبة التهرب من السداد تتجاوز حاجز 20% من إجمالي الحقوق المالية المترتبة على تأجير الشقق السكنية.

إيجارات مرتفعة

وفي حائل علق سلطان العايضي أن وصول إيجارات الشقق ما بين 15 ألفا إلى 25 ألف ريال يعود إلى أن الطلب على السكن يفوق العرض بنسبة تزيد عن 85% بسبب تزايد الهجرة للمدن من القرى والأرياف، معللا ذلك إلى عدم توافر فروع للجامعات والجهات الحكومية.

منح سكنية

فيما ذكر إبراهيم الخميس أن الارتفاع في المساكن والشقق يرجع لعدم صرف المنح السكنية ليتمكن المواطن من بناء منزل يغنيه عن تحكم وسيطرة تجار العقارات.

متابعة السوق

ودعا راشد الخلف إلى وجود لجنه لمتابعة السوق العقاري من قبل الدولة على العقار في وضع قانون وأسس يتم بها تحديد قيمة الإيجارات بحيث تحمي المستأجر وترضي صاحب العقار وتعطي كل ذي حق حقه.

الزواج السبب

وذكر راشد العلي أنه في هذه الأيام نلاحظ ارتفاعات كبيرة في الإيجارات بمنطقة حائل وأرجع السبب إلى عدة أسباب، منها كثرة الشباب المقبلين على الزواج وكثرة طلبهم للشقق السكنية مع كثرة الشقق المعروضة وارتفاع أسعار مواد البناء وغلاء الأراضي السكنية يؤثر سلباً على وفرة المباني السكنية مع أن هناك كثرة في الأراضي الخالية بمنطقة حائل.

توزان وانتاج

وذكر رئيس اللجنة العقارية في الغرفة التجارية بحائل منصور الغسلان «نسعى إلى مصلحة المواطن سواء المواطن المستهلك أو المواطن المستثمر في خلق توازن بين في إنتاج مشروع يخدم القطاع العقاري من خلال العمل على ورشة مع الجهات ذات العلاقة من أجل أن يكون هنالك مشروع يخدم سير العمل كما وتسعى الغرفة التجارية مع الجهات ذات العلاقة بالعمل على وضع تسعيرات معينة للإيجارات».

تذمر الساكنين

وفي جازان واصلت أسعار الشقق المفروشة في جازان ارتفاعها وسط تذمر الساكنين والسياح القادمين للمنطقة، حيث لامست أعلى سقف لها، إذ تراوحت أسعار الليلة الواحدة للغرفة من 200-250 ريالا، فيما وصل سعر الجناح أو الغرفتين من 450-500 ريال خلال الستة الأشهر الأخيرة وذلك حسب ما أشار عدد من الساكنين والنزلاء في تلك الشقق مقارنة بالمدن الكبرى.

وذكر المواطن عبدالرحمن عسيري انه استأجر غرفة في إحدى الشقق المفروشة بسعر 350 لليلة الواحدة ورأى أن الإيجارات في المنطقة مرتفعة مقارنة بالمناطق الأخرى في المملكة.

ارتفاع واضح

وشهدت أسعار الإيجارات في المدينة المنورة ارتفاعا طفيفا خلال الفترة الماضية، وبحسب مواطنين فإن هناك من أكد على عدم وجود أي ارتفاع، في حين أشار آخرون إلى وجود ارتفاع واضح.

أزمة حقيقية

وأوضح غازي المطيري أن الإيجارات كانت مستقرة، مؤكدا أن معظم الناس الذين يعرفهم لم يشكوا خلال الفترة الماضية من أي ارتفاعات، وقال: أعتقد في الفترة الحالية لا يمكن زيادة الإيجارات لأنها بلغت من وجهة نظري أقصى مداها، فالعقار إذا ارتفع إلى درجة أعلى سيتعرض السوق الإسكاني إلى أزمة حقيقية.

وعلى النقيض ذكر حمود المهلكي أن الأسعار تشهد ازديادا بين حين وآخر، وقال: كثير من المستأجرين يفاجأون بزيادة جديدة.

انتظام المستأجر

وأضاف: في ما يتعلق بأصحاب العقارات نجد أن فئة قليلة يبلغون المستأجرين بأنهم لن يرفعوا قيمة الإيجار في حال وجد المستأجر منتظما أو لا تصدر عنه أي مشاكل وهذا ما يريده معظم ملاك المنازل المعروضة للإيجار.

وحول مستجدات الإيجارات أوضح رئيس لجنة التثمين العقاري التابعة لغرفة تجارة وصناعة المدينة المنورة جمال فرغلي أن العقار لم يشهد ارتفاعا كبيرا في الأشهر الستة الماضية، لكنه ألمح إلى أن هناك مواقع ستكون مرشحة خلال الأشهر المقبلة للزيادة على حد تعبيره.

حلول سريعة

وفي نجران ذكر المواطن ابراهيم بن حسين المعيوف دعم الملك عبدالله بن عبدالعزيز لأبنائه من خلال الإسكان التنموي وكذلك وزارة الإسكان ربما تحد من المشكلة ولكن على الأمد البعيد والمواطن بطبيعته يرغب في الحلول السريعة التي تقيه الفقر والعوز.

المطالبة بالتدخل

بدوره تحدث المواطن يحيى صمع قائلا: ان ارتفاع العقارات، خصوصا ايجار الشق والمباني السكنية، اصبح مقلقا للكثير من الأسر، خصوصا اصحاب الدخل المحدود والمتقاعدين امثالي، حيث انني مستأجر أربع غرف بمبلغ 24000 الف ريال، وكنت في السابق مستأجرها بمبلغ 15600 ريال، أي بزيادة بمبلغ 8400 ريال، وهذا المبلغ لو قسم شهريا يزيد عن 800 ريال، لذلك فإنني من خلال «عكاظ» اطالب اللجنة العقارية في الغرفة التجارية بالتدخل لوضع حلول عاجله والسيطرة على الانفلات والزيادة غير المستحقة للعقارات في نجران، علما أن هناك أسبابا كثيرة لا رتفاع العقار منها تأخر المنح السكنية، خصوصا مكرمة الملك لأهالي منطقة نجران، التي لم تر النور حتى الآن وطال انتظارها، كما ان صندوق التنمية العقارية يمشي الهوينى.

قوانين خاصة

«عكاظ» استطلعت رأي أحد أصحاب مكاتب العقار في نجران تحدث احمد بن علي الكنفري قائلا: ان ارتفاع ايجارات الشقق والبيوت السكنية فيه مبالغة وانفلات، فسوق العقار لا تحكمه لا قوانين ولا آليات تحفظ حقوق المستأجر، فالكثير من مؤجري العيون العقارية يبالغون في الايجارات حتى ان هناك حالات تواجهنا وهي هروب بعض المستأجرين لعدم قدرتهم على دفع ايجاراتهم المتأخرة ولا يوجد لمكاتب العقار أية مرجعية بإمكانهم الذهاب إليها والمطالبة بخفض الايجارات والاستفسار عن أي تعليمات تصدر من الجهات المعنية وتجد كل مكتب عقار يعمل على مزاجه وآلية تخصة وحده، وهذا ما جعل سوق العقار منفلتا لا تحكمه قوانين أو آليات منضبطة والضحية هو المواطن وبالتحديد اصحاب الدخل المحدود ونحن نطالب ان تسن قوانين خاصة وتكون في صالح المواطن وتكون جهة تتم مراجعتها من مكاتب العقار أو المستأجرين وذلم من خلال وضع ادارة لهم ومرجعيتها تكون وزارة الداخلية في ظل سبات اللجنة العقارية في الغرفة التجارية التي لم تقم بواجبها تجاه مكاتب العقار وأنصاف المستأجرين والمؤجرين.

ظاهرة منتشرة

وفي جازان قال المواطن عبدالرحمن عسيري: ارتفاع إيجار المساكن ظاهرة تؤشر لانتشار نوع من الطمع، واختفاء قيم القناعة ومراعاة ظروف السكان، وأعتقد أنها ظاهرة منتشرة ومتمددة بطول المدن وعرضها، ولا تستطيع أية جهة إيقاف سيلها الجارف، أو اتخاذ قرار حولها إلا الجهات الرسمية، ذات العلاقة، وذات الصلة بحماية المواطن، ليس في السلع الاستهلاكية فقط، بل أيضا في كل شيء يمس دخله، ويتعلق باستنزافه مالياً، ومعروف أن الجهات الرسمية حينما تتدخل فهي تتدخل بحكمة وإنصاف وتستطيع تنفيذ لوائحها دون تراخ، وتهدف دائماً إلى حماية المواطن والحرص على مصالحه واستقراره، ونحن في انتظار التدخل الرسمي لإعادة الأمور إلى نصابها.

وزارة الإسكان لـ «عكاظ»:

إعادة التوازن بين العرض والطلب لخفض الأسعار

خالد مقبول (جدة)

المتحدث الرسمي لوزارة الإسكان محمد الغوينم أكد على أن سوق الإيجار في المملكة عانى ضغطاً تضخمياً بسبب قلة المعروض وزيادة الطلب، لكن ليس لدى الوزارة أي دليل على تواصل ارتفاع الإيجار في الأشهر الثلاثة الأخيرة.

وأضاف «الوزارة تعمل من خلال برامجها على إعادة توازن العرض والطلب وعودة الأسعار لمستواها الطبيعي».

وعن أبرز هذه البرامج قال «شبكة إجارة التي ترتقي بتنظيم حقوق المؤجر والمستأجر، ستمنح الوزارة قدرات إحصائية تساهم في معرفة اتجاهات الطلب والعرض، وتساهم في معرفة وتحسين ملاءة وائتمان تدفقات الإيجار بالإضافة إلى برامج أخرى تساهم في تخفيف الضغط على قطاع الإيجار».

الشركة المشغلة: نواجه الاعتراض في استخدام المطهرات

مرضى مستشفى حبونا يشكون سوء النظافة وانتشار البعوض

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 7 صفر 1434 هـ - 20 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121220/Con20121220557296.htm

عبدالعزيز لسلوم (حبونا)

يشكو عدد من المرضى المنومين بمستشفى حبونا العام من تدني مستوى النظافة وتكاثر أسراب البعوض والحشرات الزاحفة خاصة في قسم تنويم النساء، فضلا عن الأتربة التي تغطي أرضيات المستشفى، بعد أن أهملت الشركة المسؤولة عن نظافة المستشفى الأدوار المناطة بها، وامتهن عمالها عمليات البيع وتسويق المشروبات والمأكولات على المرضى المنوميم ومرافقيهم على حد قولهم.

وذكر مصدر مسؤول في الخدمات الإدارية والتشغيل والصيانة بالمستشفى، بأنه يجري توكيل مهام نظافة المستشفى إلى شركة جديدة بعد أن ثبت فشل الشركة الحالية في تسيير مهام العمل، خاصة وأنها لا تفي بالتزامتها تجاه العمال وتؤخر صرف رواتبهم، مما نتج عنه تقاعس العمالة البالغ عددهم 52 عاملا، حيث أبلغنا إدارة الشؤون الهندسية بتجاوزات الشركة، وقال المصدر: «إدارة المستشفى هي من تقوم بتوفير وسائل النظافة اللازمة من مناديل ورقية ومطهرات وغيرها من لوازم النظافة».

بدوره، أوضح المسؤول والمراقب لشركة (شرز) المشغلة لمستشفى حبونا العام المهندس هشام المصري، بأن الأيدي العاملة بالمستشفى عددها 75 عاملا وعاملة منهم 12 من السعوديين، وأن المستشفى يعمل على ثلاث ورديات، وكل وردية تضطلع بعمليات النظافة لثلاث مرات في المناوبة الواحدة.

وأضاف: «نواجه الاعتراض من قبل المرضى خلال استخدامنا للمطهرات والمعقمات في مرافق المستشفى، مما يجعلنا نقلل من استخدامها».

وللوقوف على الحقيقة اتصلت «عكاظ» بالناطق الرسمي لصحة نجران خالد آل بلابل، إلا أنه طلب خطابا رسميا من الصحيفة للرد والتعليق على الاتهامات، وهو ما تم بالفعل، وبالرغم من مرور أسبوع من المخاطبة الرسمية لم تتلقى الصحيفة أي رد حتى إعداد التقرير .

شريطة أن تديره المرأة بنفسها

السماح للنساء بإدارة مكاتب الخدمات العامة والأنشطة الأخرى

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 7 صفر 1434 هـ - 20 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121220/Con20121220557336.htm

حسن باسويد، عبدالعزيز غزاوي (جدة)

علمت «عكاظ» من مصادر خاصة أن وزارة التجارة والصناعة سمحت بقيد نشاط مكتب خدمات عامة «التعقيب» للنساء، ومكتب تحصيل الديون، إلى جانب السماح لهن بقيد سجلات لأنشطة أخرى، بالإضافة إلى سجل الخدمات العامة، بشرط أن تديره المرأة الصادر لها الترخيص بنفسها، بعد أن كان غير مسموح لها الجمع بين فتح سجلات أخرى ونشاط مكتب خدمات عامة.

وأعربت لـ«عكاظ» سيدة الأعمال حنان مدني عن سعادتها بالقرار قائلة إنها خطوة ممتازة من قبل وزارة التجارة، ونتمنى أن تتلوها خطوات أوسع بالسماح لسيدات الأعمال بالاستفادة من فتح أعمال كانت مغيبة عنهن، وتساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والوطنية. وأفادت أن لدينا في المملكة سيدات أعمال سعوديات لديهن شهادات عليا وتخصصات في مجالات مثل الهندسة والمقاولات والمحاماة وغيرها من الأعمال، ولا تنقصهن الثقة والإمكانات اللازمة لمزاولة تلك المهن.

وأضافت أن مثل هذه الأعمال وتلك المهن لو تم الترخيص لها فإن الجانب الإيجابي سيكون كبيرا للمرأة السعودية، لأنها تشجع سيدات الأعمال على الاستثمار داخل الوطن بدلا من الهجرة إلى الدول المجاورة لاستثمار قدراتهن وتخصصاتهن، كما سيساهم فتح هذه المجالات في استيعاب عدد كبير من مخرجات التعليم من الفتيات السعوديات وخاصة من المبتعثات في الخارج، بتوظيف قدراتهن وصقل خبراتهن في مؤسسات تدار بكوادر نسائية سعودية خالصة.

خريجو الدبلومات الصحية ينتظرون التوظيف

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 7 صفر 1434 هـ - 20 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121220/Con20121220557312.htm

محمد الجاسر (بريدة)

طالب خريجو الدبلومات الصحية المسؤولين بالنظر في توظيفهم بالقطاع الحكومي أو الخاص استنادا على الأمر الملكي رقم (أ/ 29) بتاريخ 1432/3/20هـ القاضي بتشكيل لجنة عليا لدراسة تزايد أعداد خريجي الجامعات وحاملي الدبلومات الصحية بعد الثانوية العامة، حيث أمضوا أكثر من عام ونصف عاطلين عن العمل، في ذات الوقت الذي تتعاقد فيه وزارة الصحة مع كوادر طبية أجنبية من خلال التعاقد المباشر أو من خلال العقود الممنوحة للشركات المشغلة للمستشفيات والمستوصفات الحكومية، فيما اقتصر التوظيف على عدد بسيط وبرواتب متدنية لا تتجاوز 3 آلاف ريال.

وقال المتحدث باسم الطلاب محمد عبيد الحربي إن اللجنة المشكلة للنظر في وضعهم رفعت توصياتها للجنة أخرى مشكلة

من الوزارات المعنية كالخدمة المدنية والعمل والصحة والتعليم في وقت وصل فيه عدد الخريجين العاطلين من الطلاب ذوي التخصصات الصحية أكثر من 21 ألف خريج.

"نزاهة" تتراجع: "المجتمع المدني" خارج حساباتنا

دعت "الصحة" للتحقيق بتعثر مشروع 20 شهرا

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125570&CategoryID=5#.UNTk__lRvjg.twitter

الرياض: نايف الرشيد

أعلنت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" تراجعها عن إشراك مؤسسات المجتمع المدني في عملها ضمن إطار لجنة وطنية كانت قد اقترحتها في استراتيجيتها التي أقرت بقرار من رئيس مجلس الوزراء قبل 6 سنوات.

وفيما اعتمدت استراتيجية "نزاهة" على إشراك منسوبي مؤسسات المجتمع المدني، كإحدى الوسائل المعتمدة في مكافحة الفساد، أبلغ "الوطن" نائب رئيس الهيئة لقطاع حماية النزاهة عبدالله العبدالقادر أنهم قرروا التراجع عن إنشاء هذه اللجنة، فيما لم يبد الأسباب التي دفعتهم لاتخاذ مثل هذا القرار. وقال العبد القادر حول ما توصلت إليه "نزاهة" في إنشاء هذه اللجنة "هذا كان مقترحا في الاستراتيجية، وتم التراجع عنه".

وفي شأن متصل ، دعت "نزاهة" وزارة الصحة للتحقيق في تعثر مشروع مركز صحي بمحافظة بيشة التابعة لمنطقة عسير، والذي تجاوز الوقت المفترض لتسليمه بنحو 20 شهرا. وقال بيان صادر عن الهيئة ، إن مركز صحي "شعف بالقرن"، لم تتجاوز نسبة الإنجاز فيه الـ50% بعد سنتين وثمانية أشهر من تسليمه للمقاول.

في الوقت الذي كان ينتظر أن تبدأ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بإشراك مؤسسات المجتمع المدني في أعمالها، وذلك عبر لجنة وطنية نصت عليها إستراتيجيتها، أعلن مسؤول رفيع في "نزاهة" عن تخلي الهيئة عن هذه الفكرة في الوقت الحالي.

وقال نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد لقطاع حماية النزاهة الدكتور عبدالله العبدالقادر، إن الهيئة تراجعت عن إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد، فيما لم يعط المزيد من الأسباب حول إرجاء تطبيق هذه الخطوة.

ونصت الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي أقرها مجلس الوزراء في الأول من شهر صفر من العام 1428، على إشراك بعض منسوبي مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، عبر إشراك بعض منسوبيها في لجنة وطنية لمكافحة الفساد.

وعلق العبدالقادر على ذلك بالقول: "ذلك يعد اقتراحا للإستراتيجية إلا أن هذا الأمر تم التراجع عنه". وتتخذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من مؤسسات المجتمع المدني رافدا هاما لها، إذ تشركهم في دراسة ظاهرة الفساد، وإبداء ما لديهم من مرئيات ومقترحات تمكن من الحد منه، كل بحسب اختصاصاته.

أيتام جازان لـ الوطن: شكرا لمن "تفاعل".. وأمن "احتياجاتنا"

الوزارة وفرت أثاثا جديدا للدار وعوضتهم عن شاشة الـ10 آلاف

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125520&CategoryID=5#.UNOdN96QuVY.twitter

جازان: حسين معشي

بعد أن وضعت قضية احتياجاتهم في مربع المتابعة من خلال ما نشرته عن أوضاعهم أخيرا، وإلقائها الضوء على معاناتهم، استضاف 34 يتيما بدار التربية الاجتماعية بجازان أول من أمس صحيفة "الوطن" والتي زارتهم في غرفهم الخاصة وشاركتهم وجباتهم وأنشطتهم اليومية، ورصدت انطباعاتهم وما تم توفيره لهم في الدار، وبدا على وجوه الأيتام الرضى عن التغيير الحاصل بالدار؛ إذ أمنت وزارة الشؤون الاجتماعية أثاثا جديدا للدار فيما عوضت الأيتام عن قيمة شاشة الـ10 آلاف ريال التي قام الأيتام بشرائها على حسابهم الخاص.

غياب الحافلة

وصلت "الوطن" للدار بعد ظهر أول من أمس وصادف وصولها حالة غضب اعترت ثلاثة أيتام لدى وصولهم الدار في تاكسي، لعدم حضور الحافلة التي تقلهم من مدرستهم إلى الدار، إلا أن مدير الدار تدارك الموقف وأخرج من جيبه نقودا وأعطى سائق التاكسي، واعتذر من الأيتام وأبلغهم بأنه ستتم محاسبة سائق الحافلة المقصر، وأبلغهم بأنه في أي وقت تتأخر عليهم الحافلة يستقلون سيارة أجرة والدار تتكفل بذلك.

وخلال تواجد "الوطن" في مكتب مدير الدار، دخل أحد الأيتام مغتاظا من فصل الخدمة عن جواله، فما كان من مدير الدار إلا أن أخرج من خزنة مكتبه الهوية الوطنية لليتيم، وكلف أحد المشرفين بالذهاب معه لمكتب الاتصالات لتنشيط شريحة هاتفه.

فرش جديد

وخلال الزيارة، فاجأنا عدد من الأيتام بإصرارهم على مشاركتهم وجبة الغداء في مطعم الدار؛ إذ استقبلنا الجميع بحفاوة وكرم وكانت وجبات الجميع مكتملة ومتنوعة بأصناف الطعام.

وبعد تناول الوجبة، طلبت "الوطن" من بعض الأيتام زيارة غرف نومهم الخاصة فرحب الجميع بذلك، ولاحظت أن جميع الغرف مزودة بأثاث وأسرة وخزانات وشاشات تلفزيونية جديدة، كما كانت مفروشة بفرش وبطانيات جديدة، فيما بدت دورات المياه التابعة للغرف نظيفة وتظهر على أبوابها ومغاسلها آثار الصيانة الحديثة، ورائحة المطهرات والمنظفات تلاحقنا أثناء تجولنا بين ردهات الغرف.

وعبر عدد من الأيتام عن شكرهم وتقديرهم لكل من تفاعل مع قضيتهم ومنحهم مساحة من الاهتمام بما يؤكد تكافل فئات المجتمع، مقدرين الجهود التي بذلت لتأمين احتياجاتهم ومطالبهم.

شاشة الـ10 آلاف

ورصدت "الوطن" أثناء جولتها في غرف الأيتام، شاشة بلازما كبيرة والتي أشارت "الوطن" في تقرير نشرته أخيرا إلى أن الأيتام قاموا بشرائها على حسابهم الخاص بـ 10 آلاف ريال، وهو ما أكده الأيتام، مشيرين إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية دفعت لهم قيمتها بعدما عرفوا بذلك عن طريق تقرير "الوطن".

كما تجولت "الوطن" في معمل الحاسب الآلي، والذي تم تجهيزه بأجهزة حديثة وتزويده بإنترنت ومدربين متخصصين، وتم تأمين مجلس عام متواضع في الدار لكي يستقبل فيه الأيتام ضيوفهم، بالإضافة إلى تجهيز ملعب رياضي يشرف عليه مدربون.

كما رصدت "الوطن" استمرار العمل في إنشاء مسبح في الدار بداخل صالة مغلقة، والتي تبرع بإنشائها أحد رجال الأعمال.

برامج ترفيهية

من جانبه، أوضح مدير الدار حسن حكمي لـ"الوطن"، أن الدار أعدت خطة وبرامج وأنشطة ترفيهية للأيتام على مدى الشهرين القادمين، وذلك تحت إشراف متخصصين من جامعة الإمام محمد بن سعود، فيما تعاقدت الوزارة مع معلمين في جميع التخصصات لتنفيذ دروس تقوية للأيتام مع قرب موعد الاختبارات.
وعن عدم السماح بزيارة الدار إلا بإذن من الأخصائي المناوب، أكد حكمي، أن ذلك إجراء لحماية الأيتام من أصدقاء السوء، لافتا إلى أن اليتيم لا يمنع من الخروج من الدار، إلا أنه لا بد أن يعرف الأخصائي أين يريد أن يذهب.

"العضل".. عنف خفي يشغل المحاكم

مختصون يدعون إلى "التشهير" بعاضلي "النساء" بلا سبب

المصدر: جريدة الوطن السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=125645&CategoryID=4#.UNToGPmfG6w.twitter

جدة: هيفاء الزهراني
بدأت قضايا "العضل" أو "منع الولي تزويج الفتاة" تأخذ "حيزا مهما جدا" في المحاكم إذ أحصت وزارة العدل في إحصائية حديثة نشرتها على موقعها الإلكتروني 231 قضية في معظم مناطق المملكة. وفي حين أوضحت الوزارة لـ"الوطن" المسار القانوني الذي يمكن أن تسلكه الفتاة "المعضولة"، وصف خبراء العضل بأنه "نوع من أنواع العنف ضد المرأة.

المسار القانوني

وأوضحت وزارة العدل في خطاب رسمي أرسلته إلى "الوطن"، كيفية إثبات الفتاة العضل في حالة تعرضها له من قبل وليها، مشيرة إلى أن ذلك "يكون بالذهاب إلى المحكمة الشرعية المختصة والتقدم بدعوى عضل ضد وليها سواء أكان والدها أو غيره وهي دعوى معروفة عند المحاكم ومن ثم يتم تحديد موعد للنظر في القضية ويتم استدعاء الولي بحضور الفتاة المعضولة أو وكيلها، ومن ثم ينظر القاضي في القضية ويسمع لقول الفتاة وقول الولي ويحكم بناء على ذلك، فإذا رأى أن الولي على حق رُدت دعوى الفتاة، وإذا رأى أن الفتاة على حق تنزع ولاية هذا الولي عنها".
وعن طريقة تزويج الفتاة، بينت الوزارة أن "القاضي ينظر في المصلحة العامة للفتاة، فإذا رأى أن مصلحتها بأنه يجعل ولايتها لمحرم آخر من محارمها فله ذلك، وإن رأى أن يكون هو ولي لها ويقوم بتزويجها فله ذلك أيضا".

الإسلام والمرأة

من جهته، أكد المحامي والمستشار القانوني أحمد بن علي الألمعي أن "الإسلام أوفى المرأة حقها كاملا غير منقوص بخلاف بعض القوانين الوضعية والتشريعات الأخرى"، لافتا إلى أن "طمع بعض الأولياء في راتب الفتاة أو في خدمتها لأهلها من أهم أسباب عضلها"، مبديا استعداده للترافع عن أي قضية عضل تتعرض لها أي فتاة في المملكة.
وقال الألمعي: "ليس هناك أي نص صريح لعقوبة من يعضل وليته، بل تترك العقوبة التعزيرية لتقدير القاضي"، مطالبا بتعزير كل شخص يعضل وليته والإعلان عن ذلك "ليكون عظة وعبرة". وأضاف: "الفكرة السائدة لدى كثيرين، أن الفتاة ليس لها رأي، ولو عبرت عن رغبتها في الزواج فيعتبر عيبا في حقها، وإلا ما الذي يمنع أن تطلب الفتاة الزواج كما يطلبه الرجل؟". واستطرد قائلا: "أي فتاة يعضلها وليّها من دون سبب واضح في رجل شهد له أقارب الفتاة بصلاحه دينا وخلقا، لا تتردد بالذهاب إلى القاضي ليزوجها، وذلك بمجرد حضور شخص واحد من أقاربها للمحكمة"، ومعتبرا أن "هذا لا يعتبر من عقوق الوالدين أبدا".

العضل قانونا

وعن الآلية أو الطريقة المتبعة في إثبات العضل قانونيا في المحاكم، قال الألمعي: "في البداية يجب أن تكون الفتاة متأكدة تماما من أن والدها اعترض على تزويجها بدون سبب واضح أو مقنع، أو لسبب مادي فقط، ثم تتأكد من صلاح الخاطب

لها بسؤالها عنه من عمها أو خالها أو إخوانها البالغين الراشدين، فإن ثبت صلاحه لها فتتقدم هي أو أخوها أو عمها أو خالها بخطاب يشرح وضعها إلى أقرب رئيس محكمة ولطلب التزويج، وإن لم يكن للفتاة أخ أو عم أو خال فتتقدم هي أو الخاطب بخطاب لرئيس المحكمة لطلب التزويج".

أنواع "العضل"

من جهته، أكد الباحث في مجال السلوك الاجتماعي ومشكلات الأسرة الدكتور عادل عبدالعزيز أن "من يتابع القضايا في المحاكم ربما يدرك أن قضايا العضل بدأت تأخذ حيزا مهما جدا"، مشيرا إلى أن هناك ثلاثة أنواع من أولياء الأمور:

- الأول يجهل ما هو "العضل" ويتصرف بناء على فطرته، ويفكر باستمرار كيف يحافظ على ابنته ويحاول الاستفادة منها كنوع من رد الجميل له.

- الثاني وهو الذي يدرك تماما معنى العضل، ويعي تماما أنه بهذه الصورة "التي ترفض تزويج ابنته لأي سبب كان والمتحكم في مصيرها"، ويدرك تماما النتائج السلبية لتصرفه الذي قد يؤدي إلى دخول الفتاة في أمراض نفسية أو عضوية نتيجة الضغط النفسي الذي تتعرض له، وربما تدخل في خطوط الانحراف نتيجة حاجتها الجسدية والعاطفية.

- الثالث وهو الذي يعاني من أمراض نفسية خارجة عن إرادته وسيطرته، مثلاً كحب التملك أو أن الله لم يرزقه إلا بهذه الابنة الوحيدة، وبالتالي هو يشعر أنه يتملكها ولا يستطيع أن يمنحها لأي شخص آخر، الأمر الذي من الممكن أن يقوده إلى الشعور بالذنب عند رؤية ابنته وقد تجاوزت سن الـ ٤٠ وما فوق من دون زواج. ويؤكد عبدالعزيز أن "أشد الأنواع خطرا من أولياء الأمور وأصعبها، هو النوع الثاني لأنه لن يستمع إلى أي نصح أو إرشاد أو توجيه، ولو أجريت دراسة عن قضايا العضل في المحاكم سنجد أن أكثرها من النوع الثاني، ثم يلي هذا النوع من الأولياء هو النوع الثالث ثم النوع الأول".

عنف "مالي"

ووصف عبدالعزيز العضل بأنه "نوع من أنواع العنف ضد المرأة". وقال: "كثير من الناس يعتقدون أن العنف ضد المرأة أو الطفل هو العنف الجسدي فقط وهذا خطأ شائع، بينما يشمل العنف الجسدي والعنف اللفظي والعنف العاطفي والعنف المالي الذي يدخل من ضمنه العضل". وتسمية العنف ضد المرأة بهذا المسمى جاءت من منطلق أن الرجل في المجتمع الشرقي لا يتعرض إلى عنف وإن كانت هناك حالات قليلة جدا تعرض فيها رجال لعنف من زوجاتهم.

وعن النتائج السلبية التي قد تصيب الفتاة نتيجة العضل، قال عبدالعزيز: أهم النتائج السلبية هو تعرض الفتاة إلى الانحراف بكل أشكاله وأنواعه لمحاولة ملء هذا الجانب، خصوصا إذا كان المحيطون بها من صديقاتها أو قريباتها متزوجات ولديهن أبناء وبنات، أيضا قد تتعرض الفتاة إلى ما يسمى بـ"السيكوسوماتية" أو أمراض "النفسجسدية" التي يصعب على كثير من الأطباء اكتشافها لأنهم لا ينظرون إلى التاريخ المرضي الاجتماعي أو النفسي، بل يتعاملون مع الحالة تعاملا عضويا فقط، مع العلم أن كثيرا من الأمراض مثل مرض القرحة المعدية أو القولون العصبي أو ارتفاع ضغط الدم أو السكري وجلطات القلب والدماغ، أصلها مرض نفسي".

وتابع قائلا: "من ضمن النتائج السلبية أيضا هو رفع الفتاة قضية العضل على والدها أو وليها، وبهذا قد تتعرض الأسرة إلى تفكك وقد تصبح الفتاة في ما بعد أكثر بعدا عن عائلتها وربما تقع ضحية استغلال مستقبلا من زوجها". وأضاف عبدالعزيز: "خلاصة المسألة تكمن في أن الضغط النفسي الذي تتعرض لها الفتاة المعضولة يؤدي بها إلى نتائج كارثية في حالة عدم ثباتها خصوصا إذا لم تجد الدعم من محيط أسرتها".

"الحجز" عنف غير مباشر

وفيما نفى أن تكون ظاهرة ما يسمى بـ"حجز الفتاة لابن عمها أو لابن خالها" هي حالة من حالات العضل، أكد أنها تدخل ضمن حالات العنف غير المباشر ضد المرأة وسوء استخدام السلطة الذكورية التي اعتاد البعض توارثها"، رافضا أن يكون العضل هو أحد أشكال الاتجار بالبشر.

كسر فكرة الولي

أما الباحث الشرعي عبدالله العلويط فأشار إلى أن حلول المشكلات لا يشترط له أن يكون خارجا من الإيديولوجيا أو العادات أو التقاليد، إنما قد يأتي من خارجها مما لا يتوافق معها ولذا فالحلول الناجعة دائما ما تكون خارج النسق والمألوف.

وأوضح أن "الولي المتصرف بالمرأة هو أساس المشكلة، فالولي يقرر مصير المرأة بتزويجها أو منعها، ولا يكسر هذا الحق إلا القضاء، لكن المرأة لا تكسره بنفسها ولا بقريب متعاطف معها، فهذا الامتلاك هو ما تسبب في العضل فلو طور معنى الولي وأعطيت المرأة الراشدة حق تزويج نفسها أو ابنتها لقل العضل بنسبة كبيرة".

وقال: "لو كان ينظر للمرأة على أنها شخص مستقل بنفسه، لما حصلت هذه السلبيات المتفرعة. وفي حال الإصرار على الولي فيمكن أن يوكل أمرها للحاكم أي يزوجها القاضي ولكن لا بد من تطوير العملية الإدارية المرتبطة بذلك من خلال

استحداث أقسام خاصة في المحاكم بقضاة خاصين وبفريق متابعة لمتابعة حال المتقدم للزواج مع سرعة الإجراءات وربطها بالأماكن التي تكون بها المرأة عادة، كالمدارس والكليات، أي ربطها بممثليات لها في هذه الأماكن لتصل القضية إلى المحكمة بشكل أسرع مع إعلام يبرر مثل هذه التحولات، وهذه المحاكم لا تقتصر إيجابياتها على تزويج المعضولة فحسب إنما ما ذكرته سابقا من كسر فكرة سيطرة الولي على المرأة وأنه لم يعد هناك امتلاك للمرأة فيزول العضل كثقافة ومع مرور الوقت لن يظهر العضل".

سفير العراق بالرياض: المبشرات كبيرة لإطلاق السجناء السعوديين

المصدر: جريدة الوطن السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=125644&CategoryID=1

الرياض: يوسف الحمادي

وضع سفير العراق لدى الرياض، الدكتور غانم الجميلي، مقارنة بين سجناء ممن ثبت بحقهم جنحة سالبة للحرية، والسجناء الذين صدر بحقهم محكوميات، وبين من يوصفون بالأسرى.

وأسهب الجميلي في حديثه لـ"الوطن"، في شرح هذا الأمر، نافيا وجود "أسرى" سعوديين في بلاده، أو عراقيين بالمملكة، مقرا بوجود سجناء محكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية، وبعضهم محكوم عليهم بالإعدام أو القتل.

واستبشر الجميلي خيرا في إطلاق السجناء السعوديين في العراق، الذين لم يصدر فيهم حكم، مشيرا إلى أن أكبر وأهم هذه المبشرات، تتمثل في وجود قنوات اتصال بين المسؤولين مفتوحة على أعلى المستويات، من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، ورئيس الجمهورية العراقية جلال طالباني، مؤكدا أن مسؤولي البلدين مهتمون بهذا الملف، وأن هناك تواصلا لمعالجته.

وفيما يخص الاتفاقية التي وقعت بين المملكة والعراق أخيرا لتبادل السجناء، قال: إنها لا تشمل المحكوم عليهم بالإعدام، إلا أنه استدرك بقوله: "سنبذل جهودنا في معالجة كيفية التعامل مع المحكوم عليهم بالإعدام، بزيادة التواصل بين المسؤولين بين الجانبين لإيجاد الحل الأمثل".

وشدد الجميلي على أهمية الاتفاقية الموقعة بين الجانبين لتبادل السجناء، مبينا أنها تعطي الأرضية القانونية الكافية لتفعيل تبادل السجناء، واصفا مسار عملها بالاتجاه الصحيح.

وقال الجميلي: إن إجتماع وكلاء وزارتي الداخلية في السعودية والعراق لتبادل السجناء، تضمنت اتفاقا على تفعيل دور اللجنة الثنائية فيما يخص تبادل سجناء الجانبين، بمباركة من وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، على أن تلتقي هذه اللجنة خلال 30 يوما من لقاء الأمير، مضيفا: "نحن الآن بصدد ترتيب هذا اللقاء في الوقت المحدد وفي القريب العاجل".

وفيما يتعلق بشكوى الكثير من السجناء السعوديين المفرج عنهم من السجون العراقية، بأنهم تعرضوا للتعذيب غير الإنساني، رغم أنه لم يثبت بحقهم أي تهمة، قال السفير: "أولا بالنسبة لي أقول كما ذكر وزير الداخلية العراقي خلال زيارته الأخيرة للمملكة، إن أبوابنا مفتوحة للجميع، ونحن نرحب بزيارة وفود عائلات السجناء، أو منظمات المجتمع المدني، أو وفود رسمية من السعودية، للذهاب للعراق ولقاء السجناء والاطلاع بأنفسهم على ما يجري هناك، وأنا بالنسبة لي موجود هنا في المملكة، ولست مطلعا على الأحوال هناك، ولكننا نرحب بمن يريد الذهاب إلى هناك للاطلاع بنفسه على ما يجري".

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تمنح كذلك لدى وفاته أو عجزه صحيا

الأحد..الشورى" يُناقش تحديد مكافأة للموظف المتقاعد

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/21/article_718698.html?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter

«الاقتصادية» من الرياض

يناقش مجلس الشورى الأحد المقبل، مقترحا بتوفير مبلغ مالي مجزٍ مكافأة للموظف عند انتهاء خدماته لأسباب التقاعد أو الوفاة أو العجز الصحي، يعينه على تكاليف المعيشة له ولأسرته، ويتوافق مع ما قدمه من خدمات للقطاع الحكوم.

وهذا المقترح قدمه المهندس إحسان عبد الجواد عضو المجلس، وجاء في تقرير لجنة الإدارة والموارد، حيث يختص بتعديل المادة الـ 53 من لائحة الحقوق والمزايا المالية ضمن اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية بموجب المادة 23 من نظام المجلس، وأيّدت لجنة الشؤون الصحية والبيئة، ملاءمة دراسته إلى تعديل المادة المذكورة. كما يناقش المجلس في جلسته تقرير اللجنة بشأن اقتراح رفع المستوى التنظيمي لمجلس الخدمات الصحية إلى مجلس أعلى للخدمات الصحية يترأسه خادم الحرمين الشريفين، إضافة إلى تعديل المادتين الـ 16 والـ 17 من النظام الصحي. ويستمع مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ 75 التي يعقدها الأحد، لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه اقتراح عقوبات لمن يخالف حكم المادة الخامسة من نظام تملك غير السعوديين للعقار، واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 15 وتاريخ 1421/4/17هـ، ووجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام تطبيق كود البناء السعودي، ووجهة نظر لجنة الشؤون الخارجية بشأن ملحوظات الأعضاء تجاه التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1433/1432 هـ، ويصوّت المجلس على توصيات اللجان.

ومن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس تقرير لجنة الشؤون المالية بشأن التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي 1433/1432هـ.

وفي جلسة المجلس العادية الـ 76 التي تعقد الإثنين القادم، يصوّت المجلس على توصيات لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات (التحول لمجتمع المعلومات) للعام المالي 1432/1431هـ.

كما يستمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي 1432/1431هـ، ويصوت على توصياتها.

ويشتمل جدول أعمال المجلس خلال الجلسة على تقرير للجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن التقرير السنوي لهيئة الرقابة والتحقيق، حيث أكدت اللجنة في توصياتها أهمية أن تضمن الهيئة في تقاريرها السنوية القادمة مسؤوليات أسباب تعثر المشاريع، ومسؤوليات الجهة صاحبة المشروع والمشرفة عليه، وكيفية معالجة هذا الوضع. كما سيناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الصحية الخاص بتقرير الأداء السنوي للمؤسسة العامة لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث للعام المالي 1432/1431هـ الذي أوصت اللجنة في نهايته بأهمية التوسع في برنامج الزيارات المنزلية والتعاقد مع المستشفيات الخاصة بقبول الحالات المزمنة واعتماد المبالغ المطلوبة لهذين البرنامجين، وتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة للعام المالي 1432/1431هـ.

ويتضمن جدول أعمال الجلسة كذلك استكمال مناقشة تقرير لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بشأن مقترح مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا المقدم بموجب المادة 23 من نظام المجلس.

الرياض
www.Alriyadh.com

اتقوا الله فيهن

المصدر: جريدة الرياض السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/22/article794876.html

د.هيا عبد العزيز المنيع

المحلل للدراسات الاجتماعية العلمية يجد ان من ضمن عوامل الانحراف عند النساء الفقر ومن عوامل الانحراف عند الشباب من الجنسين الفراغ.. المؤكد ان ليس كل امرأة فقيرة منحرفة او قابلة للانحراف ولكن الفقر عامل رئيس في الانحراف.. تلك حقيقة اثبتتها الدراسات العلمية في كافة المجتمعات وليست رأياً انطباعياً يمكن تفنيده ورفضه..

حين يذهب مجموعة من الرجال بلباس العلماء لمكتب وزير العمل رافضين عمل المرأة في بعض المهن وتحديداً في بيع المستلزمات النسائية اقف هنا مشاركة قلم الطرح العميق الصديقة اميمة الخميس في استنكارها واشاركها في المطالبة بتشريعات تحمي المرأة العاملة ولا تقصي الانسانة من العمل والحصول على لقمة عيشها بشرف وليس اقصاؤها وانكار حقها في الكسب والاعتماد على النفس خاصة في بعض الحالات وهي للاسف غير قليلة..

نعم كنت اتمنى ممن ارتدوا بشت العلماء ان يطالبوا بتشريعات قانونية صارمة لحماية المرأة اثناء اداء عملها وليس اقصاؤها من العمل وتركها دون مصدر دخل يقيها من الفقر والحاجة ومايتتج عنهما..

لا نريد اسطوانة الدرة المكنونة والجوهرة المصونة لانها اسطوانة مكسورة ولم تعد مشروخة وواقعنا يكشف حقيقة الوضع ولا بد من مواجهته بالعمل وليس الانسحاب والاقصاء..

بواقعية لن اطالب بتفعيل نصف المجتمع ولن انعى عجلة التنمية العرجاء ولن اقف كثيرا امام تعطل جزء من رئة المجتمع وبالتالي توقع حالات اغماء وربما سكته دماغية لاقدر الله.. ولكن مايعنيني هنا هو حال تلك النساء اللاتي يعانين من صعوبات الحياة وقلة فرص العمل مما يعني معه ضرورة فتح اكبر المجالات ليعملن مع وضع ضوابط وتشريعات قانونية تحميهن من ضعفاء النفوس والضعف هنا يأخذ اشكالاً مختلفة فهناك من يعتقد ان المرأة مشروع انحراف وسهل انقياده للمسار الخاطئ، ومن حق نسائنا بالقانون حمايتهن من هذا النوع، وهناك من يعتقد ان التحرش بهن في مجال عملهن مباح وهذا ايضا يجب عقابه على ان يكون القانون واضحاً ومفعلاً ومحدد مؤسسات التطبيق والاجراءات بحيث تعرف المرأة واسرتها لمن تلجأ في حال تطاول عليها منحرف..

وايضا لابد من شمول القانون على بنود تحميها من تسلط رؤسائها في العمل خاصة في القطاع الخاص حيث مازال البعض من رجال الاعمال غير مرحبين بوجودها لأسباب مختلفة بعضها موضوعي وبعضها لايستحق الوقوف أمامه للحظات..

نعم نحتاج لقانون يحمي المرأة وبيئة عمل تحترمها وتحميها وتجعل من رزقها منفعة ومتعة وليس ذلاً وقهراً..

اقصاؤها مضر بها بشكل مباشر وآني.. ومضر بالمجتمع في المستقبل بشكل كبير قد يصعب علينا الكثير من الانطلاق نحو مواقع تنموية مهمة.. ايجاد بيئة عمل مناسبة وتشريعات قانونية تحمي المرأة العاملة واجب الجهات المختصة اما من يريدون اقصاءها من العمل نريد منهم فقط اخراج بناتهم وزوجاتهم من المدارس ومؤسسات العمل النسائي المغلقة ليتاح لهؤلاء النسوة العمل في القطاع التعليمي فقد ازدحم وضاق ولم يعد لهؤلاء الضعيفات الا بيع مستلزمات نسائهم..

الشورى يطالب التجارة" بزيادة الجهود لحماية المستهلك وسرعة إصدار نظام الشركات

المصدر: جريدة الرياض الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/23/article795284.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

أرجعت لجنة الاقتصاد بمجلس الشورى زيادة حالات الغش التجاري والتلاعب بحقوق المستهلكين، إلى توسع الأسواق وتعدد المنتجات وضعف الرقابة، وطالبت اللجنة وزارة التجارة والصناعة بزيادة جهودها ميدانياً في مجال حماية المستهلك.وشددت اللجنة على ان حماية المستهلك مهمة أساسية للوزارة، وترى أهمية أن تكثف أعمالها الميدانية بالشكل الذي يؤدي إلى مكافحة الغش التجاري، وبما يكفل حقوق المستهلكين.وفي توصية ثانية يناقشها مجلس الشورى في جلسته العادية السادسة والسبعين التي يعقدها غداً، طالبت لجنة الاقتصاد بالإسراع في إصدار نظام الشركات.وأكدت للمجلس أنها لمست مطالب من قبل رجال الأعمال وممثلي الغرف التجارية الصناعية بتسريع إقرار النظام، وأنه أصبح ضرورة ملحة نتيجة لاحتوائه على الكثير من الجوانب الإيجابية والتنظيمية للقطاع، وترى اللجنة أهمية إصدار نظام الشركات للاقتصاد الوطني.وأوصت لجنة الاقتصاد في تقريرها بشأن تقرير وزارة التجارة للعام المالي (1433) بإعادة صياغة الإستراتيجية الوطنية للصناعة وتضمينها ما يحقق الانتقال نحو اقتصاد المعرفة وتطوير التكنولوجيا في مجال الصناعة.ومن توصيات اللجنة الاقتصادية المطالبة بتوفير الموارد المالية والبشرية لبعثة الوزارة لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف ولمكاتب الملحقين التجاريين في الخارج وبما يتناسب مع دور ومركز المملكة التجاري.وترى اللجنة الحاجة إلى إقرار توصيتها حيث أن لبعثة المملكة في جنيف مسؤولية متابعة ما يستجد من أمور لدى المنظمة عموماً، وبعلاقتها بالمملكة على وجه الخصوص وتأهيل الكوادر الوطنية لتكون أكثر قدرة على إدارة المفاوضات التجارية وحماية مصالح المملكة، وتحتج الوزارة بضعف الإمكانات المادية اللازمة لقيام البعثة بدورها المأمول وهي محقة في ذلك إلى حد بعيد فمتابعة الأمور التجارية تتطلب موارد مالية كافية لاستقطاب الكفاءات البشرية ولتغطية مصاريف العاملين والمهنيين في البعثة وكذلك الحال بالنسبة للمكاتب التجارية في الخارجية، لذلك جاءت توصية اللجنة بالدعم.

تتيح للمراجع معرفة النظام وحقوقه وواجباته دون إضاعة وقت ب «عدم الاختصاص

استحداث مكاتب حقوقية في الدوائر الحكومية.. راجعنا قبل لا تشتكي علينا"!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/23/article795274.html

أبها، تحقيق- مريم الجابر

حقوق المراجع في معظم الدوائر الحكومية -خاصة الخدمية- تتباين في تعقيدها وما تستغرقه من زمن؛ وعندما يقع لأي مواطن مشكلة مع إحدى الدوائر الحكومية أو الوزارات، ولا يعرف حقوقه القانونية، يضطر حينها الذهاب إلى ديوان المظالم ورفع دعوى أو يقدم شكواه إلى الوزارة التي قد يطول النظر فيها، بينما يفترض أن من حق المراجع سواءً كان مواطناً أو مقيماً طالما كفلت له الدولة حقوقه، وبيّنت واجباته أن يُوضح له جميع حقوقه وبالتفصيل وبنفس الكيفية التي حددت بها واجباته، بل ينبغي أن يكون ذلك ميثاق التعامل الحقيقي بين الطرفين.

ويعد عدم وضوح الإجراءات والاشتراطات المطلوبة وتغييب المراجع عن معرفة حقوقه سبباً رئيساً في تأخير المعاملات والرد على الشكوى، فاتباع خطوات جريئة تمنح مزيداً من الشفافية وتُمكّن المراجع من معرفة حقوقه بوضوح وبالطريقة التي تمت فيها مطالبته نفسها بإكمال ما عليه، وتتيح له الحصول على المعلومة الكاملة وسيجنبه إهدار مزيد من الوقت والجهد، وذلك بإحاطته مسبقاً بالمتطلبات في كل إجراء، وإعطائه المعلومة الواضحة بجميع حقوقه والتوقيت الثابت لإنجاز معاملته بدقة متى ما أكمل متطلباته.

نشر الثقافة الحقوقية بين المواطنين وموظفي الدوائر الحكومية مطلب مهم؛ لكي لا يضطر المواطن البسيط غير المدرك بالقوانين والنُظم والتشريعات القانونية للجوء إلى من يفقهه في ذلك من مكاتب قانونية أو منظومات حقوقية تُصحّح مسار مظلومية المواطن وصولاً إلى استرداد حقه وإرجاع القوانين إلى نصابها ومسارها الصحيح بعيداً عن التجاوزات أوالاختراقات.. «الرياض» طرحت فكرة إيجاد مكتب لحقوق المراجعين في جميع الدوائر الحكومية خاصة الخدمية، يكون وظيفته ربط المراجع برأس الهرم في حال وجود إشكالات، إلى جانب توضيح النظام والصلاحيات، واستكمال الشكاوى، وتوضيح الحقوق والواجبات المفترض أن يعلمها المراجع قبل أن يقبل على أي خطوة حيال أمر ما.

وتيرة الوعي

في البداية، أكد «د.عبدالرحمن الشلاش» -كاتب صحافي- على أنه من الطبيعي أن يلجأ مراجع إلى تقديم الشكوى عندما تتعثر معاملته وتطول به السبل ولا يجد من يرد عليه ويطمئنه على الأقل أن موضوعه يسير بالاتجاه الصحيح، مشيراً إلى أن هذا يحدث غالباً في بيئات العمل التي تعاني من البيروقراطية أو ضعف كفاءات العاملين؛ حينها سيلجأ المراجع لتصعيد شكواه حتى ولو إلى رأس هرم الجهة، وقد لا يلومه أحد في ذلك، منوّها أن الشكوى أصبحت متكررة لدى البعض حتى لو كانت في أمر لا يستحق كتأخر معاملة ليوم ونحوه، داعياً الجهات الحكومية إلى محاولة رفع مستوى الوعي لدى المراجعين، ووضع موظفين مهمتهم إرشاد المراجعين وتسهيل مهامهم ومساعدتهم على قضاء حوائجهم.

وقال إن استحداث إدارة تحت مسمى شؤون المراجعين تعد إجراء عملي، بحيث تتولى استقبال المراجع ووضع رقم لمعاملته ثم تحديد وقت معين للاستلام وسيسهل كثيرا من التعقيدات والتعطيل، وربما تنجز معاملات بنفس اليوم أو حتى اليوم الثاني على أكثر تقدير، مبيناً أن إدارة شؤون المراجعين ستكون بمثابة مرآة يطل من خلالها المراجع على خط سير معاملته، وهي كذلك للمسؤول حيث يتعرف على مكامن التعطيل ويحاول وضع الحلول بصورة عاجلة.

زيادة أعباء
ويرى «محمد الدباش» -محامي- أن الفكرة لن تنجح؛ كونها تسبب زيادة في أعباء الجهات الحكومية، ولكل وزارة مهام مختلفة، مطالباً بإعادة هيكلة كل وزارة، ومنح صلاحيات كاملة لكل منطقة، وإعادة النظر في الحوافز بما تشمله من ثواب وعقاب لكل العاملين في أي قطاع، إلى جانب الاهتمام بالإحصائيات الدقيقة والمتابعة المستمرة من قبل كل جهة، إضافة إلى تحديد مهام كل جهة حتى لا تختلط الأمور على الناس وتضيع الحقوق.
مكتب محاماة
وأيد «عبدالعزيز فؤاد» -محامٍ- فكرة إيجاد مكاتب لحقوق المراجع في الدوائر الحكومية من حيث المبدأ، مبيناً أن كثيراً من عامة الناس يعانون من عدم معرفة الاختصاص وللأسف يستمر الترافع في بعض القضايا شهور عديدة، ثم يُصدر حكم بعدم اختصاص المحكمة في نظر القضية، ولكن بعد أن أُهدر وقتاً ثميناً، فلو كان في كل محكمة مكتب أو موظف له خبرة نظامية تكفل للمدعي أن يوجهه بشكل صحيح، إما أن تقبل القضية كونها من اختصاص هذه المحكمة، أو يوجهه إلى أخرى، وفي حالة التدافع يكون هناك نظام صارم يُلزم هذه الجهات بالبت بطريقة فاعلة تريح المواطن من التشتت قبل رفع الدعوى، و في حالة عدم تمكن المحاكم من تأمين مثل هذه المكاتب يمكن تخصيص مكتب يشرف عليه أحد المحامين يديره ويستثمره بمعرفته وسيكون حلاً يريح المواطن والقاضي من النظر في الاختصاص، ويسهم في البت بالقضايا بسرعة، إلى جانب عمل لوحات إرشادية في مداخل المحاكم تحدد اختصاص المحكمة وسيكون له أثر فاعل في حل هذه الإشكالية، وإن لم تر الجهات المعنية لا هذا ولا ذاك يلزم القاضي خلال أسبوع بتقرير قبول الدعوى أو رفضها قبل أن يعطي أي موعد للتقاضي.
ثقافة شكوى
وأوضح «د.مضواح بن محمد آل مضواح» -باحث في علم الجريمة والعقوبة والمشكلات الاجتماعية- أن المجتمع حديث عهد بغياب ممارسة عمل المحاماة وغياب الثقافة القانونية، بل وغياب القوانين المتاحة والواضحة؛ فقد تعود المواطنين على تقديم الشكوى بصيغة تتسم بالتعبير عن المشاعر بما فيها من توسل، وحزن، وشعور بالألم والمعاناة، كل ذلك على حساب المعلومات المتعلقة بالمصلحة أو الحق الذي انتهك أو اعتدي عليه، ومع الوقت تكوّن لدى البعض ما يمكن تسميته بعُصاب التشكي الذي يدفعه للشكوى حتى في أمور كان يمكن معالجتها من قبل الوزير أو المدير العام المعني بموضوع الشكوى.
وقال إن غياب الثقافة القانونية على هذا النحو تسبب ضياع كثير من الجهد والوقت والأموال والحقوق في غمرة التنصل والتدافع بين المؤسسات الحكومية بذريعة عدم الاختصاص؛ لأنها تجد في كثير من الشكاوى اضطراباً في فهم الجهة المعنية بموضوع الشكوى، وأجبر كثير من الناس على التملق والاستجداء سعياً وراء استعادة حقوقهم التي يرون أنه اعتدى عليها.
وأضاف: مع الأسف الشديد أن بعض مكاتب الاستعلامات والعلاقات العامة بالدوائر الحكومية اختصرت واجباتها في استلام الجرائد والمجلات وتوزيعها، وإبلاغ المراجعين بمكان مكتب المدير في أي دور من المبنى، في حين أن واجب هذه المكاتب تجاوز ذلك إلى مساعدة المراجعين على فهم ما يدور بشأن مصالحهم محل المعالجة في الإدارة الحكومية المعنية، وكيفية الحصول على المعلومات التي تمكنهم من تحديد أين يمكنهم الحصول على حقوقهم، وكيف يصلون إلى المسؤولين المعنيين.
وأشار إلى أنه من الناحية العملية توجد إدارات قانونية في الوزارات؛ لكنها مُسخّرة للدفاع عن الوزارة والإدارات التابعة لها وتحقيق مصالحها، مطالباً أن تنشأ إدارات موازية لها في الوزارة نفسها تكون مهمتها الدافع عن حقوق المواطنين لدى الوزارة وتنصفهم منها ومن التابعين لها، وترشدهم على كيفية الشكوى وتحديد إطارها؛ مبيناً أن ذلك أمر بعيد المنال في المستقبل المنظور لأسباب قانونية وغيرها -على حد قوله-، لافتاً أن مثل هذا العمل منوط بديوان المظالم أو المحكمة الإدارية التي تنظر في القضايا بين المواطنين والوزارات والمؤسسات الحكومية لكن هذا النظر متوقف على تقديم المواطن لشكوى ضدها، وقد يطول أمد الحكم في هذه القضية؛ لأن بعض مندوبي الجهات المُدعى عليها يماطلون ويتأخرون كثيراً عن حضور الجلسات، متمنياً يصل صوت المواطن إلى المسؤول، وتكون آلية الإجابة سريعة وكافية، إلى جانب المتابعة الدقيقة للقضية حتى تنتهي.

مكافحة الفساد تطلب من الصحة " نقل مراكزها الصحية لمبانٍ مملوكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/23/article795275.html

الرياض - أسمهان الغامدي

طلبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) من وزارة الصحة سرعة التحرك حيال المركز الصحي بحي السامر في محافظة جدة، ونقله إلى مبنى مملوك للدولة أو استئجار مبنى بديل بحالة جيدة.

جاء هذا نتيجة ما وقفت عليه الهيئة من تردي حال المبنى وسوء وضعه الداخلي، حيث تبين لها بأن المركز يقع في مكان ضيق جداً، ولا توجد به مواقف للسيارات، ولا لوحات إرشادية تدل على موقعه، وأن مبنى المركز متهالك، ولا توجد به أي من مقومات السلامة، كما لوحظ تدني مستوى النظافة، وانتشار الحشرات والقوارض داخل المركز، وأن أغلب الأجهزة الطبية قديمة، وبعضها لا يعمل، وأضاف المصدر بأن المركز يستقبل عدداً كبيراً من المراجعين نظراً لان خدماته تغطى أكثر من (10) أحياء شرقي محافظة جدة، ورغم ذلك فقد لوحظ قلة الكادر الطبي، وعدم انضباط العاملين في المركز، في الحضور والانصراف

وخاطبت الهيئة وزارة الصحة طالبة منها التحقيق في أسباب تردي وضع المركز، وسوء حالته، ومجازاة من يثبت تقصيره وإهماله، والنظر في إصلاح وضعه، وإفادة الهيئة.

«تراجع مخزون أهم الموارد الاقتصادية بسبب الصيد الجائر

الثروة السمكية في أيدي الأجانب..!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/23/article795279.html

القطيف، تحقيق– هيثم حبيب

أصبحت عودة المواطنين لمزاولة مهنة الصيد "صعبة" وربما "مستحيلة"؛ وذلك لأسباب كثيرة أبرزها تفضيل الوظائف المكتبية، حتى وإن كان المدخول منها أقل بكثير من الصيد؛ ما أدى إلى شبه اندثار لحرفة "النوخذة" التي كانت في الماضي يتمتع أصحابها بشخصية مهابة تمثل لوناً من ألوان السلطة في المجتمع، لكونه صاحب قرار في توظيف الراغبين بالعمل في مجال الإبحار بكافة جوانبه، وصاحب كلمة الفصل في تحرك السفينة التي كانت تعرف ب"المحمل" الذي يتحرك للصيد أو للتجارة، ويتمتع بشخصية قوية تساعده بالسيطرة على جميع العاملين على ظهر السفينة، إضافة لخبرته ودرايته بكيفية التعامل مع النجوم لتحديد مسار الإبحار والتعرف على مواقع الصيد "الهيرات"، ويكون في بعض الأحيان مالكاً للسفينة أو مستأجراً أو عاملاً لحساب شخص آخر.

النوخذة والصياد

ويخلط البعض -خصوصاً من هو بعيد عن البيئة البحرية- بين الصياد والنوخذة، معتقدين أنّ الشخص الماهر الذي يستطيع صيد كميات وفيرة من الأسماك هو "نوخذة"، فيما الحقيقة أنّ الأخير هو القبطان الذي يقود المركب إلى الموقع الجيّد المليء بالأسماك، فيما تكون مهمة الصياد أن يباشر عملية اصطياد السمك باستخدام الوسائل المختلفة كالشباك، أو الأقفاص الحديدية التي تعرف ب"القراقير" أو "الحيزة"، وبالطبع ستكون النتائج جيدة في حال اجتمع "النوخذة الخبير" و"الصيد الماهر".

ابتعاد الشباب

وبيّن مجموعة من الصيادين السعوديين أنّ عزوف المواطن عن العمل في مجال صيد السمك؛ فتح المجال بشكل كبير للأجانب من بعض الجنسيات للسيطرة على هذه المهنة التي كانت الأجيال تتوارثها في السابق، فيما طالب مختصون أن تفعل مهرجانات تهدف لتعريف الأجيال الحديثة بمهنة الأجداد، وإشراكهم في رحلات بحرية يتعلمون من خلالها مهام كل شخص على ظهر السفينة، ويتعرفون على مدى الكد والتعب الذي بذله الآباء والأجداد ليستمر هذا الموروث، ليحرصوا على عدم ضياعه بعد أن أصبحت هذه المهنة مقتصرة على العمالة، والتي كانت احد أهم روافد الاقتصاد بالمنطقة قبيل النهضة الصناعية والتي تبعها الطفرة الاقتصادية.

مهنة غير مجدية

وكشف "أحمد بن تركي" أنّ مهنة الصيد أصبحت غير مرغوبة عند الشباب، بعد أن أصبحوا يرفضون الغياب أياماً وأسابيع في البحر بعيداً عن عائلاتهم والتزاماتهم الاجتماعية، مقابل راتب لا يوفر احتياجات أسرهم، خصوصاً مع ما تشهده الأسعار من تضخم وارتفاع جعل المهنة الصيد غير مجدية اقتصادياً بالنسبة للمواطن.

ثروة سمكية

وقال "منصور الحلال": "صبر الشاب السعودي لم يعد كالسابق؛ عندما كان يتحمل البقاء داخل البحر تحت مختلف الظروف والأحوال الجوية المتقلبة ولمدة تتجاوز الأسابيع، وقد قابل ذلك إغراء الوظائف المريحة المتوفرة في الشركات التي سحبت البساط من مهمة صيد السمك ومشقاتها، وهو ما جعل العديد من ملاك القوارب إلى الاستعاضة بعمالة أجنبية لتشغيل المراكب لاصطياد الأسماك وتوفير احتياجات الأسواق، للأسف أدى غياب المواطن عن هذه المهمة لممارسات خاطئة من بعض العمالة الأجنبية، والتي يكون حرصها على الكسب المادي أكبر من الاهتمام والمحافظة على البيئة والثروة السمكية، وذلك من خلال استخدامهم لأدوات صيد محرمة وممنوعة دولياً تساهم بتدمير المناطق الخاصة بتكاثر الأسماك، إضافةً لجرف جميع أنواع وأحجام الكائنات البحرية حتى غير الصالحة للاستهلاك بسبب صغر حجمها؛ ما يؤدي بطبيعة الحال للانحسار في كمية الأسماك في المستقبل، وربما مشكلة كبيرة بحجم الثروة السمكية في سنوات قادمة".

صيد جائر

وأضاف "الحلال": "تراجعت كميات الأسماك في البحر بعد الصيد الجائر، كما انحسرت البقع الصالحة للصيد بعد أن تعرض الكثير من المناطق البحرية للردم والتجريف؛ ما ساهم بشكل طبيعي لتراجع أعداد الصيادين السعوديين الذين يبحثون عن مصدر رزق مضمون يوفر لهم ولأسرهم الاحتياجات اللازمة والحياة الكريمة"، محملاً العديد من الجهات مسؤولية تجاهل القرارات السامية منذ عام 1403ه؛ والتي تنص على عدم المساس بالسواحل واعتبارها خطاً أحمر لا يسمح بالإعتداء عليه لكونها من أهم الموارد الاقتصادية، إلاّ أنّ ذلك لم يطبق ودفنت العديد من المناطق المعروفة بمفارخ الأسماك والروبيان، وحُولت إلى مخططات سكنية، أو واجهات بحرية، لينحسر الصيد في المناطق البعيدة جداً بعد أن كان متوفراً في مختلف السواحل؛ ما أدى لهجرة الصياد المحلي، نظراً لزيادة ضغوط وتكاليف هذه الحرفة التي سيطر عليها العمالة من جنسيات مختلفة.

الصياد المحلي

وأشار "عبدالله الحاتم" إلى أنّ أعداد الصيادين السعوديين لا تتجاوز نسبة (10%) على القوارب الصغيرة، والتي لا تبقى في البحر لمدة تتجاوز اليوم، فيما تبلغ نسبة السعوديين على ظهر القوارب الكبيرة (0%)، وذلك لأنّها تبقى وتستغرق في بعض رحلاتها (5-10) أيام، ويكون مشغلوها عادة من جنسيات شبه القارة الهندية، والتي تعتبر الوحيدة في تحمل مشاق البحر وتملك من الخبرة الكافية لإدارة المركب، عكس الجنسيات العربية الأخرى التي تغزو بحار المنطقة وتكثر على ظهر القوارب الصغيرة، ويشكو منها الصيادون السعوديون لمخالفاتهم المتكررة واستخدامهم للشباك الممنوعة.

صيد غير نظامي

واعتبر "جعفر أحمد" أنّ عدم وضوح مدخول العمل في الصيد من أسباب عزوف الشباب عن العمل في المهنة، وقد يكون لكثرة التقلبات الجوية التي تمنع الصيادين من الدخول للبحر حفاظاً على سلامتهم، إضافةً إلى عدم توفر التسهيلات والمحفزات التي تغري الشباب لهذه المهنة لمواجهة التضخم الكبير في أسعار المواد الغذائية، والمساكن، مضيفاً: "في

بعض الأحيان لا تغطي كميات الأسماك التي تم اصطيادها مصاريف رحلة الصيد؛ ما يعتبر خسارة على صاحب القارب الذي كان يمني النفس بقدر معقول من الربح يساعده في تغطية المصاريف كالوقود، وصيانة القارب، وتوفير الأدوات والمعدات اللازمة، ومن ثم الحصول على هامش كدخل شخصي له يمكنه من توفير التزامات عائلته، وهذا عادة يحصل في بعض المواسم التي يقل فيها الصيد أو لوجود صيادين يستخدمون وسائل ممنوعة تسبب الضرر للآخرين"، مبيّناً أنّ البعض يستخدم شباكاً محرمة وممنوعة يحاصرون بها مناطق الصيد التي يضع فيها الصيادون شباكهم النظامية؛ ما يتسبب بعزل الأسماك عن الوصول لها ليظفر المخالف بالحصة الأكبر، إضافةً لإفسادهم وتخريبهم للعملية الطبيعية لتكاثر الأسماك، نظراً لاصطيادهم لجميع أحجام وأعمار الأسماك دون استثناء لليرقات الصغيرة، والتي يجب المحافظة عليها لضمان عملية التكاثر والنمو مستقبلاً.

مرافئ مجهزة

وتساءل "عبدالله المطوع" عن السبب في تأخير توفير مرافئ مجهزة للإبحار وإيقاف القوارب على سواحل المنطقة الشرقية، حيث إنّ المتوفر لا يصل للطموح والمأمول، مضيفاً: "لا يزال الكثير من ملاك القوارب والصيادين يتكبدون الخسائر بسبب عدم توفر مرافئ صيد مجهزة تساعد على إنزال القوارب بطريقة سهلة ومريحة دون أن تتعرض للتلف، خصوصاً كونها مصدر رزق لعائلة كاملة وليس لشخص واحد، كما تحتاج مهنة الصيد إلى معاهد تدريب متخصصة تهتم بتعليم الراغبين في مزاولتها، خصوصاً وأنّ التقنيات الحديثة الخاصة بالملاحة والإبحار تطورت وسهلت العملية عن السابق، عندما كان البحار يعتمد على النجوم والشمس لمعرفة الاتجاهات ومسارات الإبحار، كما يستطيع البحار الآن معرفة عمق البحر من خلال بعض الأجهزة الحديثة دون الحاجة لاستخدام (البلّد)".

طبقة كادحة

وأكّد "شوقي عبدالله" على أنّه من المهم أن يتم توفير مرافئ مخصصة لإيقاف القوارب بطريقة سليمة تحافظ عليها من التصادم ببعض عند هبوب الرياح، وهو ما يعرضها للتلف والإصابات التي سيتكبدها أصحابها الذين يعانون أصلاً من بعض المواسم العجاف، ولا يستطيعون توفير مصاريف إضافية للصيانة حتى مع وجود قروض من البنك الزراعي للراغبين في شراء قوارب، حيث إنّ هذه المبالغ بالكاد توفر قيمة المركب ويتحمل مالكها أقساطها لمدة زمنية ليست بالبسيطة، مقدماً جزيل الشكر إلى خادم الحرمين الشريفين حين أمر بإسقاط قروض الصيادين في مكرمته التي أزاحت عبئاً مادياً كبيراً من على ظهور طبقة كادحة تزاول هذه المهنة لتوفير قوت أسرها.

نسبة الكوادر الوطنية بهيئات التمريض في المنشآت 45 % الصحية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/23/article795358.html

الرياض - نايف ال زاحم

دشن مدير عام صحة الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان بن سليمان العبدالكريم ظهر امس فعاليات اللقاء العلمي الأول للتمريض والذي أقيم بمركز الأمير سلطان الصحي النموذجي بالدرعية.

وأكد د. العبدالكريم في كلمته في افتتاح أعمال اللقاء أهمية مثل هذه اللقاءات العلمية في التعرف على إمكانات هيئات التمريض بالمنشآت الصحية والاحتياجات التدريبية لأعضاء الهيئات التمريضية بما يمكنها من أداء مهامها في الارتقاء بجودة خدمات الرعاية الصحية.

وعبر الدكتور العبدالكريم عن سعادته بإقبال شباب المملكة على العمل في مهنة التمريض والتي تعد من المهن الإنسانية ذات الأهداف النبيلة لتخفيف آلام المرضى، مؤكداً حرص صحة الرياض على دعم العاملين في هذه المهنة وتحسين بيئة

العمل وتذليل كافة الصعوبات أو المعوقات التي تعترض أعضاء هيئات التمريض من الرجال والنساء لتقديم خدمات الرعاية الصحية على أكمل وجه.
من جانبها أوضحت الأستاذة فاطمة الذياب مديرة ادارة التمريض بصحة الرياض أن نسبة السعوديين والسعوديات العاملين في هيئات التمريض بالمنشآت الصحية بلغت ما يزيد على 45% وهو ما يشير إلى زيادة حجم الإقبال على العمل في هذه المهنة الإنسانية، مشيرة إلى أنه تم وضع برنامج تدريبي لخريجي الكليات والمعاهد الصحية لمدة 3 أشهر قبل مباشرتهم للعمل في المنشآت الصحية يشمل تدريبهم في أحد المستشفيات العامة وفق معايير دقيقة للتقييم.

1988 سعودية تزوجن من أجانب في 2011

المصدر: جريدة الحياة الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/465101

الرياض - فيصل المخلفي
تفيد إحصاءات لوزارة العدل أن 1988 سعودية تزوجن من أجانب خلال عام 2011، فيما عقد 2640 مواطناً قرانهم على أجنبيات من إجمالي عقود الزواج في المملكة البالغ عددها 162880 عقداً، تم 18798 عقداً منها عن طريق قضاة المحاكم المتخصصة (11.5 في المئة)، بينما بلغ عدد العقود التي تمت عن طريق المأذونين المرخص لهم 144082 عقداً (88.5 في المئة).
ولفت التقرير الإحصائي السنوي الأخير للوزارة (حصلت «الحياة» على نسخة منه) إلى أن منطقة مكة المكرمة تصدرت زواج الأجانب من سعوديات بـ 584 زواجاً، ثم منطقة الرياض بمجموع 543 زواجاً، تليها المنطقة الشرقية بـ 490 زواجاً. وسجلت منطقة الباحة الأقل في تزويج السعوديات من أجانب بواقع أربع زيجات، ثم منطقة تبوك (خمس زيجات)، تليها منطقة الجوف (ثماني زيجات). وأضاف أن اليمنيين تصدروا المتزوجين من سعوديات بواقع 456 عقد زواج، تلاهم الكويتيون (351 عقداً)، فالقطريون (247 عقداً)، فالسوريون (149 عقداً)، فالإماراتيون (124 عقداً)، ثم المصريون (111 عقداً)، واللبنانيون (66 عقداً)، والباكستانيون (46 عقداً).
وأضاف التقرير أن عدد عقود زواج السعوديين من أجنبيات بلغ 2640 عقداً بنسبة 1.6 من إجمالي عقود الزواج في المملكة خلال عام 2011، واحتلت الجنسية اليمنية أعلى معدلات زواج السعوديين من أجنبيات بواقع 1076 عقد زواج، فاللبنانيات بـ218 عقداً، فالسوريات بـ 193 عقد زواج، ثم الفلسطينيات بـ 113 عقد زواج، بينما احتلت النساء الكينيات أقل معدلات زواج السعوديين من أجنبيات بواقع زيجة واحدة، ولفت إلى أن منطقة مكة المكرمة الأعلى في عدد زواج السعوديين من أجنبيات بواقع 1357 زيجة، ثم منطقة الرياض بـ 621 عقد زواج، والمدينة المنورة بـ 232 عقد زواج، والمنطقة الشرقية بـ179 عقد زواج.

موظفات "المظالم" يقيدن الدعاوى ويطابقن صور المتقاضيات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125729&CategoryID=5

الرياض: نايف الرشيد
أكد رئيس ديوان المظالم الشيخ عبدالعزيز النصار، أن قضاة الديوان لن يقوموا بمطابقة هوية المرأة مع وجهها، وأن هذا الأمر سيتم إيكاله لموظفات القسم النسائي اللاتي سيباشرن أعمالهن قريبا.

وأوضح النصار في تصريح خاص لـ"الوطن" أن الديوان يدرس حاليا إسناد مهمة مطابقة هوية مقدمة الدعوى إلى موظفات سيتم الاستعانة بهن في أعمال الديوان، لافتا إلى أن هذا الأمر بصدد وضع اللمسات النهائية عليه.
ولفت النصار إلى أن ديوان المظالم يعمل على دخول المرأة في أعمال خاصة بها، مشيراً إلى أن ذلك غير سار على كافة أعماله، مبيناً أن "المظالم" يعمل على تهيئة مكان خاص بعمل "الموظفات الجديدات"، وأن الديوان سيعلن في الوقت القريب عن الوظائف المخصصة للنساء. وبين "رئيس ديوان المظالم" أن عمل المرأة في الديوان سيكون في البداية مقتصرا على قيد الدعاوى المتعلقة بالنساء، إضافة إلى تسليم الأحكام المتعلقة بالنساء والرد على استفسارات المتقاضيات، ملمحاً إلى إمكانية أن يسند للمرأة التي تعمل في الديوان مهام تطابق الصورة للمتقاضيات أمام القاضي، وذلك بدلاً من أن تواجه حرجاً في مقابلة القاضي. وذكر أن المرأة سيسند إليها كذلك بعض الإجراءات الخاصة بعمل البحوث والدراسات القضائية التي تتعلق بالمرأة، إضافة إلى قيامها بالإحصائيات، وعدد من الوظائف الإدارية اللازمة. يذكر أن ديوان المظالم كان يرى وفقاً لرئيسه السابق ضرورة أن تكشف المرأة وجهها، بهدف التأكد من مطابقة صورتها في الهوية الوطنية، مع المتقاضية.
وكان مرفق القضاء عموماً يواجه مشكلة في تحديد هوية المرأة، وتعمل المتقاضية على توكيل من تراه مناسبا للترافع عنها، مما سبب مشاكل تتعلق بتزوير التوكيلات، وبخاصة تلك المتعلقة بالقضاء التجاري لسيدات الأعمال. وأعلن ديوان المظالم قبل أكثر من شهر أنه بدأ في وضع الترتيبات النهائية لتوظيف المرأة في وظائف إدارية لأول مرة في تاريخ الديوان، وذلك بتهيئة مقرات إدارية بضوابط محددة تتناسب وطبيعة المرأة، منها أن تكون في مواقع مستقلة بعيدة عن الاختلاط.

"دار حماية جدة".. تبحث عن عرسان لنزيلاتها

المشرفات أنهين مشاجرة النزيلات.. ومديرة الدار تمنع دخول الأمن

المصدر: جريدة الوطن الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=125746&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى
بدأت دار حماية الفتيات بجدة في تطوير خدماتها الإيوائية المقدمة لنزيلاتها لتصل الخدمة إلى البحث عن عرسان للفتيات المقيمات في الدار، إضافة إلى الخدمات الأخرى المقدمة لهن مثل التدريب على الخياطة والأعمال اليدوية والحاسب الآلي، وأشارت مديرة الدار ابتسام الضلعي إلى أن الفتيات في الدار قضين فترة عقوبتهن في السجن، وخرجن لسجن آخر بوضعهن في دار الحماية وهذا سيحملهن معاناة.
وقالت الضلعي على أثر المشاجرة التي حدثت أول من أمس بين مجموعة من نزيلات الدار: إن الأخوة في البيت الواحد يتشاجرون ويتصالحون وما حدث بالدار لا يستحق الإثارة الإعلامية، وبينت الضلعي أن الخدمات التي تقدمها الدار للنزيلات تستحق الإشادة، حيث تقدم الدار خدمات كثيرة للنزيلات ومؤخرا تم تحويل عدد من سجينات مؤسسة رعاية الفتيات والمفرج عنهن واللاتي يرفض أهلهن استقبالهن، كما تقدم الدار خدمات إيوائية لبعض حالات خرجت من سجن بريمان، وأضافت الضلعي أن إدارة الدار تعمل على توفير بعض العرسان للسجينات المفرج عنهن وتقدم لهن الفرص اللازمة لشغل أوقات فراغهن، ومنها التدريب على فن الأشغال اليدوية وأعمال الحاسب الآلي والخياطة.
وبينت مديرة دار الحماية أن "دار الضيافة" تسكنها مجموعة من الفتيات المفرج عنهن تتراوح أعمارهن ما بين 15 - 35 سنه، دخلن السجن بجرائم مختلفة وقضين فترة العقوبة. وناشدت ابتسام الضلعي أولياء أمور السجينات النظر لبناتهم بعين

الرأفة والرحمة والسماح لهن بالعودة لديارهن مرة أخرى وغفران ما أقدمن عليه من جرم، حيث قضين فترة عقوبتهن في السجن وخرجن لسجن آخر بوضعهن في دار الحماية وهذا سيحملهن ظلما أكبر بدوام سجنهن مدى الحياة.
ومن جانبه أوضح مدير عام الشؤون الاجتماعية عبدالله آل طاوي لـ"الوطن" أن شجارا بسيطا وقع بين نزيلات دار الحماية في جدة بين بعض السجينات المفرج عنهن وأخريات من نزيلات الدار المعنفات، وتم الفصل بين المتشاجرات فور تدخل الاختصاصيات ومشرفات الدار، وأوضح أن اشتباكا بالأيدي وقع بين فتاتين وتمكنت إدارة الدار من فضه في حينها، وأضاف آل طاوي أنه تسكن دار الحماية 9 من السجينات المفرج عنهن وترفض عوائلهن استلامهن، بالإضافة لوجود 4 حالات من المعنفات اللاتي تم تحويلهن للسكن داخل الدار إلى حين حل قضاياهن.
وكانت "الوطن" علمت من مصادرها أن عددا من السجينات المفرج عنهن والمقيمات بدار الحماية قد تشابكن مع معنفات وقامت سجينة بـ"عض" أخرى فيما استدعيت الدوريات الأمنية للموقع ومنعتها مديرة الدار من الدخول لعدم وجود سجانة برفقتهم.

الرياض.. أرصفة "تنتهك".. وحقوق المارة "تصادر"

أمانة العاصمة: متلفوها يواجهون غرامة بـ1000 ريال

المصدر: جريدة الوطن الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125754&CategoryID=5

الرياض: معيض الحارثي
رغم أن "الأرصفة" في كل دول العالم تخصّص لمرور المشاة وتجنّبهم حوادث الصدم والدهس، وتصمّم لتجميل الشوارع والأسواق والحدائق وممرات المشاة وتتيح لزائريها حرية الحركة والتنقل، إلا أنها في الرياض وفي غالبية المدن السعودية إن لم تكن جميعها "تنتهك" من العديد من قائدي السيارات الذين "يصعدون" بمركباتهم فوقها، كما تنتهك من أصحاب المحلات التجارية الذين يعرضون بضائعهم بلا مبالاة بحقوق الغير، فيما تكون الغلبة للسيارات الكبيرة وذات الدفع الرباعي التي تتسلق أرصفة المواقع المزدحمة وتجثم عليها لوقت طويل مغلقة بذلك مساحات كبيرة منها في مشهد غير حضاري لا يمكن رؤيته في الكثير من دول العالم، فمثلا شارع كـ"الشانزليزيه" الباريسي أو "جي بي آر" في دبي على سبيل المثال تتميّز بأرصفتها وممراتها الأنيقة ولا يمكن أن تجد سيارة تعتلي رصيفهما أو تعرض بضاعة على ممراتها في حين لا يكاد يخلو شارع سعودي من هذا المشهد.
"الوطن" تجوّلت في عدد من شوارع العاصمة ورصدت مشاهد اعتلاء العديد من السيارات لأرصفة محيطة بأندية رياضية ترفيهية وجوامع وأسواق ومجمعات تجارية، وكذلك لحدائق ومدارس وغيرها من المرافق الحكوميّة والخدميّة، ولم تسلم أيضا أرصفة الشوارع من هذا الإنتهاك حتى أنه لا يكاد يخلو رصيف من "ندبات" الاحتكاك بالمركبات وتكسير أجزائه وإتلاف "صبّاته" ودهاناته.
ويطال هذا الانتهاك ايضاً الأرصفة المحيطة بالمحلات التجارية والأسواق التي تعرض فيها البضائع كيفما اتفق وتضايق المارة وذوي الاحتياجات الخاصة الذين لا يجدون ممرا لمرور عرباتهم المتحركة من بين أرتال البضائع المعروضة.
هذا المشهد يزعج كثيرا الشاب عبدالعزيز الحمادي الذي التقته "الوطن" بالقرب من ناد رياضي مختص باللياقة البدنية شمال الرياض؛ حيث تحوّلت الأرصفة المحيطة بالنادي إلى مواقف لسيارات بعض المرتادين له في مشهد قال عنه الحمادي إنه غير حضاري ويعكس ثقافة عدم احترام حقوق الآخرين، ويعطي صورة سالبة حينما يرتادها الزوار من دول العالم المتحضّر حيث لا يمكن أن تحدث هذه المشاهد في بلدانهم.
ولفت إلى أن الرصيف خصص لسلامة المشاة واحترام حقهم في المرور بحريّة، لكن ما يشاهد حاليا مختلف كثيرا عن المشهد المألوف ويحتاج إلى توعية مكثفة وغرس ثقافة احترام النظام وحقوق الغير.
ويوافقه الرأي المواطن تركي الحربي، وزاد أن غياب العقوبات الرادعة وعدم تفعيل الأنظمة المرورية أسهما بشكل كبير في انتهاك الأرصفة التي تخصص في كل بلدان العالم لمرور المشاة واحترام حقهم في العبور بحرية وأمان، إلا أن

الوضع يختلف لدينا، فلا يتردد سائقون من تجاوز الأرصفة بمركباتهم للهروب من الازدحام المروري أو لاختصار طريقهم، فيما لا يبالي آخرون في اعتلاء الأرصفة وإيقاف سياراتهم كيفما اتفق أمام المحلات التجارية والأسواق والمستشفيات والدوائر الحكومية دون اكتراث بحق المارة وتعريضهم للخطر، في حين يمارس العديد من الباعة المتجوّلين المشهد ذاته في العديد من المواقع، لافتا إلى أن المسؤولية تقع على المرور وأمانة العاصمة في تحسين وضع هذه الأرصفة وتصميمها بشكل يمنع استخدامها من غير المشاة وتطبيق العقوبات الرادعة على المخالفين.
يذكر أن أمانة منطقة الرياض حددت عقوبة إتلاف الأرصفة وحافّاتها، بغرامة مالية لا تقل عن 500 ريال ولا تزيد عن 1000 ريال مع إصلاح الموقع المتضرر على نفقة المتسبب، في حين يعتبر النظام المروري وقوف المركبة في الأماكن غير المخصصة مخالفة ويعاقب صاحبها بغرامة مالية لا تقل عن 100 ريال ولا تزيد على 150 ريالاً.

اعتمدت 6 مشاريع للفئات الخاصة .. مدير مركز التأهيل لـعكاظ": 300 مليون لبناء قرى الأيتام ودور الملاحظة بمكة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121223/Con20121223558075.htm

ماجد المفضلي (مكة المكرمة)
اعتمدت وزارة الشؤون الاجتماعية 300 مليون ريال لبناء قرى الأيتام ودور الملاحظة والتنمية الاجتماعية في مكة المكرمة، وتحويل المباني القديمة المخصصة كدور للإيواء والتي أنشئت قبل 50 عاماً، إلى مبان متطورة تحاكي التقنية والبرامج التفاعلية وتلامس احتياجات قاطني تلك المباني من الأيتام والمعاقين.
وأقرت الوزارة تنفيذ 6 مشاريع تشمل إنشاء أكبر مشروع أطلق عليه مشروع قرى الأطفال الأيتام، مركز التأهيل الشامل، دار الملاحظة الاجتماعية، مركز الخدمة الاجتماعية، مشروع الضمان الاجتماعي النسوي وتوسعة مبنى مؤسسة رعاية الفتيات.
وبينت لـ«عكاظ» مصادر مطلعة أن المشاريع الستة أعتمدت ورصدت الميزانيات المخصصة لتنفيذها، إلا أن إدارة الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة خاطبت أمانة العاصمة المقدسة لتخصيص أراض بمساحة تصل إلى 50 ألف م2 لإقامة المشاريع عليها، خاصة وأن مقر مبنى التنمية الاجتماعية في الششة تم نزعه لصالح أحد المشاريع التطويرية، في حين لا تتوفر أرض لإقامة مشروع دار الملاحظة الاجتماعية في وقت قطعت أمانة العاصمة المقدسة وعداً بتأمين هذه الأراضي في القريب العاجل، كون هذه المشاريع الاجتماعية ستساهم في تطوير برامج الخدمات المقدمة لهذه الفئات وسيكون لها أكبر الأثر في التطور الذي تشهده مكة المكرمة خاصة وأن هذه المشاريع سيتم تنفيذها على أفضل المستويات العالمية، وستنهي معاناة الأيتام مع المباني المستأجرة والتي لا تتواكب مع احتياجاتهم المستقبلية.
مشروع قرى الأيتام الذي يعد من أبرز المشاريع التي تعكف وزارة الشؤون الاجتماعية على تنفيذها سيتم بناؤه على مساحة تفوق 10 آلاف م2 بعد إزالة الموقع القديم لدار الأيتام الواقع في حي النزهة في مكة المكرمة، ويشمل المشروع بناء مدينة نموذجية متكاملة تضم كل ما يهم الأيتام
وأوضح لـ«عكاظ» عبدالصمد الصبحي مدير مركز التأهيل الشامل في مكة المكرمة المكلف، أنه تم توقيع عقود المشاريع مع المقاولين، مشيراً إلى أن هناك تنسيقا مشتركا مع أمانة العاصمة المقدسة لتوفير أراض لإقامة المشاريع عليها، مضيفا «أن مشروع قرى الأيتام هو أبرز المشاريع التي تم البدء في تنفيذها بعد اعتماده من إدارة المشاريع بالوزارة، حيث بدأت الآليات في إزالة مبنى الأيتام القديم في النزهة تمهيدا للبدء في تنفيذ المشروع الذي يحوى مدينة متكاملة على أسس عالمية في الإنشاء والبناء والتجهيز تشمل صالات رياضية وغرف نوم وقاعات للدراسة وقاعات متعددة الأغراض».

غسل ملابس مرضى جازان في مخبز متخصص

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121223/Con20121223558248.htm

عبد الرحمن الخثارش (جازان)
أغلقت بلدية صبيا في منطقة جازان محلا لمتعهد غسل ملابس المرضى في أكثر من سبع مستشفيات بالمنطقة، منها مستشفيات الموسم، الطوال، بيش، الصدرية، والنفسية، وذلك بعد رصد عدد من المخالفات أبرزها لوحة المحل التي تشير إلى سوق ومخبز مركزي، إضافة إلى عدم وجود رخص للعاملين، ومزاولة النشاط قبل الحصول على رخصة، ومخالفته للاشتراطات الصحية اللازمة في مجال عمله، ومنها وضع ملابس مرضى مستشفى الأمراض الصدرية بجازان، إلى جانب ملابس مرضى المستشفيات الأخرى، دون الالتفات الى أن مثل هذه الملابس قد تحمل أمراضا معدية يمكن أن تنتقل إلى ملابس المرضى في المستشفيات الأخرى، كذلك سوء النظافة وعدم ملاءمة المكان للقيام بمثل هذا النشاط.
وقام مندوب البلدية بإغلاق الموقع حتى يتم إنهاء الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالف.

الأب تقدم بشكواه منذ 5 أشهر .. والصحة" تتوعد وتكتفي بـ الانتظار"

كيس دم إضافي يقتل الطفل سالم والطبيبة المسؤولة خارج المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121223/Con20121223558083.htm

إبراهيم علوي (جدة)
اتهم مواطن مستشفى خاصا شمالي جدة بالتسبب في وفاة ابنه، 6 أعوام، بإعطائه كمية دم زائدة لفظ على إثرها صغيره أنفاسه بعد معاناة وآلام لا يحتملها الكبار.
وأوضح المواطن علي يحيى علوي أنه أدخل ابنه سالم إلى أحد المستشفيات الخاصة بتاريخ 2012/4/21م، وهو يعاني من آلام شديدة ووهن، وشخص الأطباء حالته بأنه لديه مشكلة في الطحال ويجب تنويمه في المستشفى ونقل دم نقي إليه، وبالفعل بقي في المستشفى 14 يوما.
وأضاف والد سالم أنه عاد إلى ذات المستشفى بعد يومين وقد زادت آلامه خاصة وأنه يعاني منذ ولادته من أنيميا الخلايا المنجلية، ولكنه هذه المرة أصيب بفقر دم شديد، كما أكد الأطباء الذين قرروا تنويمه مرة ثانية لإعطائه كمية دم إضافية، ولم يمض سوى وقت بسيط حتى أصيب بجلطة وشلل شبه كامل وغاب عن الوعي، فيما الأطباء يؤكدون أن حالته ستشهد تحسنا تدريجيا، قبل أن يبلغونا في نهاية المطاف بأنه أصيب بجلطة، مطالبين بإخراجه ونقله إلى مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز، حيث توجد لديهم أجهزة لعلاج مثل هذه الحالات.
التقرير ممنوع

ومضى الأب يروي لـ «عكاظ» مزيدا من التفاصيل المأساوية عن قصة رحيل فلذة كبده، قائلا «طلبت منهم منحي تقريرا طبيا عن الحالة وما أعطي له من أدوية وما قدم له من عناية لديهم، غير أنهم رفضوا ذلك، فحملته شخصيا ونقلته إلى المستشفى الجامعي والذي تفضل باستقباله وشخصوا حالته بفقر دم شديد، مشيرين إلى تناوله كمية زائدة من الدم تسببت في حدوث جلطة وأدت إلى الشلل التام بالجسد».

وواصل الأب المكلوم حديثه «ظل ابني في غيبوبة مستمرة بين الحياة والموت، ويتم إعطاؤه المحاليل وبعض الأدوية غير أنها لم تفلح في عودته إلى ما كان عليه وبعد أشهر لفظ أنفاسه».

وماذا بعد؟ سألنا الأب علي يحيى، فأجاب «تنصل المستشفى الخاص من مسئوليته، وللأسف الشديد لم يكلف أحد منهم نفسه طوال تلك الأشهر، بأن يتصل مواسيا أو مبررا لما قاموا به من فعل يخالف مهنة الطب».

إفادة المستشفى الجامعي

إلى ذلك أوضح تقرير مستشفى جامعة الملك عبدالعزيز بجدة أن الطفل سالم حضر وخلايا الدم البيضاء 19.8، فيما الهيموجلوبين 10.4 وعدد الصفائح الدموية . 661، وأظهرت الأشعة المقطعية على المخ وجود احتشاء نواة أيمن عدسي وذيلي يمتد إلى الفص الجبهي والصدغي.

وأفاد تقرير المستشفى الجامعي بأن المريض سالم تم وضعه على جهاز التنفسي الصناعي لأنه يعاني من تباطؤ قلبي معدل ضربات القلب 55 ـ 66 وضغط الدم في الجانب العلوي، وأكد أن الفريق الطبي الذي باشر الحالة شدد على ضرورة أن يتم تبديل الدم يوميا حتى يصبح الهيموجلوبين المنجلي أقل من 30 % وذلك لكون نسبة الهيمو جلوبين المنجلي لديه 95 %.

وأكد المستشفى الجامعي أن الطفل سالم ظهر لديه وجود العديد من الاحتشاءات الحادة بالمخ والمخيخ وجذع المخ وقد تم العثور على الأخيرة في منطقة الشريان المخي الأيمن والأوسط، وشدد على أنه تم تبديل دم سالم علي يحيى أربع مرات حتى تنخفض نسبة الهيموجلوبين المنجلي من 95 % إلى 37.9 لتصل إلى 35 % ثم وصلت أخيرا إلى 23 % وبدأ إعطاؤه عقار هيدروكسيوريا، فيما ظهرت إصابته بالشلل الرباعي.

وأبان أن المريض يعاني من ألم وحركات غير طبيعية، بالرغم من أنه يتناول الأدوية، لذا تم تبديل الدم مرتين إضافيتين لتتحسن الحالة بعض الشيء، وكان يتنفس عن طريق الأجهزة فيما يتناول طعامه من خلال أنبوب موصل في أنفه، وقد فضل الأطباء إخراجه لعدة أيام لكون حالته النفسية أصبحت سيئة في ظل شلله الرباعي وعدم قدرته على الحركة، وبعد أن خرج ليومين انتكست حالته فتم نقله إلى مستشفى العزيزية للولادة والأطفال بجدة وهو لا يبعد عن منزل الأسرة سوى خمس دقائق، ولكنها كانت كافية لحدوث ما كان الجميع يخشونه، حيث أكد الأطباء فور وصوله أنه لفظ أنفاسه، وتم إصدار تقرير طبي بتوقف القلب لديه والدورة الدموية وكان مصابا بجفاف شديد.

تهريب الطبيبة المسؤولة

والد الطفل سالم أوضح أنه قدم شكواه إلى الشؤون الصحية في جدة بتاريخ 1433/8/25هـ وحتى اليوم لم يتم الرد عليه رغم مضي خمسة أشهر كاملة، مؤكدا أنه لن يتوانى في ملاحقة المتسبب في وفاة ابنه.

وقال «نعم كل شيء بقضاء الله وقدره، ولكن إهمال المستشفى وتخليه عن دوره في العناية بالمريض ومن ثم للأسف قيامهم بتهريب الطبيبة المسؤولة عن حالة ابني، معللين ذلك بأنها نقلت إلى فرع المستشفى في دبي وهو ما تسبب في تعطل ملف التحقيق طوال تلك الأشهر، فيما توفي ابني ودفن ويبدو أن المتسبب سينجو في ظل عدم إقدام الشؤون الصحية على اتخاذ قرار صارم بحق المنشأة الطبية».

حظر سفر الفريق الطبي

«عكاظ» تواصلت مع المتحدث الإعلامي في المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة مكة المكرمة عبدالرحمن الصحفي، الذي أكد تلقي شكوى المواطن بتاريخ 1433/8/17هـ، موضحا أنه تم تقييد إفادة المدعي في نفس اليوم وتزويد المنشأة بخطاب يفيد بحظر سفر جميع الفريق الطبي المشرف على حالة الطفل سالم علي يحيى علوي، ومن ثم تم تشكيل لجنة عاجلة لاستجواب الفريق الطبي والتحقيق معه، وهو ما تم غير أن الطبيبة لم تحضر وهي طرف رئيس في القضية كونها الطبيبة المشرفة.

وأضاف الصحفي «المنشأة الطبية أفادت بأن الطبيبة خرجت من المملكة قبل تلقي خطاب الحظر على سفر الفريق الطبي، غير أنها لم تقدم ما يؤكد ذلك وتعهد المدير الطبي بإحضارها، وحتى تاريخه لم تحضر، وجرى مخاطبته أخيرا لإلزامه بإحضارها أو اتخاذ الإجراء النظامي بحق المنشأة».

واختتم الناطق الإعلامي في صحة جدة تصريحه موضحا «في حال اكتمال إفادة الفريق الطبي سيتم إحالة ملف القضية إلى الهيئة الطبية الشرعية في الصحة للنظر فيها».

اشتكوا من تدني الخدمات الصحية .. أهالي جازان:

مستشفياتنا تعاني من نقص حاد في الكوادر والأجهزة والأسرة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121223/Con20121223558136.htm

محمد الكادومي (جازان)

وصف عدد من اهالي منطقة جازان الخدمات الطبية التي تقدمها المرافق الصحية في المنطقة بـ «المتدنية»، مجمعين على ان مستشفيات المنطقة تعاني نقصا حادا في الكوادر ذات الكفاءة العالية، إضافة الى الاجهزة الطبية، وذكروا انهم باتوا يعزفون عن زيارة تلك المرافق، بعد تدني مستوى الخدمات الطبية فيها، وكثرة اخطائها، متمنين تدارك الوضع سريعا قبل تفاقمه.

«عكاظ» زارت عددا من المشافي ووقفت على الاعتلالات التي تعاني منها تلك المستشفيات، والمتمثلة في قلة الكوادر المؤهلة، والنقص الحاد في الأسرة، وزحام المواعيد وتباعدها، إلى جانب ضيق الممرات.

يقول حسين النعمي، ان الخدمات الصحية التي تقدمها المستشفيات، لا تتواءم مع الامكانيات الكبيرة التي وفرتها الدولة للقطاع الصحي، وهو امر يتطلب من الشؤون الصحية بجازان مراجعة الاداء، والبدء في إعادة تقييم للأداء ودفعه للأمام، مشيرا إلى أن القصور يظهر بصورة جلية في غياب المستشفيات المتخصصة والكوادر الطبية ذات الكفاءة العالية لشغل الاقسام المهمة في المستشفيات، وكذلك الزحام الى جانب قصور الشركات المشغلة في أداء عملها ومهامها بالشكل المطلوب، لاسيما في مجالات التغذية والصيانة والنظافة.

وقال النعمي، إنه من العلل الظاهرة في مستشفيات جازان، قلة مواقف السيارات والزحام الكبير في محيطها، والناتج عن ضيق المواقف، الامر الذي يدفع المراجعين الى رحلة طواف لحين العثور على موقف. وأشار محمد الطاهر إلى أن بعض المستشفيات تحتاج الى عمليات ترميم وتدوير واسعة في المهام والمناصب، مع ضخ الافكار الجديدة التي تضمن افضل خدمة للمريض، مشيرا إلى أن العلة الكبيرة تكمن في قلة اعداد الأسرة وعدم مواءمة امكانات المستشفيات مع الكم الهائل من المرضى، والذين ينتظرون طويلا لنيل موعد او فتح ملف، الى جانب نقص بعض الادوية وندرتها وقلتها، مبينا أن تلك النواقص تظهر بجلاء في مستشفى الملك فهد بجازان الذي يعد الأكبر على مستوى المنطقة لافتا إلى أن طوارئ المستشفى تستقبل يوميا مئات المراجعين والمرضى، مع قلة أسرة العناية المركزة وأقسام التنويم وفي غرف الطوارئ، وفي ظل تزايد أعداد المراجعين للقسمين بشكل يومي، فضلا عن مئات المراجعين للعيادات الخارجية المختلفة.

ويشير الطاهر إلى أن الاعتلالات التي يعاني منها المستشفى لا تقف عند ذلك الحد بل تعدته إلى وجود بكتريا غامضة منذ عدة سنوات، انتشرت في أقسام العناية المركزة والعظام والمخ والأعصاب، في ظل فشل صحة جازان على القضاء عليها طيلة الأعوام السابقة. ويقول محمد الأهدل إن المنطقة تعاني من انعدام المراكز الطبية المتخصصة مثل مستشفيات العيون، النساء والولادة والقلب، وكذلك الى مركز الأورام، إضافة الى أقسام أخرى، كما تعاني مستشفيات المنطقة من التكدس في ثلاجات الموتى الأمر الذي جعل الأهالي إذا توفى احد أقاربهم يقومون بالبحث عن مكان شاغر عن طريق الواسطة في الوقت الذي ترفض فيه جميع إدارات المستشفيات في المنطقة استقبال الحالة بحجة تكدس الجثث إليها حتى وصل بها الى وضع ثلاث جثث فوق بعضها .

ويؤكد احمد عبدالله، تواضع اداء الكوادر الطبية في المنطقة كافة مبينا انهم اصبحوا يقاطعون تلك المرافق ويتوجهون بمرضاهم الى المناطق الاخرى بحثا عن العلاج الأمن، فيما انتقد محمد عطيف غياب المستشفيات المتخصصة في المنطقة، موضحا أن اقسام النساء والولادة يشغل معظمها الكادر الرجالي بدون طبيبات متخصصات، ما يجبر معظم النساء التوجه الى المستوصفات الخاصة.

من جهتها اعلنت الشؤون الصحية بمنطقة جازان عن تنفيذها عدد من المشاريع التطويرية في المنشآت الصحية في منطقة جازان.
واوضح المتحدث الاعلامي في صحة جازان محمد الصميلي، أنه يوجد حاليا 1800 سرير بمستشفيات المنطقة، علما بأن عدد السكان السعوديين (1.153.191) نسمة، وبناء عليه يكون معدل الأسرة بالمنطقة بمعدل 1.65سرير لكل 1000نسمة، ما دعا الوزارة إلى دعم المنطقة بـ 1600 سرير من خلال مشاريع جديدة، وهي: المستشفى التخصصي بسعة 500 سرير مستشفى النساء والولادة بسعة 300 سرير مستشفى الدرب العام بسعة 200 سرير مستشفى القطاع الجنوبي بسعة 300 سرير مستشفى الأمير محمد بن ناصر بسعة 200 سرير، مستشفى الصحة النفسية بسعة 200 سرير، وأضاف بناء عليه، فإنه وبنهاية خطة التنمية التاسعة في نهاية عام 1436 هـ فإن من المتوقع أن يكون عدد سكان المنطقة تقريبا (1.226.655) نسمة من السعوديين بنسبة إشغال (2.7) سرير وعدد إجمالي للأسرة بالمنطقة 3355 سرير وهو مساوي للمعدل المستهدف عالميا.
أما بالنسبة للمواعيد وإحالات لبعض مرضى القلب والقسطرة والعيون وأمراض الأورام، عليه بدأت صحة جازان في الشروع بخطة للاستفادة من مستشفى الأمير محمد بن ناصر لطب العيون وقسطرة القلب وأقسام العلاج الكيميائي والإشعاعي لمرضى السرطان، بأحدث وأرقى ما توصلت إليه الخدمات الطبية المتقدمة للقضاء على الزحام والمواعيد الطويلة.

بعد 24 ساعة من مشاجرة السجينات“

معنفة تحاول الانتحار ومسؤولو دار الحماية ينفون

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121223/Con20121223558076.htm

حسين هزازي (جدة)
بعد أن قلل مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عبدالله آل طاوي، من حجم المشاجرة التي حدثت بين فتاتين اشتبكتا بالأيدي قبل 24 ساعة في دار الحماية ببترومين، تلقى الدفاع المدني بلاغاً عن فتاة نزيلة عالقة في شباك الدار الخارجي ،إلا أن مدير وحدة الحماية التابعة للشؤون الاجتماعية نفى أن تكون الفتاة العالقة قد حاولت الانتحار كما أشيع، مؤكداً أن الفتاة مريضة نفسياً، وقد تمت الاستعانة بالدفاع المدني وتحريرها وتحويلها إلى مستشفى الصحة النفسية للكشف عليها.
وذكرت مصادر لـ«عكاظ» أن الشجار السابق كان بين 10 فتيات داخل الدار، منهم سجينات سابقات خرجن ولم يجدن مأوى وبين فتيات من نزيلات الدار من المعنفات وتطور الأمر إلى التهديد باستخدام السلاح الأبيض فتدخلت الأخصائيات الاجتماعيات والعاملات لفضه.
وأكدت المصادر نفسها أن العاملات والنزيلات أعربن عن تخوفهن من المشاجرات المتكررة داخل الدار خصوصاً بعد استضافة السجينات المفرج عنهن، مطالبات بحراسة مشددة لضبط النظام.

حاضنات سجون بالشرقية لتدريب من سيُفرج عنهن قريباً

المصدر: جريدة المدينة الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/422047

عبدالله الزهراني - الدمام
تستكمل مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية مشروعها «حاضنات السجون» والذي يسعى لتدريب الشباب الذين سوف تنتهي محكومياتهم قريبا، وقد بدأت المؤسسة بتنفيذ برنامج المساعد الإداري لمدة سنة في السجن العام بالدمام والذي يهدف لتدريب النزلاء على الحاسب الآلي واللغة الانجليزية وأيضا مهارات الحياة. ونفذت المؤسسة في شهر شعبان الماضي وحتى منتصف رمضان المرحلة الأولى والذي إستمر بتوجيه من رئيس مجلس أمناء مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد أمير المنطقة الشرقية بهدف توعية وتأهيل المستفيدين من المشروع والتعريف بالحاضنة وأهدافها ومهارات الحياة وأخلاقيات العمل في القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة و بعض مهارات الحاسب الآلي. وقد تعاونت مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية بالتعاون مع ثلاث جهات حكومية هي سجون المنطقة الشرقية ودار الملاحظة الاجتماعية بالدمام ومستشفى الأمل بالدمام ، تهدف إلى تبني سلوك جديد في تنمية المواطن سواء أكان نزيلاً أو مدمناً بتقديم حزمة من البرامج التدريبية والتأهيلية التي تدخله سوق العمل حتى يصبح عضو فعالاً ومنتجاً ضمن برنامج «مشروع الحاضنة لمخرجات السجون ودار الملاحظة ومستشفى الأمل» والذين تبقى على محكومياتهم ستة أشهر فما دون. يذكر أن المؤسسة قامت بتجهيز 3 معامل حاسب في كل من دار الملاحظه ونادي الصم والسجن العام بالدمام ، وجار العمل حاليا بتجهيز معمل جديد في سجن القطيف.

الباحثات عن عمل

المصدر: جريدة الرياض الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/23/article795142.html

عابد خزندار

وتظل مشكلة البحث عن عمل مشكلة تؤرق المجتمع وتفتته، والسبب أننا مع دخل البترول المتزايد في الأعوام الأخيرة تحولنا إلى شعب مستهلك، وأغانا البترول، عن أن نصبح مجتمعا منتجا ينهض على الصناعات، وخاصة صناعة المعرفة التي لا يستمر شعب على التماسك والبقاء بدونها، فهي صناعة العصر، وكوريا خير مثال على ذلك، فهي دولة لا موارد طبيعية لديها، ولكنها دخلت عصر صناعة المعرفة، وأصبحت شركة مثل شركة سامسونج من أكبر شركات العالم وتضاهي شركة مثل ماكنتوش أبل، بل وتتفوق عليها أحيانا، ولا ننسى العدو القريب والمحيط بحدودنا، بل وبأعناقنا وهو اسرائيل التي دخلت هي الأخرى عصر المعرفة، وأين نحن مما يجري حولنا؟ مازلنا في مرحلة الكلام ولا أقول الدراسات، فنحن نتحدث مثلا عن تزايد أعداد الإناث المتخرجات من النظام التعليمي والباحثات عن عمل، ونجد (خبراء) يقولون إن هذا التزايد سيؤدي إلى زيادة نسبة البطالة ما لم يتم خلق الأعداد الكافية من الوظائف لاستيعاب العمالة الوطنية عند أجور مقبولة تكفل العيش الكريم، أفادكم الله، ولو أنكم لم تكتشفوا ما لم يكتشفه الأوائل، ونحن لنا سنين نردد هذا الكلام حتى أصبح علكة كان يجب أن نقذفها منذ زمن بعيد، ولم نفعل شيئا حتى مجرد الدراسات لإيجاد فرص عمل لشباب نسبتهم إلى عدد السكان 30% وتتراوح أعمارهم بين 19 و 25 عاما، والمستقبل يرهص بالمزيد من الشباب في

هذه السن، فالنمو السكاني - وهو ما لم نفعل شيئا من أجل تنظيمه - يزداد بمعدلات قياسية لا تشهدها الدول الأخرى، والخلاصة أن المستقبل مخيف ومظلم ما لم ندخل عصر المعرفة، وعندنا الآن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، ومدينة المعرفة في المدينة المنورة، ومن كل هذا يجب أن نبدأ ولا نتوقف.

منح الأراضي والأراضي البيضاء

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121223/Con20121223558200.htm

د. سعيد السريحي

لو أن المليوني منحة، التي تقول وزارة الشؤون البلدية والقروية أنه تم منحها للمواطنين، كانت منحا في أراضٍ مكتملة الخدمات أو على الأقل صالحة للسكن ما عاشت الغالبية العظمى من المواطنين أزمة الحصول على قطعة أرض، ولما وجد كبار العقاريين في تلك الأزمة ما يغريهم بالقفز بأسعار الأراضي على حساب المواطن الذي لا يكاد دخله مدى الحياة أن يوفر له قيمة قطعة أرض.

ولو كانت وزارة الشؤون البلدية والقروية حرصت على وضع ضوابط لامتلاك المواطنين لتلك المنح، لما أصبحت المنح سلعة يتم تداولها، فلا تلبث أن تخرج من يد المواطن الذي منحت له إلى يد تاجر عقار يستغل حاجة المواطن لقيمتها؛ لكي يبقيها أرضا بورا غير مستثمرة أو معمرة بانتظار أن يحين الوقت المناسب الذي يعرف بأي سعر يعرضها فيه وأي ربح يمكن أن يتحقق له فيها، بينما تذهب نفس المواطن الذي كان يمتلكها حسرات عليها، ولا يكاد يصدق أن هذه الأرض التي باعها ببضعة آلاف قارب سعرها المليون، فيضرب كفا بكف، متمنيا لو كان هناك نظام يحظر بيع المنح، فهي إنما منحت للاستفادة منها سكنا وليس للمتاجرة بها.

وهكذا بين منح في مواضع ومواقع لا تصلح سكنا ومنح لم يتم ضبط منحها لم تفلح مليونا منحة أن تحول دون وقوع أزمة السكن التي تزداد استفحالا يوما بعد يوم، دون أن يكون ثمة مؤشرات على حلها، وهي أزمة تشكل تحديا لوزارة الشؤون البلدية والقروية التي أوضح المتحدث الرسمي باسمها أبعاد المأزق حين قال: «إن الصعوبات والمعوقات التي تواجهها الوزارة في توفير منح الأراضي تتمثل في أن قلة الأراضي الصالحة للسكن تصطدم بالأراضي الزراعية أو بعوائق طبيعية كالجبال والشعاب والسيول والأودية، وما يقابل ذلك من كثرة أعداد المتقدمين بطلبات المنح من المواطنين».

والسؤال الذي يمكن أن يطرح نفسه: هل كانت هذه المشكلة قائمة حين كانت الوزارة تقذف بأصحاب المنح إلى المناطق النائية غير صالحة للسكن، بينما تحيط بالمدن التي يسكنونها أراضٍ بيضاء تبحث عمن يسكن فيها؟

الحمد.. ينفي اطلاع المجلس على قرار فرض العمل رسوم2400 على الوافدين

الشورى" يطالب الخارجية" بالتوسع في إدارة الأزمات السياسية و حماية البعثات الدبلوماسية والطلاب

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/24/article795580.html

الرياض - عبدالسلام البلوي

اعتبر مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد الحمد ما يبديه أعضاء المجلس من آراء لوسائل الإعلام حول قرار وزارة العمل بشأن رفع رسوم العمالة الأجنبية، رأي شخصي للعضو وهي حرية شخصية للأعضاء كمواطنين، نافياً الحمد أن يكون قد وصل إلى المجلس مقترح بوقف قرار فرض 2400 ريال سنوياً على العمالة.

وقال الحمد إن وزير العمل وجه عددا من الدعوات لعدد من أعضاء المجلس بصفة شخصية وقد نصت دعوة من الوزير لرئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية على " رغبة من وزارة العمل في الاستفادة من الخبرات الوطنية المتخصصة ونظراً لما تتمتعون به من تراكم في التجارب والخبرات وثراء معرفي واسع وآراء سديدة ننشد الاستفادة منها، يسعدني دعوتكم لحضور اجتماع خاص للتباحث والتشاور معكم بخصوص المبادرات المقبلة لوزارة العمل وكذلك عرض مستجدات سوق العمل السعودي".

من ناحية أخرى حث مجلس الشورى أمس الأحد وزارة الخارجية بإنشاء إدارة للأزمات السياسية والتي تعمل على مراقبة الدول الأخرى إلى جانب العلاقات السياسية وانعكاسها على البعثات الدبلوماسية والمواطنين والطلاب، بهدف توفير الحماية لهم.

واقر المجلس توصيات لجنة الشؤون الخارجية على التقرير السنوي الأخير لوزارة الخارجية ودعاها إلى التوسع في مجال الدبلوماسية العامة التي من شأنها مخاطبة الشعوب للتعريف بوجهة نظر المملكة، وزيادة تنسيق وزارة الخارجية مع الجهة ذات العلاقة تجاه التحديات السياسية والثقافة التي تواجه المملكة.

وشدد الشورى على قيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الاختصاص بدراسة ملف المقيمين غير الشرعيين في المملكة واقتراح الحلول العاجلة لها، كما طالبها الخارجية بإيلاء ظاهرة الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية والمشكلات الأمنية التي تحدث في دول عديدة اهتماماً أوسع، إضافة إلى التوسع في رصد التطورات السياسية.

وفي شأن آخر رفض المجلس رفع المستوى التنظيمي لمجلس الخدمات الصحية إلى مجلس أعلى للصحة يرأسه خادم الحرمين الشريفين.

وأسقط التصويت توصية للجنة الصحية تطالب رفع المجلس الحالي للخدمات الصحية ليكون "أعلى" وأخذ برأي المقترح الأصلي الذي يهدف إلى أن يقوم المجلس بتهيئة المقومات والبيئة التنظيمية والمهنية لرفع كافية الخدمات الصحية وتنظيمها ونشرها في كل مناطق المملكة وفقاً لأحدث الأساليب والمعايير العالمية وأفضلها ورفع مستوى التنسيق والتكامل بين جميع الجهات التي تقدم الخدمات الصحية بما يحقق الاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة.

ووافق الشورى على إنشاء هيئة للتشييد والبناء مقراً بذلك نظام تطبيق كود البناء السعودي، كما وافق المجلس على اقتراح عقوبات لمن يخالف حكم المادة الخامسة من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره.

إلى ذلك ناقش المجلس تقرير بنك التسليف والادخار وتوصيات اللجنة المالية التي تدعو وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية بدعم البنك السعودي للتسليف والادخار بالإمكانات المالية والبشرية المتخصصة والتي تمكنه من تنفيذ مهامه، وتطالب التوصية الثانية البنك بوضع خطه مرحلية لافتتاح أقسام نسائية في فروعه مع إيجاد كادر نسائي لتشغيل هذه

الفروع، كما تقترح التوصية الثالثة إلغاء شرط التقديم لتمويل البنك المتضمن أن لا يكون المتقدم مالكاً لأي منشأة خلاف المطلوب تمويلها أو شريكا في مشروع آخر وقت التقديم.
وفي مناقشة الأعضاء لتقرير التسليف تساءل الدكتور عبدالله الحربي عن تكبد البنك ملايين الريالات في استئجار مواقعه بينما يملك 17 أرضاً لم يتم الاستفادة منها..، وتساءل الدكتور عبدالله الدوسري عن"الادخار" الذي ينص عليه نظام البنك وماذا تم بشأنه، وحذر عضو ثالث من التوسع في القروض الاجتماعية على حساب القروض الإنتاجية حيث بلغت 15.7 مليار ريال.

أولهم الفقير المتعفف" وربة المنزل" ومن رواتبهم لا تغطي احتياجاتهم

توسيع فئات مستحقي الضمان الاجتماعي..لا تبخلوا على أحد"!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/24/article795624.html

إعداد: عبير البراهيم

تسعى وزراة الشؤون الاجتماعية إلى بذل المزيد من الجهد لاستيعاب حالات الفقر التي تكون بحاجة ماسة إلى الدعم المادي، إلاّ أنّه وعلى الرغم من تلك الجهود ما زال هناك قصور واضح يتعلق ببعض الفئات المستحقين للمساعدات المالية من قبل الضمان الاجتماعي، فالشروط التي يقرها النظام لا تخرج على فئات المطلقات، والأيتام، والأرامل، وبعض الحالات القليلة جداً التي يتم النظر في حالاتها ميدانياً، إلا أنّ هناك فئات محتاجة بقيت خارج الاستحقاق لم يضمهم الضمان بموجب النظام المعمول به، فهناك من المطلقات غير مستحقات للضمان في الوقت الذي توجد فيه ربة بيت مستحقة بشكل حقيقي تعاني من الفقر أو ضعف دخل زوجها، وهناك من الموظفين من يعملون برواتب تضعهم تحت خط البطالة بمعناه الحقيقي؛ فراتبه قليل لا يكفي تكاليف المعيشة الصعبة، وهناك من الفتيات من تتوظف في وظيفة بدخل شهري بسيط وهي تعول أسرتها، ولكنها لا تدخل ضمن الاستحقاق، فأين مثل هؤلاء من فئات الضمان الاجتماعي؟.. نحن بحاجة إلى خطوة سريعة وجادة لتطوير وتحديث نظام فئات مستحقي الضمان من اقتصاره على الحالات التي ينص عليها النظام إلى فئات هي بحاجة ماسة وحقيقية للدعم، فمتى يتم إعادة النظر في توسيع فئات مستحقي الضمان الاجتماعي؟.

تنوع الفئات

وقال "د.طلال البكري" - عضو مجلس الشورى في لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب - من الضروري أن يعاد النظر في فئات مستحقي الضمان الاجتماعي، خاصةً مع ظروف الحياة الصعبة التي أصبحت تتصف بالغلاء المعيشي، مع تنوع فئات المحتاجين، والذين لم يعودوا يقتصرون فقط على الفئات المحددة كالأرامل، والمطلقات، والأيتام، بل أصبح هناك المرأة المتأخرة في الزواج، والبعض ممن يتصف دخله المالي بالضعف ولاتنطبق عليه الشروط، وذلك يتطلب توسيعاً سريعاً في نطاق الضمان الاجتماعي، حيث أنّ هناك بعض الحالات التي يغطيها الضمان الاجتماعي وهي لا تستحق، بينما هناك حالات أخرى لا يغطيها الضمان الاجتماعي وهي في أمس الحاجة للمساعدة والدعم.

برامج فردية

وأضاف: "إذا استمر الضمان الاجتماعي على ماهو عليه فإنّه لن يتم إيجاد التعديل المرغوب فيه مجتمعياً، كما أنّ التطوير يجب ألا يقتصر على توسيع نطاق فئات مستحقي الضمان، وعلى الوزارة أن توجد بعض البرامج التي تكون

مساندة للضمان الاجتماعي كتشجيع البرامج الفردية والمشروعات الشخصية والصغيرة، أمّا اقتصار المساعدة على تقديم المال فتلك المبالغ تنتهي نهاية الشهر أو ربما قبل ذلك دون فائدة، فلابد أن يشمل توسع الشؤون الاجتماعية توسيع النظرة في تبني مشروعات الإنتاجية للأسرة المنتجة والمعتمدة على الضمان الاجتماعي، حتى يكون هناك اكتفاء من بعض مستحقي الضمان ثم يتم التوجه إلى فئات أخرى".

تحسين الأوضاع

وأشار إلى أنّ هناك الكثير من الأسر المحتاجة، إلاّ أنّ ما يقدم لهم من مال لا يفي باحتياجاتهم، مطالباً المستفيدين من الضمان تشغيل ما يستطيعون من برامج جيدة تساعدهم على العيش الكريم، فمهما استمر ذلك الضمان فإنّه لا يستطيع أن يحقق لهم الكثير، ولن يكون لهم سند قوي أو يعدل من حالاتهم الاجتماعية ومن هنا نعود إلى فكرة المشروعات المنتجة، موضحاً أنّ الضمان الاجتماعي لا يغطي احتياجات الأسر ولكن مهما بلغ المال فلن يحقق التوازن المعيشي، ومن هنا تأتي ضرورة إيجاد الفرص لتحسين الأوضاع المعيشية.

الأوراق الرسمية

وقال: "يجب على الشؤون الاجتماعية أن لا تكتفي بالأوراق الرسمية فقط في إثبات استحاق الفقير، وإنما تفعيل الزيارات البحثية المختلفة وفي مختلف مناطق المملكة"، مبيّناً أنّ لهم جهوداً كبيرة لكنّ ذلك لا يمنع من وجود بعض الحالات الموجودة في فئات الاستحاق وهي غير مستحقة، وبعضها خارج الضمان وتكون مستحقة، وفي النهاية لديهم البحث الميداني للتقصي عن إمكانات الاستحقاق، رافضاً فكرة أن يتم الاستغناء عن شروط الإثبات الرسمي حتى لا يكون ذلك مدعاة لأي شخص مستقل، فهناك بعض الحالات تورد في استحقاق الضمان من غير الحالات المشترط عليها كالأبناء الذين هجرهم والدهم، فإن ذلك ينظر في أمرهم ويتم إدراجهم ضمن المستحقين، فالبحث في الحالة أمر ضروري لابد منه.

زيادة المستحقين

وأضاف أنّ العدد الإجمالي الذي وضع في السابق للمستحقين لا يتجاوز (7) أو (6) والآن وصل في عهد خادم الحرمين الشريفين إلى (15) شخصاً قد يحصلون على أكثر من (31.000) في السنة، مضيفاً: "ومع ذلك فلا نزال نؤكّد على أنّ ذلك المبلغ غير كافٍ للظروف المعيشية، والزيادات المضطردة في المبالغ المستحقة للضمان الاجتماعي لا تفي بالحاجة الأساسية، والحل في التوجه إلى الإنتاج الذي لابد أن يسهم فيه القطاع الخاص والوزارة، كما يجب إعطاء المستفيدين الفرصة من الصناديق التنموية المخصصة للإقراض أو من وزارة العمل".

وأشار إلى أنّ وزارة الشؤون الاجتماعية تتكفل بفواتير الماء، والكهرباء، والحقيبة المدرسية، واللباس المدرسي، ولكن لابد من التطوير، فالمساعدات المقطوعة في نظام الضمان الاجتماعي مستحقه لبعض الأسر، إلاّ أنّ الفقر والغنى بيد الله -عز وجل -، ووجود فئة محتاجة في المجتمع من الأمور الطبيعية في أي مجتمع، فمن يدعي ضرورة القضاء على الفقر فإننا لن نستطيع تغير سنن الله في خلقه، مبيّناً أنّ للوزارة دوراً في تخصيص بعض الوظائف للمستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي، وتخصيص مقاعد دراسية لأبنائهم للدراسة في الجامعات.

على الرف

بطاقة تأمين صحي للفقراء..!

قال "د.مازن بن فؤاد خياط" -عضو مجلس الشورى في لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب- إن الدولة تتكفل بعلاج المحتاجين، حتى أنّ هناك تعاوناً بين وزارة الصحة والمنشآت الصحية والعلاج في مؤسسات خاصة، فالدولة تدفع للمستشفيات الخاصة بحيث تدفع رسوم العلاج للمعاق -مثلاً-، إلاّ أنّ التوجه لتوفير بطاقة تأمين للمواطن خطوة لم تتخذ بعد، نظراً لاعتبارات كثيرة.

وأضاف: "من الضروري أن يكون لوزارة الشؤون الاجتماعية دور في إصدار بطاقة تأمين صحي للفقراء والمحتاجين لتقاضي العلاج، خاصةً في الحالات التي يحتاج فيها إلى مراجعة القطاع الخاص، كتوفير بعض المواد والأدوية أو علاج غير مباشر مهمته في تلبية حاجيات صحية كتوفير بعض الحاجات المساعدة للعلاج، والتي قد لا تتوفر في قطاع صحي آخر".

وأشار إلى أنّ بعض الجهات تضع "دعاية" تستفيد منها جماهيرياً، ولكن الحقيقة الجميع مقصر، خاصةً في الخدمة المنزلية وتلبية بعض احتياجات المعاقين -مثلاً-، فالجميع يرفع شعار العناية والجميع مقصر، وتلك هي المشكلة الكبيرة التي تحتاج إلى إعادة النظر فيها، خاصةً مع وجود فئات من المجتمع غير قادرة على توفير علاجها بالشكل الصحيح، نظراً لعدم القدرة على تقاضي العلاج الذي يكلف مبالغ مالية كبيرة، فخطوة إصدار بطاقة تأمين للمحتاجين خطوة جيدة جداً على وزارة الشؤون الاجتماعية تبنيها والعمل بها.

نقطة تفتيش

سداد الإيجار أهم من فاتورة الكهرباء..!

قالت "سلوى العضيدان" -مدربة ومستشارة أسرية- أنّ تسديد جزء من فاتورة الكهرباء خطوة مباركة يجب أن تعقبها خطوات أكبر، بحيث تشمل دفع إيجار المنزل، خاصةً أنّ إيجار المنزل يشكل هاجساً قلقاً لمعظم الأسر الفقيرة، ويربك ميزانيتها المتواضعة التي تحتاج إلى تحسين من إمكانياتها، مشيرة إلى أنّ هناك الكثير من الحلول التي تسهم في حل أزمة السكن لدى المستحقين للضمان الاجتماعي، خاصةً مع ارتفاع سقف العقار مع ملاحظة التلاعب الحاصل في زيادة رفع الإيجار.

وأضافت أنّ من أهم تلك الحلول العملية التعامل مع هذه الحالات كظاهرة موجودة فعلاً بالمجتمع وعدم تجاهلها؛ لأنّ التجاهل يفاقم المشكلة ولا يعالجها، إلى جانب أن تتحمل الوزارة جزءاً من أقساط الإيجار حسب حالة الأسرة المحتاجة، وفي حالة العجز التام للأسرة عن السداد تتحمل الوزارة الإيجار كاملاً، كما يجب أن يكون هناك تعاون بين وزارة الشؤون وبعض الجهات الداعمة مادياً للمشروعات الصغيرة، بحيث توفر مصدر رزق لأفراد هذه الأسر؛ مما يمكنهم مستقبلاً من امتلاك منزل يفي بالغرض ويحفظ كرامتهم، بالإضافة إلى بناء مشروعات إسكانية تابعة لوزارة الشؤون تقسطها الوزارة بشكل مريح جداً للفقراء يمتد إلى عشرين سنة على نظام التأجير المنتهي بالتمليك، كما يمكن التفكير بالإفادة من الزكاة لرفد احتياجات الأسر الفقيرة وتسديد الأقساط عنهم.

تأهيل أبناء الفقراء للوظيفة..!

مضت ثلاث سنوات على "عطية محمد" وهو عاطل عن العمل بعد أن أنهى تعليمه الثانوي، ولم يستطع أن يجد فرصة قبول في إحدى الجامعات، فقرر أن يبحث عن فرصة عمل، إلاّ أنّ جميع مجالات العمل تشترط بعض المهارات التي لابد أن تتوفر فيه كموظف كالتحدث باللغة الانجليزية، إلى جانب بعض الدورات في مهارات محددة تشترطها الشركة التي يقدم أوراقه إليها، أو توفر تخصص معين يستلزم دفع رسوم مالية للالتحاق به.. لم يستطع "عطية" أن يحصل على فرصة عمل؛ لأنّه ينتمي لأسرة بإمكانيات محدودة جداً، وتتقاضى مساعدة مالية من الضمان الاجتماعي، ولم يمكنه ذلك من تطوير نفسه.

وتساءل "عطية" عن عدم تبنى وزارة الشؤون الاجتماعية تأهيل الشباب العاطل عن العمل، من خلال دفع رسوم الدورات التعليمية أو الجامعات الأهلية لتدفعهم لتطوير إمكانياتهم المعيشية والشخصية، حتى لا يتحول العاطل إلى شباب يعاني البطالة المقنعة، وذلك على غرار تجربتهم في دفع أبناء الأيتام من مجهولي النسب، والذين يقدمون لهم الدعم في القبول الجامعي والدعم المالي الكبير، مطالباً أن تسعى الوزارة إلى التنسيق مع المعاهد الخاصة والجامعات، من أجل توفير مقاعد قبول فوري لأبناء الأسر الفقيرة، لأنهم بحاجة أكبر من غيرهم في تحسين أوضاعهم المعيشية، من خلال التخصص ومن ثم الوظيفة.

مقعد انتظار

تأهيل أبناء الفقراء للوظيفة..!

مضت ثلاث سنوات على "عطية محمد" وهو عاطل عن العمل بعد أن أنهى تعليمه الثانوي، ولم يستطع أن يجد فرصة قبول في إحدى الجامعات، فقرر أن يبحث عن فرصة عمل، إلاّ أنّ جميع مجالات العمل تشترط بعض المهارات التي لابد أن تتوفر فيه كموظف كالتحدث باللغة الانجليزية، إلى جانب بعض الدورات في مهارات محددة تشترطها الشركة التي يقدم أوراقه إليها، أو توفر تخصص معين يستلزم دفع رسوم مالية للالتحاق به.. لم يستطع "عطية" أن يحصل على فرصة عمل؛ لأنّه ينتمي لأسرة بإمكانيات محدودة جداً، وتتقاضى مساعدة مالية من الضمان الاجتماعي، ولم يمكنه ذلك من تطوير نفسه.

وتساءل "عطية" عن عدم تبنى وزارة الشؤون الاجتماعية تأهيل الشباب العاطل عن العمل، من خلال دفع رسوم الدورات التعليمية أو الجامعات الأهلية لتدفعهم لتطوير إمكانياتهم المعيشية والشخصية، حتى لا يتحول العاطل إلى شباب يعاني البطالة المقنعة، وذلك على غرار تجربتهم في دفع أبناء الأيتام من مجهولي النسب، والذين يقدمون لهم الدعم في القبول الجامعي والدعم المالي الكبير، مطالباً أن تسعى الوزارة إلى التنسيق مع المعاهد الخاصة والجامعات، من أجل توفير مقاعد قبول فوري لأبناء الأسر الفقيرة، لأنهم بحاجة أكبر من غيرهم في تحسين أوضاعهم المعيشية، من خلال التخصص ومن ثم الوظيفة.

خط أحمر

الضمان «زكاة» فلا تأخذ ما ليس لك..!

تم تحديد فئات المستحقين للمساعدات المالية من الضمان الاجتماعي وحصرها على فئات محددة، حتى يتم جبر الضعف الذي يتوقع أن يمر به هؤلاء ممن يندرجون تحت النظام كالمطلقات، والأرامل، والأيتام، إلاّ أنّ هناك الكثير من أفراد

المجتمع ممن يدخلن ضمن هذه الفئات ينسون حقيقة أنّ هذه المساعدات المادية التي تقدم من وزارة الشؤون الاجتماعية "زكاة" لا تعطى إلاّ للمحتاج، فينسى البعض تلك المسألة ويتجاوزون مبدأ الحلال والحرام في استحقاق الزكاة، فنجد أنّ هناك مطلقة تعيش بوضع اجتماعي فاخر ولديها دخل جيد أو معيشة اجتماعية جيدة، إلاّ أنّها ترجع إلى الضمان بعد طلاقها؛ للحصول على المساعدة، فتصرف لها وهي في الحقيقة غير مستحقة، وكذلك تفعل بعض الأرامل، والأيتام، وفي ذلك ذمة لابد أن يراقبها الضمير الذي يقيس مقدار العدل في موضوع الإستحقاق، فحينما يأخذ اليتيم مساعدة مالية من الضمان الاجتماعي وهو يعيش في وضع اجتماعي جيد أو غير محتاج فإنّه يحرم مواطناً آخر في حاجة ماسة للمساعدة، فيتحول اليتيم هنا إلى سارق يحميه النظام الذي كفل له أن يستحق بذريعة صفته التي تشتملها فئات الاستحقاق.. نحن بحاجة دائماً إلى تحديث أنظمتنا وتطويرها بشكل يخدم مصلحة الوطن والمواطن، وذلك مطلب..إلاّ أننا بحاجة كبيرة أيضاً إلى أن نتعامل دائماً بإنصاف مع الأنظمة التي تخدمنا، والتي أنصفتنا إلى حدٍ كبير، بعدم الاحتيال عليها واحترام المغزى منها.

أكد الحاجة لعمل المرأة في هيئة الأمر بالمعروف..الدكتور آل الشيخ في لقاء مفتوح:

خادم الحرمين تفضل علينا بدعم مادي ومعنوي وبشري

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/24/article795584.html

الجوف- حامد العوينان

قال الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ الدكتور عبد اللطيف بن عبد العزيز آل الشيخ إننا نحمدُ اللهَ سبحانه وتعالى أنْ هيأ لهذه البلادِ قيادةً راشدةً تنشرُ الخيرَ وتأمرُ به وتُضَيّقُ على الشر وتنهى عنه وتَحَقّقَتْ بحمدِ الله من ذلك الخيريّةُ التي وعدَ اللهُ بها المؤمنين حيث قال ((كُنْتُمْ خَيْرَ أُمّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنّاسِ تَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ باللّهِ)) وقدْ توارثتْ هذه البلادُ الطيبةُ جيلاً عن جيل وأباً عن جدٍ الالتزامَ بالأمر بشعيرةِ الأمر بالمعروفِ والنهي عن المنكر ، فكان - والحمدُ لله - التوفيقُ والسدادُ والأمنُ والخيرُ العامُ الذي نعيشُه ويعيشُه كلُّ مَن يعيشُ على أرض هذا الوطن الغالي الذي يحتضنُ أطهرَ بقعةٍ في العالم مكة المكرمة، وليس بغريبٍ أن تنفردَ هذه البلادُ من دون دول العالم كُلِهِ بوجودِ جهةٍ رسميةٍ مَدعومةٍ مِن الدولةِ مادياً ومعنوياً تقومُ على الأمر بالمعروفِ والنهي عن المنكر في هذا العَهدِ الزاهر الذي نعيشُه في ظِلّ هذه القيادةِ الرشيدةِ الصالحةِ، ولا عَجَبَ مِن ذلك، فإنّ جلالةَ الملكِ عبدِالعزيز بن عبدِالرحمن رحمه اللهُ الذي بُنيت في عهدِه الدولةُ الحديثةُ قد عُني به عنايةً عظيمةً، فكان مِن أول أعمالِه إنشاءُ هيئةٍ تُسمى بهيئةِ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لها رئيسٌ مرتبطٌ به مباشرة، أقولُ أيها الإخوةِ: في هذا العهدِ الزاهر سُخِّرَتْ أكثرُ إمْكَانَات الدولةِ لهذا الغرض ولكنْ مما يُحزنُ كُلَّ غَيورٍ على هذه الشعيرةِ العظيمةِ أنْ يأتيَ بعضُ أهلِ البدعِ ويفسروها بغيرِ تفسيرها فيروا أنّ الأمرَ بالمعروفِ والنهيَ عن المنكر هو الخروجُ على ولاةِ الأمرِ والسيرُ في مظاهراتٍ واعتصاماتٍ وغيرِ ذلك مِن مظاهرِ الفوضى وإثارةِ الفتن، كما أنّ مِن المحزنِ أيضا أنْ نجدَ منْ يَتَّهمُ هذه الدولةَ الراشدةَ بالتخاذُلِ عن الأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكر دُونما حُجةٍ أو بُرهان.

وأضاف خلال اللقاء المفتوح الذي عقده مساء امس الاول بمركز الملك عبد الله الثقافي بمدينة سكاكا بمنطقة الجوف أن الرئاسة قامت بتوقيع مذكراتِ تعاونٍ بلغت سبعَ عشرةَ مذكرةٍ مع الجامعاتِ، وخمس مذكراتِ تفاهمٍ مع خمس جهاتٍ حكوميةٍ، إضافةً إلى تفعيلِ كراسي البحثِ التي تمولُها الرئاسةُ وعددُها خمسةُ كراسي، كما أن الهيئةَ لم تُغفلْ ما يَتَعلقُ بالتقنيةِ وبخاصةٍ ما يسمى بالإعلامِ الجديدِ، فقد شَكّلتُ لجانا لهذا الغرضِ تنشرُ من خلالِه رؤيتَها وتحققُ رسالتَها وأهدافَها واستطعنا والحمدُ لله في هذه الفترةِ الوجيزةِ الماضيةِ عملَ أشياءَ كثيرةٍ تَحَقّقَ من خلالِها نجاحاتٌ لم تكنْ لتَتَحَقّقَ لولا توفيقُ الله تعالى لنا ثم دعمُ الدولةِ غيرُ المحدودِ ثم تَفَهّمُ زملائي وإخواني منسوبي الهيئةِ من الجهازِ ومن الميدانِ، فكانَ

لتعاونهم البناءِ وتفانيهم، خيرُ مُعينٍ لنا في تحقيقِ رسالتِنا التي نَطمحُ من خلالِها إلى رضا اللهِ سبحانه وتعالى أولاً ثم رضا ولاةِ أمرِنا الذين حمّلونا الأمانة ووجهونا بأهميةِ أدائِها على الوجهِ الذي يرضي اللهَ سبحانه وتعالى ويُحَقّقُ المصلحة المجتمعية التي انْتُدبْنا للعملِ مِن أجلِها فكانَ من أهمّ ما تم عملُه:

- تفعيلُ منظومةِ العملِ بشِقيّهِ الإداريّ والميدانيّ والوقائيّ والعلاجيّ لتكون وفقَ المعايير المِهْنيةِ التي تَحْكُمُ اخْتِصَاصَنَا فَقُمْنَا بعمليةِ التدوير الإداريّ بين القياداتِ وتابْعنا الأداءَ في الميادين العامةِ عن طريق الإداراتِ الرقابيةِ لدينا، حتى وصلَ لمستوىً مُرضٍ-والحمدُ لله - وأمّنّا جميعَ ضماناتِ السلامةِ والنجاح لأدائِنَا من خلال الجولاتِ الرقابيّةِ للمختصين، والمتابعةِ اللحظيّة مِن إداراتِ (المناوبةِ الليليةِ) و(وحداتِ العملياتِ والمساندةِ) التي حَقّقَتْ مستوياتٍ عاليةً مِن جودةِ الأداءِ وكفاءتهِ، وكنّا في الوقتِ ذاتِهِ نُتِيْحُ المجالَ لِكُلّ مشتكٍ أو مُتظلمٍ أن يقابلَ جميعَ المسؤولين بدءاً بالرئيس، ونَتَفَاعَلُ ونبحثُ ونُعَالِجُ ونُحَاسِبُ حتى تَقَلّصَتْ الشكاوى تماماً، وأصبحَ العملُ سَلِساً يكادُ يخلو مِن الاحتكاكاتِ في الميادين العامةِ سِوى حالاتٍ فَرديةٍ قد تُوجد مع تداعياتِ العملِ مع الجمهور.

واضاف ان خلاصةُ النهجِ الذي جعلناه رؤيتَنا في الرئاسةِ، التقيدُ بضوابطِ الشرعِ في تطبيقِ هذه الشعيرةِ دُون إفراطٍ أو تفريطٍ والسعيُ لتحقيقِ تطلعاتِ قيادتِنا الرشيدةِ ومصلحةِ المجتمعِ بشكلٍ إيجابيّ بنّاءٍ ليس فيه أذىً لأحد، نقولُ للمحسن أحسنتَ وللمسيء أسأتَ ونقوّمُه ونحرصُ على سلامةِ الجهازِ وتحقيقِ غاياتِه التي يريدُها اللهُ سبحانه وتعالى وَأَمَرَ بها رسولُه صلى الله عليه وسلم، وأوصانا بها ولاةُ أمرنا حفظهم الله تعالى. وفيما يتعلق بتأنيث محال المستلزمات النسائية أجاب معاليه أن هذا الأمر جاء لنية الملك الصالح والإمام العادل الصادقة لسد حاجة بعض الأسر وفتح باب رزق لبناته ليساهمن في بناء الوطن بدل الأيدي الوافدة وللحد من اسباب الفساد.

وقال إن الدولة مؤسسات وجهات متعددة وكل جهة لها اختصاصاتها،وقد أوكل هذا الأمر لوزارة العمل لإيجاد محلات للمستلزمات النسائية فقط وقيد هذا الأمر بالضوابط الشرعية بحيث يكون التعامل نسائيا فقط.

ولفت إلى أن ما حصل أن وزارة العمل كانت هي المسؤولة عن العاملات وكنا حين بدأ العمل ملتزمين الصمت لحسن الظن وقد تمت مناقشة هذا الموضوع مع معالي وزير العمل أثناء زيارته العارضة لمكتبي بكل وضوح وتجرد ولمسنا منه كل تجاوب وأكدت له بأن هذا الأمر من ذمة ولي الأمر لذمته وتم تشكيل لجنة مشتركة بين الرئاسة ووزارة العمل واستمرت اللقاءات لعدة أشهر دون التوصل لاتفاق حول ذلك ولا زلنا ننتظر التجاوب من وزارة العمل ولا نريد أكثر من تطبيق الأمر السامي الكريم الذي اشترط التطبيق وفق الضوابط الشرعية.

وعن وجود نقص في بعض المناطق والقرى قال معاليه نتمنى انتشار الهيئات في كل مكان لكن اتساع رقعة المملكة - حفظها الله- من كل مكروه وعدد الأعضاء يحتم علينا وضع أولويات، حيث كان عدد الأعضاء قبل عام 1432ه لا يتجاوز 1589 إدارياً و 3194 ميدانياً وقد تفضل خادم الحرمين الشريفين بدعم الرئاسة بقرابة 3000 عضو، والجوف حصلت على حصة جيدة تقارب الضعف ولا زلنا نعاني من نقص في العدد.

وأبدى معاليه رضاه التام على اعمال الهيئة والأعضاء واعتبر ما يقدمونه فخرا له وللجميع وتمنى لهم التوفيق في ظل ما يواجهونه مع الجمهور وشرائحه المتعددة.

وعن عمل المرأة في الهيئة قال كل عمل يحتاج إلى تأسيس ونحن لا زلنا نؤسس لذلك مؤكداً في الوقت ذاته أن الحاجة باتت ماسه لذلك.

حضر اللقاء وكيل إمارة الجوف الأستاذ أحمد بن عبد الله بن محمد آل الشيخ ومدير عام فرع الرئاسة بالمنطقة الشيخ الدكتور سلطان السبيعي وعدد من المواطنين وأئمة وخطباء مساجد المنطقة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في الشورى" لـ"الاقتصادية" :

70 ٪ من الجرائم والقضايا وراءها مخالفو الإقامة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/24/article_719365.html

طلال البطي من الرياض

أكد لـ"الاقتصادية" الدكتور صدقة فاضل نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى السعودي، أن 70 في المائة من الجرائم والقضايا سببها مخالفو الإقامة ثم العمالة الوافدة.

وقال "إن وزارة الخارجية ستعمل على التواصل مع بلدان الدول التي تستقدم منها مواطنيها وتأتي إلى السعودية، مطالبين وضع حلول عاجلة لنقل المقيمين غير الشرعيين إلى بلدانهم في أسرع وقت ممكن، ولا سيما إعادتهم بالطرق الدبلوماسية الرسمية إلى بلدانهم وتشديد الرقابة عليهم، مشيرا إلى أن وجودهم يتسبب في أخطار من ضمنها الخطر الأمني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي".

وكان مجلس الشورى قد ناقش أمس التقرير السنوي لوزارة الخارجية وأوصت لجنة الشؤون الخارجية على قيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة بدراسة ملف المقيمين غير الشرعيين في المملكة واقتراح الحلول العاجلة له.

وهنا أفصح فاضل عن التوصيات الباقية التي خرجت عن اللجنة، وتنص على أن وزارة الخارجية تخاطب الشعوب العربية والإسلامية لشرح السياسة الخارجية للسعودية والدفاع عن مواقفها تجاه القضايا المختلفة، وتحض وزارة الخارجية على التنسيق مع الجهات الحكومية وعلى رأسها وزارة الداخلية والجهات ذات العلاقة للرد على المواقف المناهضة للسياسة السعودية سواء كانت داخلية أو الخارجية، مشيرا إلى أن اللجنة طالبت بـ"زيادة تنسيق وزارة الخارجية مع الجهات ذات العلاقة تجاه التحديات السياسية والثقافية من خلال دول هؤلاء المقيمين.

وجاءت موافقة مجلس الشورى خلال جلسته العادية الـ75 التي عقدها أمس، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبد الله آل الشيخ على قيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة بدراسة ملف المقيمين غير الشرعيين في المملكة واقتراح الحلول العاجلة له.

وأفاد مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور فهاد بن معتاد الحمد، بأن المجلس استهل جدول أعماله بالموافقة على العقوبات المقترحة لمخالفي حكم المادة الخامسة من نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 1421/4/17هـ وذلك بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء على المقترح تلاها رئيس اللجنة أسامة قباني التي أبدوها خلال مناقشة التقرير في جلسته الـ 54 التي عقدت في شهر ذي القعدة الماضي.

ووافق المجلس على مشروع نظام تطبيق كود البناء السعودي بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تلاها رئيس اللجنة المهندس محمد النقادي.

ويتكون مشروع النظام من 15 مادة يؤكد على ضرورة تحديث الاشتراطات والمتطلبات وما يتبعها من لوائح تنفيذية وملاحق متعلقة بالبناء والتشييد كل خمس سنوات لضمان السلامة والصحة العامة.

ونصت إحدى مواد مشروع النظام على أن الكود يطبق على جميع أعمال البناء في القطاعين العام والخاص بما في ذلك تصميم البناء وتنفيذه وتشغيله وصيانته وتعديله، كما سيطبق على المباني القائمة في حال ترميمها أو تغيير استخدامها أو توسعتها أو تعديلها.

وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى أن المجلس استمع إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الخارجية بشأن ملحوظات الأعضاء على تقرير الأداء السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1432/1433هـ، تلاها رئيس اللجنة الدكتور عبد الله العسكر، وقد وافق المجلس على أن تتوسع وزارة الخارجية في مجال الدبلوماسية العامة التي من شأنها مخاطبة الشعوب للتعريف بوجهة نظر المملكة تجاه القضايا والمستجدات السياسية.

كما وافق المجلس على زيادة تنسيق وزارة الخارجية مع الجهات ذات العلاقة تجاه التحديات السياسية والثقافية التي تواجه المملكة التي رافقت بعض التطورات السياسية في المجال الإقليمي والدولي، وكذلك لمواجهة التحركات السياسية والثقافية التي تقوم بها بعض القوى الإقليمية المناهضة لسياسة المملكة وتوجهاتها، وأن تولي وزارة الخارجية ظاهرة الكوارث الطبيعية والأزمات السياسية والمشكلات الأمنية التي تحدث في دول عديدة اهتماماً أوسع وعليها التوسع في رصد التطورات السياسية في الدول التي تعاني أزمات سياسية، ومساندة بعثات المملكة في الخارج على التعامل مع الكوارث الطبيعية والمشكلات الأمنية، إضافة إلى قيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة بدراسة ملف المقيمين غير الشرعيين في المملكة واقتراح الحلول العاجلة له.

وناقش مجلس الشورى تقريراً للجنة الشؤون الصحية والبيئة بشأن اقتراح رفع المستوى التنظيمي لمجلس الخدمات الصحية إلى مجلس أعلى للخدمات الصحية وتعديل المادتين الـ 16 والـ17 من النظام الصحي تلاه رئيس اللجنة الدكتور محسن الحازمي.

ويهدف المقترح لرفع مستوى المجلس لتكون له السلطة العليا المهيمنة والمسؤولة عن جميع شؤون الصحة وما تقدم لها من خدمات والإشراف عليها وتصريف أمورها والتنسيق بين مؤسساتها الحكومية والخاصة.

ولم يتفق المجلس مع رأي اللجنة في هذا الشأن وتبنى الرأي الوارد من الحكومة بتعديل المادتين 16 و 17 من النظام الصحي بما يسمح بزيادة اختصاصات مجلس الخدمات الصحية وتوسيع صلاحياته.

وبين الدكتور الحمد أن المجلس استمع إلى تقرير من لجنة الإدارة والموارد البشرية تلاه رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي بشأن مقترح لتعديل المادة 53 من لائحة الحقوق والمزايا المالية ضمن اللائحة التنفيذية لنظام الخدمة المدنية والمقرة بالأمر الملكي رقم أ/ 28 وتاريخ 1432/3/20هـ الذي قدمه عضو المجلس المهندس إحسان عبد الجواد بموجب المادة 23 من نظام المجلس.

ويهدف المقترح إلى توفير مبلغ مالي مكافأة للموظف عند انتهاء خدماته لأسباب التقاعد أو الوفاة أو العجز الصحي يعينه على تكاليف المعيشة له ولأسرته ويتوافق مع ما قدمه من خدمات للقطاع الحكومي، واستمع المجلس إلى رأي الأقلية داخل اللجنة بشأن الموضوع.

وقال أحد الأعضاء إن المقترح لم يحدد بشكل واضح المادة المراد تعديلها وإن هناك لبساً في إحالة المجلس على المادة، وقد وافق المجلس على أن يعاد الموضوع للجنة لمزيد من الدراسة ومن ثم العودة للمجلس بتقرير متكامل.

كما استمع المجلس إلى تقرير من لجنة الشؤون المالية بشأن التقرير السنوي للبنك السعودي للتسليف والادخار للعام المالي 1433/1432هـ تلاه رئيس اللجنة الدكتور سعد مارق.

ورصدت اللجنة في تقريرها استمرار البنك في تأدية مهامه الهادفة إلى تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً من خلال تقديمه لخدمات متعددة للأفراد من ذوي الدخول المنخفضة وللمنشآت الصغيرة والناشئة عبر قروضه الاجتماعية والإنتاجية وتفعيل دوره في مجال تمويل ودعم ورعاية المنشآت.

ودعت اللجنة إلى ضرورة تدعيم البنك بالكوادر المتخصصة، وتأسيس آليات عمل ولوائح تنفيذية تتناسب مع طبيعة برامجه، وإيجاد أنظمة حاسوبية ومعلوماتية داعمة للكادر البشري، كما رأت اللجنة أن هناك تزايداً ملحوظاً في دعم البنك للمشاريع النسائية ما يتطلب معه تفعيل أقسامه النسائية وزيادتها في مختلف فروعه.

وتبنت اللجنة التوصية الإضافية التي كان قد تقدم بها عضو المجلس سعود الشمري التي تقضي إلغاء أحد شروط التقدم للحصول على القرض الذي يتضمن ألا يكون المتقدم مالكاً لأي منشأة خلاف المطلوب تمويلها أو شريكاً في مشروع آخر وقت التقديم، وبررت توصيتها أن الشرط يقصي ملاك الأنشطة التجارية وإن كانت بسيطة من الاستفادة من خدمات الصندوق، مع أن الإقراض الذي يقدمه لا بد أن يعتمد على الجدوى والكفاءة، كما أن الغرض من الإقراض هو لتنشيط المنتجات الاقتصادية الوطنية.

وقد لاحظ عدد من الأعضاء أن البنك قد توسع في الآونة الأخيرة في القروض الاستهلاكية على حساب القروض الإنتاجية، كما أن تحديث نظام البنك في عام 1427هـ الذي تم بموجبه توسيع نشاط البنك وتهيئته للقيام بدور تنموي مؤثر، وبالرغم من ذلك لم يتم تطوير برامج التوفير والادخار، كما لاحظ الأعضاء أن هناك عقبة كبيرة تواجه البنك تتمثل في ضمان التمويل، واقترحوا أن يؤسس البنك برامج شراكة مع المصارف لضمان القروض.

فيما قال عضو آخر إن البنك عندما أنشئ لم يكن هناك مصارف ومؤسسات أهلية واجتماعية تدعم الجوانب الاجتماعية بعكس الآن واقترح فصل خدمة القروض الاجتماعية عن البنك وضمها إلى الصندوق الخيري الاجتماعي ليتفرغ البنك في دعم المشاريع والمنشآت الصغيرة والناشئة والتركيز عليها.

وبعد الاستماع إلى العديد من المداخلات وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من آراء في جلسة مقبلة.

الحياة

وزير الشؤون الاجتماعية": توجه بإلزامية فحصDNA" لإثبات أبوة المجهولين"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/465339

الرياض - عبدالعزيز العطر

كشف وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين عن وجود اتجاه لإلزام المواطنين والمقيمين بإجراء فحص الـ DNA لإثبات أبوة ذوي الظروف الخاصة (مجهولي الأبوين)، مشيراً إلى أن عدد مجهولي الأبوين في المملكة يصل إلى 8 آلاف شخص.

وعقب تسليم وزارة الشؤون الاجتماعية 1000 سيارة مجهزة برافعات إلى معوقين في الرياض أمس، قال العثيمين رداً على سؤال لـ «الحياة» عن مدى إمكان إلزام المواطنين والمقيمين بفحص الـ DNA لإثبات أبوة مجهولي الأبوين: «أمر إلزام المقيمين والمواطنين بفحص الـ DNA لإثبات أبوة مجهولي الأبوين بيد السلطات العدلية والقضائية، وفي تقديري أن إحدى القرائن التي تثبت الأبوة هي فحص الـ DNA لإثبات نسب مجهولي الأبوين، وأظن أن هناك توجهاً لإلزامية فحص الـ DNA لإثبات أبوة مجهولي الأبوين، لكني شخصياً لا أستطيع أن أقطع أو أن أتحدث باسم الجهات العدلية في هذا الأمر».

وأوضح أن عدد مجهولي الأبوين في المملكة بلغ 8 آلاف شخص، 80 في المئة منهم موجودون لدى «أسر حاضنة»، و20 في المئة في دور الإيواء، مشيراً إلى أن الوزارة تشجع على احتضانهم، وتدعو الأسر إلى التقدم للوزارة بطلب الحضانة، إذ تقدم 3 آلاف شهرياً لكل أسرة ترعى طفلاً مجهول الأبوين، كما أنها تصرف 60 ألف ريال مهوراً لإعانة الذكور والإناث من مجهولي الأبوين على الزواج.

وذكر أن السعودية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمنح الجنسية لمجهولي الأبوين، الذين يلقون كل أنواع الرعاية، ويتمتعون بالخدمات كافة من الوزارة. ولفت إلى أن «الشؤون الاجتماعية» ستفرغ من إعداد الكراسات الخاصة بتخصيص بعض قطاعات المعوقين بنهاية عام 2013 المقبل، على أن تطرح بعد ذلك للمنافسة.

وأكد درس ماهية الخدمات الأكثر ربحية المقدمة للمعوقين، كون القطاع الخاص لن يُقبل على تقديم هذه الخدمات إلا بعد التأكد من وجود هامش ربحي، مضيفاً أن الوزارة ستراعي جانبين مهمين هما أن القطاع الخاص لا بد أن يربح وهذا شيء طبيعي، إلا أن الوزارة لن تتنازل عن الجودة في تقديم الخدمات. وعن سبب إلزام مستفيدي الوزارة بتحديث بياناتهم دورياً، ذكر العثيمين أن الوزارة لو لم تقم بتلك الخطوة لطالب الرأي العام بضرورة قيامها بها، مضيفاً أن تحديث البيانات يهدف إلى توفير بيانات دقيقة، إضافة إلى معرفة مدى بقاء المستفيدين على قيد الحياة من عدمه، كما أن هناك خدمات وإعانات تستوجب التحديث لمنحها للمستفيدين.

وسلّم العثيمين في مركز التأهيل الشامل بالدرعية عدداً من ذوي الإعاقة الحركية سياراتهم، مشيراً إلى أن المرحلة الأولى ستتضمن تسليم 1000 سيارة للمستفيدين تباعاً في مناطقهم ومحافظاتهم عن طريق أقرب مركز تأهيل شامل لهم.

وأكد أن الوزارة ستشرع في توزيع سيارات المرحلة الثانية، البالغ عددها 4 آلاف سيارة، فور الانتهاء من تسليم دفعة المرحلة الأولى، وذلك لتلافي أية ملاحظات أو سلبيات قد تسجل على الدفعة الأولى من السيارات، على أن تراوح سيارات المرحلة الثالثة بين 8 و9 آلاف سيارة.

وشدد على أن منح السيارات للمعوقين يتم «حاسوبياً» من دون تدخل بشري، إذ حددت الضوابط أولوية المنح لذوي الإعاقة الشديدة كالشلل الرباعي والثلاثي وخلافهما، ووضع الأسرة الاقتصادي، وعدد المعوقين داخل كل أسرة، مؤكداً أن هذه النقاط ميسّرة، وتمكّن جميع المحتاجين من الحصول على سيارة، ومن تنطبق عليه الشروط من المعوقين سيتسلم سيارته خلال العام المالي الجديد.

وأثنى على جهود اللجان وفرق العمل التي نفّذت البرنامج، واهتمامهم بجودة العمل وسرعة إنجازه، لاسيما وأن الأمر السامي كان يحمل بين طياته التوجيه بسرعة الإنجاز وجودته.
يذكر أن الوزارة وفّرت سيارات «فان» مجهزة بأبواب جانبية وخلفية ورافعة أوتوماتيكية يمكن التحكم بها آلياً ويدوياً، وتستطيع رفع أوزان ثقيلة تصل إلى 350 كيلوغراماً، ومزودة بمثبتات للكرسي المتحرك لتوفير أكبر قدر من الأمان داخل المركبة، ويتمثل عملها في رفع المعوق من الأرض وإدخاله السيارة وهو على كرسيه المدولب، وتتيح الرافعة للمعوق الاعتماد على نفسه في التعامل معها.

إلزام "صحيي حافز" المنقطعين عن العمل بـ"التدريب"

ضمن شروط جديدة لرافضي العمل في الخاصة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=125965&CategoryID=2

جدة: محمد القشيري
في تطور جديد بقضية بطالة صحيي حافز ورفضهم العمل في القطاع الخاص، أقرت هيئة التخصصات الصحية آلية جديدة تتمثل في إلزام الخريجين الذين زاد على تخرجهم عام كامل، التدرب في وزارة الصحة لمدة عام مقابل دفع 12 ألف ريال للوزارة، وذلك ضمن شروط إجبارية للحصول على ترشيح في الوظائف الحكومية أو الخاصة.
وأوضح المتحدث الرسمي للهيئة السعودية للتخصصات الصحية عبدالله الزهيان أن الإجراء جاء كنوع من حرص الهيئة في تأهيل الخريجين للوظيفة، وخاصة التخصصات الدقيقة والمرتبطة بصحة المريض بشكل مباشر، إذ يعتبر التدريب في وزارة الصحة بمثابة استرجاع للمواد الدراسية التي انقطع عنها لفترة بعد تخرجه من الكليات الصحية.
وقال الزهيان إنه عند التخرج يحصل على شهادة تصنيف تخوله العمل في القطاعين الحكومي والخاص، فليس هناك فرق بين الجهتين، وذلك بعد القرار السامي بمسؤولية الهيئة عن القطاعين وأن تكون القرارات بما يتعلق بمهنية الكادر الصحي شاملة للضوابط والشروط المحددة.
وفي خطاب حصلت "الوطن" على نسخة منه بناء على توجيه الهيئة للتخصصات الصحية لوزارة الصحة في قسم إدارة التدريب والابتعاث بصحة جدة تضمن قبول عدد من الخريجين والمتوقفين لتدريبهم لمدة عام على حسابهم الخاص تتضمن دفع رسوم قدرها 12 ألف ريال تحت بند تدريب بأجر، وحررت سندات وفواتير ضمن إدارة الصحة برقم وسجل للمتدرب تحت مراقبة عدد من الأقسام الصحية للتدريب اليومي فيها وملازمة الموظفين لحين الحصول على شهادة الخبرة تحت مسمى "شهادة تصنيف".
ويأتي هذا التوجه في وقت يواجه فيه كثير من المستشفيات تأخرا في الحصول على تأشيرات استقدام لحين الانتهاء من عدد من الإجراءات الملزمة في صندوق الموارد البشرية "هدف" من بينها تحويل التخصصات المطلوبة للاستقدام لبيانات حافز، للبحث عن مؤهلين من خريجي الكيات الصحية وشغل الوظائف بالعمالة الوطنية، وفي حال عدم وجود كوادر أو رفض المسجلين في حافز يتم السماح لتلك المستشفيات بالاستقدام.

"العدل" تحجب أصول السجلات العقارية منعا لـ"التزوير"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125861&CategoryID=5

جدة: محمد المرعشي

بدأت وزارة العدل إجراء حظر نقل أصول السجلات والصكوك والأحكام التي يتم بموجبها تسجيل العقارات إلى خارج إدارة التسجيل العيني للعقار في الوزارة، أو نقل السجلات والوثائق الخاصة بالقيد، أو الاطلاع عليها سوى لجهات معينة ذات علاقة. وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة في الوزارة، أنه ضمن الإجراءات الوقائية لمنع التجاوزات في الصكوك أو تزويرها، فإن الوزارة منعت غير الجهات القضائية أو من تندبه من أرباب الخبرة وهيئات النظر من الاطلاع على تلك السجلات والأصول، وتستثنى من ذلك الوثائق المتعلقة بقيد المنشآت العسكرية والمشروعات الاقتصادية ذات الطابع الوطني، فإنها تحفظ في مقار الجهات الحكومية التابعة لها، وتتبع في شأنها أحكام السرية المقررة في الأنظمة الخاصة بها.

وأضافت المصادر أن السجل العقاري عبارة عن مجموعة الوثائق التي تبين أوصاف كل عقار وموقعه وحالته الشرعية، وماله من حقوق وما عليه من التزامات، والتعديلات التي تطرأ عليه تباعاً، ويكون لذلك السجل قوة إثبات مطلقة، ولا يجوز الطعن في بياناته بعد انتهاء الآجال المحددة للطعن المنصوص عليها في هذا النظام، إلا تأسيسا على مخالفتها لمقتضى الأصول الشرعية أو تزويرها.

وذكرت أن الوزارة طالبت بأن يستند في قيد الوحدات العقارية في السجل العقاري على خرائط الأساس الطبوغرافية، وخارطة الوحدة العقارية، وخارطة المنطقة العقارية، ويقيد في صحيفة الوحدة العقارية رقمها وحدودها وأطوالها ومساحتها والإنشاءات المقامة عليها، واسم المالك أو المالكين لها ومقدار حصصهم فيها، والوحدات العقارية المجاورة لها، وبيان ما لها من حقوق وما عليها من التزامات، وتاريخ نشأتها، وأصحابها على النحو الذي توضحه اللائحة التنفيذية.

وأشارت المصادر إلى أنه إذا ما وقع تناقض بين صكوك الملكية في شأن وحدة عقارية واحدة تقيد الحقوق باسم من يظهر للقاضي المشرف على القيد الأول أنه صاحب الحق، ويرفق في صحيفة الوحدة العقارية تقرير بذلك. وأكدت أنها تجرى حاليا أعمال القيد الأول في السجل العقاري تحت إشراف قاض من المحكمة التي يقع العقار في دائرة اختصاصها، ويعاونه في ذلك عدد من المهندسين والمساحين للقيام بأعمال التحديد والتحرير، يصدر بتكليفهم قرار من وزارة الشؤون البلدية والقروية، ويكونون تابعين لها فيما يتعلق بالأعمال الفنية والإدارية.

الملك يوجه بإنشاء مدينتين طبيتين في الرياض وجدة

محمد بن نايف: خطط تنفيذية في زمن محدد للمشروعين

السحيمي: البناء يستغرق ثلاث سنوات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=125969&CategoryID=5

الرياض: واس

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بإنشاء مدينتين طبيتين تابعتين لوزارة الداخلية، الأولى بالرياض والثانية بمحافظة جدة.

وقال وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف "إن إنشاء هاتين المدينتين الطبيتين يأتي في ظل الرعاية الكريمة التي يوليها خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين - حفظهما الله - لأبنائهما رجال الأمن وعموم منسوبي وزارة الداخلية، وحرصهما على توفير الخدمات الطبية المتقدمة لكل فرد من أبناء هذا الوطن الكريم، مما يجعل من قيام هذا المشروع الطبي الكبير وفق طبيعته التخصصية مرجعاً في المجالات الطبية التي يتميز بها، وكذلك المجالات العامة التحويلية، بحيث يمكن استقبال الحالات المحولة لهاتين المدينتين من الجهات الصحية المختلفة ومن شبكة مستشفيات وزارة الداخلية المزمع إنشاؤها في إطار خطة متكاملة من الخدمات الطبية".

ورفع الأمير محمد الشكر باسمه وباسم رجال الأمن وكافة منسوبي وزارة الداخلية لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين على هذه الرعاية لأبنائهم رجال الأمن ومنسوبي وزارة الداخلية، موضحاً أن "قيام هذين الصرحين الطبيين الكبيرين يأتي في سياق الخطط التطويرية المستقبلية التي انتهجتها وزارة الداخلية لرجال الأمن وعموم منسوبي وزارة الداخلية، وتحقيق كل ما من شأنه توفير الخدمات الصحية لهم ولذويهم وبما يعينهم على أداء واجباتهم ومهمات عملهم على أكمل وجه".

وإنفاذاً لتوجيه خادم الحرمين بإنشاء المدينتين الطبيتين التابعتين لوزارة الداخلية، وجه الأمير محمد بن نايف بوضع الخطط التنفيذية لإقامة هاتين المدينتين الطبيتين في إطار زمني محدد وبمستوى رفيع من الجودة والإتقان وفقا لأهمية وحجم هذين المشروعين الكبيرين.. أوضح ذلك مدير عام برنامج مستشفى قوى الأمن الدكتور سليمان السحيمي، مشيراً إلى أن قيام هذا المشروع الصحي الكبير يأتي استجابة للاحتياجات الضرورية لرجال الأمن ومنسوبي وزارة الداخلية من الخدمات الصحية المتطورة. وقال "إن تصاميم ومواصفات هاتين المدينتين تمت من قبل إحدى أشهر مؤسسات تصميم المرافق الصحية العالمية، وفقاً للمعايير الدولية المستخدمة في تنفيذ المدن الطبية، بالتنسيق مع نخبة من المختصين السعوديين من منسوبي مستشفى قوى الأمن بالرياض، بحيث أخذ في الحسبان استخدام مفاهيم جديدة حول دمج الخدمات الطبية المساعدة والخدمات المساندة لتحقيق جدوى اقتصادية واستخدام أمثل للموارد والإمكانات، إلى جانب تكامل الخدمات الطبية على مستوى المملكة وتفادي الازدواجية والتكرار، كما روعي أن يكون المشروعان من المشاريع الصديقة للبيئة، مع اعتماد ترشيد استهلاك الطاقة والحد من الغازات الملوثة، واستخدام الطاقة الشمسية ووسائل نقل صديقة للبيئة، وتحقيق متطلبات المباني الخضراء". وبين أن المشروعين يتميزان باستخدام التقنيات الحديثة المعمول بها عالميا في المراكز الطبية المتقدمة، من الربط التقني مع المراكز الطبية والمؤسسات العلاجية والبحثية المحلية والعالمية، مع الاعتماد على مفاهيم المعالجة الطبية الحديثة، ومن أهمها جراحة اليوم الواحد، وجراحة العيادات الخارجية والتدخلات الحديثة بالمناظير، مما يرفع الطاقة الاستيعابية للمرافق الطبية لتصبح هذه الطاقة الفعلية أعلى بكثير منعدد الأسرة بها.

وأفاد أن بناء هاتين المدينتين سوف يستغرق حوالي ثلاث سنوات، وينتظر أن يكون إنشاؤهما نقلة نوعية كبيرة للخدمات الطبية بالمملكة.

مكونات المدن الطبية:
أولا: المباني الطبية بسعة 1668 سريرا موزعة على النحو الآتي:
أ- المستشفى الرئيس بسعة 1,088 سريرا و يتضمن:
- مستشفى عامًّا.
- مركز الإصابات والحوادث.
- مركز الحروق.
- مركز علاج الأورام و أمراض الدم.
- مركز الجراحات الآلية.
- مركز جراحة القلب.

ب- مستشفيات متخصصة للصحة النفسية ومعالجة الإدمان، ومستشفى للنساء والولادة بإجمالي 580 سريراً.
- مركز المعلومات و الحاسب الآلي.
- مباني سكنية.
- مباني للخدمات المساندة.
- مسجد رئيس ومساجد متفرقة.
- مباني لمواقف السيارات.

رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية آل ناجي :

ساعات العمل ويوما الراحة في القطاع الخاص قيد الدراسة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121224/Con20121224558378.htm

فارس القحطاني (الرياض)
أكد رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور محمد آل ناجي أن اللجنة تدرس موضوع ساعات العمل ويومي الراحة في القطاع الخاص ولا تزال تدرسه، نافيا أن يتم الإعلان عن الانتهاء منه قريبا.
موضحا أنه اجتمع مع وزير العمل وعدد من رجال الأعمال لمناقشة هذا الموضوع وتحديد ساعات العمل في الأسبوع، وهناك حديث بشأن أن تكون 48 ساعة، فيما يرى آخرون جعلها 40 ساعة فقط.
وبين أن هناك تعديلات تبلغ 20 تعديلا على مواد وفقرات نظام العمل.
يذكر أن عضو اللجنة عبدالرحمن بن سعد العبيسي أوضح في تصريحات إلكترونية أن اللجنة سترفع دراستها حول تقليص ساعات العمل في القطاع الخاص حال إقرارها إلى الهيئة العامة لمجلس الشورى لجدولتها ضمن الموضوعات التي ستطرح للنقاش على جدول أعمال المجلس، متوقعا أن يتم ذلك خلال الأسبوع المقبل أو الذي يليه.
وكان المقام السامي قد أعاد دراسة تعديل مواد نظام العمل والتي رفعت من مجلس الشورى، مطالبا بتقليص ساعات العمل في القطاع الخاص إلى 40 ساعة بدلا من 48 ساعة في الأسبوع، وهو ما يعني ضمنيا منح إجازة يومين لموظفي القطاع الخاص.

قانوني: وزارة التربية أسقطت حقها بالمطالبة في60 يوماً

خطأ البيانات يطوي قيد 8 موظفين بتعليم تبوك

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121224/Con20121224558395.htm

منيف الكويكبي (تبوك)

سلمت إدارة التربية والتعليم بمنطقة تبوك 8 موظفين خطابات الفصل نظرا لوجود خطأ في بيانات توظيفهم.

ويعتبر المفصولون من ضمن 83 موظفا تم فصلهم بعد عدة أشهر من مباشرة العمل، كونهم يحملون مؤهلات لا تناسب وظائفهم الحالية، حيث تم تعيينهم بالأمر الملكي بوظائف إدارية على المرتبة (السادسة) وهذا يتنافى حسب لائحة الخدمة المدنية مع مؤهل المعينين والذين يحملون دبلومات، حيث إن الوظيفة تتطلب درجة جامعية لاعتمادها على المرتبة وهي موجهة للخريجين الجامعين المعدين للتعليم.

وفي هذا السياق قال عبدالعزيز الأحمري (أحد الموظفين المفصولين): لم يراع قرار الفصل حاجتنا الماسة للعمل، متسائلا عن تبعات هذا الخطأ والقرار المفاجئ بحق الموظفين المسؤولين عن أسر وعائلات وأصبحوا بين ليلة وضحاها دون أية وظيفة.

وأكد أحمد العطوي وناصر النخلي (موظفان مفصولان) المضي في المطالبة بحقوقهما واستعادة الوظيفة بتوكيل محام يترافع عنهما بالقضية.

من جانبه ذكر المحامي والمستشار القانوني سلطان بن عبدالله العنزي المترافع عن المفصولين في قضية ضد وزارة التربية والتعليم أنه سيتم الترافع أمام وزارة التربية بالتظلم وهي المعنية بالأمر مباشرة كونها وافقت على التعيين ومطابقة البيانات بعد ترشيح الخدمة المدنية حسب مؤهلاتهم وحاجة التربية لهم، ولم تلاحظ التربية خلال المطابقة أخطاء بالبيانات ولم تدقق بالأصل فيها.

وأضاف بحسب اللائحة الإدارية فإنه يحق لوزارة التربية والتعليم اتخاذ اللازم خلال المدة القانونية 60 يوما وهذا لم يحصل، الأمر الذي يسقط الحق حيث انتهت المدة بمباشرة الموظفين المفصولين لمدة عشرة أشهر من تاريخ تعيينهم.

وأشار إلى أن المفصولين وضعهم سليم وسنتجه للقضاء لحل القضية بعد رفع التظلم أمام كل من وزارة التربية والخدمة المدنية التي ألغت الوظائف في حال لم يكن هنالك تجاوب أو تصحيح للوضع.

النطاق الأحمر وزيادة الرسوم سبّبا الأزمة

امتناع 6 آلاف عامل نظافة عن العمل في شوارع العاصمة المقدسة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121224/Con20121224558572.htm

حاتم المسعودي (مكة المكرمة)

امتنع ستة آلاف عامل نظافة عن العمل في شوارع العاصمة المقدسة، أمس، معترضين على عدم تجديد إقاماتهم، الأمر الذي دفع أمانة العاصمة المقدسة للاستعانة بمقاولين مؤقتين لمواجهة المشكلة. ولم تفلح محاولات أمانة العاصمة المقدسة في تجديد إقامة 2500 عامل لإنهاء الأزمة التي بدأت قبل عدة أسابيع، حيث نجحت المحاولات السابقة في إعادتهم للعمل، رغم وجود الشركة في النطاق الأحمر ورفع تكلفة كرت العمل، وذلك بالتنسيق بين الإمارة ووزارة العمل والجوازات، لتجديد إقامات عدد من العمال، عن طريق سداد التكاليف من مستخلصات الشركة ورفع النطاق عن العامل لحين تجديد إقامته بطرق استثنائية، إلا أن القضية عادت إلى السطح مجددا وتوقف العمال عن العمل أمس.

وأوضح مدير عام النظافة في العاصمة المقدسة محمد المورقي لـ«عكاظ» أن الأمانة استطاعت تجديد إقامة 2500 عامل في وقت سابق، ومع ذلك توقفوا جميعهم عن العمل، مشيرا إلى أن انتهاء إقامة العمال تتفاوت مدتها من شخص لآخر، إلا أننا نسعى جاهدين لإنهاء المشكلة، وأضاف «الشركة موجودة ضمن النطاق الأحمر، رغم الاستثناء الذي حدث من خلال التنسيق مع الإمارة ووزارة العمل والجوازات بتجديد الإقامة، بفتح الشاشة للعمالة المنتهية إقامتهم، إلا أن المشكلة الأخرى تعود إلى رفع سعر كرت العمل، الذي زاد تكاليف تجديد الإقامة».

وقال المورقي إنهم في الأمانة يعملون على عودة العمالة مرة أخرى للعمل، مناشدا المواطنين والمقيمين المواطنين الالتزام برمي النفايات داخل الحاويات حتى لا تتفاقم الأزمة.

نورة الفايز: نسقنا مع التعليم العالي للقضاء على مشكلات النقل والتنقل للمعلمات.. وعيادة صحية متكاملة في كل مجمع تعليمي

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/24/643696

بريدة ـ فاطمة عبدالله

كشفت نائب وزير التربية والتعليم لشؤون البنات نورة الفايز، عن عدد من التوجهات والتطلعات التي تسعى لتنفيذها الوزارة في المستقبل القريب؛ لتحسين وتجويد الواقع التعليمي والتربوي، كقصد الحل الجذري لمسألة تنقل المعلمات بين المدن والقرى والهجر، وتفعيل الشراكة الفعلية والفاعلة للطالبة في رسم الخطط والاستراتيجيات التعليمية الكبرى، بالإضافة إلى استهداف مشروع العيادة المدرسية في كل مجمع تعليمي، مؤكدة أن دور الوزارة يجب أن يقتصر على التخطيط ورسم البرامج لتتولى الإدارات التعليمية عملية التفعيل والتطوير. وقالت، لدى لقائها مجموعة من طالبات المراحل التعليمية الثلاث «صحافيات المستقبل» على هامش زيارتها لبريدة وتدشينها لعدد من المشروعات والمنشآت التعليمية التابعة للإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة القصيم أمس الأول، إن الوزارة تسعى خلال السنوات العشر المنظورة إلى تجاوز هاجس الاستقرار الوظيفي المكاني للمعلمات، ومشاكل التنقلات الكثيرة بين المدن والقرى، والقضاء عليها، مبينة أن وزارة التربية خاطبت التعليم العالي بقصد التخطيط والتنسيق فيما يخص المناهج والمقررات التي تقدمها الجامعات والكليات المنتشرة في كافة أرجاء المملكة، وبين الحاجة الفعلية للتخصصات التي تطلبها التربية لكل منطقة، حتى تتوازن الحاجة الفعلية للتخصصات مع الوفرة المكانية لمعلمات كل مدينة وقرية وهجرة، وهو ما سيحد ويقضي على مشاكل النقل والتنقل. وأضافت الفايز أن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً في الإشراك الفعلي للطالبات في تشكيل قرارات وخطط التعليم بالمملكة، من خلال عنايتها التامة بتشكيل مجالس الطلاب والطالبات في كل المناطق التعليمية. وعن غياب التخصص في المجال الصحي المدرسي، أكدت أن الوزارة ستعمد إلى خلق وإنشاء عيادة صحية متكاملة ومتخصصة في كل مجمع تعليمي، بعد أن تم التنسيق مع وزارة الصحة بما يخص التبعية والإشراف للوحدات الصحية المدرسية، وإلحاقها ضمن مهامها ليتم تبادل ذلك بالممرضين والممرضات المتخصصين لتغطية المجمعات المدرسية في المملكة، وجعلهم وسطاء للربط ما بين الوزارتين من خلال الوحدات الصحية السابقة، مؤكدة أن الوزارة هيأت الواقع التعليمي تهيئة متكاملة لكي يتم استيعاب الخطط الجديدة للمقررات. ورداً على سؤال الطالبة شادن الحجيلان حول سبب ضعف الجرعات التثقيفية والتعليمية التقنية والحاسوبية في المناهج والمقررات، ذكرت الفايز أن ذلك ليس ضعفاً ولا تقصيراً؛ كون ذلك يعود إلى أن الحاسوبية والتقنية في تطور مستمر وبوتيرة متسارعة ومتلاحقة، ما يصعب بسببه طباعة المقررات والكتب المدرسية، وأضافت «الوزارة في هذه الحالة ستعمد إلى تغيير المناهج أسبوعياً، وهذا أمر لا يتأتى». وعن تجربتها، وهي تحظى بثقة خادم الحرمين الشريفين متسلمة أعلى منصب نسائي في البلاد، أكدت أن ذلك كان بمثابة التحدي الكبير الذي واجهته، مضيفة أن دعم ووقوف خادم الحرمين الشريفين معها كانت اليد المساندة لها، وكذلك يد المساعدة التي قدمها وزير التربية والتعليم والوكلاء وكافة الزميلات في التربية والتعليم. ولم تُخفِ الفايز خلال حديثها حول تلك التجربة أنها وجدت أن إدارات التربية والتعليم كانت تنتظر التوجيه والقرار في كل شيء من قبل الوزارة، وهذا أمر لم يرغبه صناع القرار، كونهم يطمعون في التفعيل الأكثر والأجدى لإدارات التعليم، مشيرة إلى أنها تفاجأت بحصولها على جائزة المرأة العربية المتميزة للدورة السادسة، من مؤسسة المرأة العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية في العام 2011م.

عداوة القانون !

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121224/Con20121224558494.htm

خالد السليمان

قال الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف آل الشيخ؛ مبررا ما يحدث من مخالفات وتجاوزات في بعض الأسواق: «إننا لسنا في عهد الصحابة لنكون مثلهم»، لكن الصحيح أيضا ـ يا معالي الرئيس ـ أننا لسنا في عهد الجاهلية!

لا أحد يريد من الناس أن يكونوا ملائكة في تصرفاتهم وأخلاقياتهم، كل ما نريده أن يحترموا القانون الذي كفل لكل واحد منهم حقه في التحرك في حدود مساحة حريته التي كفلها النظام، دون أن يضايقه أحد أو يتعدى على كرامته أحد!
وعندما تكون الكلمة العليا للقانون، فإن أحدا لا يجرؤ على التصرف كما لو أنه في مملكته الفوضوية الخاصة، فلحريتك حدود لا تتجاوزها، ولتجاوزاتك قيود لا تكسرها، وإلا فإن للقانون عقوبة يطبقها، وهذا هو الفارق بين أسواقنا وأسواق بلدان أخرى لا تفرض نفس القيود ولا تملك نفس رجال الحسبة، ولكنها رغم ذلك خالية من عيوب المعاكسات والمضايقات والتجاوزات، ليس لأنهم أكثر أخلاقية منا، ولكن لأن للقانون خطا فاصلا يقف عنده الجميع دون حتى أن يروه!
إن القانون هو الناظم لعلاقة الفرد بالمجتمع، وبخاصة ما يتعلق بالسلوكيات العامة، انظروا إلى سلوكيات بعض شعوب الدول المتقدمة، فهم في بلادهم أكثر انضباطا واحتراما للقانون، لكن سلوكياتهم خارج بلادهم تتغير، وتصبح رهنا بمدى جدية وحزم تطبيق القانون في البلدان الأخرى!

السجينات المرفوضات.. عقوبة بلا جريمة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14882

جبرين علي الجبرين

على الرغم من أن المرأة أقل إجراما من الرجل، إلا أن المجتمع يعاقبها بشكل أكثر قسوة، وذلك استجابة لثقافة التمييز والتفرقة بين الرجل والمرأة حتى في الجريمة. ويدعم ذلك ما ذكره اللواء علي الحارثي مدير عام السجون "أنه يتم استئجار مبان للسجينات اللاتي ينهين مدة محكوميتهن ولا يخرجن من السجن لممارسة حياتهن بشكل طبيعي، بسبب رفض الأهل عودة السجينة إلى الأسرة، وذكر أنه في بعض الحالات يصل الأمر إلى القتل، وهي حالات نادرة ولكنها موجودة". ندرة هذه الحالات وقلتها لا يعني إهمالها وعدم الحديث عنها ومحاولة فهمها وتفسيرها، فالذين يرفضون بناتهم وقريباتهم المفرج عنهن من السجن، هم أنفسهم الذين يقيمون الولائم والاحتفالات لأولادهم وأقاربهم المفرج عنهم من الرجال، بعض الآباء يرفض خروج ابنته من السجن وفي المقابل تجده يطرق كل السبل لإخراج ابنه المسجون، أو أحد أقاربه الذكور، وفي نفس الوقت يرى أن هذا السجن يجب أن يكون مقرا دائما للمرأة المرتكبة لذات الجرم.
المتأمل لحال بعض السجينات، يلاحظ أنه ما إن تنتهي عقوبة الجريمة، حتى تبدأ عقوبة بلا جريمة، قد تكون أشد وأطول وأكثر قسوة على المرأة، وتتمثل في رفض عودة السجينة إلى أسرتها، وعدم المبالاة بما يحصل لها، ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى القتل.
رفض السجينة بهذه الطريقة يعكس شعورا متجذرا لدى البعض بعدم التسامح مع الأنثى، ومعاقبتها عند أول خطأ، وقد يكون مصدر ذلك هو نظرة الجاهلية، التي ما يزال بعض رواسبها عالقا في أذهان البعض منا، ويبدو أنها جزء من اللاشعور الذي يحكم تصرفاتنا دون أن نعلم. هذه النظرة مثقلة بوصمة العار، وارتباطه بالمرأة في مقابل ارتباط الشرف بالرجل، ولذلك فإن الرجل ملزم بقتل المرأة حفاظا على شرفه هو، وليس حفاظا على شرف المرأة، وإن كان ذلك كله جهلا.
الحساسية البالغة في هذه القضية لا تقتصر على المرأة المجرمة، وإنما تمتد لتشمل بعض النساء لمجرد الشبهة أو الاتهام، ولهذا السبب فإنه يجب على جهات الضبط مراعاة هذه الحساسية المفرطة في هذا الجانب، والأخذ في الاعتبار أن المجتمع يحاكم المرأة على مجرد الشك، ويحكم عليها بالإعدام قبل التأكد من ثبوت الجريمة، ولذلك ينبغي عدم التعجل في توجيه التهمة للمرأة، والاتصال بوالدها أو إخوتها على اعتبار أن ذلك من الستر؛ لأنه يكون له ردود أفعال غير عقلانية، وجميعنا ما نزال نتذكر القصة المفجعة، والتي انتهت بقتل فتاتين عند بوابة دار الفتيات في مدينة الرياض.

البعض يعتقد أن المرأة حتى لو كانت بريئة، فهي في منزلة أقل حتى من الرجل المجرم، فيمكن تزويج المجرم بامرأة شريفة لعله يستقيم، ويقبل منه أن يظهر التوبة والالتزام، ويمسح بذلك ماضيه الإجرامي، بينما لا يقبل من المرأة ذلك، وما يزال عالقا في ذاكرتي أحد الرجال، ظهر في قناة تلفزيونية، وعرض تقديم ابنته للزواج من رجل آخر في سبيل إقناعه للتنازل عن مطالبته بحقه الشرعي بقتل أحد المجرمين. فالمرأة التي يتم إسقاطها من قاموس الإنسانية بهذا الأسلوب القبيح لتنضم إلى منظومة الهدايا الثمينة، ويتم تقديمها من قبل والدها هدية رخيصة لرجل مسن من أجل إنقاذ رجل مذنب؛ من الطبيعي أن يتم الحكم عليها بالإعدام عندما ترتكب جريمة أو حتى تتعرض لاتهام.

وقد يكون ذلك بسبب نقص في العلم الشرعي، والخضوع لسلطان الأعراف والتقاليد، والخوف من سياط النقد الاجتماعي، أكثر من الخوف من الله سبحانه وتعالى، وعدم تذكر قوله تعالى: "إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء" (النساء 48)، وإذا كان الله سبحانه وتعالى يقبل توبة الرجل والمرأة دون تفريق، فما بالنا نتجاوز ما يأمرنا به ديننا، ونفرق بينهما حتى في التوبة.

تخفيف اعتمادية المرأة على الرجل، وإيجاد فرص عمل متعددة للمرأة بشكل عام، ولهذا النوع من النساء بشكل خاص، وتسجيلهن في الضمان الاجتماعي، مع إعطاء أولوية في التوظيف المناسب، وتدريبهن على الاعتماد على النفس، وإعطائهن أولوية في وزارة الإسكان للحصول على منزل. حلول يجب الأخذ بها على الفور؛ من أجل تمكين المرأة من العيش بمفردها دون حاجة لأحد.

جرائم الشرف تحدث عندما يكون الشخص في صراع داخلي، ويتعرض لضغط ذاتي يدفعه نحو الخضوع لمعايير المجتمع، حتى لو لم يكن مقتنعا بما يفعل، ولذلك تجده يتجه للطرف الأضعف، وهو المرأة، ويجد في قتلها مخرجا من هذا الصراع. هذا النوع من جرائم الشرف يحدث في المجتمعات العربية، وغالبا ما يكون القاضي والخصم والحكم هو الرجل، فهو الذي يصدر الحكم وينفذه، ورغم ذلك تتسامح المجتمعات مع هذا النوع من الجرائم، وفي الكثير من الأحيان لا يتم القصاص من الرجل الذي يرتكب هذا الفعل، ويبقى السؤال المهم: هل من يقومون بجرائم الشرف هم من الرجال الشرفاء، الذين سجلهم خالٍ من تدنيس الشرف وخوارم المروءة؟

لا أحد يعرف الإجابة، ولكنها تفتح بابا واسعا لدراسة وتحليل هذا النوع من السلوك البشري.

مجلس الوزراء يوافق على مشروع نظام حماية الطفل

دعا مجلس الأمن للوقوف بحزم لمنع سلطات الاحتلال الإسرائيلي من بناء المستوطنات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/422505

واس - الرياض

وافق مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، أمس على مشروع نظام حماية الطفل على أن تستكمل الإجراءات اللازمة الخاصة به.

كما وافق على تعديل إحدى فقرات تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي لتتضمن تقديم الخدمات الإسعافية الطبية بوصفها المقدِّم الرئيس لهذه الخدمة في المملكة، ويشمل ذلك النقل الإسعافي بجميع أنواعه: البري والبحري والجوي، والخدمات الصحية لمرحلة ما قبل المستشفى للمرضى والمصابين في الحوادث والكوارث»، وقيام هيئة الهلال الأحمر السعودي

بإبرام عقد شراكة استراتيجية مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لإنشاء معهد متخصص لتدريب منسوبي الهيئة وغيرهم من أفراد المجتمع.
وكان سمو ولي العهد ترأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الاثنين، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي بداية الجلسة دعا مجلس الوزراء، المولى عز وجل أن يكلل جهود أصحاب الجلالة والسمو، قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في القمة الثالثة والثلاثين، للمجلس الأعلى، التي عقدت أمس، في مملكة البحرين الشقيقة، بالتوفيق والسداد، لتحقيق المزيد من الإنجازات التي تعمق مسيرته الناجحة بفضل الله، مثمنًا دور المجلس في تعزيز التلاحم والتكاتف بين دوله، حكوماتٍ وشعوبًا.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام، الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، في بيانه عقب الجلسة، أن المجلس تناول عددًا من الموضوعات المحلية ومستجدات الأحداث الإقليمية والدولية.
وأفاد أن مجلس الوزراء، أكد اهتمام الدولة، بالحفاظ على الموروث الحضاري والثقافي للمملكة، ومن ذلك، التراث العمراني، الذي يمثل هوية الدول والمدن، ويصور جزءًا مهمًا من تاريخها وثقافتها، منوهًا - في هذا الصدد - بالدور الذي تؤديه جائزة الإنجاز مدى الحياة في مجال التراث العمراني، التي تقدمها مؤسسة التراث الخيرية.
ورحب المجلس، بنتائج اجتماعات الدورة التاسعة والثمانين، لمجلس وزراء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «أوابك»، التي عقدت في القاهرة، مثمنًا دور المنظمة، في تعزيز التعاون بين الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، وتحقيق أفضل السبل لتطوير صناعاتها النفطية، وإقامة المشروعات المشتركة.
وفي الشأن الدولي، أثنى مجلس الوزراء، على البيانات التي أصدرتها أغلب الدول الأعضاء في مجلس الأمن وأعلنت فيها إدانتها، قرارات سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بناء المستوطنات في مدينة القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة، داعيًا مجلس الأمن، إلى الوقوف بحزم لمنع سلطات الاحتلال، من تنفيذ تلك المشروعات، التي ستوقف عملية السلام برمتها.
وبين الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، أن المجلس واصل - إثر ذلك - مناقشة جدول أعماله، وأصدر القرارات التالية:
أولاً:
قرر مجلس الوزراء الموافقة على تفويض صاحب السمو رئيس الهيئة العامة للطيران المدني - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الباكستاني في شأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الجمهورية الإسلامية الباكستانية في مجال خدمات النقل الجوي، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثانيًا:
بعد الاطلاع على ما دار من بحث في جلسة سابقة لمجلس الوزراء حول تنظيم الهلال الأحمر السعودي، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
أولاً - تعديل الفقرة (3) من المادة (الخامسة) من تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (213) وتاريخ 1432/7/11هـ لتكون بالنص الآتي:
«تقديم الخدمات الإسعافية الطبية بوصفها المقدِّم الرئيس لهذه الخدمة في المملكة، ويشمل ذلك النقل الإسعافي بجميع أنواعه: البري والبحري والجوي، والخدمات الصحية لمرحلة ما قبل المستشفى للمرضى والمصابين في الحوادث والكوارث».
ثانيًا - التنسيق بين هيئة الهلال الأحمر السعودي وحرس الحدود في المهمات الخاصة بالإنقاذ والإسعاف البحري، والاستفادة من التجهيزات البحرية المتوافرة لدى المديرية العامة لحرس الحدود المستخدمة في مثل هذه الحالات.
ثالثًا - قيام هيئة الهلال الأحمر السعودي بإبرام عقد شراكة استراتيجية مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لإنشاء معهد متخصص لتدريب منسوبي الهيئة وغيرهم من أفراد المجتمع وفقًا لما نصت عليه الفقرة (7) من المادة (الخامسة) من تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي، مع مراعاة ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم (285) وتاريخ 1431/8/14هـ، وبما لا يتعارض مع أحكام نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.
ثالثًا:
وافق مجلس الوزراء على تعيين الأستاذ / عبدالرحمن بن عبدالله العيبان عضوًا في مجلس الضمان الصحي التعاوني - ممثلًا لوزارة التجارة والصناعة - لإكمال مدة السنوات الثلاث المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء رقم (347) وتاريخ 1431/11/3هـ.
رابعًا:

قرر مجلس الوزراء اعتماد الحساب الختامي للمؤسسة العامة لجسر الملك فهد للعام المالي (1432 / 1433هـ).
خامسًا:
قرر مجلس الوزراء الموافقة على قيام الهيئة العامة للاستثمار بالتباحث لعقد اتفاقيات للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات مع كل من: (الأرجواي، وألبانيا، وبلغاريا، وجورجيا، ومقدونيا، ومالطا، والنرويج، والبرتغال، وسلوفينيا، وكرواتيا، وطاجاكستان، وتركمانستان) وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم الرفع بما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.
سادسًا:
وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:
1 ـ تعيين صاحب السمو الأمير محمد بن سعد بن خالد آل سعود على وظيفة (مدير عام إدارة العمليات) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية.
2 ـ تعيين غازي بن خالد بن أحمد ديري على وظيفة (مستشار جيولوجي) بالمرتبة الخامسة عشرة بهيئة المساحة الجيولوجية السعودية.
3 ـ تعيين إبراهيم بن سليمان بن محمد المسيطير على وظيفة (مستشار قانوني) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الصحة.
4 ـ تعيين إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم الدعيلج على وظيفة (مدير عام الميزانية العامة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة المالية.
إضافة إلى ما سبق ناقش مجلس الوزراء عددًا من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله ومن بينها مشروع نظام حماية الطفل، ووافق عليه من حيث المبدأ، على أن تستكمل الإجراءات اللازمة الخاصة به، كما اطلع المجلس على التقريرين السنويين من وزارة المالية، خاص بمصلحة الزكاة والدخل، ووزارة العمل خاص بصندوق تنمية الموارد البشرية، ووجه حيالهما بما رآه.

المجلس اعتمد اتفاقية مع جامبيا في خدمات النقل الجوي

أعضاء شورى طالبوا بالفصل بين هيئة الرقابة ونزاهة منعا لتداخل الصلاحيات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121225/Con20121225558653.htm

فارس القحطاني (الرياض)
طالب عدد من أعضاء مجلس الشورى، هيئة الرقابة والتحقيق بتنسيق عملها مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة»، منعا للازدواجية والتداخل في الصلاحيات، مشيرين إلى أن «نزاهة» تعاني من المحدودية في الصلاحيات، وطالبوا بالبحث عن أسباب تعثر المشاريع بشكل أكبر، وأن يشمل تقرير الهيئة القادم الجهات التي لا تشملها رقابة هيئة الرقابة.
وطالبوا بدعم هيئة الرقابة بتوفير كادر وظيفي لأعضائها من المراقبين والمحققين، مثل ما يتمتع به أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام وديوان المظالم وديوان المراقبة العامة.

إلى ذلك أكد عضو مجلس الشورى حمد القاضي وجود تداخل في الصلاحيات بين هيئة الرقابة والتحقيق ونزاهة ذلك فيما يتعلق بالكشف عن المشاريع المتعثرة، وقال «نلاحظ أن ما يذكر في نزاهة من كشف لتعثر المشاريع يتماثل في هيئة الرقابة والتحقيق»، مطالبا بتوحيد الإجراءات لتحقيق المصلحة العامة.
وأشار عضو المجلس اللواء طيار عبدالله السعدون إلى أن نزاهة تعاني من محدوديات صلاحياتها، مؤكدا ضرورة التركيز في تقريرها عن أسباب تعثر المشاريع وحلولها، مضيفا يجب معاملة موظفي هيئة الرقابة والتحقيق مثل ما يعامل به موظفو نزاهة حتى لا يكون هناك تسرب أو أي خلل، كما يجب على الشورى دعم الهيئة في شتى القطاعات حتى تقوم بواجبها المطلوب.
وطالب الدكتور محمد نصيف بإيجاد كادر وظيفي لمعالجة أسباب تسرب موظفي الهيئة إلى القطاعات الحكومية الأخرى.
وتساءل الدكتور عبدالله الحربي «لماذا هيئة الرقابة والتحقيق لا تشير في تقريرها إلى الجهات التي لا تشملها رقابتها حتى نتمكن في الشورى من الاطلاع على كافة الإجراءات المتعلقة بتلك الإجراءات في قضايا الرشوة، التزوير، تزييف العملة، الاختلاس والمخالفات البريدية»، مشيرا إلى أن معظم هذه الجرائم للأجانب أكثر من السعوديين ما عدا جريمة الرشوة 677 سعوديا و 173 أجنبيا أي نسبة السعوديين في هذه القضايا 75 في المائة، مؤكدا أن الهيئة لا يمكنها اكتشاف هذه القضايا لأن صلاحياتها تقف عند حد التدقيق والرفع إلى ولي الأمر، وأعتقد أن الدور الأكبر عند الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.
وكانت اللجنة قد أوصت هيئة الرقابة والتحقيق بتضمين تقاريرها القادمة تحديد مسؤوليات الجهة صاحبة المشروع والمشرفة عليه وأسباب التعثر وكيفية معالجته، التأكيد على قرار مجلس الشورى رقم 6/11 وتاريخ 1420/3/27هـ الذي ينص على توفير الإمكانات لهيئة الرقابة والتحقيق بما يكفل لها القيام بواجباتها على أكمل وجه، خاصة ما يتعلق بمساواة موظفيها بنظرائهم بهيئة التحقيق والادعاء العام.
وناقش المجلس تقرير وزارة التجارة والصناعة، وأوصت اللجنة إعادة صياغة الاستراتيجية الوطنية للصناعة وتضمينها ما يحقق الانتقال نحو اقتصاد المعرفة وتطوير التكنولوجيا في مجال الصناعة، توفير الموارد المالية والبشرية لبعثة الوزارة لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف ولمكاتب الملحقين التجاريين في الخارج وبما يتناسب مع مركز المملكة التجاري، على الوزارة أن تزيد جهودها ميدانيا في مجال حماية المستهلك، أهمية الإسراع في إصدار نظام الشركات.

وعلق عدد من الأعضاء على التقرير، وقال الدكتور سعدون السعدون «إن الوزارة ضعيفة ماليا وإداريا»، مشيرا إلى أن كوادرها تحتاج لتأهيل وتدريب، مطالبا بأن يكون هناك فروع غير مستأجرة للوزارة، ودراسة الوضع الحالي لفروع الوزارة وتوفير ما تحتاجه من أدوات لخدمة المواطنين.
من جهته طالب العضو الدكتور عبدالله نصيف باستدعاء مسؤولين من الوزارة لمناقشة الوضع الحالي للوزارة، لافتا إلى أن هناك تفشيا في البضائع المقلدة في أسواق المملكة، وهذا ما يؤكده التقرير، حيث بلغت الجولات التي قامت بها الوزارة وأسفرت عن الكشف عن 4635 طنا تمت مصادرتها وهي تمثل مواد غذائية واستهلاكية.
وبين رئيس لجنة الاقتصاد والطاقة بالشورى أسامة قباني أن اللجنة خاضت اجتماعات مطولة ومتعمقة مع عدد من الجهات ذات العلاقة وهي وزارة التجارة وهيئة المواصفات والمقاييس وهيئة الغذاء والدواء ومصلحة الجمارك وعدد من المختبرات الخاصة، وتبين أن نسبة من البضائع المقلدة والتي دخلت إلى السوق المحلية هي جزء من البضائع المهربة، وجزء منها يتم صنيعه من قبل العمالة الوافدة بدون ترخيص وليس وفق المواصفات والمقاييس.
وناقش المجلس مقترح مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا والمقدم من لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي، وأكدت اللجنة في تقريرها الحاجة لحماية المجتمع والبيئة العلمية والتعليمية ممن يحملون شهادات غير معترف بها، مشيرا إلى أن هناك عددا كبيرا ممن يحصلون على هذه الشهادات يعملون في القطاع الأهلي والخاص وشبه الحكومي والذي لا يتطلب العمل به معادلة شهاداته، كما أن عددا من الملاك والتنفيذيين في بعض الشركات والمؤسسات يسعون إلى الحصول على هذه الألقاب، وأكدت اللجنة أن هناك بعض المسؤولين في القطاع الحكومي تجاوزت مناصبهم الوظيفية الإجراءات المعتادة التي تستلزم فحص المؤهلات ومعادلتها.
ونفى رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي الدكتور أحمد آل مفرح أن يكون لديهم رقم معين عن عدد الشهادات المزورة أو المسؤولين الذين يحملونها، مضيفا هذه الإشكالية في طريقها إلى أن تكون ظاهرة ويجب أن نكافحها بالأنظمة الصارمة للحد منها ومعاقبة من يحملون تلك الشهادات.
وكانت توصية اللجنة الموافقة على مشروع نظام توثيق ومعادلة الشهادات العليا بالصيغة المرافقة.
كما ناقش المجلس تقرير مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، وأوصت اللجنة بأهمية التوسع في برامج الزيارات المنزلية، والتعاقد مع المستشفيات الخاصة بقبول الحالات المزمنة واعتماد المبالغ المطلوبة لهذين البرنامجين،

أن تضمن المؤسسة تقاريرها تفاصيل عن الميزانية الاعتمادات وأوجه صرفها، تضمين تقاريرها إحصائيات ومعلومات عن الأخطاء الطبية وأسلوب التعامل معها مقارنة ذلك مع المراكز الطبية المتقدمة.
كما وافق مجلس الشورى على مشروع الاتفاقية الموقعة بين المملكة وجمهورية جامبيا في مجال خدمات النقل الجوي بالصيغة المرفقة.
كما وافق المجلس على وجهة نظر لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات تجاه التقرير السنوي للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات وكانت توصية اللجنة على الجهات الحكومية ذات العلاقة تزويد وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بقياس قيم المؤشرات الخاصة بها مع التزام الدقة وفقا للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.
ووافق مجلس الشورى على وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن تقرير هيئة التحقيق والادعاء العام وكانت توصيات اللجنة أولا على هيئة التحقيق والادعاء العام العمل على التعريف بمهامها عبر وسائل الإعلام والاتصال، ثانيا على الهيئة تطوير مركز البحوث والتعاون مع الجهات البحثية ذات الصلة في توسيع نشاطه.

أصر على اتهام كاتب عدل وقاض سابق بالتورط في الإفراغ داخل منزله

رجل أعمال يقر بدفع 60 مليونا لاستخراج صك على أرض ذهبان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121225/Con20121225558667.htm

إبراهيم علوي (جدة)
عقدت الدائرة الجزائية الثالثة أمس جلسة جديدة للنظر في قضية خمسة متهمين أحدهم كاتب عدل وآخر عمل قاضيا قبل أن يتحول لمهنة المحاماة أخيرا إضافة لرجلي أعمال وموظف حكومي واجهوا اتهامات بالرشوة والتزوير في صكوك أراض وتزويد كتابات عدل بوقائع كاذبة على أنها صحيحة في صكوك تختص بأرض في ذهبان مساحتها 4.6 مليون متر مربع، بموجب حجة استحكام لا أساس لها، وقيامه بإفراغ أرض من البائع (رجل أعمال) إلى المشتري وهو رجل أعمال آخر، حيث تبين فيما بعد أن البائع الذي حضر هو شخص منتحل لشخصيته، ومن ثم تمليكها للمتهم الثاني، وإصدار كاتب العدل صكا بذلك لقاء 10 ملايين ريال كرشوة من المتهم الثاني، وإخلاله بواجبات وظيفته وإصداره صك أرض لا أساس له، فيما وجهت لبقية المتهمين الأربعة مساعدة المتهم الأول في الإخلال بوظيفته، والمساهمة في ارتكاب المتهم الأول جريمة تزوير وتغيير وقائع صحيحة في الصك محل الاتهام، بمساعدة المتهمين الثاني والثالث، ووساطة الرابع والخامس.
بدأت الجلسة بمثول المتهم الأول وهو كاتب عدل سابق أنكر فور جلوسه كافة الاتهامات التي وجهت إليه طالبا من ناظر القضية فرصة أخرى لتقديم مذكرته للدفاع عن الاتهامات التي وجهت إليه معللا ذلك بعدم استكمالها خلال الأيام الماضية.
بعد ذلك أبرز ناظر القضية الصك محل الاتهام، متسائلا عن مدى معرفة المتهم به، حيث رد عليه بأنه هو من قام بإفراغ الصك مشيرا إلى أنه حضر إليه في مكتبه شخص أسمر البشرة يحمل صكا في يده وأوراق الإحالة الخاصة به بالإضافة إلى أوراقه الثبوتية، طالبا إفراغ صك لشخص حدد اسمه، مؤكدا أنه سيحضر في وقت لاحق لإتمام عملية البيع.

وزاد المتهم أنه رفض إتمام عملية المبايعة كون المشتري غير موجود إلا أن شفاعة أحد الموظفين لديه بحجة سفر البائع، جعلته يقوم بعقد المبايعة غير أنه اشترط استكمال أوراقها عند حضور المشتري والذي أكد أنه حضر لاحقا في ذات اليوم وأتم عملية البيع، غير أنه عرف بعد ذلك أن البائع والشاري لم يتقابلا، ما جعله يكشف عن وجود خلل في أركان البيع، فخاطب رئيسه بواقع مذكرة، قدمها بدوره إلى جهات مختصة لإلغاء الصك وهو ما حدث، وأشار المتهم إلى أن هذه الواقعة حدثت قبل 8 أعوام.

وعندما سأل القاضي المتهم ما إذا كان باستطاعته إحضار هذه المذكرة التي أشار إليها رد المتهم :(سأحاول ولعلي أحصل عليها) ثم أنكر المتهم بعد ذلك أن يكون قد تقاضى مبلغ 10 ملايين ريال كرشوة من المتهم الثاني، وقال:(من لديه دليل على ذلك فليقدمه.(

عقب ذلك مثل المتهم الثاني وهو رجل أعمال فأكد أنه صاحب الأرض محل الاتهام في الصك المزور، وقال لناظر القضية: توجد لدي أرض بمساحة تتجاوز 4 ملايين متر مربع كانت بلا صك وقد حاولت استخراج صك لها بلا جدوى، وقد حضر إلي شخصان أشارا علي بوجود شخص (وهو المتهم الرابع) وأكدوا أنه باستطاعته أن يستخرج صك شرعي من خلال مكتب إحدى الشخصيات الهامة.

وأضاف :طلب مني مقابل ذلك دفع مبلغ 60 مليونا، 28 مليونا لشخص و 22 مليونا لشخص آخر و 10 ملايين لثالث، وقد قمت بتوفير المبلغ ودفعته بشيكات حددت أسماء أصحابها في الشيكات المدفوعة للمتهم الثالث.

وقال المتهم الثاني :حددوا لي يوم الجمعة عقب صلاة الظهر للتوجه الى منزل المتهم الاول وقد حضرنا اليه فعلا واستقبلنا وتم الإفراغ لديه في مسكنه وقد طلب مني إحضار شخص لأسجل الأرض باسمه ،فأحضرت صديقي المتهم الثالث وقام بإفراغ الأرض باسمي كونه البائع وقد صدر الصك لأقوم بعد ذلك ببيعها بمبلغ 160 مليونا، تقاضيت منها 60 مليونا ،وبعد أيام عرفت من خلال اتصال هاتفي بكاتب العدل ،أن الصك عليه مشكلة وقد تم إيقافه وقد أبلغت المشتري بذلك ولم أتقاض بقية المبلغ منه.

وتدخل المتهم الأول بدوره معترضا على أقوال المتهم الثاني، وقال: هذا غير صحيح ولم يحضر إلى منزلي وسأرد على ما ذكره في مذكرتي التي سأقدمها في الجلسة القادمة.

وأكد رئيس الدائرة الجزائية الثالثة الشيخ الدكتور سعد المالكي عقب ذلك أن المتهم الثاني أضاف على نفسه تهما جديدة باعترافه أمام الدائرة، وقال مخاطبا إياه : لقد اعترفت بأنك دفعت مبلغ 10 ملايين ريال للمتهم الأول، لينكر المتهم الثاني ذلك ، وقال: لا..لا أعرفه ولم التق به ولم أمنحه أي أموال ولم أشاهده إلا عندما التقيته في مسكنه.

فتابع القاضي : ولكنك اعترفت بأنك استخدمت صكا مزورا، وهذه تهمة استخدام محرر مزور وقد قمت ببيعه بموجب ذلك المحرر.

ورد المتهم: لم استخدمه وقد أبلغت المشتري بأن الصك غير صحيح ولم استخدمه بعد علمي بأنه مزور.

فقال ناظر القضية: ولكنك دفعت 60 مليونا مقابل الحصول عليه وقد بعت الأرض محل الصك وهذه مخالفة جديدة عليك.

بعد ذلك مثل المتهم الثالث أمام القاضي والذي ابتدره بسؤال حول دوره في القضية، ليرد عليه المتهم الثالث قائلا :

انحصر دوري في الإفراغ لصالح المتهم الثاني فقط ، وكان ذلك في منزل المتهم الأول ، وقد أكد معرفته بالمتهم الثاني منذ 30 عاما.

وتداخل المتهم الأول عقب ذلك رافضا أن يكون الإفراغ قد تم في مسكنه، وأنكر ذلك ،طالبا من المتهم الثالث تقديم وصف لمسكنه إذا كان يعرفه.

فأكد المتهم الثالث بدوره أن الإفراغ حدث في مسكن المتهم الأول وقدم وصفا دقيقا لمسكنه، وقال: استضافنا في صالة فسيحة داخل مسكنه للإفراغ حتى أنه لم يسقنا الشاي.

وزاد المتهم: ادعيت بأن الأرض ملكي وبعتها للمتهم الثاني وكان الصك جاهزا عندما وصلنا وقد قمنا فقط بالتوقيع في دفتر الضبط وغادرنا، مؤكدا أنه لم يتقاض مقابل ذلك ريالا واحدا كون المتهم الثاني الذي أحضره صديق عمره.

وأنكر المتهم الأول تلك الأقوال، وقال لم يزرن أحد في مسكني، بل حضروا إلى مقر عملي حيث تم الإفراغ، وأضاف: أن باستطاعة أي شخص أن يتبعني من مقر عملي حتى يعرف أين يقع مسكني، وهذه ليست بحجة علي خاصة أن مسكني معروف ومشهور.

وتواصلت أحداث المحاكمة بمثول المتهم الرابع والذي قدم مذكرة مكونة من 5 صفحات ومستندات وصور هامة لسير القضية، ردا على ما جاء في قرار الإتهام، وقد طلب ممثل الإدعاء تأجيل الرد عليها في الجلسة القادمة.

وعاد المتهم الرابع بعد ذلك لإنكار كل التهم التي سيقت ضده، وقال: ما ذكره المتهم الثاني غير صحيح ولم يحدث أن اتفقت معه على شيء.

وقال محاميه لناظر القضية:إن أقوال المتهم الثاني متضاربة، فهو تارة يذكر في التحقيقات أنه ذهب مع موكلي لمنزل المتهم الأول، والآن ينكر أمامكم أن يكون قد ذهب معه.
ورد عليه المتهم الثاني بأنه يعرف المتهم الرابع وقد طلب منه شخصيا دفع 60 مليونا مقابل استخراج صك أرضه وقد استلم الشيكات مني ولدي ما يثبت ذلك، كما لدي ما يثبت أنه أعاد إلي جزءا من الأموال المدفوعة له مقابل استخراج الصك بعد أن أبلغته بما حدث.
وعاد محامي المتهم الرابع ليرد عليه قائلا: ذكر المتهم الثاني أمام الدائرة القضائية الجزائية أنه دفع 60 مليونا لعدة أشخاص ولم يذكر اسم موكلي من ضمنهم، فما هي مصلحة موكلي في أن يتقاضى غيره الأموال؟
بعد ذلك مثل المتهم الخامس (الموظف الحكومي) طالبا التأجيل حتى يتمكن من الرد على الإتهامات بحقه، كونه وكل محاميا حديثا ولم يتسن له دراسة القضية وإعداد رده.
يذكر أن تلك الأحداث الساخنة والاعترافات، وإصرار المتهمين الثاني والثالث على توريط المتهمين الأول والرابع، استدعت تأجيل القضية إلى مطلع الشهر القادم للنظر فيها.

الطبيبة الهاربة تعود إلى جدة وتدلي بإفادتها.. وصحة جدة لجنة فنية لدراسة ملابسات وفاة الطفل سالم علوي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121225/Con20121225558882.htm

إبراهيم علوي (جدة)
تفاعلت قضية الطفل المتوفى سالم علي علوي خلال الاربع والعشرين ساعة الماضية وشهدت تطورا مثيرا بعد ان اكدت صحة جدة انها تتابع القضية باهتمام بالغ وأشارت الى انه بخصوص الطبيبة الهاربة فقد حضرت أول من أمس، فيما تم تشكيل لجنة فنية استشارية لدراسة ملف القضية.
وشددت صحة جدة في ردها على «عكاظ» أنه تم أخذ افادة الطبيبة بإدارة المتابعة الفنية بصحة جدة بعد التحقيق معها وأكدت انها سوف تستكمل كافة متطلبات القضية وترسل الى اللجنة الفنية الاستشارية وتحديد ما اذا كان هناك خطأ طبي أو تقصير أو اهمال، وبناء على رأي اللجنة تتم احالتها الى الجهات المختصة.
وكشفت صحة جدة أن اسباب التأخير في انهاء الاجراءات الخاصة بالقضية تعود لسفر الطبيبة وهي طرف رئيسي في القضية، علما بأن صحة جدة حظرت السفر عن الفريق الطبي المشرف على الحالة كما أنها خاطبت المستشفى لإلزامه بإحضارها.
وألمحت صحة جدة إلى أنها لا تجامل أحدا ولديها أنظمة وإجراءات تطبق نظاميا على جميع الجهات والمنشآت الصحية عند القيام بإقفال أي مستشفى، لافتة إلى إغلاق أكثر من مستشفى خاص بجدة ولم يكن هذا الاغلاق مجاملة لشخصية معينة أو من اجل شخص ما، وهي وفقا لقولها لا تفرق بين منشأة وأخرى ولا تنظر الى أي محسوبيات مع العلم بأنه عندما تكون المخالفة عبارة عن خطأ طبي صادر من طبيب معين فإنها تتعامل مع الطبيب نفسه ويكون الاجراء النظامي أو العقاب خاصا به وحده، أما عندما يتم رصد مستشفى معين أو أي منشأة طبية تشغل أطباء دون ترخيص أو لديها مخالفات فنية مثلا فإن من يتحمل الخطأ وقتها هي المنشأة.

وفي ما يتعلق بإحصائيات القضايا الموجودة لدي الهيئة الطبية الشرعية قالت «الهيئة الصحية الشرعية هي جهة مستقلة لا تتبع الشؤون الصحية في محافظة جدة ويرأسها قاض من الفئة (أ) وهي التي تتولى إصدار القرارات الخاصة بالأخطاء الطبية.«

من جهته، عبر والد الطفل سالم عن امله في الاسراع بإنهاء ملف القضية والتحقيق فيها بعد ان عانت الاسرة الامرين ابان مرض سالم، ومن ثم معاناتها من عدم تحويله الى الجهة المختصة لكي ينال المتسبب جزاءه.

وقال علوي «اراد الله ان يختار سالم الى جواره ولكن كان بأسباب وانا احمل الفريق الطبي في المستشفى نتيجة ما حدث له فقد تم منحه كمية دم اضافية لم يتحملها جسده الغض فبلغت نسبة الهيموجلوبين المنجلي لديه 95%. وقد قام الفريق الطبي الآخر في المستشفى الجامعي بتبديل دمه يوميا ليصل الى تبديله ست مرات متتالية حتى يتم تخفيضه الى أقل من 30%.«

وأضاف «زوجتي تعاني الامرين جراء فقدها لابنها وهي حتى اليوم لم تستوعب فقده، وما زالت ضحكاته وحركته تطوف بالبيت وأركانه ولن ينسينا هذا الالم الا محاسبة المتسبب في وفاته.«

فحوصات الزواج كشفت 12 ٪ من الحالات .. و "العروس" في المقدمة

الايدز في جدة .. الميناء والمواسم وراء الصدارة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121225/Con20121225558715.htm

محمد داوود (جدة)

تتصدر محافظة جدة قائمة الإصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة الايدز طبقا لآخر إحصائيات وزارة الصحة التي كشفت أن نسبة الإصابة بين المواطنين بلغت 29 % و 38 % من غير السعوديين. وتأتي الإحصائية عقب إحصائيات سابقة عن انخفاض معدل التبليغ عن السنوات السابقة بشكل ملحوظ، وبلغ العدد التراكمي لكل الحالات المكتشفة منذ بداية عام 1984 حتى نهاية عام 2010م 16334 حالة منها 4458 سعوديا و 11876 غير سعودي .

ووفقا لإحصائيات الوزارة فإنه تم اكتشاف 1121 حالة جديدة مصابة بفيروس الايدز عام 2010م، منها 439 سعوديا و 682 غير سعودي، ويلاحظ انخفاض في الحالات المكتشفة بين السعوديين لهذا العام يقل بمعدل 9 % عن الحالات المكتشفة لعام 2009م. وتقل بمعدل 13 % عن العام الذي قبله 2008م، وبلغت نسبة الرجال إلى النساء وسط الحالات المكتشفة والمسجلة من السعوديين خلال عام 2010م 4 : 1 تقريبا.

الفئات والكشف

تشكل الفئة العمرية المصابة بالايدز من السعوديين في عام 2010م 15 – 49 سنة، 83 %، 362 حالة من أصل 439 حالة. وبينت الصحة أن طرق الانتقال بين السعوديين المكتشفين عام 2010م تلخصت في العلاقات الجنسية 93 % وتليها نسبة تعاطي المخدرات بالحقن 5 % بما يعني 23 حالة، ويليها انتقال العدوى من الأم إلى الجنين 2 % بما يعني 8 حالات.

وعن خلفية اكتشاف حالات الإصابة بين السعوديين فإن معظم الحالات بين السعوديين تم كشفها لوجود أعراض مشتبهة 44 % عند فحوص ما قبل الزواج 12 % عند فحص المخالطين 9 %، وسط نزلاء السجون 9 %، والمتبرعين بالدم 3 %.

وتضمنت طرق الاكتشاف بين غير السعوديين غير معروفة سبب الاكتشاف 21 %، وجود أعراض مشتبهة 19 %، عند تجديد الإقامة 17 %، ووسط نزلاء السجون 12 %، وعند استخراج الإقامة 10 .%

أسباب ومبررات

في سياق متصل قالت لـ «عكاظ» رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية لرعاية مرضى الايدز الدكتورة سناء فلمبان، إن جدة تتصدر قائمة المدن التي تم إحصاء مصابين بالايدز فيها من خلال تحليل البيانات، ويعزى ذلك إلى عدد من الأسباب، التي لا تعني بالتأكيد ارتفاع نسبة الإصابة مقارنة بالمدن الأخرى، حيث إن النسبة ما زالت ضمن النسب المعروفة في الدول ذات الاقل إصابة.«

وأشارت إلى أن مدينة جدة تعتبر من المدن الآهلة بالسكان وميناؤها مفتوح لتوالي مواسم الحج والعمرة، ويتواجد بها عدد ليس بقليل من المقيمين غير النظاميين الأمر الذي يسهم في اختلاط أفراد المجتمع مع منسوبي عدد من الدول ذات النسبة العالية بإصابات الايدز، كما أن نسبة العمالة التي تم اكتشاف إصابتها بالايدز هي من الدول المعروفة عالميا بوجود أوبئة مركزة أو معممة بين الفئات السكانية الرئيسية الأكثر عرضة للإصابة وذلك وفقا لإحصائيات المنظمات الدولية المعنية بالايدز وطبقا لما تدل عليه الدراسات الأخيرة.

التهميش الاجتماعي

الدكتورة فلمبان أضافت أنه على الرغم من الانخفاض النسبي العام لإجمالي انتشار فيروس نقص المناعة البشري فى الإقليم، غالبا ما تجد أن نسب الإصابة بالفيروس أكثر هتكا بالفئات التي تمارس سلوكيات محفوفة بالمخاطر ولها علاقة بانتشار العدوى مثل المشاركة في تعاطي المخدرات بالحقن، والفئات التي تمارس الجنس غير المحمي المتعدد الشركاء، وتشتمل هذه المجموعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على السكان المتنقلين والسجناء والشباب والنساء، وكثيرا ما تواجه هذه المجموعات من عوامل مساعدة عديدة مثل الضعف الديني والاقتصادي والاجتماعي والهيكلي مما يعرضهم للإصابة بالفيروس بما في ذلك الوصمة والتمييز والتهميش الاجتماعي، وطبقا للدكتورة فلمبان فإن معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعرض فئة واحدة على الأقل من هذه الفئات السكانية المعرضة للإصابة بالفيروس، وترتفع بالتالي نسبة انتقال الإصابة حين يتم نقل العدوى إلى شركاء المصابين بالايدز كالحلقة التي تتسع لتطال عددا أكبر من الضحايا ما لم يتم حصر انتقال العدوى، ويتطلب ذلك ضرورة الكشف المبكر عن الإصابة بالايدز والتأكد على عدم نقله إلى الشريك سواء الزوج أو الزوجة مع سرعة البدء على العلاج بانتظام حرصا على عدم تدهور جهاز المناعة والوضع الصحي العام، ويتعاظم تنوع الوباء بين الدول باختلاف التوجهات والالتزامات وتوافر الخدمات المتاحة وجودتها وإمكانية الوصول إليها من المحتاجين لها.

بيانات محلية

الدكتورة فلمبان أشارت إلى أن التقارير العالمية تحث على ضرورة وأهمية برامج الفحص والمشورة وإتاحة الخدمات الصحية للجميع لحصر انتشار الوباء العالمي بين الدول وخصوصا الدول ذات الأقل إصابة بالايدز مثل الدول العربية، ويستلزم العمل بجهد في جمع البيانات المحلية وتحليل النتائج ومقارنتها بالبيانات الدولية والاستفادة من الخبرات العالمية في تطبيق النهج السليم لمكافحة انتشار الايدز بما يتماشى والأعراف المحلية للبقاء ضمن الدول ذات الأقل نسبة في الإصابة بالايدز وتستلزم التخطيط لوسائل التدخل السليم للحد من المخاطر بين الفئات المختلفة ورسم الاستراتيجيات الوطنية أو تعديلها حسب ما يتطلب الوضع وتحديث الخطط والتي يجب أن تطبق، وتحديد الجهة التي يتم التطبيق من خلالها وكيفية التعاون المشترك بين القطاعات للتوصل إلى رفع مستوى الوعي لأفراد المجتمع.

اختراق البؤر

رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية لرعاية مرضى الايدز أبانت أنه غالبا ما تتمكن مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مكافحة الايدز من اختراق البؤر التي يمكن من خلالها انتقال عدوى الايدز بشكل أسهل من القطاعات الحكومية، وتتمكن بالتالي من نشر الوعي الصحي الاجتماعي لتسهم في توفير سبل الدعم الصحي والنفسي والاجتماعي للحالات المصابة بالايدز وأسرهم، كما يمكن تطبيق البرامج العالمية للحد من انتقال العدوى بين أفراد المجتمع والتوصل إلى أكبر عدد من الفئات المستهدفة وتقديم الفحص الطوعي لهم والمشورة، حيث غالبا ما يتم تعاضد وزارات الصحة وهذه الجمعيات في الوصول إلى الهدف المنشود.

إنشاء معهد متخصص لتدريب منسوبيها

تعديلات في تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121225/Con20121225558638.htm

واس (الرياض)
بعد الاطلاع على ما دار من بحث في جلسة سابقة لمجلس الوزراء حول تنظيم الهلال الأحمر السعودي، قرر مجلس الوزراء ما يلي:
أولا: تعديل الفقرة (3) من المادة (الخامسة) من تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (213) وتاريخ 1432/7/11هـ لتكون بالنص الآتي:
»تقديم الخدمات الإسعافية الطبية بوصفها المقدم الرئيس لهذه الخدمة في المملكة، ويشمل ذلك النقل الإسعافي بجميع أنواعه: البري والبحري والجوي، والخدمات الصحية لمرحلة ما قبل المستشفى للمرضى والمصابين في الحوادث والكوارث.«
ثانيا: التنسيق بين هيئة الهلال الأحمر السعودي وحرس الحدود في المهمات الخاصة بالإنقاذ والإسعاف البحري، والاستفادة من التجهيزات البحرية المتوافرة لدى المديرية العامة لحرس الحدود المستخدمة في مثل هذه الحالات.
ثالثا: قيام هيئة الهلال الأحمر السعودي بإبرام عقد شراكة استراتيجية مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لإنشاء معهد متخصص لتدريب منسوبي الهيئة وغيرهم من أفراد المجتمع وفقا لما نصت عليه الفقرة (7) من المادة (الخامسة) من تنظيم هيئة الهلال الأحمر السعودي، مع مراعاة ما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم (285) وتاريخ 1431/8/14هـ، وبما لا يتعارض مع أحكام نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية .

وزارة الشؤون الاجتماعية ل "الرياض":

الضمان" يضم 4 آلاف أسرة مهجورة في عام واحد«

المصدر: جريدة الرياضالثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/25/article795772.html

الرياض - نايف آل زاحم
كشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي د. محمد العقلا ل"الرياض" عن ضم 4097 أسرة مهجورة للاستفادة من اعانات الضمان خلال عام 1433ه.
واكد الدكتور العقلا ل "الرياض" أن البحث الاجتماعي المكتبي والميداني لأحوال هذه الفئة الكريمة من الأسر المهجورة وشهادات ذوي العصبة يكشف عن عقوق بعض الأزواج وتخليهم عن مسؤوليتهم تجاه أسرهم وزوجاتهم وأبنائهم وهو الأمر الذي يستوجب إجراء دراسات مكثفة لأحوال هذه الأسر وتنفيذ برامج لتنمية مهاراتهم، على أن تشمل هذه الدراسات وضع الأزواج الذين يهجرون أسرهم، وتنفيذ بعض البرامج لتنمية معارفهم الدينية والاجتماعية بما يضمن التعامل الإيجابي واستشعار المسؤولية تجاه الزوجة والأبناء.

ودعا الدكتور العقلا خطباء الجوامع وأئمة المساجد وأساتذة الجامعات من المتخصصين في الشأن الاجتماعي ومراكز البحوث الاجتماعية إلى تأمل هذه الإحصائية ودراستها سعياً للوصول إلى توصيات وحلول للتعامل مع مثل هذه القضايا في جميع مناطق المملكة والعمل على تقليصها إلى أدنى الحدود الممكنة.

136 مليون ريال لأجل غذاء المستفيدين من الضمان

المصدر: جريدة الرياضالثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/25/article795868.html

الرياض - واس
أودعت وكالة الضمان الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية مبلغ (136.058.114) ريال في حسابات المستفيدين والمستفيدات من الضمان الاجتماعي لأجل الغذاء لشهر صفر الجاري لهذا العام 1434هـ. وأوضح الناطق الرسمي بالوزارة أن الأسر المستفيدة من برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء يتفاوت عدد أفرادها ليصل إلى (15) فرداً وفق ما نص عليه الأمر الملكي الكريم مؤخراً، وكذلك قرار معالي وزير المالية رقم (950) وتاريخ 1432/3/25هـ القاضي بتخصيص مبلغ (4.500.000.000) ريال لتفعيل البرامج المساندة ودعمها. وبين أن المبالغ المخصصة لأجل الغذاء أودعت في حسابات المستفيدين كما هو متبع كل شهر للأسر المستفيدة دون المساس بالمعاش الشهري الخاص بها، مشيراً إلى أن برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء هو أحد برامج الضمان الاجتماعي المساندة المنفذة حالياً والمتمثلة في (برنامج المساعدات الضمانية، برنامج الدعم التكميلي، برنامج الفرش والتأثيث، برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي، برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء، برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء، وبرنامج المشاريع الإنتاجية). وأشار الناطق الرسمي إلى أن الإعلان شهرياً عن إيداع المبالغ يأتي تقديراً لاحتياج كثير من الأسر المستفيدة لهذه المساعدات وإشعاراً لها بذلك للمبادرة إلى الاستفادة منها.

.

أبدى امتعاضه الشديد من هذا البهتان العظيم

"الشايع": وزير الداخلية وجّه بتوقيف "الحمد" بعد التحقق من تغريداته

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/qftfde

سلطان المالكي، عبدالعزيز العصيمي- سبق- الرياض:
أكد الأمين العام المساعد للهيئة العالمية للتعريف بالرسول الدكتور خالد الشايع، أن وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف وجَّه الجهات المختصة بتوقيف الدكتور تركي الحمد بعد التحقق من نسبة تغريداته على "تويتر" إليه، كاشفاً أن وزير الداخلية أبدى امتعاضه الشديد لهذا البهتان العظيم ووجّه على الفور بالتثبت واتخاذ الإجراءات الرسمية، وبين أن "تغريدات الحمد فيها ضلال عظيم وزيغ مقيت حكم من خلالها بضلال اثنين من أولي العزم من الرسل، كما انه خالف العهود والمواثيق الربانية على الأنبياء وأممهم، ليزعم تصحيح عقيدة النبي العظيم".

وقال الدكتور خالد الشايع في بيان تلقت "سبق" نسخة منه: إن الأمانة العامة للهيئة العالمية للتعريف بالرسول صلى الله عليه وسلم ونصرته وانطلاقاً من رسالتها ومسؤولياتها في حماية الجناب النبوي تابعت التصريحات الشنيعة التي كتبها (د.تركي الحمد) في حسابه على الموقع الإلكتروني الاجتماعي تويتر ومنها قوله: (جاء رسولنا الكريم ليصحح عقيدة إبراهيم الخليل، وجاء زمن نحتاج فيه إلى تصحيح عقيدة محمد بن عبدالله) وهذه الأقوال فيها من الزيغ والضلال ما يوجب الإنكار غيرةً لله تعالى ولدينه، ونصرةً لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم".

وأضاف: "وهذا ما تحقق بحمد الله بتوجيهٍ من سمو وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز الذي أكَّد غيرته لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام ولشرعه جل وعلا، وأن الدولة حاميةٌ ومدافعةٌ عن شرع الله قولاً وعملاً وواقعاً، ووجَّه الجهات المختصة بتوقيف تركي الحمد وإحالته لهيئة التحقيق والادعاء العام لاتخاذ الإجراءات اللازمة، بعد التحقق من نسبة تلك الأقوال إليه".

وذكر الشايع: "ومما أشكره لسمو الأمير مبادرته في هذا القضية، فما أن تمت إحاطته بما كتب على حساب تركي الحمد من الأقوال المنكرة، وقبل أن تتوالى ردود الأفعال من الناس، حتى أبدى امتعاضه الشديد لهذا البهتان العظيم ووجه على الفور بالتثبت واتخاذ الإجراءات الرسمية".

وتحدث قائلاً: "فشكر الله لسمو الأمير محمد غيرته ونصرته لله ولرسوله عليه الصلاة والسلام، وهذا منه قيام بواجب الدولة في حماية الشرع المطهر، حيث جاء في المادة 23 من النظام الأساسي للحكم: (تحمي الدولة عقيدة الإسلام.. وتطبق شريعته وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة إلى الله) وهو في الحين نفسه شرفٌ وعزّ لمن قام به، وفلاح في الدنيا والآخرة، لقول الله تعالى عن نبيه محمد عليه الصلاة والسلام: (فَالَّذِينَ آمَنوا بِهِ وَعَزَّروه وَنَصَروه وَاتَّبَعوا النّورَ الَّذِي أنْزِلَ مَعَه أولَئِكَ هم المفْلِحونَ) [الأعراف: 157]".

وحول ما كتبه تركي الحمد في حسابه على تويتر قال الشايع: "فهو ضلال عظيم وزيغ مقيت، لأنه حكم من خلالها بضلال اثنين من أولي العزم من الرسل، وهما خليلا الرحمن: محمد وأبوه إبراهيم -عليهما أفضل الصلاة وأزكى السلام- والزعم بأن عقيدتهما التي أرسلهما الله بها محتاجة للتصحيح. (كَبرَتْ كَلِمَةً تَخْرج مِنْ أفْوَاهِهِمْ إنْ يَقولونَ إلَّا كَذِباً)".

وأضاف: "والقرآن الكريم مكذِّب لهذا الضلال الذي كتبه المذكور، فإن الله يقول: (ثمَّ أوْحَيْنَا إلَيْكَ أن اتَّبِعْ مِلَّةَ إبْرَاهِيمَ حَنِيفاً) [النحل: 123] فرسول الله محمد عليه الصلاة والسلام متابعٌ لأبيه الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام استجابة لأمر الله، وليس مصححاً لعقيدته، وكيف يصححها وهي دعوة للتوحيد الخالص لله جل وعلا، وهي عقيدة الرسل جميعاً ودعوتهم، ومن زعم تصحيحاً لهذه العقيدة فهو راغب عنها، وهو سفيه جاهلٌ ضال، والله تعالى يقول: (وَمَنْ يَرْغَب عَنْ مِلَّةِ إبْرَاهِيمَ إلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَه وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاه فِي الدّنْيَا وَإنَّه فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ) [البقرة: 130]".

وذكر: "والبهتان الذي كتبه تركي الحمد إضافة لتضليله الأنبياء هو استدراك على مرسلهم ربِّ العالمين تعالى وتقدس، الذي أرسلهم بالتوحيد الخالص والشرائع الكاملة، وبخاصة شريعة محمد عليه الصلاة والسلام التي ختم الله به رسالاته".

وقال الشايع: "محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وسيد الخلق أجمعين صلى الله عليه وسلم، الذي زكَّاه الله في القرآن العظيم في مواضع عديدة كقوله تعالى عنه: (مَا ضَلَّ صَاحِبكمْ وَمَا غَوَى (2) وَمَا يَنْطِق عَنِ الْهَوَى (3) إنْ هوَ إلَّا وَحْيٌ يوحَى) [النجم: 2 - 4] ثم يأتي من يزعم الحاجة لتصحيح عقيدته!".

وتحدث: "محمد رسول صلى الله عليه وسلم الذي جعل الله له من الخصائص ما لم يجعله من قبل لنبيٍّ مرسلٍ ولا لملك مقرَّب، كالشفاعة العظمى والحوض والكوثر، وجعله رحمةً للعالمين، قال الله تعالى: (وَأنْزَلَ اللَّه عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكنْ تَعْلم وَكَانَ فَضْل اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً) [النساء: 113] ثم يأتي من يحكم عليه بالضلال".

وقال في البيان: "محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أظهر الله للعالمين شرفه وفضله وكمال رسالته، وجعل له من خصائصه الكريمة ومميزاته الشريفة ما قدَّمه وفضَّله على كل الرسل عليهم السلام، ومن ذلك إمامته الأنبياء في بيت المقدس؛ فقد جمع الله تعالى له جماعةً منهم فصلى بهم إماماً؛ وذلك تأكيداً لفضله، وتنبيهاً على شرفه؛ وقد أخبر صلى الله عليه وسلم في حديث الإسراء، الثابت في الصحيحين، أنه اجتمع بعدد من الأنبياء، منهم إبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم عليهم السلام، وصلَّى بهم إماماً، والإمامة بالناس لها من الدلالة ما لها، فكيف إذا كانت الإمامة بالأنبياء؟! وبتعيين من الله جلَّ وعلا، ثم يأتي من يريد الاستدراك وتصحيح عقيدة هذا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم".

وأضاف: "محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي حكم الله بضلال وخسار من خالف عقيدته ودينه، كما قال سبحانه: (وَمَنْ يَبْتَغ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِيناً فَلَنْ يقْبَلَ مِنْه وَهوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ) [آل عمران: 85]. فأيَّ دينٍ وأيّ عقيدة يريدها تركي الحمد بتصحيح عقيدة محمد بن عبدالله".

وذكر: "محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أخذ الله الميثاق على جميع الأنبياء والمرسلين من آدم عليه السلام إلى عيسى عليه السلام؛ أنه إذا بعث النبيّ محمد صلى الله عليه وسلم في عهده أن يؤمن به ويتبعه، ولا تمنعه نبوته أن يتابع

نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم. وكل نبي أخذ العهد والميثاق على أمته أنه لو بعث محمد بن عبدالله أن يتابعوه ولا يتابعوا نبيهم. كما يدل عليه قوله سبحانه: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّه مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتكمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثمَّ جَاءَكمْ رَسولٌ مصدِّقٌ لِمَا مَعَكمْ لتؤْمِنَنَّ بِهِ وَلتَنْصرنَّه قَالَ أَأَقْرَرْتمْ وَأَخَذْتمْ عَلَى ذَلِكمْ إِصْرِي قَالوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدوا وَأَنَا مَعَكمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ (81) فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هم الْفَاسِقونَ) [آل عمران: 81، 82]. ثم يأتي تركي الحمد ليخالف هذه العهود والمواثيق الربانية على الأنبياء وأممهم ليزعم تصحيح عقيدة هذا النبي العظيم محمد صلى الله عليه وسلم".

وقال: :وبما تقدم يعلم أن ما زعمه تركي الحمد بأنه قد (جاء زمن نحتاج فيه إلى تصحيح عقيدة محمد بن عبدالله) وما صاحبها من تغريدات إنما هو ضلال مبين وزيغ مقيت لا أعلم من سبقه بالضلال فيها منذ عهد إبراهيم الخليل عليه السلام وحتى يومنا هذا".

وذكر حسب البيان: "ويعلم أيضاً أن الانتصار لمحمد عليه الصلاة والسلام ولأبيه الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام من أعظم القربات وأجلِّ الطاعات، فإذا كان الله جل شأنه قد نهانا عن مناداته باسمه مجرداً من وصف النبوة والرسالة، فلا نقول محمد مجرداً من الإجلال والتوقير، قال الله تعالى: (لَا تَجْعَلوا دعَاءَ الرَّسولِ بَيْنَكمْ كَدعَاءِ بَعْضِكمْ بَعْضاً) [النور: 63] هذا في النداء والحديث والخطاب، فكيف بمن يزعم تصحيح عقيدته عليه الصلاة والسلام. (سبْحَانَكَ هَذَا بهْتَانٌ عَظِيمٌ)".

الصحة: لا تهاون مع المقصرين .. ننتظر الشكوى

مجمع طبي يلقي طفلاً مريضاً على الرصيف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121225/Con20121225558848.htm

عبدالهادي الصويان (المدينة المنورة)

فوجئ المارة في أحد شوارع المدينة المنورة بطفل مريض مسجى على الرصيف لأكثر من 40 دقيقة، فيما والدته تقف إلى جانبه مستنجدة بقائدي السيارات العابرة على أمل أن يتبرع أحدهم بنقله إلى المستشفى، بعد أن أخرجه مجمع عيادات طبية بحجة عدم توفر علاج له، دون أن يكلف نفسه بتوفير سيارة إسعاف تنقله إلى المستشفى.

واستمر هذا المشهد المأساوي وسط استغراب الحضور حتى وصل عم الطفل الذي أبلغ الهلال الأحمر ليتولى نقله.

إلى ذلك أكد مدير الإعلام الصحي بصحة المدينة عبدالرزاق حافظ أن الشؤون الصحية لن تتهاون في مثل هذه الأمور، مشيرا إلى أنه في حال تلقي شكوى رسمية من ذوي المريض سيتم اتخاذ الإجراءات النظامية لمحاسبة المقصرين.

وكان مجمع العيادات قد أخرج الطفل (8 أعوام) وهو يعاني من ارتفاع حاد في درجة الحرارة، وطالب والدته بالتوجه به إلى مستشفى الأنصار، ولم يكلفوا أنفسهم بتوفير سيارة لنقله، حيث قام عمال النظافة في المجمع الطبي بحمله بواسطة نقالة المرضى والتوجه به إلى الشارع وإنزاله على الرصيف.

ورفض مسؤول في المستشفى التعليق على الحادثة مكتفيا بالقول: ليس من حقي التصريح لوسائل الإعلام.

والدة الطفل وعمته ناشدتا الشؤون الصحية في المدينة المنورة بالتحقيق مع الأطباء المتسببين في هذا التصرف غير الإنساني تجاه طفل مريض.

مقترح بإقامة نقاط شرطية في طوارئ المستشفيات

ممرضات المناوبة: حارس واحد لا يكفي لحمايتنا من التحرش اللفظي

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121225/Con20121225558698.htm

سعد الحربي (المدينة المنورة)، أمنية خضري (جدة)
ليست الاستحقاقات الغائبة هي وحدها معاناة الممرضات .. لكن المعاناة تمتد إلى متاعبهن مع الورديات الليلية ما يستدعي زيادة حراس الأمن في ساعات المساء وقبل الفجر وهو عين ما فعلته الشوؤن الصحية في المدينة المنورة عندما عملت على زيادة حراس الممرضات في المستشفيات وأقسام الطوارئ، جاء ذلك بعد مطالبات من العاملات في فترات الليل بعد ظهور حالات تهجم واعتداء لفظي.
وكانت «عكاظ» قد تلقت عدة شكاوى من ممرضات في مستشفيات المدينة يعملن في الوردية الليلية وفي قسم الطوارئ عن ما يتعرضن له من مضايقات واحتفظن بأسمائهن خشية العواقب والعقاب من مديري المستشفيات.

وأوضحت الممرضات في الشكوى: «نتعرض دائما إلى إهانة من بعض المراجعين، وتتنوع الإهانات ما بين شتم وتلفظ بذيء وسب أمام زملائنا والمرضى، واقتحام لغرفنا الخاصة بحجة البحث عن الطبيب».
الممرضات ذكرن أن إحدى زميلاتهن تعرضت للتهديد بالسلاح الأبيض من مراجع ونقلت قضيتها للشرطة، ورغم المعاناة فإن عدد حراس الأمن في أقسام الطوارئ لا يتعدى حارس واحد لا يستطيع حماية قسم بكامله.
مديرية الشؤون الصحية في منطقة المدينة قالت لـ«عكاظ» بلسان المتحدث الرسمي عبدالرزاق حافظ إن شكوى الممرضات أحيلت إلى مساعد مدير عام الشؤون الصحية للخدمات العلاجية الدكتور محمد حامد الشلاحي، حيث أفاد بأن مثل تلك الأمور خارجة عن الإرادة وتحدث في بعض المستشفيات والمراكز الصحية بسبب الازدحام الكبير الذي يتنهي غالبا إلى انفعال بعض المرضى يكون ضحيته مقدم الخدمة الذي من المفترض أن يتسم بالهدوء وسعة البال، ومن أجل كل ذلك حرصت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة المدينة المنورة بتقديم التوعية للمريض بما له من حقوق وما عليه من واجبات، وزيادة حراس الأمن. وأضاف أن فتح مخفر للشرطة في قسم الطوارئ في مستشفيات المدينة ينظر إليه بجدية إلى جانب زيادة حراس الأمن في المناوبات المسائية.
في المقابل، أوضح المتحدث الرسمي للشرطة بمنطقة المدينة المنورة العقيد فهد الغنام أن تزايد شكاوى منسوبي المستشفيات والمراجعين للشرطة لا يعد ظاهرة، لكن هناك بلاغات يتم استقبالها وعند مباشرة الحالة يتضح أنها تتلخص في تقصير خدمة أو نقص في الخدمات. ويتم توجيه أصحاب البلاغات إلى الجهة المختصة، وإذا كانت القضية جنائية يتم التحقيق فيها وإحالتها إلى قسم الشرطة.
أطباء قساة
في هذه الأثناء، طالب عدد من الممرضات السعوديات بمزيد من المزايا الوظيفية في ظل عملهن الإنساني المداوي لجراح المرضى وأوجاعهم، وطلبت المتحدثات مساواتهن بالأطباء في نيل بدل العدوى وبدل السكن، علما بأنهن عرضة للأمراض مثل الأطباء بسبب تعاملهم المباشر مع الحالات المرضية. وطرحت استشارية التمريض الدكتورة صباح أبو زنادة على الطاولة العديد من التحديات التي تواجهها المرأة العاملة عموما والممرضة خصوصا. وتقول: «إن بعض العائلات لا زالت ترى أن عمل المرأة يعتبر ثانويا وإن مكان المرأة هو بيتها ورعاية أسرتها».

وانتقدت أبو زنادة عدم توفر الحضانات ووسائل المواصلات وعدم توفر البيئة الصحيحة في العمل؛ وقلة الرواتب والبدلات. كما انتقدت بشدة تعامل بعض الأطباء مع الممرضات وأسلوبهم المنفر وتسلطهم، وأشارت إلى أن الطاقم التمريضي هو الأكثر تعرضا للمخاطر الصحية والمهنية مثل التعاطي مع حالات العدوى والأدوات الملوثة.

ممرضة الدرن

فنية التمريض فاطمة تقول: «هناك العديد من الصعوبات التي تواجه الممرضات في مجال عملهن مثل الدوام المسائي أو نظام المناوبات في ظل عدم تقبل الأسر للفكرة فضلا عن مشكلة المواصلات»، وأضافت أن هناك ملاحظات في أسلوب تعامل بعض الأطباء مع الممرضات؛ وأشارت إلى عدم وجود بدل عدوى للممرضة، حيث إنها تتعامل مع جميع شرائح المرضى وتكون معرضة للإصابة، وقالت إنها سبق وأن تعرضت إلى عدوى مرض الدرن ولم تنل حقوقها وتم إرسالها إلى مستشفى في الطائف ولم تتلق العلاج المناسب هناك، وبعدها أكملت علاجها على حسابها الخاص.

لا صلاحيات

من جانبها، تقول أخصائية التمريض ومشرفة التطوير والبحوث في صحة جدة رانيا خليل إن مديري التمريض ليست لديهم الصلاحيات لاختيار التمريض عند التوظيف ما يؤدي إلى صعوبة تغطية الاحتياج في الأقسام، وأضافت أنه لا توجد صلاحيات لدى مديري التمريض في القطاعات الصحية في تحفيز العاملين ومنحهم تعويضا ماليا بدل ساعات العمل المضافة، وعدم منح مزايا للممرض الذي يعمل في الأقسام الحرجة. وأشارت مشرفة التطوير والبحوث في صحة جدة الحاصلة على جائزة نسيبة بنت كعب لعام 1434هـ شفيعة الجدعاني إلى أن تخصيص دبلومات متخصصة في التمريض مطلب عاجل للعمل على أسس علمية، ونوهت إلى عدم وجود الوسائل التي تساعد على تقديم عناية تمريضية مبنية على البراهين، وهو التوجه العالمي حاليا، حيث لا توجد مكتبات تساعد على الاطلاع على أهم البحوث وأوراق العمل وعدم تفهم بعض الرؤساء في القطاعات الصحية لمفهوم العناية التمريضية المبنية على البراهين ودورها في تقديم رعاية تمريضية تمتاز بالكفاءة والجودة، وتقترح الجدعاني صرف بدلات مثل العدوى لجميع هيئة التمريض دون شروط وصرف بدل سكن، وإضافة بدل ساعات العمل إلى الراتب الأساسي عند التقاعد، وتسهيل صرف بدل التميز. كما أشارت إلى أهمية مساعدة كادر التمريض الراغبين في إكمال الدراسة.

أبحاث التمريض

مديرة التمريض في الشؤون الصحية في محافظة جدة إيمان بادخن حثت الجهات المختصة على توفير الدورات التدريبية والتأهيلية لتطوير الكوادر الطبية التمريضية، وأشارت إلى تدريب القيادات التمريضية في القطاعات الصحية وإعداد خطة متكاملة تشارك في إعدادها كافة قطاعات التمريض. وأضافت أن إدارة التمريض هذا العام تستكمل برنامج منسقي أبحاث التمريض والذي بدأ في عام 1433هـ وأثمر عن إعداد (6) أبحاث تمريضية تولى إعدادها التمريض السعودي تحت بإشراف إدارة التمريض في صحة جدة. كما تشمل خطة إدارة التمريض وضع خطة لتدريب نحو 100 ممرض وممرضة على المهارات الأساسية والمتقدمة ومهارات التعليم بالتعاون مع الكلية الملكية للجراحين بإيرلندا.

التأمينات" و"العمل" يبحثان آليات ضمان حقوق الموظف» والمنشأة ضمن "نطاقات"

المصدر: جريدة الرياضالثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/25/article795899.html

الطائف - هلال الحارثي

بحث مكتبا "التأمينات الاجتماعية" و "العمل" بمحافظة الطائف آليات بناء قنوات تعاون بينهما، وسبل تقديم أفضل الخدمات للمراجعين وتسهيل معاملاتهم، حيث عقد الاجتماع بمقر بمكتب التأمينات الاجتماعية وحضره مسؤولو التأمينات

ومكتب العمل، وتمت مناقشة العديد من الموضوعات ذات العلاقة بتذليل العقبات وتقديم أفضل الخدمات للمراجعين والتسهيل عليهم بما يخدم المصلحة العامة وخاصة الموضوعات المتعلقة ببرنامج نطاقات.
وبدأ الاجتماع بمناقشة العوائق التي تواجه المتعاملين مع النظامين بعد تطبيق برنامج نطاقات ولاكتمال الربط بين الجهتين بهدف التسهيل من الإجراءات الورقية المتبعة سابقا، كما تمت مناقشة آليات احتساب نسبة التوطين لمنشآت القطاع الخاص ضمن برنامج نطاقات الذي تم الإعلان عنه في شوال 1432هـ، وطريقة احتساب متوسط أعداد العاملين السعوديين مقابل متوسط أعداد العمالة الوافدة، لتحتسب نسبة التوطين وفق هذه الآلية؛ الأمر الذي يسهم في ثبات نسبة التوطين للمنشآت وعدم تغيرها بشكل مفاجئ ما يؤثر على تصنيفها في برنامج نطاقات خلال فترات قصيرة، إضافة إلى دور هذا البرنامج في ضمان الحماية الوظيفية من بعض المنشآت المتلاعبة، إضافة إلى ضمان عدم تذبذب نسبة التوطين (وبالتالي نطاق المنشأة) بشكل مستمر، وما قد تتعرض له المنشأة في حال استقالة بعض الموظفين السعوديين، وبالتالي إعطاء الفرصة لصاحب المنشأة بالتحرك وتعديل الوضع لديه بدلاً من أن يتغير لون نطاق منشأته مباشرة.
وفي الختام اتفق الجانبان على عدد من التوصيات يأتي من أبرزها ضرورة عقد ندوات لدى الجهتين لزيادة الوعي باحتساب نسب التوطين ومعوقاتها، ووضع لوحات إرشادية لدى الجهتين لتوعية المراجعين، كما تم الاتفاق على عقد لقاءات دورية بين الجهتين بين موظفي الاستقبال حسب الحالات المعروضة لديهم من المراجعين للبحث والمناقشة للمستجدات ووضع الحلول المناسبة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد امتناعهم لتأخر رواتبهم .. مصدر في "الأمانة":
عمال النظافة يُعاودون مباشرة أعمالهم في العاصمة المقدسة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/25/article_719723.html

خالد الرحيلي من مكة المكرمة
علمت "الاقتصادية" من مصدر مطلع في أمانة العاصمة المقدسة، أنه تم أمس إقناع عمال النظافة بالعودة إلى مباشرة مهامهم في نظافة مكة المكرمة، بعد امتناعهم عن مباشرة أعمالهم، إثر تأخر رواتبهم الشهرية، في إخلال واضح بعقودهم.
ولم يخفِ مواطنون تخوفهم من تكرار الإشكالية مرة أخرى في ظل عدم وجود جهة حازمة في هذا الجانب، تفصل في خلافات العمال بما يعطي كل ذي حق حقه سواء من جانب المقاول أو العمال، أو المواطنين الذين يتضررون بشكل مباشر جراء امتناع العمال عن نظافة أحيائهم.
وطالب مواطنون عبر "الاقتصادية" الجهات المعنية بالإشراف على نظافة مكة المكرمة ومنها الأمانة، بإنهاء إشكاليات العمال المتكررة وتحديدا الوفاء برواتبهم وتجديد إقاماتهم، الأمر الذي سيحول بينهم وبين امتناعهم عن مباشرة أعمالهم مستقبلا. وشهد الشهر الماضي توقفا لتلك العمالة عن نظافة بعض أحياء مكة المكرمة أكثر من أسبوع، ما نتج عنه تكدس في النفايات بشكل لافت.
وقال بدر الحربي: "عدم قيام عمال النظافة بعملهم ليس للمواطن أو المقيم دخل فيه، إلا أنهما من يدفعان الثمن، لذا تجب متابعة ومراقبة العقود بين المشغل والمنفذ لمشروع النظافة وبين أولئك العمال، ومن يخل بتلك العقود يجب على الأمانة التدخل لمحاسبته، إضافة إلى وضعها حلولا جذرية بمشاركة جهات أخرى ذات سلطة مثل الإمارة للحد من هذه الفوضى غير المسؤولة من قبل المتعهد والعامل في وقت واحد".
ولفت سامي اللقماني إلى بدء موسم العمرة وتضاعف عدد الزوار والمعتمرين في مكة المكرمة، ما يتطلب معه اهتماما واضحا بالجانب البيئي للعاصمة المقدسة، التي تعد واجهة مشرقة للسعودية، مشيرا إلى أن المشكلة قد تتفاقم مع زيادة توافد الأعداد على مكة المكرمة وزيادة الاستهلاك اليومي وما يتبعه من زيادة في نسبة المخلفات.

وقال أحد المواطنين: "نتولى منذ أسبوع رفع مخلفات الأحياء من القمامة بأنفسنا"، مشيرا إلى أنهم دفعوا مبالغ مالية لعمالة نظير قيامها برفع القمامة عن أحيائهم، إذ جمع الأهالي نحو ألف ريال لهم، إضافة إلى استئجارهم شاحنة صغيرة لنقل القمامة أخذت منهم على "الرد الواحد" 300 ريال من أجل إلقائها في مكبّ النفايات.

"الصحة" تقرر إغلاق مراكز "مكملات غذائية" لعدم استيفائها الشروط

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/465635

جدة - فهد الحسني

وجهت وزارة الصحة بإغلاق كافة المراكز المتخصصة في بيع المكملات الغذائية والتي لم تجدد تراخيصها، مع وقف تجديد ترخيص أحد أشهر المراكز المتخصصة في بيعها بمحافظة جدة لحين استيفاء الشروط الخاصة بالتنظيم، والتي تُلزم المركز بتوفير بائعين متخصصين، مع عدم الاعتماد على عمالة غير متخصصة في بيع تلك المكملات، وتكثيف الرقابة الصحية عليها.

وأوضح المدير العام للشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداود أنه تم إغلاق المراكز المتخصصة في بيع المكملات الغذائية بسبب تأخر بعض فروع تلك المراكز في تجديد تصاريحها والتي تجاوزت بعضها الستة أشهر، منوها بأن الإغلاق «وقتي»، إذ تمت إعادة فتح بعض الفروع بعد استيفائها للشروط النظامية، وأكد أن وزارة الصحة ستطبق النظام على الفروع كافة التي لم تجدد تصاريحها أو تخل بالشروط العامة.

وبين أنه يسمح ببيع المكملات الغذائية في السعودية من خلال مراكز متخصصة، بعد أن تم منع الصيدليات التقليدية من بيعها وذلك لتنظيم المجال وضبطه بدرجة أكبر، مشيراً إلى أن تلك المنتجات عبارة عن مكملات غذائية غير ضارة إذا ما أخذت بإشراف مدربين خبراء خصوصاً للرياضيين، وأن وزارة الصحة لا تسمح بتداول منتجات تسبب في مشكلات صحية للمواطنين وغيرهم.

من جهة أخرى، طالب مختصون في مجال الصحة العامة وزارة الصحة وهيئة الغذاء والدواء بإعلان ضوابطها الخاصة بتراخيص مراكز بيع المكملات الغذائية، وكسر احتكار أحد أشهر المراكز المتخصصة «المحتكرة» لأشهر أنواع تلك المكملات في المملكة، والذي رفع الأسعار بنسبة كبيرة في ظل زيادة حجم الطلبات على تلك المكملات مع الانتشار الواسع لمراكز اللياقة وكمال الأجسام.

ووصف متعاملون في مجال المكملات الغذائية والمبالغة في أسعارها بنسب عالية «بالاستغلال الكبير»، ما دفع بمدربين في بعض مراكز التدريب واللياقة إلى بيع تلك المكملات دون رقابة من الجهات ذات العلاقة، خصوصاً وأن غالبية ممارسي رياضات كمال الأجسام من الشباب يتجهون إلى المكملات الغذائية كعنصر أساسي في غذائهم بناء على نصائح مدربيهم، وهو ما دفعهم للشراء مباشرة من المدربين أو عبر مواقع التسوق العالمية، والتي تمنع الجمارك السعودية دخول منتجاتها من دون الحصول على شهادة صحية لاستخدامها من جانب المستوردين الأفراد.

وأوضح المتخصص في اللياقة البدنية والصحة العامة الدكتور نبيل البازعي أن انتشار الأندية المتخصصة في اللياقة وكمال الأجسام دفع بالشباب بمختلف فئاتهم إلى الاعتماد على المكملات الغذائية وشرائها بأسعار عالية، واصفاً ذلك بالتوجه السلبي، كونه لم يقيد بضوابط صحية.

وأضاف أن بعض المكملات الغذائية الشهيرة تحتوي على بروتينات وعناصر غذائية مفيدة للصحة العامة تشمل الرياضيين وغيرهم، وهي مصنفة وفقاً لهيئة الغذاء والدواء الأميركية تحت بند «المكملات الغذائية»، أي أنها لا تعتبر في حكم الأدوية حتى يتم أخذها بوصفة أو بناء على نصائح طبية، إلا أن الجمارك السعودية تمنع دخولها في حال شرائها

عبر المواقع الإلكترونية من جانب الأفراد دون الرجوع إلى وزارة الصحة أو هيئة الغذاء السعودية، وهو أمر يحصر شراءها في مراكز متخصصة داخل المملكة والتي ترفع أسعارها بنسبة تفوق 200 في المئة عن أسعارها خارج المملكة.

بيع حديقة سجاء في مزاد علني.. وأمانة جدة آخر من يعلم!

تقع على مساحة 34 ألف متر في حي الشرفية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/422503

سعد العنيني - جدة تصوير - أحمد حجازي

فوجئ المتنزهون في حديقة سجاء العامة بجدة والتي تقع على مساحة 34 الف م 2 في حي الشرفية باعلان على سور الحديقة لبيعها بدعوى ان الموقع مملوك لمصلحة معاشات التقاعد، وفيما بدت أمانة جدة آخر من يعلم عن إعلان البيع، قالت الشركة العقارية التي وضعت الإعلان أنه سيتم بيع الحديقة في مزاد علني في يناير المقبل مشيرة الى ان الامانة مستأجر للموقع من مصلحة معاشات التقاعد وأن فترة الايجار انتهت. واستغرب زوار الحديقة من الإعلان مشيرين الى ان الحديقة قائمة منذ 40 عامًا وشهدت خلال الفترة الأخيرة عملية ترميم من جانب الأمانة حيث تعتبر المتنفس الوحيد في الحي الذي يقصده الكثير من الزوار كما تعتبر ممشى تقصده نساء الحي وخاصة المصابات بمرض السكر.

وحديقة سجاء العامة كان قد افتتحها أمين جدة السابق يحيى المعلمي وأطلق عليها اسم الطفلة (سجاء) ابنة مدير البلدية السابق الذي تتبع له هذه الحديقة، بعد أن قدمت له مقص الشريط لافتتاحها.

وأبدى المحامي خالد الفوزان استغرابه وزوار الحديقة وجميع أهالي الحي من اللوحة التي تحمل اسم إحدى شركات إدارة العقارات وعليها إعلان لبيع الحديقة بالمزاد العلني، وتعجب من إعلان بيع الحديقة التي تعتبر من أهم مواقع التنزه لأهالي جدة من شارع التحلية وحتى طريق الملك، وطالب بإيقاف مثل هذه التصرفات ومحاسبة المسؤولين عنها. وأضاف لو تم تحويلها إلى مرفق عام أو سلمت لجهة حكومية أخرى لما كان هنالك أي اعتراض من قبل أي شخص لأنها مصلحة عامة، ولكن يتم بيعها بالمزاد فهذا يدل على أنها سوف تكون ملكًا لشخص سيقيم عليها مباني سكنية لتحقيق ارباح طائلة، وتساءل الفوزان عن المستفيد من بيع الحديقة وقال: كيف أصبحت ملكًا لمصلحة معاشات التقاعد وهي حديقة منذ أكثر من 40 عامًا. ويقول أمين باعشن أحد سكان حي الشرفية إن الحديقة تشهد إقبالا كثيفًا من المتنزهين، ولكن لاحظنا إهمالا في الفترة الاخيرة من حيث النظافة وري الأشجار والمسطحات الخضراء، وتفاجأنا الخميس الماضي بوجود لوحة إعلانية من أجل بيعها بالمزاد. وطالب أمانة جدة بأن تبقي الحديقة وتعيد اهتمامها بها كالسابق كأحد مواقع التنزه القليلة في المدينة.

الأمانة: لا نعلم عن البيع.. والبلدية الفرعية: اسألوا الجفري

أوضحت الإدارة العامة للحدائق والتشجير بأمانة محافظة جدة أن الحديقة لن يتم بيعها مشيرة إلى أنها تعمل حاليًا على إنشاء دورات مياه بها، وأكدت الأمانة عدم معرفتها بمن وضع اللوحة على الحديقة دون علمها وأنها ستقف على الوضع لإزالتها وملاحقة المدعين وتطبيق العقوبات والأنظمة بحقهم.

فيما أكد مصدر مسؤول بالبلدية الفرعية التى تتبع الحديقة لها أن الموقع أصبح ملكًا لمصلحة معاشات التقاعد. وعن كيفية حصول مصلحة التقاعد عليها طالب المصدر مراجعة مساعد الأمين لشؤون الأراضي المهندس محمد الجفري. وتوجهت «المدينة» بالسؤال للمركز الإعلامي الذي قال إنه سيخاطب عددًا من المسؤولين في الأمانة للحصول على الرد دون نتيجة، وتوجهنا بعدها إلى مساعد الأمين لشؤون الأراضي إلا أن مدير مكتبه لم يسمح لنا بالدخول عليه وقال: «لو دخلت عليه سوف يعاتبني في قلبه».

إلزام صاحب المنشأة بفتح حساب بنكي وبطاقة راتب لكل موظف
ورفع بيانات الصرف للوزارة شهريا
كشف عن برنامج حماية الأجور فقيه:

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/422559

المدينة- الرياض
كشف وزير العمل المهندس عادل بن محمد فقيه في مؤتمر صحفي عقده أمس في الرياض عن برنامج الوزارة الجديد الخاص بحماية ومراقبة أجور العاملين في القطاع الخاص حيث استعرض فقيه القرارين الوزاريين المتعلقين بتنظيم احتساب الأجور الشهرية والحالات الخاصة في برنامج «نطاقات» وبرنامج حماية الأجور
وبدأ فقيه بقرار تنظيم احتساب الأجور الشهرية الصادر بتاريخ 1433/10/21هـ الذي سيتم تطبيقه في 1434/3/21هـ الموافق 2013/2/2مـ والخاص بمعالجة مشكلة تدني الأجور، حيث المح الى أن القرار يشترط لاحتساب العامل السعودي في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج «نطاقات» بواقع عامل واحد ألا يقل أجره الشهري عن (3000) ريال، وكيفية احتساب من تقل أجورهم عن 3000 ريال في نسب التوطين ببرنامج نطاقات، كما يعالج أوضاع العاملين السعوديين في القطاع الخاص لبعض الوقت (دوام جزئي)، إضافة إلى فئة الطلاب السعوديين المقيمين بالمملكة، وذوي الإعاقة القادرين على العمل، والعاملين السعوديين من السجناء المفرج عنهم، وقد أعطى هذا القرار مهلة خمسة أشهر للمنشآت لاتخاذ الإجراءات المناسبة.
وأكد فقيه على أن العامل السعودي الذي يساوي أجره مبلغ (1500) ريال شهريًا سيتم احتسابه بواقع (نصف عامل) فقط في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات، كما أن العامل السعودي الذي يقل أجره عن (1500) ريال لن يتم احتسابه في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات.
وانتقل فقيه بعد ذلك إلى القرار الوزاري الخاص ببرنامج حماية الأجور مؤكدًا أن البرنامج يهدف إلى تحسين بيئة العمل في القطاع الخاص من خلال ضمان صرف مستحقات العاملين بالوقت والمبلغ المتفق عليه، إضافة إلى ضمان حقوق أطراف العمل من خلال توفير مرجع معتمد وشامل لبيانات الأجور يتسم بالشفافية، إلى جانب عدد من الميزات النوعية للقرار منها على سبيل المثال: تقليل المشاكل العمالية وإيجاد بيئة عمل صحية تشجع رفع الإنتاجية وإثبات دفع الأجور للعامل من غير الحاجة إلى كشوفات الاستلام والحد من الشكاوى الكيدية، زيادة التنافسية في سوق الأعمال من حيث فرص الحصول على مشروعات حكومية وجذب الكوادر، جعل مستحقات العمالة على رأس أولويات صاحب العمل لضمان استقرار الحياة الكريمة لهم، توفير مستوى من الرخاء الاجتماعي والاستقرار النفسي وبيئة عمل آمنة، ضمان امتداد الحماية الاجتماعية لجميع موظفي القطاع الخاص بعد التقاعد أو في حالات الإصابات، ضبط أجور العمالة الوافدة وربطها بما يتوافق وعقود أعمالهم وتقييم الحالات المصرفية المشبوهة، ضمان حقوق العمال وإعطاؤهم أجورهم بدون تأخير او تلاعب، إثبات علاقة العمل الحقيقية والتعرف على المنشأة الوهمية، ضمان أمن العمال والموظفين في القطاع الخاص من حالات السرقة باستلام أجورهم، الحد من التستر وضبط العمالة السائبة، وكشف العمالة التي لا تعمل لدى صاحب العمل الرسمي، المساهمة في ارتفاع إنتاجية العامل في القطاع الخاص نتيجة ضمان حقوقهم، الحد من الشركات

الوهمية والعمالة السائبة، توفر معلومات وبيانات واقعية محدثة تعكس حالة القطاع الخاص واحتياجاته المستقبلية، المساعدة في إبقاء المدخرات المالية للعمالة الوافدة داخل البلد وعدم اللجوء إلى الحوالات بشكل سريع.
وأضاف الوزير أن البرنامج يقوم برصد بيانات صرف الأجور الشهرية للمنشآت ومقارنتها مع البيانات المسجلة في وزارة العمل، وتقوم الوزارة برصد انضباط صاحب العمل بالسداد في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما وذلك حسب ما تم تسجيله في نظام حماية الأجور.
واستعرض فقيه آلية عمل البرنامج التي تقوم على عدد من النقاط تتعلق بصاحب العمل، والمصرف أو البنك، والطرف الثالث الموظف حيث يحصر صاحب العمل أرقام الحسابات البنكية وبطاقات الراتب لكل موظف، في حال عدم وجود حساب يقوم صاحب العمل بالتأكد من فتح حساب أو إصدار بطاقة صرف للعامل، ويقوم صاحب العمل أو من يوكله بتسجيل بيانات أجور العمالة حسب نموذج نظام حماية الأجور في الموقع الالكتروني، وعلى صاحب العمل تحديث بيانات أجور العمالة بشكل دوري و فور حدوث أي تغيير وذلك لكي يتم عكس بيانات صحيحة على معدل الانضباط يقوم صاحب العمل برفع ملف صرف الأجور الشهري إلى المصرف ثم استلام النسخة الموثقة.
كما يقوم صاحب العمل برفع ملف صرف الأجور الموثق في موقع نظام حماية الأجور، وعلى صاحب العمل التـأكد من أن الصرف هو بالقيم المتفق عليها ولكامل عدد الموظفين.
وبالنسبة للمصرف أو البنك أوضح فقيه أن البنك يقوم بإنشاء حسابات أو صرف بطاقات راتب لكل عامل ويستلم المصرف ملف صرف الرواتب من صاحب العمل ويقوم بمعالجة الطلب ويرسل المصرف ملف صرف موثقا يوضح عمليات الصرف التي تمت إلى صاحب العمل.
أما الموظف فقد لفت فقيه الى ان على الموظف فتح حساب بنكي إن لم يكن لديه حساب مصرفي سابق على الموظف التأكد من صحة بيانات أجره المسجل في نظام حماية الأجور وذلك من خلال الاستعلام عن المعلومة من النظام عن طريق الموقع أو من خلال الإيداعات التي تتم في حسابه المصرفي.
في حال وجد الموظف عدم تطابق في البيانات أو عدم الحصول على حساب بنكي أو بطاقة صرف راتب وعدم تصحيح ذلك من قبل صاحب العمل فيمكن للموظف رفع شكوى ضد صاحب العمل للوزارة من خلال موقع نظام حماية الأجور وإرفاق ما يثبت عدم صحة البيانات (مثل عقد العمل أو قرار يوضح تغيير في الأجر).
وأوضح فقيه أن تطبيق القرار سيبدأ تدريجيا من 2013/3/1 مع توفير فترة كافية لتمكين القطاع الخاص من توفير متطلبات برنامج حماية الأجور والتدرج في التطبيق للمنشآت حسب حجم عمالتها حسب الرقم الموحد وسيكون تاريخ الإلزام برفع ملفات الأجور حسب الجدول الموضح في الأسفل.
وشدد فقيه أن هناك عقوبات سيتم تنفيذها على المنشآت التي تتخلف عن تقديم بيانات العاملين لديها لمدة شهرين، حيث سيتم إيقاف جميع خدمات الوزارة عن تلك المنشآت عدا خدمة تجديد رخص العمل، وإذا تأخرت المنشأة لمدة ثلاثة أشهر، سيستمر إيقاف الخدمات وسيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى منشآت أخرى دون موافقة صاحب العمل الحالي، حتى لو لم تنته رخصة العمل الخاصة بالعامل.
واختتم فقيه تصريحه قائلًا: إن برنامج حماية الأجور للعاملين في القطاع الخاص يقوم بمتابعة دقيقة لصرف مستحقات العمالة الشهرية في القطاع الخاص بشكل كامل وفي الوقت المتفق عليه، مشيرًا إلى أن تلك المنظومة المتكاملة من الإجراءات التي تقوم بها الوزارة تهدف في المقام الأول لمعالجة تشوهات سوق العمل، وخلق بيئة عمل مناسبة، وجعل المواطن السعودي الخيار المناسب لمنشآت القطاع الخاص، مؤكدًا على أن الدولة لا تتدخل في مسألة تحديد الأجور بالقطاع الخاص، وأن ارتفاع أجور الموظفين السعوديين بالقطاع الخاص يتحقق بزيادة الطلب على أكبر قدر من الافراد السعوديين بسوق العمل مما يؤثر بالتالي ايجابيا على ارتفاع اجورهم، وكاشفًا عن عزم الوزارة إطلاق العديد من المبادرات خلال الفترة المقبلة التي تهدف إلى مزيد من المبادرات والتنظيمات بسوق العمل المحلي التي تدعو إلى نشر ثقافة العمل.

"أيتام طيبة".. إهمال جديد يعرض طفلا لحروق خطيرة

الدار شهدت قبل أسبوع حريقا آخر التهم المسرح

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=126050&CategoryID=3

المدينة المنورة: علي العمري

تعرض أحد النزلاء في دار الأيتام بالمدينة المنورة لحروق تسبب فيها انفجار لعبوة مملوءة بمادة كيميائية كانت ملقاة في فناء الدار ويرجح أنها رميت في الفناء بعد أن أستخدامت كمبيد حشري. ويعاني الطفل "منير"- البالغ 15 عاما ويرقد حاليا في مستشفى الملك فهد العام- من حروق خطيرة في الوجه والعنق واليدين.

وزارت "الوطن" النزيل "منير" في إحدى الغرف بجناح الحروق بمستشفى الملك فهد حيث يرقد منذ ما يزيد عن 10 أيام، حيث ذكر أنه كان يمشي في فناء الدار وتصادف مروره بوجود نيران مشتعله في بعض المخلفات التي يجهل حتى الآن من أشعلها، ليتعرض إلى حروق في جسده بعد أن تطايرت على جسده مادة كيميائية، تبين لاحقا وفق وصفه أنها مبيد كيميائي قابل للانفجار، كان من بين المخلفات المحترقة في فناء الدار. وأضاف أنه نقل على الفور إلى المستشفى من قبل ممرض الدار حيث أخضع للعلاج العاجل ومن ثم تم تنويمه وما زال يرقد في المستشفى حتى الآن.

إلى ذلك، أوضح الناطق الإعلامي لمديرية الشؤون الصحية بالمدينة المنورة عبدالرزاق حافظ أن النزيل وصل إلى قسم الطوارئ بالمستشفى وهو يعاني من إصابات في أنحاء متفرقة من جسده نتجية لتعرضه لحروق، مضيفا أنه تم تقديم الإسعافات اللازمة له، وبعد ذلك تم إخضاعة للمتابعة الطبية في قسم التنويم لحين تماثله للشفاء، ومن المتوقع أن يغادر المستشفى خلال اليومين المقبلين.

وفي الوقت الذي لم تتمكن فيه "الوطن" من التواصل مع مدير عام الشؤون الاجتماعية بالمدينة المنورة حاتم بري، على الرغم من الاتصالات المتكررة على هاتفه المحمول، قالت مصادر مطلعة في الدار لـ"الوطن" إن الحريق الذي أشعله عمال النظافة في الدار وتسبب في حرق الطفل "منير" والحريق الذي نشب في المسرح الأسبوع الماضي، هي حرائق ناتجة عن حالة من الإهمال في متابعة أعمال النظافة وإجراءات السلامة من قبل مسؤولي الدار.

وتأتي حادثة النزيل "منير" بعد أسبوع من تداول أنباء عن حريق آخر شب في دار التربية الاجتماعية للبنين بالمدينة على مسرح الدار، حيث حوله إلى كومة رماد، فيما تزال أسباب هذا الحريق مجهولة حتى الآن.

مصرع وإصابة 16 شخصاً في تهامة قحطان.. وحرس الحدود ينفي المطاردة

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/25/645448

الفرشة – محمد بن حطمان، الحسن آل سيد

لقي تسعة أشخاص مصرعهم فيما أصيب ستة آخرون من مجهولي الهوية فجر أمس في (الطينة) بتهامة قحطان. وفي التفاصيل أن شاباً يستقل سيارة هايلكس بيك آب غمارة 2011 محملة بـ 15 شخصاً من مخالفي نظام الإقامة قادمة من وادي أثرب باتجاه البقعة يقودها شاب سعودي، وعند وصوله إلى (الطينة) انقلبت السيارة ما أدى إلى وفاة تسعة أشخاص وإصابة سبعة آخرين بما فيهم قائدها، وقد نقل المصابون إلى مستشفى ظهران الجنوب ومستشفى الفرشة، فيما بقيت الجثث في مكان الحادث حتى نقلت للمستشفى، وعلمت «الشرق» من مصادرها أن سبب الحادث هو مطاردة الشاب من قبل دوريات حرس الحدود طبقاً لحديث أشخاص قريبين من الموقع، الذين استيقظوا على صوت عيارات نارية، فيما تركت دورية حرس الحدود الموقع حتى حضر بعض المواطنين ونقلوا المصابين إلى مستشفى الفرشة العام، وبقيت الجثث مكان الحادث، وباشرت شرطة الفرشة الحادث حتى وصل مرور ظهران الجنوب الذي استلم الحادث كون الحادث في حدود تغطيته الميدانية. وأوضح الناطق الإعلامي لصحة عسير سعيد النقير أنه تم إعلان حالة الطوارئ بمستشفيات الفرشة وظهران الجنوب على إثر بلاغ عن الحادثة؛ حيث استقبل مستشفى الفرشة خمس حالات ومستشفى ظهران الجنوب حالتين وتم تنويمهم، والوفيات تسعة حالات وسيتم توزيعها على ثلاجات الموتى في الفرشة وظهران الجنوب وسراة عبيدة، في حين تمت المتابعة والتنسيق من قبل إدارة الطوارئ في صحة عسير. من جانبه قال الناطق الإعلامي للشرطة المقدم عبدالله شعثان إن الشرطة تلقت بلاغاً عن الحادثة، ولاتزال التحقيقات جارية لمعرفة الملابسات، فيما نفى الناطق الإعلامي لحرس الحدود العقيد عبدالله الحمراني أن تكون هناك مطاردة للسيارة من قبل دوريات حرس الحدود. من جهته أوضح الناطق الإعلامي للهلال الأحمر أحمد عسيري أنه تم تحريك أربع فرق إسعافية من مركز بئر عسكر التابع لمنطقة نجران وفرقتين من محافظة ظهران الجنوب وفرقة من سراة عبيدة، وتم نقل سبعة مصابين حالاتهم حرجة فيما توفي في الموقع تسعة جميعهم من مجهولي الهوية، مشيراً إلى أن أحد المصابين هو سائق المركبة وإصابته حرجة. وكانت فرق الدفاع المدني والجهات الأمنية قد وضعت منطقة فرز وتجميع المتوفين الذين تناثروا في الموقع بسبب انقلاب السيارة عدة مرات وهم في الحوض الخلفي، وكان السائق (المهرب) يقود السيارة بسرعة عالية خوفا من انكشاف أمره.

المباحث الإدارية" تقتاد عضو هيئة نظر من وسط» محكمة القطيف

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/24/643806

القطيف – ماجد الشبركة، فاطمة آل دبيس
قال شهود عيان إن المباحث الإدارية في المنطقة الشرقية داهمت صباح أمس محكمة القطيف العامة واقتادت عضو هيئة نظر في المحكمة من مكتبه أمام المراجعين لأسباب لاتزال حتى هذه اللحظة مجهولة. وذكرت مصادر من داخل محكمة القطيف لـ«الشرق» أن الموظف الذي تم اقتياده، يعمل على نظام بند الأجور، وهو مختص بإعداد التقارير الرسمية في قضايا النزاع التي تكون بين طرفين (وهي القضايا التي ينفي أحد الطرفين ماذكره الآخر)، إضافة إلى تقدير قيمة الإصابات، ويكون التقرير الذي يعده هذا العضو في القضايا هو الفيصل في قضايا النزاع، حيث إن القاضي يأخذ به. وأضاف المصدر أن أغلب القضايا المشابهة قد تتعلق بقضايا رشوة. وفي سياق متصل، أكد مصدر مسؤول من وزارة العدل لـ«الشرق» أمس أن الوزارة تابعت القضية مع الجهات الأمنية المختصة، والتي أفادت بدورها للعدل أنها تتحفظ على القضية لحين انتهاء إجراءات التحقيق.

متى تكون الحضانة لمصلحة المحضون؟

لستُ أدري لمَ الإصرار من بعض قُضاتنا على منح الأب حق الحضانة في كل الأحوال رغم أنّ الأم أحق الناس بالصحبة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.al-madina.com/node/422598

د. سهيلة زين العابدين حماد

كثرت في الآونة الأخيرة حوادث العنف ضد الأطفال المطلقات أمهاتهم من آبائهم وزوجات آبائهم، ووصل العنف في بعض الحالات إلى وفاة هؤلاء الأطفال من جراء العنف المُمارس ضدهم، وكلنا لا ينسى أريج وغصون وغيرهما ممّن كانوا ضحايا هذا العنف، ورغم ثبوت لدى بعض القضاة من خلال تقارير طبية في بعض هذه القضايا أنّ الآباء يمارسون عنفًا جسديًا ضد أطفالهم إلّا أننا نجد هؤلاء القضاة يحكمون بالحضانة لأولئك الآباء غير مراعين مصلحة المحضون ، وينتهي الأمر باستمرار الآباء ممارسة العنف ضد أطفالهم إلى أن ينتهي الأمر بوفاة بعضهم من التعذيب، وبالرغم من

حدوث حوادث قتل الآباء لأولادهم المطلقات أمهاتهم، وخاصة البنات منهم إلّا أنّ بعض قضاتنا يصرون على إصدار أحكام الحضانة للآباء، دون مراعاة لمصلحة المحضون، ورغم سقوط حق الآباء في الحضانة في حالات كثيرة لعدم الإنفاق عليهم فترة حضانة أمهاتهم لهم طبقًا للمذهب الحنبلي، لأنّ المقصود بالحضانة هو رعاية الصغير والقيام بشؤونه وتربيته بما يصلحه ووقايته عما يؤذيه ، فإن امتنع الأب عن القيام بهذا الواجب- ومنه النفقة - تجاه طفله فهو آثم بذلك ، ويسقط حقه في الحضانة.

ولستُ أدري لِمَ الإصرار من بعض قُضاتنا على منح الأب حق الحضانة في كل الأحوال رغم أنّ الأم أحق الناس بالصحبة كما جاء في الحديث الشريف « عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحابتي قال :» أمك « ، قال : ثم من؟ قال:» ثم أمك « ،قال : ثم من؟ قال : «ثم أمك» قال: ثم من ؟ قال: ثم أبوك « [صحيح البخاري ، باب من أحق النّاس بالصحبة، حديث رقم 5652]

ومع أنّ الإمام أحمد في رواية مشهورة عنه، يعتبر حق الأب في الحضانة يقوم على قدرتَه على الحفظ والصيانة. فإن كان مهملاً لذلك ، أو عاجزاً عنه، أو غيرَ مرضٍ، أو ذا دِياثة والأم بخلافه، فهي أحقُّ بالبنتِ بلا ريب، وقال ابن قدامة المقدسي في المغني : « والحضانة إنما تثبت لحظ الولد فلا تشرع على وجه يكون فيه هلاكه وهلاك دينه» . « المغني» (190/8) ، وقال ابن القيم: « على أنا إذا قدمنا أحد الأبوين فلا بد أن تُراعي صيانته وحفظه للطفل.

ومادامت هذه آراء الإمام أحمد وكبار فقهاء مذهبه، ونحن في محاكمنا نسير على المذهب الحنبلي ، لماذا لا تُراعى مصلحة المحضون في أحكام القضاء؟

نثار»

فشل السعودة.. وما البديل؟

المصدر: جريدة الرياضالثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/25/article795733.html

عابد خزندار

أشار وزير العمل المهندس عادل فقيه إلى أن هناك 8 ملايين عامل وافد بينهم 86% منهم في وظائف متدنية لا تصلح للسعوديين، وهذا يعني أن أي جهد أو مال يصرف في سعودة هذه الوظائف المتدنية سيذهب عبثا وهدرا وبدون طائل، ولهذا يجب أن نوقف أي جهد أو مال أو قرارات تستهدف سعودة هذه الوظائف، ومنها بالذات قرار فرض رسوم عمالة على العمالة الأجنبية، ولكن ما البديل؟ البديل هو أن نخلق وظائف للسعوديين لا ينافسهم فيها الأجانب، وهذه الوظائف لا يمكن أن توجد إلا في قطاع صناعة المعرفة، وهذه الصناعة إذا أردنا أن نتبناها ولا بد أن نفعل ذلك، لأنها أيضا البديل لدخلنا من البترول، فلن نجد أجانب يمكن استقدامهم لها، فإذا اتجهنا إلى الهند مثلا، وهي البلد الغني بالكفاءات في هذا المجال، فإننا لن نعثر على أحد يرضى بالعمل في السعودية، لأنهم يتقاضون رواتب عالية في بلادهم، ثم إن لديهم فرصا مغرية للعمل في أوروبا والولايات المتحدة، ولو أغريناهم برواتب عالية للعمل لدينا، فستكون تكلفة العمالة غالية أيضا وسنعجز عن منافسة الآخرين في هذه الصناعة، وهناك الآن مبادرات لإنشاء هذه الصناعة في بلادنا، ويجب أن نشجع هذه المبادرات ونحفز المستثمرين على الدخول في هذه الصناعة بإنشاء بنك لتمويلها، كما يجب أن نوجه المبتعثين للخارج نحو التخصص فيها، ان بلادا مثل فنلندا وكوريا والهند واسرائيل يأتي معظم دخلها القومي من هذه الصناعة، ويكفي أن نذكر في هذا الصدد شركات مثل سامسونج في كوريا ونوكيا في فنلندا.

وصفوة القول إن صناعة المعرفة هي صناعة القرن الواحد والعشرين، فلماذا لا ندخل في هذا العصر؟ بدلا من أن نقبع ونستكين في القرن العشرين قرن البترول الذي سينضب بعد حين كما استجدت بدائل عديدة له.

الرياض
www.Alriyadh.com

والرأي لكم

تخصيص خدمات المعوقين.. نمو اقتصادي وخدمة وطنية

المصدر: جريدة الرياضالثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/25/article795901.html

د.عبدالعزيز بن علي المقوشي

لا زلت أجزم أن تجربة تخصيص قطاع الاتصالات في وطننا العزيز تُعدُ واحدة من أميز الخطوات التنموية، فقد طمست تلك المعاناة التي كنا نتكبدها في سبيل الحصول على خط هاتف ثابت أو جوال، والأدهى من ذلك أن تلك الخطوط كانت تباع علانية بأسعار خيالية!! وساهم تخصيص قطاع الاتصالات بانتعاش اقتصادي أيضا سواء من خلال مشاركة المواطن في ملكية شركات الاتصالات أو من خلال تسهيل عمليات الاتصال التي يحتاجها بكل تأكيد القطاع الاقتصادي.

كما لا أزال أقدر بكثير من الاعتزاز جهود وزارة التعليم العالي في تمكين أكبر عدد من أبناء وبنات هذا الوطن من الدراسة الجامعية عن طريق الجامعات الحكومية التي زاد عددها بشكل لافت جدا أو من خلال (وهنا مربط الفرس) تمكين الطلاب والطالبات من التسجيل في كليات وجامعات خاصة مع تحمل الوزارة لكل أو معظم تكاليف دراستهم.

ولا نزال نتمنى لأن يتم تحرير النقل الجوي بحيث يكون للمواطن خيارات متعددة في مجال التنقل داخل الوطن وخارجه، وهو توجه يسير بشكله الصحيح، ولعل قادم الأيام يحمل بشرى سارة في هذا المجال تجعل من مأساة الحصول على مقعد أمراً منسيا لا مجال له في ذاكرة السعوديين.

وشدني كثيرا أرقام ذوي الاحتياجات الخاصة المتواجدين خارج الوطن للرعاية والتأهيل وفي دول أقل بكثير من قدرات وطننا أو تأهيل أبنائه .. كما أن معظم أولئك تتم خدمتهم بأسلوب سيئ جدا حسبما ذكر لي أكثر من ولي أمر ويتعالجون على حساب المملكة .. يضاف لهم ما يثار بين وقت وآخر من تدني الخدمة أو وجود بعض الملاحظات في بعض قطاعات وزارة الشؤون الاجتماعية المرتبطة بهؤلاء على الرغم من الجهد الكبير المبذول من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية ورجالها المخلصين الذين يجب أن لا نبخسهم حقهم في الوطنية والإخلاص والجهد الصادق لتقديم خدمة تليق بالمواطن .. وأذكر في هذا الخصوص طرحا متميزا من معالي وزير الشؤون الاجتماعية يشير إلى توجه الوزارة لتخصيص خدمات المعوقين وهو توجه لو تم تحقيقه مع حزمة من البرامج والأنشطة لحقق الكثير من الفوائد الوطنية سواء ما يتعلق منها بجودة الخدمة حيث المنافسة أو ما يتعلق بالنمو الاقتصادي وتوفير فرص وظيفية للمواطن وراحة نفسية لذوي أولئك المتواجدين خارج الوطن أيضا فهل تتبنى وزارة الشؤون الاجتماعية توجها يجعلها مراقبا ومشرفا على أداء القطاع الخاص والخيري العامل في المجال التأهيلي والرعائي بينما يتم من خلال الوزارة تخصيص كافة مراكزها ومقارها للتأهيل الشامل مع دفع تكاليف المستفيدين من خدمات تلك المراكز والمسجلين فيها.

أعتقد أن توجها وطنيا للتحول نحو خصخصة الخدمات المقدمة للمواطن مع تكثيف الرقابة والإشراف عليها سيسرع في تحقيق التنمية المجتمعية وسيساهم في تسهيل حياة الأفراد وسيعمل على تطوير الخدمة المقدمة وسيريح قطاعات الدولة الخدمية لتتفرغ للتطوير والإشراف والتنمية.

فهل يتحقق ذلك ؟

وهل نطمح في عودة ذوي الاحتياجات الخاصة إلى أوطانهم؟

وهل نطمح في تمكين الجمعيات الخيرية من زيادة طاقتها الاستيعابية لتقديم الخدمة لهم من خلال دفع الدولة تكاليف الرعاية والتأهيل؟

وهل نطمح في مراكز نموذجية متميزة تخدمهم من خلال القطاع الخاص؟

وهل نطمح في توفر فرص وظيفية للمواطنين في تلك المراكز الخاصة
أتمنى ذلك .. والرأي لكم.

للمرة الـ 17 على التوالي

إدارية جدة تؤجل قضية أهالي مهد الذهب لشهرين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121226/Con20121226558984.htm

ياسر المطيري (المدينة المنورة)
للمرة السابعة عشرة للتوالي أجل قاضي المحكمة الإدارية بجدة أمس، النظر في قضية تلوث التربة بسبب منجم الذهب شهرين آخرين. وعقدت أمس الجلسة السابعة عشرة للنظر في تظلم أهالي مهد الذهب من تلوث التربة بسبب المنجم، وسبقتها ستة عشرة جلسة بعضها حاسمة وفيها أخذ ورد والبعض الآخر منها غير حاسمة وفيها غياب طرف وحضور طرف. «عكاظ» والتي تابعت القضية منذ بدايتها رصدت ردود أفعال المواطنين حول الجلسة وتطلعاتهم لحسم الأمر، وقال المواطن موسى العوني إن مشكلة القضايا الشائكة لا يمكن حلها بسهولة وأتوقع أن تؤجل القضية عدة مرات أكثر مما هي أجلت، وآمل أن يكون هنالك حل جذري ينقذ أرواح مواطنين وأبرياء في مهد الذهب من التلوث. ودعا كل من نشمي المطيري وصالح المطيري إمارة المدينة المنورة للوقوف لجانب الأهالي للقضاء على معاناتهم. وأعرب الأهالي عن أملهم في الفصل السريع لقضيتهم ضد شركة معادن المشغلة لمنجم الذهب، إذ أن منطوق الدعوى المرفوعة يتضمن اتهام الشركة بتلوث بيئة مهد الذهب، والتسبب في الكثير من الأمراض للأهالي وللمجاورين للمنجم.

مساواة النزيلات بالنزلاء في البرامج والمكافآت التدريبية بالسجون

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121226/Con20121226559220.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)
أكد لـ«عكاظ» نائب محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للتدريب الدكتور حمد العقلا استفادة نحو 1519 نزيلا من البرامج التدريبية التي شرعت فيها المؤسسة في السجون وأنهم يسعون حاليا بعد ظهور التدريب التقني للبنات لوضع النزيلات على خط مواز للنزلاء من حيث البرامج والمكافآت.
وأكد العقلا خلال اجتماع مديري المعاهد الصناعية والعمارة والتشييد بالمملكة في الطائف امس، حرص المؤسسة على إقامة المشاريع الضخمة في السجون وأن تكون البيئة التدريبية جاذبة بحيث يكتسب منها السجين عدة جوانب سلوكية ونفسية واقتصادية ومجتمعية، مضيفاً انهم اقترحوا تشكيل لجنة مختصة مكونة من المؤسسة والسجون ورؤساء المجالس تعالج جميع المعوقات والتحديات التي تواجه خططهم التدريبية في السجون من حيث اجراءات دخول وخروج المدرب

والاجراءات الأمنية المشددة عليهم والمكافآت والمحفزات، لافتا الى انه تمت مساواة مكافآت النزلاء المتدربين بغيرهم من المتدربين في المعاهد.
وكشف العقلا ان نحو 40 مشروعاً تقنيا تنتظر الدعم الخاص لها من الميزانية لافتتاحها وتدشين العمل فيها.
ولفت العقلا ان النزيل يحصل على شهادة تدريبية تحت مسمى المعهد القريب منه وعدم كتابة انه نزيل أو تلقى تدريبه في السجن.
وفيما يخص تأخر مكافآت النزلاء المتدربين في السجون أشار إلى انه تم تكوين لجنة من المؤسسة العامة للتدريب والادارة العامة للسجون والبنك المختص لحل هذه الاشكالية ولتصل المكافأة في الوقت المحدد، مضيفاً انهم يحاولون ادخال خدمة الانترنت للسجناء.
وكان العقلا قد افتتح امس اللقاء الأول لمديري المعاهد الصناعية والعمارة والتشييد والعسكرية والمهنية في لقائهم الأول الذي يستضيفه المعهد الصناعي الثانوي بالطائف ويستمر يومين.
إلى ذلك يلتقي محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي الغفيص اليوم بمديري المعاهد الصناعية والعمارة والتشييد والعسكرية والمهنية في المملكة في لقاء مفتوح ويكرم مديري المعاهد المنتهية فترة تكليفهم.

• نزاهة" تطلب من • التربية والتعليم" التحقيق في تردي وضع مبنى مدرسي ومحاسبة المتسبب

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/26/article796274.html

الرياض - أسمهان الغامدي

طلبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) من وزارة التربية والتعليم التحقيق في القصور والإهمال الذي وصل اليه وضع مدرسة عايش المتوسطة والثانوية للبنين الواقعة في مركز عياش التابع لمحافظة أبو عريش بمنطقة جازان ، وتحديد المسؤول عنه ومحاسبته، مع التأكيد على تأهيل وضع المبنى إذا كان صالحاً للتأهيل وفقاً لتقرير فني يعد لهذا الغرض، أو نقل طلاب المدرسة إلى مبنى آخر، واعادة انشاء المبنى.

خاصة وان إدارة التربية والتعليم بمنطقة جازان قامت بطرح منافسة لتأهيل مبنى المدرسة، وتمت ترسية المشروع على إحدى المؤسسات الوطنية، وتوقيع العقد بتاريخ 1433/11/28ه بتكلفة قدرها (1.181.694 /24) ريالاً، ومدة تنفيذ الاعمال (270) يوماً، بدأت من تاريخ تسليم الموقع للمقاول بتاريخ 1433/12/28ه، الا أنه لم يتم إخلاء مبنى المدرسة من الطلاب، للقيام بأعمال التأهيل حتى تاريخ وقوف الهيئة عليه .

حيث قالت الهيئة في بيان لها - حصلت "الرياض" على نسخة منه -أن المبنى يهدد سلامة طلابه، بسبب تسرب كميات من المياه من أسقفه وجدرانه، وصلت إلى التمديدات الكهربائية، وتسببت في تماس كهربائي، وقد تبين لها أن مبنى المدرسة حكومي قديم مكون من دورين، وهو متهالك، حيث إنه مضى على إنشائه أكثر من (35) عاماً، والشواهد في هذا ظهور تشققات وتصدعات في جدرانه، ولوحظ تسربات للمياه في دورات المياه في الدور الاول، وفي غرفة المختبر، بكميات كبيرة،، مما أثر على خرسانة الاسقف وعلى الحوائط، ويفتقر المبنى لوسائل السلامة كطفايات الحريق، وأجهزة كشف الدخان، وأجهزة الإنذار، واللوحات الإرشادية لمخارج الهروب،، كما ظهر تدني مستوى النظافة في المبنى بشكل سيىء، ورمي كتب دينية، وتعليمية جديدة داخل دورات المياه.

ازدياد ظاهرة التسول في الخرج

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/26/article796270.html

الخرج – فادي المقرن تصوير - محمد دخيل
تزايدت في الفترة الأخيرة بمحافظة الخرج ظاهرة انتشار التسول أمام الإشارات الضوئية وبعض الأحياء والمجمعات التجارية وبشكل ملفت للنظر. المواطنون طالبوا عبر "الرياض" الجهات المعنية بالتدخل السريع للقضاء على هذا الأمر الذي وصل إلى حد غير مقبول وغير لائق.

"ثمار" و"كفاف" يتبرعان بالهللات لدعم الأسر المنتجة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/26/article796278.html

الرياض - أسمهان الغامدي
وقعت جمعية الأسر المنتجة التطوعية الخيرية "كفاف"، والشركة الوطنية للتسويق الزراعي " ثمار" عقد شراكة يتم بموجبه حث الشركة لعملائها بالتبرع بالهللات المتبقية من فواتير مشتريات العملاء لدى أسواقها ، ويأتي هذا التعاون ضمن إطار تعزيز مبدأ التكافل الاجتماعي بين الجمعيات الخيرية وأفراد المجتمع.
وقال المدير العام لشركة ثمار المهندس ساري بن إبراهيم المعيوف إن الشركة تحرص على دعم الجمعيات الخيرية من منطلق ديني ووطني يهدف إلى مساعدة المحتاجين من أفراد المجتمع ،و أشار إلى أن دعم الأسر المنتجة يأتي ضمن الأهداف الإستراتيجية لخطة المسؤولية الاجتماعية في الشركة التي توجب مساعدة مثل هذه الأسر تحقيقا لمبدأ التكافل الاجتماعي بين طبقات المجتمع وتوفير احتياجاتهم من خلال هذه الجمعية
وأوضح رئيس مجلس إدارة كفاف المهندس فهد بن سعود الموسى أن شركة ثمار من خلال مشروع التبرع بباقي الهلل تعتبر أنموذجا وقدوة حسنة لباقي جهات قطاع التجزئة للمساهمة في مثل هذا الدعم الذي يجسد روح التعاون بين أفراد المجتمع، مشيرا إلى أن هذا الدعم سيتحول على وجه الدقة إلى مزيد من المشروعات والى التوسع في خدمات الأسر المنتجة بما يخفف من حدة الفقر والفاقة ، داعيين القطاع الخاص لمضاعفة مساهمته في دعم هذه الأسر في إطار مسؤوليته الاجتماعية .

التضحية قد لا تكون حلاً لـ"هزيمة الذات" على حساب "التزامات الحياة"

أرامل ومطلّقات أمام الزواج أو تربية الأولاد..!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/26/article796216.html

الخبر، تحقيق- عبير البراهيم

مازالت «وفاء» تتذكر كيف كان شكل حياتها بزوجها الذي فقدته في حادث مروري مؤلم؛ لتتحول من زوجة رجل تحبه أنجبت منه ثلاث أطفال إلى أرملة مازالت في مقتبل العمر، ولكنها تشعر أنها ضائعة.. مشتتة.. حائرة بين قرارات صعبة في حياتها لا تعرف كيف تتخذ الخطوة المناسبة لتجعل منها قرارات حكيمة في الحياة.. اليوم وبعد مُضي أكثر من سنتين ونصف تقدم لخطبتها رجل مناسب، ولكنها أمام قرارين يصعب جداً اختيار أحدهما.. فهل تقبل بفرصة الزواج وهي المرأة التي مازالت تحتفظ بداخلها بأنثى مليئة بالحياة والإقبال مرتسم على ملامح وجهها المضيء؟، أم ترفض لتضحي من أجل أطفالها الذين يشكلون كل حياتها وقطعة من روحها؟.. وأي القرارين أكثر صواباً؟، ماذا سيحدث حينما تضحي من أجل أطفالها وتبقى دون زواج لتُربيهم حتى يشق كل واحد منهم طريقه في الحياة، وكيف سيصبح مصيرها في تلك المرحلة؟، وماهو حجم خسائرها ومكاسبها حينما تتزوج برجل آخر يختلف عن والدهم الذي فقدته بالموت؟، وماذا يمكن أن يقول عنها المجتمع؟.. أسئلة كثيرة ممزوجة بمخاوف بحجم عالمها المحيط.

تواجه المرأة الأرملة أو المطلقة صراعاً كبيراً في حياتها بعد أن تفقد الرجل الذي كانت تتزوج به، خاصة عندما تكون قد أنجبت منه أبناء، فكثير منهن يفضلن التضحية من أجل أبنائهن، ويواصلن حياتهن بمفردهن لتربية أبنائهن وتقديم كافة التضحيات التي قد يقدّرها الأبناء لهن، وهناك من لا يُقدّرها؛ لأنه يرى أنها تدخل ضمن حقوق ومفهوم الواجبات، وتبقى المرأة بعاطفتها المُتسعة وبجروحها الكبيرة ومخاوفها تعيش حياتها برفقة أبناء تحبهم كثيراً، ولكنها تتطلع إلى أمل يُذكّرها دائماً بإنسانيتها وأنها مخلوق يحق له أن يعيش مشاعر الحياة بكل انفعالاتها.. وتُضحّي المرأة الأرملة أو المطلقة وتُقرر أن تُدير ظهرها للحياة وتبقى لدى أبنائها، ولكنها لا تستطيع أن تتجاهل حجم تلك التضحية التي لا تعرف كيف سيكون شكلها بعد سنوات، وكيف سيكون لونها إذا مابقت وحيدة.

أنانية الأبناء

وترى «لمياء العتيبي» أن المرأة الحلقة الأضعف في المجتمع حينما تتحول إلى أرملة أو مطلقة، ولديها أبناء فإن المجتمع ينتقدها كثيراً حينما تطمح إلى الزواج أو إلى معاودة التجربة من جديد لأجل حياة جديدة، بخلاف الرجل الذي يحترم المجتمع زواجه؛ حتى إن كان الزواج الثاني على زوجته التي وقفت كثيراً بجانبه، مشيرةً إلى أن القرار لدى المرأة التي تفقد زوجها صعب جداً، فحينما تتأمل المرأة أنه قد تحصّل على فرصة ثانية مع رجل جيد قد يحب أبنائها ويتعاطف معهم ويتعامل معهم كما يتعامل مع أبنائه تجد أن الواقع خلاف ذلك، فالرجل لا ينسى أبداً أن هؤلاء الأبناء من زوج آخر، وأنهم ماضٍ لا يحب أن يتذكره، في الوقت الذي تقبل كثير من النساء الأرامل أو المطلقات أن يخضن تجربة زواج جديدة على أمل بقاء الأبناء معهن، تُصدم بواقع صعب لحياة قد يسُودها كثير من المشاكلات لوجود أبنائها، فتشعر بخيبة أمل وربما تتحول للمرة الثانية إلى مطلقة.

وقالت إن الأبناء أنفسهم يرفضون ارتباط أمهم برجل آخر غير والدهم حتى إن كان متوفياً، فيجدون في هذه الأم حقوقاً كبيرة بالامتلاك ولا يحبون أن يشاركهم فيها أحد؛ فيرفضون رغبتها في الزواج وتضطر هنا المرأة أن تقبل بحُكم أبنائها، وتضحي من أجلهم تضحيةً قد لا تجد بعد سنوات من يتذكرها، داعيةً إلى ضرورة وجود تبنّي من قبل المجتمع لثقافة احترام حقوق المرأة، خصوصاً حينما تكون بإمكانات ضعيفة، فالإشكالية في مجتمع اعتاد أن ينتقد الأرملة أو المطلقة

حينما تبقى دون زوج، وينتقدها أيضا حينما تتزوج وتترك أبناءها حتى تحولت الأرملة والمطلقة إلى أشبه ب»البيت الوقف» الذي لايجب أبداً أن يتصرف فيه، منوّهةً بأهمية أن يكون لدى المرأة حكمة في اتخاذ القرار الصائب والعادل في ذات الوقت، فمن الجميل أن تُقدم الأرملة التضحيات للأبناء، ولكن عليها قبل ذلك أن تُحدد ملامح حياتها بعيداً عن أي مؤثرات، فالمشكلة أن كثيراً من الأبناء يلتصقون بأمهم التي ضحت في الحياة من أجلهم وفضّلتهم على حياتها، ولكنهم حينما يكبُرون ينسون ذلك، وحتى مع تذكرهم فإن الحياة تأخذهم بانشغالاتها وظروفها الصعبة وتتحول الأم التي ضحت إلى شيء زائد عن الحاجة.

تضحية كبيرة

أما «نادية يوسف» فقد فقدت زوجها وهي في العشرين من عمرها، وفضّلت أن تعيش من أجل ابنتها التي وضعت كل آمال الحياة عليها، وعلى الرغم من محاولات أسرتها لدفعها إلى زواج ثانٍ تبدأ من خلاله في حياة جديدة وتنجب الأبناء، إلاّ أنها فضّلت أن تبقى لدى ابنتها ولا تتخلى عنها أبداً، وفي كل يوم تكبر فيه ابنتها ترى نفسها من خلالها حتى وصلت ابنتها اليوم لسن الزواج، وهي مازالت ترى فيها ذاتها ونصيبها في الحياة الذي ذهب دون أن يعود، مشيرة إلى أن ابنتها ستتزوج بعد أشهر وعلى الرغم من شعور الوحدة الذي أصبحت تخافه؛ إلاّ أنها سعيدة بأداء واجبها كأم تجاه ابنتها، ووصلت بها إلى مرحلة الأمان التي تحب أن تصل أي أم إليها مع أبنائها.

وقالت إن التضحية كبيرة وثمنها باهظ جداً، فكثيراً ما شعرت بالحنين إلى حياة تعيشها برفقة زوج تشعر معه بالأمان، وكثيرا ما تاقت إلى أن تكبر أسرتها بوجود أبناء كثر يكونوا أخوة لابنتها، ولكنها كانت تخشى أن تخسر ابنتها، أو لا يتقبل من تتزوج به بابنتها الوحيدة؛ ففضلت التضحية التي ترى أنها لن تندم عليها أبداً.

قيود صعبة

وذكرت «سماهر علي» أنها تطلّقت من زوجها وهي أم لطفلين وقررت أن تسخّر حياتها لتربيتهما؛ إلاّ أنها عانت كثيراً من ضغوطات أسرتها ومن مجتمع محيط حاصرها باتهامات كثيرة لأنها مطلقة، حتى وصل الأمر سوءاً إلى أن تمنعها أسرتها من الخروج حتى للضروريات، وحينما قررّت أن تتخلص من سجنها وتفك قيودها، تزوجت بعد أن اشترطت على زوجها أن يقبل بطفليها معها في حياتهما الجديدة، ووافق الزوج؛ إلاّ أنها وجدت نفسها تتعرض لضغوطات كبيرة بعد الزواج من قبل طليقها الذي أصر على انتزاع أطفالها مع رفض الزوج الجديد لطفليها وإلحاحه أن يعودا لأبيهم حتى وصلت إلى مرحلة الطلاق الثاني بعد أن خشيت خروج طفليها فعادت إلى أسرتها مطلقة مرةً أخرى.

وقالت إن المجتمع يفرض صعوبات ومآسي على المرأة حينما تفقد زوجها سواء أصبحت أرملة أو مطلقة، فتضحيات المرأة كبيرة والمجتمع والمقربين يزيدون من تلك المعاناة، في الوقت الذي قد يتزوج الرجل بعد وفاة زوجته أو طلاقها بأيام فيصفق المجتمع له ويعطيه كل الحق في ذلك دون انتقاد، حتى أصبحت التضحية أيضا لاخيار فيها للمرأة.

خيار صعب

وأكد «د.سعود الضحيان» - أستاذ الخدمة الاجتماعية بجامعة الملك سعود - على أن النظام المجتمعي لا يعطي المرأة حقوقها بعد أن تتحول إلى أرملة أو مطلقة - خاصة المطلقة - حينما يكون لديها أطفال فإن إنصافها يصبح قليلاً، وتجد نفسها مجبرة أمام خيارين؛ إما أن تهب نفسها لأبنائها فلا تستطيع أن تربيهم، أو أن تقبل بالزواج الثاني؛ لأنها لا تستطيع أن تكفلهم، مبيناً أن الإشكالية تكمن في أن نظام الرعاية الاجتماعية لا يكفل هذه الحرية لاختيارات المرأة، فعلى سبيل المثال في بعض الدول الخليجية حينما تُطلّق المرأة ولديها أبناء يتم استقطاع النفقة من راتب الزوج دون الرجوع إليه، أما الوضع لدينا يختلف، فالمرأة عليها أن تدخل في قضايا ومحاكم، وتطول المشكلات.

وقال إن المجتمع قد لا يرحم المرأة المُطلّقة؛ لأن المجتمع يرى أنها متسببة في ذلك الطلاق، بخلاف الأرملة التي يرى أن ذلك خارج عن إرادتها، فالمرأة هنا تجد نفسها بين نار المجتمع، ونار الحاجة والتربية؛ فتجد نفسها في موقف صعب جداً، مبيناً أنه لا يوجد مؤسسات مجتمع تعمل على تقديم الرعاية والدعم والمساعدة، وإذا وجدت فإنها تظهر بشكل محدود، ولذلك فإن وضع الأرملة أو المطلقة سيء جداً.

وأضاف: «عدم وجود مؤسسات لرعاية الأرامل والمطلقات زاد من تفاقم المشكلة في المجتمع، فذلك النقصان يعكس الخلل الموجود في (وزارة الشؤون الاجتماعية) التي لم تحاول أن ترمم ذلك الخلل، فالمرأة ليس لديها نصير في ذلك الوضع، والمرأة الأرملة التي لديها أبناء وليس لديها مصدر معيشة فأين تذهب؟.. ستكون مضطرة أن تقبل بزواج ثانٍ حتى إن كان ذلك الزواج غير مناسباً، وتصبح تلك المرأة في مشكلة الزواج الثاني غير المناسب»، مشيراً إلى أن الحلول قليلة فيما يتعلق بإشكالية المرأة والمطلقة؛ فغالبية النساء الأرامل حينما يكون لديهن دخل مستقل، فإنهن يستغنين عن الزواج من أجل أبنائهن، أما غير العاملة فإنها تجد نفسها مضطرة لخيارات الزواج الذي لا يتفهمه المجتمع.

ودعا إلى ضرورة إيجاد مجموعة كبيرة من المؤسسات المجتمعية التي تهتم بالمرأة المطلقة والأرملة، فنحن بحاجة إلى جهات لأبناء الأرملة أو المطلقة ومؤسسات في التواصل الاجتماعي، فجميع تلك المؤسسات أصبحت بحاجة ماسة إليها حتى نستطيع أن نحافظ على كيان المرأة وكيانها.

• جمعية البر" بالرياض تطبق نظاماً آلياً لاستقبال وصرف المساعدات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/26/article796277.html

الرياض - أسمهان الغامدي
تسعى جمعية البر في الرياض إلى تطبيق نظام آلي جديد يساعد على استقبال وصرف المساعدات على مستحقيه وكذلك التواصل مع المحسنين والمحتاجين عبر برنامج الى والاستفادة من التقنية الحديثة في تحسين مستوى الخدمات والتواصل مع أهل الخير من أبناء المجتمع الداعمين لأنشطة الجمعية.
وقد ناقش الامين العام لجمعية البر بالرياض الدكتور عبدالله آل بشر في اجتماع ضم مسؤولي جمعية البر بمناسبة العام الهجري الجديد، مؤكداً على الاستمرار في تطوير - موارد الجمعية ومواصلة الانجازات التي تحققت خلال هذا العام من زيادة في ايرادتها المالية بما يتيح لها القدرة على تقديم الدعم والرعاية للفئات المستحقة، وذلك بما يحقق تطلعات ولاة الأمر - يحفظهم الله - وأضاف ان الاجتماع ركز على اهمية وضع آليات تساعد على الواصول للمحتاج و ايصال المساعدات الى مستحقيه وفي وقتها وكذلك العديد من الاقتراحات والموضيع التي تهدف الى سبل الارتقاء بمستوى الخدمات التي يتم تقديمها لكافة الفئات المسجلة لدى الجمعية.

ينتظر موافقة الجهات المختصة.. الشثري ل"الرياض":

قرار جديد لوزارة العمل يلزم القطاع الخاص برفع أجور الأجانب 30٪ والسماح لهم بالغياب 40 يوماً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/26/article796215.html

الرياض - عبدالعزيز القراري
قال المهندس منصور عبدالله الشثري عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية بالرياض رئيس لجنة الموارد البشرية، ان وزارة العمل اعتمدت في دراساتها لاصدار قراراتها الاخيرة على دراسات قامت بها شركات اجنبية متخصصة في الدراسات الاستشارية.

وقامت وزارة العمل برفع طلب اعتماد تعديلات نظام العمل الى المقام السامي الذي احالها الى مجلس الشورى لدراستها، كونها اعتمدت على نتائج الحوار الاجتماعي الذي قامت بتنظيمه مع مسؤولين لا يمثلون جميع القطاعات الاقتصادية، وعلى ضوء ذلك الحوار رفع الوزير دراسته للمقام السامي بدون طلب مرئيات الغرف التجارية.

وقال الشثري ل"الرياض": بعد توقيع المملكة اتفاقية المساواة وعدم التمييز مع منظمة العمل الدولية، اصبحت الوزارة ملزمة بإعطاء نفس المميزات والحوافز للعامل الوافد والسعودي، وان مقارنة ذلك بما يحدث في الدول المتقدمة غير دقيق حيث إن العمالة الوافدة فيها نسبة بسيطة لا تتعدى 5% ويحمل غالبيتهم مؤهلات عالية، لذلك لا تشكل مسألة مساواتهم بالعمالة الوطنية حساسية في الدول المتقدمة.

وقال إن رجال الأعمال غير رافضين لمنح السعوديين مزايا اضافية، ومنها ساعات العمل وزيادة الأجور، لكنهم ضد فتح المجال أمام العمالة الوافدة ومنحها مزايا تأتي نتائجها على حساب صاحب العمل، ويكون موقفه ضعيف أمام مكفوله، متوقعا أن تكون الفترة المقبلة عصيبة خاصة على اكثر المنشآت.

وأشار إلى أن رفض رجال الأعمال تعديلات نظام العمل التي اقترحتها وزارة العمل لأنها تؤدي الى زيادة رواتب العمالة الوافدة 30%، مما يجعل بيئة سوق العمل مناخا جاذبا للعمالة الوافدة وترسيخ مبدأ الاستيطان الوظيفي بالمملكة، وهذا ما يتعارض مع سياسة توطين الوظائف لأبنائنا.

واضاف ان المستفيد الاكبر من هذه التعديلات هم العمالة الوافدة التي ستنال حقوقا اضافية، وراتبا يزيد عن الراتب والمزايا المتفق عليها في عقود العمل، موكداً ترحيب وموافقة رجال الأعمال على اعطاء السعوديين في القطاع الخاص حوافز اضافية، شريطة ان لا تشمل العمالة الوافدة التي تشكل 90% من الحجم الكلي في القطاع الخاص.وعن ابرز ما جاء في التعديلات المقترحة قال الشثري إن تلك التعديلات تجبر اصحاب العمل على تخفيض ساعات العمل للعمالة الوافدة من 48 ساعة الى 40 ساعة مما يعني وجوب اعطاء العمالة الوافدة زيادة في الراتب بنسبة 30% لكي تعوض النقص في ساعات العمل خصوصاً لدى المقاولين، مع العلم ان الدول المصدرة للعمالة للمملكة تبلغ ساعات العمل لديهم 48 ساعه وستة ايام عمل في الاسبوع.

كذلك تنص التعديلات المقترحة التي تم رفضها (انه لا يجوز نقل العامل الوافد من مكان عمله الاصلي بغير موافقته كتابة) وكذلك تسمح له بالغياب بدون سبب مشروع لمدة لا تزيد عن اربعين يوما في السنة العقدية، واضاف الشثري ان باب العقوبات شملت فرض غرامة مالية لا تتجاوز مئة الف ريال بكل من يخل بنظام العمل وهي عقوبة تزيد على رأس مال اكثر من 90% من المنشآت في المملكة.

كما تشمل التعديلات ان للوزير منح العامل الوافد مكافأة مالية مقدارها خمسة وعشرين الف ريال في حالة ساعد في الكشف عن أي مخالفة في المنشأة التي يعمل فيها. وهذا يفتح الباب لإيجاد ممارسات غير مهنية من خلال جعل سوق العمل بيئة مناسبة للمتاجرة بالبلاغات التي قد تكون غايتها الأضرار والتشفي ضد اصحاب الاعمال.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

بزيادة 20٪عن العام الماضي

16 مليار ريال تعويضات التأمينات للمستفيدين في2013

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121226/Con20121226559061.htm

صالح الزهراني (جدة)

ناقش مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال اجتماعه أمس في مقر وزارة العمل في الرياض برئاسة وزير العمل، رئيس مجلس إدارة المؤسسة المهندس عادل بن محمد فقيه، مشروع الموازنة التقديرية للمؤسسة للعام المالي 1435/1434هـ الموافق (2013م)، حيث بلغت جملة التعويضات المقدر صرفها للمستفيدين 16,203 مليار ريال، بزيادة قدرها 20 في المئة عن المصروف الفعلي للعام 2012م.

وأوضح نائب رئيس المجلس، محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن سعد الحميد أن الموازنة اشتملت على اعتمادات متعلقة بتطوير أنظمة العمل الآلية في المؤسسة لتحقيق مزيد من تحسين خدماتها في هذا المجال، واعتمادات لدعم البرامج المستمرة في مجال التدريب والابتعاث، وكذلك تنفيذ حملات إعلامية تهدف للتعريف بنظام التأمينات الاجتماعية، ورفع الوعي التأميني. وقال إن المجلس قرر الموافقة على إخضاع العمال غير السعوديين لفرع الأخطار المهنية من تاريخ دخولهم المملكة؛ وذلك بعد الربط الآلي مع الجهات المعنية، بهدف توفير الحماية التأمينية لهم منذ دخولهم المملكة وحتى خروجهم منها، وكذلك للتسهيل على أصحاب العمل في عملية إدخال بيانات العاملين غير السعوديين العاملين لديهم. ونظر المجلس في تنفيذ واستكمال عدد من المشروعات الاستثمارية والإدارية، بالإضافة إلى إنشاء 15 مركز خدمة عملاء جديد موزعة في المناطق والمحافظات المختلفة.

11 ألف تذكرة لمبتعثي أمريكا لقضاء الإجازة مع أهاليهم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121226/Con20121226558987.htm

أحمد العرياني (سان أنطونيو، تكساس)

أصدرت الملحقية الثقافية السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية 11 ألف تذكرة سفر للطلبة والطالبات المبتعثين مع المرافقين، فيما بلغ عدد التذاكر المصدرة للمبتعثين والمبتعثات أكثر من70 ألفا خلال العام الجاري.

وأكد الملحق الثقافي السعودي في الولايات المتحدة الدكتور محمد بن عبدالله العيسى حرص الملحقية على ألا يتأخر أي طالب، بما في ذلك الطلاب الذين بقيت عليهم أيام قليلة ليكملوا المدة النظامية لاستحقاق التذكرة وهي تسعة أشهر من بداية البعثة، وتذكرة عن كل عام دراسي، وتفهم بعض الظروف الخاصة.

ودعا العيسى الطلبة إلى الحرص على التأكد من تسجيل المواد الدراسية للفصل المقبل، وإصدار ضمانات مالية في وقت مبكر كيلا يتعرضوا لأي مشكلات مع الجامعات والمعاهد، مشددا على ضرورة أن يكون الطالب مصطحبا مستندات الإقامة الرسمية أثناء عودته.

من جانبه، بين مدير إدارة الشؤون الإدارية في الملحقية محمد الربيعان أن إجراءات إصدار التذاكر ينفذها الطالب المبتعث بتقديم طلب الحصول على تذكرة سفر عبر البوابة الإلكترونية مع تحديد موعد السفر (الذهاب والعودة)، حيث يحول الطلب إلى إدارة إصدار الأوامر للتأكد من الاستحقاق ثم وكالة الطيران التي تصدر التذكرة مباشرة بعد أخذ موافقة المبتعث على خط سيرة الرحلة وتواريخ الذهاب والعودة.

وأكد الربيعان حرصهم على تسهيل الطلبات وعلى أن يخاطب الطالب عبر البريد الإلكتروني لعرض الخيارات المتاحة ولتأكيد الاسم الصحيح كما هو في جواز السفر وموعد العودة، بعد ذلك يرسل موافقة على الحجز ثم ترسل التذكرة مباشرة بالإيميل إلى الطالب من المدينة التي يدرس فيها إلى المدينة التي يسكنها في المملكة ذهابا وإيابا.

وحول المشكلات التي واجهت إصدار تذاكر المبتعثين أوضح الربيعان: «أرسلنا بريدا إلكترونيا مبكرا لجميع الطلبة من بداية شهر سبتمبر لنؤكد عليهم برفع طلبات التذاكر مبكرا، حيث إن النظام الدراسي في الولايات المتحدة يتيح للطالب معرفة نهاية الفصل الدراسي قبل فترة طويلة كافية لاتخاذ قرار السفر».

ولفت مدير الشؤون الإدارية في الملحقية إلى مشكلة واجهتهم مع الطلاب الذين يتقدمون بطلب التذاكر قبل أيام قليلة من سفرهم، ما يحدث إرباكا لسير العمل، خاصة أن هذه فترة موسم إجازات وأعياد في أمريكا وأوروبا وآسيا، فضلا عن الطلاب غير المستحقين ما يأخذ حيزا من الوقت لإقناعهم بأنهم غير مستحقين.

بعد اعتذار آل زلفة وانسحاب المعترضين على تواجد النساء..السعيدي في أدبي جدة:

ما نخشاه هو التعلق بمساوئ الغرب

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121226/Con20121226559246.htm

محمد المصباحي (جدة)

تمكن أعضاء مجلس إدارة نادي جدة الأدبي من إثناء الدكتور محمد السعيدي أستاذ أصول الفقه في جامعة أم القرى، من الاعتذار عن الجلوس على منصة النادي للحديث عن «النخب الثقافية وقضايا التغريب» التي دعا إليها النادي البارحة.

إصرار الدكتور السعيدي لم يكن بسبب الاعتذار المفاجئ لعضو مجلس الشورى السابق الدكتور محمد آل زلفة الذي كان مشاركا له في الأمسية لكنه كان بسبب تواجد النساء داخل صالة النادي، وتزامن خروج السعيدي من القاعة تاركا الأمسية في بداية الأمر مع انسحاب عدد من الحاضرين أبرزهم الشيخ عطية الزهراني، والدكتور فوزي صبح اللذان صحبا مجموعة من الحضور تاركين الأمسية.

الدكتور السعيدي الذي أثني عن رأيه في عدم الصعود لمسرح النادي لإحياء الأمسية، أشار في حديث عن التغريب «إنه لا يمكن إنكار نظرية التغريب»، وقال: «هناك تغريب فطري ناشئ من تأثر الدول النامية بالمتقدمة»، وأضاف «التغريب تيار فكري عالمي له أبعاده التي تهدف إلى إلغاء الشخصية عموما والإسلامية خصوصا». مبينا أن التغريب ليس وليدا من الفئة المتشددة كما يظنه البعض بل الغربيون يشهدون على أنفسهم بتبنيهم للفكرة.

ورأى في الندوة التي أدارها عضو مجلس إدارة النادي الدكتور عبدالعزيز قاسم، أن المملكة أقل الدول ذوبانا وراء التغريب، لأسباب أهمها ظروف نشأة المملكة، وكذا الحذر الذي ينتاب العلماء والمواطنين، وقال: «التغريب يهدف إلى صبغ جميع المجتمعات بالقيم الغربية»، مطالبا بضرورة وجود مراكز دراسات تضم عددا من أصحاب الرؤى المستقبلية لسد الذرائع دون الاقتصار في ذلك على الشرعيين، لكنه قال: «سد الذريعة لا يعني التضييق على المرأة لأن من يسدون الذرائع يوجدون حلولا لكن المشكلة حينما تغفل الحلول»، مبينا أن هناك استهدافا للغة العربية، نافيا أن يكون تقليص كتب اللغة العربية في المدارس في كتاب واحد استهدافا للغة،وقال: «لا يقصد المؤلفون ذلك»، منوها بعدم ممانعته من جمع مواد الدين في كتاب واحد على ألا تقلص الحصص، وألا تفقد خيرها وفائدتها، مختتما مشاركته في الأمسية، قائلا: «إننا أمة مغلوبة، وما نخشاه هو التعلق بمساوئ الغرب».

وشهدت الأمسية عددا من المداخلات أبرزها مداخلة رجل الأعمال أحمد فتيحي، الذي تساءل عن أعداد المبتعثين في الخارج.

أثبتت مجاري الأودية منذ 40 عاما في مخطط فرج المساعد

الادعاء يستعين بخرائط تدين أمينا سابقا ووكيله ورجلي أعمال في كارثة سيول جدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121226/Con20121226558992.htm

إبراهيم علوي (جدة)

دحض ممثل الادعاء العام في قضية كارثة سيول جدة، والمتهم فيها أمين سابق، ادعاءاته بعدم وجود مجاري للسيول في مخطط فرج المساعد، وقدم مجموعة من الخرائط التوضيحية من جهة محايدة (هيئة المساحة الجيولوجية) تعود لأكثر من 40 عاماً، وتثبت أن مخطط فرج المساعد يقع في مجرى السيل، عكس ما ادعاه المتهم بأن المخطط محل الاتهام، ليس بمجرى للسيل الطبيعي.

وقال ممثل الإدعاء العام، إن المتهم سمح للمواطنين بالبناء في المخطط المذكور، مخالفا بذلك الأوامر السامية التي تمنع البناء في مجاري السيول وبطون الأودية.

من جهته، أجاب محامي المتهم بأن الأدلة الجديدة تثبت براءة موكله لأن المخطط مأهول بالسكان بنسبة 90 في المائة قبل وجود الأمين في الأمانة، حيث تم اعتماده قبل عام 1399، ملمحا بأن الأمين السابق هو من أجاز المخطط.

وأضاف: حضور الأمين المتهم يدور حول إيجاد حلول مقترحة لحماية سكان المخطط، فإن كان هناك مسار مجرى طبيعي في المخطط فإن مسؤولية مجري سيل طبيعي في المخطط هي إيجاد حلول لنقل المياه المتجمعة في الشرق إلى قناة التصريف الجنوبية، وأن عدم تنفيذ المقترح حينها، وتنفيذه الآن بعد 20 عاما هو دليل سلامة توجيه الأمين بالسماح للمواطنين بالاستفادة من المخطط، وطلب خبير جيولوجي من المساحة الجيولوجية ليفند ما جاء حول مجاري السيول في المخطط.

وذكر ممثل الادعاء بأن المتهم ذكر في خطابه أن هناك مجرى سيل، ورد المتهم بأنه كان يقصد مجرى سيل صناعي، وأضاف «كان لديه ثلاثة خيارات مجرى صناعي، وخيار آخر نزع الملكيات، والثالث نقل المجرى إلى شارع (جاك)، باعتباره أرضا حكومية وأن نقل القناة إليه سيوفر على الدولة مبالغ نزع الملكيات التي قد تبلغ مليارات».

وقال: لم أمكن المواطنين من البناء في المخطط، ولم أعتمد المخطط، لذلك أحيل ملف القضية إلى من ملكهم وأصدر موافقته على المخطط».

وأفاد الوكيل المتهم، بأن الشرط لم ينفذ باستكمال الدراسة بنقل قناة التصريف، بسبب عدم وجود ميزانيات للأمانة مخصصة للدراسة وتنفيذ المشروع.

وطلب الأمين، أن يحدد الاعتراف المصدق شرعا هل هو الاعتراف بخمسة ملايين، أم الاعتراف الثاني بمليون، كما طلب من الادعاء العام الرد على مذكرته السابقة، حيث قدم الادعاء العام رده في مذكرة شملت على أن المتهم يدعي أن مخطط المساعد لا يوجد في واد وخرائط المساحة الجيولوجية تؤكد وقوعه في مجري السيل، حيث رد الأمين بالقول: لايوجد مجري واد في المخطط المذكور، وإنما قنوات تصريف تم اعتمادها بناء على دراسة قدمت له مشروطة بالسماح بالبناء بعد تنفيذ المشروع.

وأضاف: الخطاب محل الاتهام موضح فيه بالشروط التي كتبتها"، فيما تدخل وكيله بالقول" خرائط للمساحة الجيولوجية توكد إن المخطط لا يقع في مجاري السيول وطلب خبير في الجلسة المقبلة.

وقال: إن المخطط معتمد منذ عام 1399 هـ ، وعند تعين موكله أمينا لجدة كان المخطط قائما، وإن المشكلة الوحيدة كانت في تجمع المياه، وطلب من الادعاء توضيح مسار الوادي المزعوم وأين اتجاهه، فيما تمسك الادعاء بالاعترافات التي صادق عليها شرعا.

وهنا وجه رئيس المحكمة سؤالا للمتهم عن اعترافه المصدق شرعا في قضية الرشوة بالسماح ببناء أدوار متكررة في أحد المخططات، فرد الأمين بالقول: الاعترافات كانت مختلفة، الأول خمسة ملايين، وبعد ذلك صحح المحقق المعلومة في اعتراف آخر بمليون، وأن جميع ما كان يكتب أوقع عليه دون تدقيق حيث مكثت 18 يوما مريضا وممنوعا عني الدواء، مما عرض حياتي للموت.

وأضاف: الخمسة ملايين هي عبارة عن مساهمة وموجود صورة الشيكات التي دفعتها، والشيكات التي كنت أستلم من خلالها الأرباح سنويا حتى بعد خروجي من الأمانة بعشرة أعوام، وهنا رد ممثل الادعاء أنه معترف بذلك شرعا وأنه حدثت مواجهة بينه وبين المتهم الثاني أمام المحققين واعترف الجميع بذلك. وهنا رد عليه الأمين بالقول: أن كل ما حدث من اعترافات أخذت منه عنوة والمواجهة مع المتهم الثاني والثالث كان فيها تضارب في الأقوال والاعترافات، مما يدل على أن الاعترافات غير صحيحة، وأقر بوجود سوء تفاهم بينه وبين المتهم الثالث الذي لم يحضر الجلسة لمرضه، ولم يقابله منذ أكثر من 23 عاما أو يتحدث معه، معتبرا أن ما يدعيه هو مكيدة. من جهته، تساءل المتهم الثاني وهو رجل أعمال، ما إذا كانت الرشوة تدفع سنوياً ولمدة عشر سنوات، وقال «لماذا نبحث عن الشبهات والحقيقة واضحة بموجب شيكات مدونة وصورها في البنك».وأضاف«الاعترافات التي يدعيها ممثل الادعاء العام غير متطابقة، ومختلفة عن بعضها،ومأخوذة تحت الضغط والإكراه.»

إلى ذلك، واصل الأمين السابق إنكاره تسلم مبلغ خمسة ملايين ريال رشوة من رجل أعمال لقاء السماح له برفع مستوى التعمير لثلاثة أدوار إضافية في مخططه جنوب جدة، مؤكدا بأن المبلغ كان عبارة عن مساهمة في المخطط، فيما أجاب رجل الأعمال المتهم بأنه تقدم لوزارة الشؤون البلدية والقروية لاعتماد رفع الأدوار وليس للأمين، وأنه وزع أرباح المساهمات على كل المساهمين، مؤكداً بأن أقواله في التحقيقات أخذت بالإكراه وينكرها جميعا»

ادعت الجنون والمرض النفسي أمام فريق التحقيق

خادمة إثيوبية تقتل كفيلها وتتحصّن في غرفة بمنزل الأسرة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121226/Con20121226559252.htm

إبراهيم علوي، عبد الله العبدلي (جدة)

أقدمت خادمة أثيوبية أمس على قتل كفيلها، فيما حاولت إزهاق روح ابنه ذي الأعوام التسعة، وذلك في منزل أسرة الضحية في شارع حراء.

وكانت الخادمة نفذت جريمتها قبل أن تدعي إصابتها بمرض نفسي رغم تأكيدات الأسرة التي تعمل لديها أن حالتها طبيعية ولم ترصد عليها أي بوادر لاعتداء أو حالة نفسية كما تحاول أن توهم فريق التحقيق الذي باشر الحالة عقب تلقيه بلاغا بالجريمة.

وفي التفاصيل أن الجهات المختصة باشرت في موقع الجريمة بمتابعة من مدير شرطة جدة اللواء علي الغامدي ومساعده للأمن الجنائي وبإشراف من مدير مركز شرطة السلامة، إذ شكل خبراء التحقيق فريقا للتعرف إلى ملابسات الجريمة، خاصة أن البلاغ أكد أن الخادمة نفذت جريمتها، وأغلقت على نفسها إحدى الغرف مدعية المرض النفسي وفي حينه أخلى رجال الأمن أحد أبناء الأسرة الذي كان متواجدا لحظة وقوع الجريمة ولم تقدم الخادمة على الاعتداء عليه، بينما كانت الأم في موقع عملها.

يذكر أن فرقة متخصصة تمكنت من إخراج الخادمة، فيما باشر الجيران نقل الطفل المصاب إلى أحد المستشفيات الخاصة القريبة من الموقع.

وكشفت مصادر «عكـاظ» أن الطفل فوجئ بهجوم الخادمة عليه بضربة بمكواة فيما شرعت في إلقاء عشرات الصحون عليه، ما أدى إلى تعرضه لإصابات متعددة بجسده، لذا عمد إلى الهرب نحو سطح المسكن وأغلق على نفسه باب السطح، وبعدها قفز إلى منزل الجيران هربا من الخادمة.
يشار إلى أن الفرق المتخصصة طوقت مسرح الجريمة وتم استدعاء خبراء الأدلة الجنائية الذين رفعوا البصمات والأدلة والقرائن من موقع الحادثة، فيما أوضح خبير الطب الشرعي أن الأب كان مستغرقا في النوم قبل أن تغدر به الخادمة وتسدد له طعنات قاتلة على جسده العليل كونه خضع لعملية بسيطة قبل أيام عدة وعقب الانتهاء من المعاينة الفنية الطبية تم نقل الجثمان إلى ثلاجة الموتى لحين اكتمال التحقيقات.
من جهته، أوضح الناطق الإعلامي لشرطة جدة الملازم أول نواف البوق الذي باشر الموقع ميدانيا وتابع التحقيقات مع الطفل المصاب، أن ملف التحقيق تمت إحالته إلى هيئة التحقيق والادعاء العام لاستكمال التحقيقات مع الخادمة التي تزعم المرض النفسي.
من جانب آخر، أوضح الفريق الطبي أن الاصابات التي تعرض لها الطفل طفيفة وان حالته مستقرة وليست خطرة وقد تم تقديم الخدمات الإسعافية له فور وصوله.

يتم التواصل مع الوزارة عبر الرقم 012124133

سرير للحالات الطارئة في "الخاصة" على حساب الصحة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121226/Con20121226559170.htm

عبدالعزيز الرويلي (تبوك)
أكد الدكتور خالد مرغلاني المتحدث الرسمي لوزارة الصحة لـ «عكاظ» صحة الرقم المتداول في مواقع التواصل الاجتماعي والذي يشير من خلال ورقة كتبها ونشرها أحد الناشطين ووجهها للمواطنين أنه في «حال كان لديك مريض وحالته طارئة ولم يوفر لك المستشفى سريرا فبادر بالاتصال مباشرة على إدارة الطوارئ بوزارة الصحة على الهاتف رقم 012124133، وسوف يتم على الفور تحويل المريض لأحد المستشفيات الخاصة على حساب وزارة الصحة».
وأضاف الدكتور خالد مرغلاني أن الوزارة ستطلق خدمة متطورة أخرى في نقل المرضى خلال الشهرين المقبلين.

الوزارة تشترط الموافقة المسبقة على الدراسة لضمان معادلة الشهادة

المتهمون بتزوير الشهادات العليا يبررون بالدراسة عن بعد

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمبر 2012م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121226/Con20121226559106.htm

أحمد علي الكناني (جدة)
أثارت تغريدة تبناها مصدر مجهول في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» فضول عشرات الآلاف من أصحاب الحسابات الذين تناقلوا عبر معرفيهم قوائم تتضمن أسماء عدد من الشخصيات البارزة، مشككة في شرعية درجاتهم

العلمية والجامعات التي حصلوا منها على شهادة الماجستير والدكتوراه .. «عكاظ» واجهت عددا من الذين تضمن البيان أسماءهم، فتراوحت ردودهم ما بين الاعتراف بصحة المعلومات المتداولة حول الجامعات التي حصلوا منها على درجاتهم العلمية والرفض لها. في البدء، كشف الإعلامي الدكتور عبدالعزيز قاسم لـ «عكاظ» عن أنه نال درجة الدكتوراه من الجامعة الأمريكية في لندن، ضمن برنامج الدراسة عن بعد ومن خلال فرع الجامعة في جدة، مشيرا إلى أن رسالة بحثه الذي استحق عليه الدرجة العلمية ناقش فيه شخصية الفقيد «عبدالقادر طاش»، عازيا أسباب اختيار حياة الراحل إلى رد الجميل الذي حظي به من الفقيد، إضافة إلى توثيق مسيرة حياته ـ يرحمه الله، وحول ما أشيع عن شرائه لبحث الرسالة، نفى قاسم قيامه بذلك، مؤكدا أن البحث نتاج جهده الشخصي وهو متداول في المكتبات.

من جانبه، كذب الداعية الدكتور عبدالرحمن المحرج، والذي أقحم اسمه ضمن قائمة الحاصلين على شهادات من جامعات وهمية، أن يكون قد حصل على درجته العلمية من جامعة كولومبس الأمريكية، مؤكدا أنه من أولى الدفعات الحاصلة على الدكتوراه في التشريع الجنائي الإسلامي من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وقال لـ «عكاظ»: «ليست هذه المرة الأولى التي اتهم فيها بأكاذيب وتهم باطلة يتزعمها أشخاص من خلف كواليس الظلام، غير أني لا ألتفت لمثل هذه الأباطيل». وأضاف «أوجه رسالة لمن يبث هذه الرسائل بأن ينأى بنفسه عن تداول المعلومات المزيفة ونشرها بالباطل بين الناس حتى لا يأثم بوزر غيره».

مصادر موثقة

في سياق متصل، أوضح الدكتور أحمد قاسم الغامدي رئيس هيئة الأمر بالمعرف والنهي عن المنكر في مكة المكرمة سابقا أنه نال شهادته الجامعية من جامعه أمباسادور (السفير) عبر مكتبهم في جدة، وقد تم معادلة شهاداته العلمية من جامعة القاهرة. وأبان الغامدي أن حصوله على درجتيه العلميتين الماجستير والدكتوراه تم من خلال الدراسة عن بعد، مشيرا إلى أن رسالة الدكتوراه استغرقت 4 سنوات في تخصص الإدارة العامة والتخطيط الاستراتيجي. ونفى الغامدي أن يتم معادلتها من قبل وزارة التعليم العالي، حيث أنه لا تتم معادلة أي شهادة إلا بعد الحصول على موافقة إيفاد من الوزارة، إضافة إلى أن أيام دراسته لم تواكب اعتماد الدراسة عن بعد في الوزارة، وشكك الغامدي في المعلومات حول وهمية جامعة أمباسادور، مؤكدا بأن لديهم مركزا في جدة يتم من خلاله عمل كافة الإجراءات الخاصة بالحصول على درجة الماجستير أو الدرجات العلمية الأخرى. مؤكدا أن ما يتم تداوله في الإنترنت خالٍ من الصحة ولا يعتمد على مصادر موثقة.

من ناحيته، كشف الداعية والمستشار الأسري الدكتور غازي الشمري عن أنه حصل على درجة الدكتوراه من الجامعة الأمريكية في لندن (وهمية)، وقال معترفا في صفحته الرسمية بتويتر «شهادتهم سلق بيض؛ لذلك اضطررت أن أدرس من جديد الدكتوراه وأحرق ورقتهم»، موضحا لـ «عكاظ» أنه حصل على درجته العلمية من إحدى الجامعات الإسلامية العربية. وأعرب عن استعداده لمواجهة أي جهة رسمية في حال طلب منه التحقق من مصادر درجته العلمية وتقديم ما يدحض افتراءات من يطلقون أبواقهم في مواقع التواصل الاجتماعي ـ على حد قوله.

أضرار فادحة

من ناحيته، قال عضو مجلس الشورى حمد القاضي في حديثه لـ «عكاظ»: «إن خطورة الشهادات الوهمية تكمن في الأضرار التي تنعكس على الوطن والمواطنين». وتساءل: كيف يطبب الناس من يحمل شهادة كاذبة؟، وكيف يعلم الأجيال الصغيرة معلم يتأبط شهادة مزورة؟، وكيف يدير العمل من خان الأمانة بحصوله على شهادة مشتراة؟، وقال: «إن على الوطن ـ دولة وقطاعا خاصا وأفرادا ـ مكافحة هذه الشهادات لأضرارها الفادحة، وعلى الجهات الرسمية والخاصة أن تتأكد من هذه الشهادات ومعادلتها، سواء عند إعطاء ترقية أو إسناد أي عمل». وأضاف: «لقد وصل الغش إلى العلم وشهاداته، ولو أن أهل العلم صانوه لصانهم».

مصائد الجامعات الوهمية

من جانبه، أكد المتحدث الرسمي في وزارة التعليم العالي الدكتور محمد الحيزان لـ «عكاظ» أن الجامعات الموصى بالدراسة فيها موجودة في الموقع الإلكتروني للوزارة ضمن مواقع الملحقيات الثقافية، وقد تم تحديد كافة الجامعات، سواء الموصى بها أو الموقوفة في الموقع على الشبكة الإلكترونية. وحذر الحيزان من الوقوع في مصائد الجامعات الوهمية، مشيرا إلى أن الوزارة دائما ما تحذر من هذه الجامعات، وحرصا من الوزارة على الحد من عمليات النصب الذي يتعرض لها البعض وعدم معادلة شهادتهم التي حصلوا عليها، فقد وضعت الوزارة آلية واضحة تلزم الطالب الراغب في الدراسة بالخارج أن يحصل على موافقة مسبقة لضمان معادلة الشهادة التي يحصل عليها. وأضاف أن الوزارة رفضت معادلة العديد من الشهادات الصادرة من جامعات وهمية أو غير معترف بها.

مشيرا إلى أن الوزارة أغلقت 52 مكتبا ومؤسسة تقدم شهادات التعلم عن بعد للدراسات الجامعية في مختلف مناطق المملكة؛ نتيجة ترويجها للشهادات الوهمية والشهادات الصادرة من جامعات غير موصى بها من قبل الوزارة.

وواجهت «عكاظ» المتحدث الرسمي في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبدالمحسن القفاري، والذي أشار التقرير المتداول في مواقع الإنترنت إلى حصوله على درجته العلمية من إحدى الجامعات الوهمية المعروفة بـ«جامعة أتلانتك بولاية فلوريدا في الولايات المتحدة» بتخصص حقوق الإنسان، وذلك عن أطروحته التي قدمها بعنوان (حقوق النساء في المملكة العربية السعودية وفق الأحكام الإسلامية والمواثيق الدولية)، غير أنه امتنع عن التعليق.
واكتفى عضو مجلس الشورى الدكتور موافق فواز الرويلي (أحد المهتمين بملف الشهادات الوهمية في موقع التواصل الاجتماعي تويتر) في الرد على طلبنا للتواصل معه للتعليق على ملف الشهادات الوهمية، فكانت إجابته: شكرا «عكاظ»، ملحقا ذلك بإشارات تعجب لم نفهم ماذا يقصد بها.
يشار إلى أن نسبة كبيرة من الأسماء التي أشير إلى حصولهم على شهادات وهمية من جامعات لا يوجد لها غير مواقع على شبكة الإنترنت، ويحظى عدد منهم بالعمل في مواقع مرموقة في جهات حكومية وخاصة، فيما بقي الجدل مثارا حول مدى شرعية الشهادة الصادرة من جامعات غير معترف بها، في الوقت الذي لا تزال أبوابها مفتوحة أمام الراغبين لوضع لقب «الدال» للتعريف بأسمائه والتكسب من وراء حجاب.

"الأمر بالمعروف" تنفي "دراسة" عن "سلوكيات الشباب"... و"الحياة" تؤكدها بالوثائق

المصدر: صحيفة الحياة الأربعاء 13 صفر 1434هـ - 26 سبتمبر 2012م
http://alhayat.com/Details/466022

الرياض - «الحياة»
نفت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إصدار دراسة عن السلوكيات المخالفة للشباب السعودي. وقال وكيل الرئيس العام المساعد للشؤون الميدانية والتوجيه المتحدث باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عبدالمحسن القفاري: «الرئاسة تنفي ما نشر في صحيفة «الحياة» أمس (الثلثاء) منسوباً إليها عن دراسة تتناول مخالفات الشباب السعودي بعنوان: «٥٩ في المئة من الشباب يمارسون سلوكيات محرمة ومكروهة».
وأضاف أن الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم تصدر عنها أو أحد من مسؤوليها أية معلومات حول هذا الموضوع، ورفضت قبول هذه الدراسة التي أعدها مركز أبحاث الشباب في جامعة الملك سعود لعيوب علمية فيها.
(«الحياة» تنشر صورتين إحداهما لـ«الدراسة» والأخرى لخطاب رسمي من «الأمر بالمعروف» بخصوصها).
وتابع القفاري: «مجتمعنا نقي طيب، وشبابنا يعي قيمه ومسؤولياته، وإن وجد على البعض ما يلاحظ، فهي أفعال فردية، ولا نرضى أن تنسب لمجتمعنا تلك الاتهامات المسيئة التي لم تبن على حقائق، ويروج ذلك باسم رئاسة الهيئة».
وطالب بـ«محاسبة من ضلل الرأي العام بترويج هذه الأرقام، وأشاع هذه الدراسات غير الدقيقة، خصوصاً أن الدراسة المشار لها وردت من معديها فردتها اللجنة العلمية لدينا»!
وقال القفاري: «المعلومات لدينا والمراجعون الأكاديميون الذين فحصوا الدراسة أكدوا عدم صحة تلك الأرقام في حق مجتمعنا، وهذا مما لا تقبله الرئاسة ولا ترضاه في حق أبناء وطننا الذين نفخر بهم، ونرى فيهم الخير والتفوق والمحافظة على القيم، وهم محل الثقة».
وأشار إلى أن الرئاسة تحتفظ بكامل حقها الشرعي والنظامي والعلمي، وستقاضي من نشر هذه المعلومات المغلوطة وروّجها باسم هيئة الأمر بالمعروف!

"الرقابة": تجاوزات في 16 "وزارة"

شملت سوء استخدام السيارات الحكومية والأوراق الرسمية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=126267&CategoryID=5

الرياض: عبد الله فلاح

رصدت هيئة الرقابة والتحقيق في أحدث تقرير لها، عددا من السلبيات على 16 من وزارات الدولة. وانتقدت استمرارية التعثر والتأخير في عدد من المشاريع الإنشائية في معظم الجهات الحكومية.

وأجملَ تقرير الهيئة الرقابية، السلبياتِ المرصودة على الأجهزة الحكومية بـ8 نقاط منها: استخدام منسوبي بعض الجهات لـ"سيارات العمل"، رغم صرف بدل النقل لهم، معتبرة ذلك مخالفة للائحة الخدمة المدنية، في حين اشتكت من استمرار التأخير في إنجاز برنامج التعاملات الإلكترونية بعدد آخر من الجهات، إضافة إلى استمرار ظاهرة عدم المحافظة على الأوراق الرسمية.

شكت هيئة الرقابة والتحقيق في أحدث تقرير لها من ظواهر سلبية، تبين تكرارها في أكثر من جهة حكومية، لافتة إلى أن التعثر والتأخير في عدد من المشاريع الإنشائية في معظم الجهات الحكومية ما زال مستمرا.

ورصدت الهيئة في تقريرها السنوي للعام المالي 1432/ 1433 ـ حصلت "الوطن" على نسخة منه ـ 8 ظواهر سلبية على 16 وزارة، تم تنفيذ البرامج الرقابية عليها وعلى الإدارات التابعة لها في الوقت الذي لم ترصد فيه سوى ظاهرتين إيجابيتين. وكشفت استمرار استخدام عدد من منسوبي الجهات الحكومية للسيارات الحكومية على الرغم من صرف بدل النقل لهم بالمخالفة للائحة الخدمة المدنية.

واشتكت الهيئة من استمرار التأخير في إنجاز برنامج التعاملات الإلكترونية بعدد من الجهات الحكومية، إضافة إلى استمرار ظاهرة عدم المحافظة على الأوراق ذات القيمة في عدد من الجهات الحكومية، مشيرة إلى استمرار عدد من شركات التأمين في ممارسة أعمال التأمين وتلقيها مبالغ من المواطنين مع عدم وجود موافقة رسمية من مؤسسة النقد.

ورصدت الهيئة في تقريرها تأخر عدد من الأمانات والبلديات في تنفيذ شبكات تصريف السيول، مما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمواطنين والبنية التحتية في عدد من مدن المملكة نتيجة للسيول الجارفة التي هطلت "عام التقرير"، مؤكدة عدم تفعيل المادة 21 من لائحة الخدمة المدنية المتعلقة بعدم استحقاق الموظف راتبا عن الأيام التي لا يباشر فيها العمل.

واختتمت الهيئة ملاحظاتها، برصدها عدم التزام الكثير من الأجهزة الحكومية بتطبيق اللوائح والتنظيمات والتعاميم المنظمة لخدماتها وأعمالها من خلال ضعف المتابعة، وعدم القيام بدورها الإشرافي بشكل جيد على الجهات التابعة لها، فيما لم ترصد إلا ظاهرتين إيجابيتين تمثلتا في قيام الجهات الحكومية بتسهيل مهام مراقبيها، وتزويدهم بالمعلومات والمستندات المطلوبة، بعد التنسيق معها من قبل عند تنفيذ البرامج الرقابية، إضافة إلى تفاعل أغلب الجهات الحكومية مع ما تقف عليه الهيئة من ملحوظات والعمل على تلافيها.

"تكتلات" لتمويل القروض السكنية لذوي الدخل المحدود

تستهدف من رواتبهم دون الـ5 آلاف ولا يملكون أراض

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=126196&CategoryID=2

جدة: محمد القشيري

بدأت عدد من شركات التمويل العقاري الكبرى والجديدة "تحت التأسيس"، عقد تكتلات تمويلية لطرح مقترح يتضمن الدخول في برنامج القرض السكني المعجل والمقدر بـ 500 ألف ريال لذوي الدخول المحدودة، وهي التي صنفتها الشركات بمن تقل مرتباتهم عن 5 آلاف ريال، ولا يملكون أراض أو ما يطلق عليهم "مسجلو الإنترنت"، والبالغ عددهم 1.7 مليون مسجل، تحت شرط دخول صندوق التنمية العقاري كضامن في هذا الشأن.

وعلمت "الوطن" من مصادر، أن التكتلات جاءت تنفيذا لمقترح أعدته عدة شركات تمويلية عقارية ليوازي "القرض المعجل"، الذي يمنح فوريا دون فوائد لأصحاب الملاءة المالية العالية، ويتم تقسيطه على 10 أعوام، ويتحمل الصندوق دفع الفوائد المترتبة على هذه القروض لمصلحة المصارف.

وقالت المصادر: إن برنامج القرض المعجل، الذي أبرمته "الإسكان" مع عدد من البنوك المحلية، يهدف لتعجيل منح القروض العقارية للمسجلين في قوائم الانتظار، عبر منح المستفيد قرضا قيمته 500 ألف ريال، ويتحمل صندوق التنمية العقارية قيمة الفوائد المضافة على المقترض، في حين يترك الخيار للمقترض لتسديد الصندوق أو الجهة الممولة بأقساط شهرية تمتد لـ 25 عاما على خلاف برنامج القرض المعجل الحالي الذي تعمل به المصارف السعودية، والذي يقتصر على السداد خلال 10 سنوات فقط، الأمر الذي حد من الإقبال على البرنامج، وحصره على أصحاب المرتبات العالية.

وأضافت أنه من المتوقع أن يتم اعتماد اللوائح التنفيذية للرهن العقاري مطلع العام الميلادي الجديد، وهو ما يزيد عدد المقترضين عبر البرامج الجديدة للصندوق من بينها القرض المعجل، متوقعة أن يدخل تحت هذا البرنامج نحو 120 ألف مقترض من الجنسين، وهو ما يعجل من إنهاء أزمة السكن الحالية.

من جانبه، أوضح الخبير في التمويل العقاري وعضو أول شركة تمويل للمساكن في الشرق الأوسط وليد عبدالرحمن المرشد، أن الشركات الممولة للتمويل العقاري سيرتفع نشاطها، ومن المتوقع دخول شركات جديدة في السوق السعودي، بعد أن يتم دخول المملكة لمنظومة الرهن العقاري.

وقال المرشد لـ"الوطن" هناك عوامل مهمة سيساهم الرهن في إنهائها، كارتفاع الأسعار، والتنافس في التمويل من بنوك ومطورين عقاريين لشركات التمويل، مما يخفض من معدل الفائدة، والتي تقاس بنسب المخاطرة، وطول سنوات التسديد، إضافة إلى سهولة الإجراءات المتبعة للرهن من تسهيل نقل الملكيات، سواء في حال تسديد المستحقات أو عدم الإيفاء بتسديد المسحقات لقيمة التمويل.

وحول دخول شركات التمويل في برامج الصندوق العقاري، قال المرشد: هذا الأمر متوقع بعد أن بدأتها عدد من البنوك، وشكلت شراكة مع الصندوق، ولوجود عدة مزايا للمقترض منها: سرعة الحصول على التمويل، وثانيا عدم احتساب الفوائد المقدمة من جهات التمويل، بينما يهدف شركات التمويل لوجود عوامل منها: توفر الضمان كدخول صندوق العقاري في عقود الطرفين.

يذكر أن برنامج القرض المعجل يمنح قروضا عقارية فورية للمستفيدين بقيمة 500 ألف ريال دون فوائد لأصحاب الملاءة المالية العالية، يتم تقسيطها على عشرة أعوام، ويتحمل الصندوق دفع الفوائد المترتبة على تلك القروض لمصلحة المصارف.

ويساهم الرهن في زيادة الضمانات للجهات الممولة، والذي يدخل على مرحلتين، أولاها الحصول على تمويل للمستفيد على صورة مبلغ نقدي، ويحصل البنك مقابلها على رهن عقاري كضمان بنكي، أما الثاني، فهو التأجير التمويلي، وهو شراء أصل يتم رهنه، فيما يسدد المستفيد قيمة المبلغ على أقساط شهرية وسنوية ودفعة أخيرة.

الأمطار تكشف "أخطاء" بالبنى التحتية

ثلوج بالشمالية وشبكة التصريف ببريدة تعجز عن استيعاب المياه المتراكمة احتجاز 15 سيارة بحفر الباطن والبحث عن طفل مفقود في سيول الباحة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=126210&CategoryID=5

بريدة، عرعر، حفر الباطن، الباحة: تركي المحارب، مشعل الحربي، حمود حجي، منديل الحربي، سلمان آل مقرح
شهدت بعض المناطق أمس هطول أمطار غزيرة، تسبب في وفاة 3 أشخاص وإصابة عشرة آخرين نتيجة وقوع حوادث مرورية والتماسات كهربائية، إضافة إلى انقطاع الكهرباء وتراكم المياه في العديد من الشوارع ومداهمة المياه لبعض المنازل، واحتجاز العديد من السيارات، التي تم إخراجها من أماكن تجمعات المياه.
ففي مدينة بريدة، كشفت الأمطار الغزيرة التي هطلت صباح أمس عن عجز أمانة منطقة القصيم عن تصريف السيول في بعض الطرقات والميادين والشوارع العامة التي تحولت إلى برك من المياه. ورغم وجود مجار للتصريف، إلا أنها لم تحل دون تحوّل بعض الطرقات إلى أنهار جارية. كما تسببت الأمطار في وقوع 25 حادثاً مروريا، وإصابة 4 أشخاص باصابات مختلفة، وتسرب المياه إلى منزلين في حي الشقة بمدينة بريدة.
ورصدت "الوطن" خلال جولة ميدانية على شوارع المدينة ضعف التصريف الذي دفع عمالة الأمانة إلى استخدام بعض القطع المعدنية، لمحاولة فتح بعض مجاري تصريف السيول في بعض الشوارع والطرقات، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل.
وأوضح المتحدث الرسمي لأمانة القصيم يزيد المحيميد، أن مدينة بريدة تنقسم أثناء هطول الأمطار إلى قسمين "مناطق مخدومة بشبكة تصريف السيول"، وتشكل 30% من المدينة، والقسم الآخر "مناطق غير مخدومة بالشبكة" وتشكل 70%. وأشار إلى أن ارتفاع نسبة المنطقة غير المخدومة يعود إلى ضعف الاعتمادات المالية لتلك المشاريع بمدينة بريدة، وأن المشكلة مرتبطة بشكل كامل بتوفر الاعتماد. وبين أن شبكات تصريف السيول ومحطات الضخ وخطوط النقل في القسم المخدوم تعمل بشكل اعتيادي، مضيفاً أن الأمانة تعمل في القسم غير المخدوم بشبكات تصريف السيول بأكثر من اتجاه بهدف معالجة أماكن تجمع مياه الأمطار باستخدام المضخات الآلية والمعدات وفرق النظافة العامة عبر خطة طوارئ مجدولة. وقال المحيميد إن الأمطار الغزيرة تسببت في تعطل الإشارات المرورية في بعض المواقع داخل المدينة وخارجها.
إلى ذلك، أكد رئيس قسم السير بمرور منطقة القصيم العقيد خالد الضبيب لـ "الوطن" وقوع أكثر من 25 حادثا مروريا داخل بريدة نتيجة الأمطار الغزيرة أمس، مبيناً تعرض أربعة مواطنين لإصابات مختلفة في حوادث متفرقة إحداها على طريق المطار جراء اصطدام سيارتين، وأخرى على طريق الملك فهد بمدينة بريدة بسبب انحراف مركبة عن مسارها وارتطامها بصبة أسمنتية نتج عنها إصابة قائد المركبة ومرافقه. من جهته، أوضح الناطق الإعلامي لمديرية الدفاع المدني بمنطقة القصيم المقدم إبراهيم أباالخيل أن البلاغات التي تلقتها غرف العمليات انحصرت في تسرب مياه داخل منزلين في حي الشقة بمدينة بريدة، تم التعامل معها وفق متطلبات الموقف، وكذلك احتجاز بعض السيارات في مناطق

طينية ورملية وتم إخراجها وتسليمها لأصحابها دون خسائر بشرية أو مادية، مبيناً أن حوادث الالتماسات الكهربائية دائماً ما تكون هي الأبرز عند هطول الأمطار. وأضاف أن فرق الدفاع المدني باشرت بعضها ومنها التماس كهربائي محدود في أسلاك جدار خارجي لمدرسة بنات عولج في حينه دون الحاجة لإخلاء الطالبات، إضافة إلى تسرب طفيف في كافتيريا بكلية البنات بحي المتنزه ببريدة. كما هطلت صباح أمس أمطار غزيرة على مدن ومحافظات منطقة الحدود الشمالية، شملت مدينة عرعر ومحافظة حزم الجلاميد عمت "راس حامر والسحماء". وصاحب هطول الأمطار تساقط "البرد" والثلج على حزم الجلاميد وما جاورها، فاكتست الأرض باللون الأبيض. كما هطلت أول من أمس أمطار متوسطة على محافظة رفحاء وعدد من القرى التابعة لها، وخيم الضباب صباح أمس على رفحاء وقرية الجبهان.
وكانت الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة توقعت في تقريرها عن حالة الطقس أمس، أن تكون السماء غائمة جزئياً إلى غائمة تتخللها سحب ركامية ممطرة قد تكون رعدية أحياناً على غرب وشمال شرق المملكة مروراً بمنطقتي القصيم وحائل.
إلى ذلك، لقي شخص مصرعه وأصيب ستة آخرون في سبعة حوادث إضافة إلى تعطل 15 سيارة تم إخراجها من قبل الدفاع المدني بسبب هطول أمطار على حفر الباطن والقرى والهجر التابعة لها، والمناطق الحدودية التي تشرف عليها.
وشهدت العديد من شوارع حفر الباطن تراكم المياه، حيث تهيأت شركة الكهرباء لمراقبة أعمدة الكهرباء لمواجهة أية طوارئ، فيما استعان عمال البلدية بالمضخات لشفط المياه المتراكمة.
وأوضح رئيس بلدية حفر الباطن محمد الشايع، أن عمليات البلدية تلقت 40 بلاغا من إدارات حكومية ومواطنين يبلغون عن تجمع مياه وتم التعامل معها، مشيراً إلى أن فرق طوارئ البلدية قامت بتنظيف مجاري الأمطار من العوالق التي جرفتها الأمطار. كما تمت الاستعانة بـ 10 وايتات ومضخات للمياه لسحب المياه من الأماكن المتجمعة بها. وحذر مدير إدارة الدفاع المدني بحفر الباطن العقيد أحمد الغيث، المواطنين والمقيمين من أماكن تجمع المياه وخاصة في المناطق البرية، مشيراً إلى أن إدارة الدفاع المدني تعمل بشكل دوري على تحديث الخطط الخاصة بمواجهة أخطار السيول بمشاركة كافة الجهات الحكومية المعنية. وأضاف أنه تم تجهيز الفرق قبيل هطول الأمطار ونشرها حول الطرق الرئيسة والفرعية إضافة إلى الاستجابة للبلاغات بشكل سريع.
وفي الباحة، أوضح الناطق الإعلامي لمديرية الدفاع المدني بمنطقة الباحة المقدم جمعان الغامدي أمس أنه نتيجة للأمطار الغزيرة التي هطلت على منطقة الباحة تلقى مركز القيادة والسيطرة العديد من البلاغات؛ حيث تمت مباشرة حادث تصادم في الجايزة نتجت عنه وفاة شخصين في حين جرفت السيول طفل لا يزال البحث جاريا عنه، وكذلك إخراج أربع سيارات محتجزة في كل من وادي برحرح وجرداء بني علي ودوس والباحة، كما تمت مباشرة عدد من الحوادث المرورية في كل من الجايزة والمخواة والموسى وشبرقة، وسقوط زنك في السوق الشعبي بالمخواة.
وأشار الغامدي إلى هبوط في الشارع العام أمام محطة الخلب بالمندق وانهيارات صخرية بشبرقة، وتمت مباشرتها من قبل فرق الدفاع المدني بالمنطقة، كما تلقى مركز القيادة والسيطرة بلاغا يفيد عن فقدان طفل في العاشرة من عمره وذلك في سيل وادي الشعب اليماني بناوان ولايزال البحث جاريا حتى إعداد هذا التقرير، ولاتزال دوريات السلامة وصافرات الإنذار تنبه المواطنين والمقيمين من خطورة الاقتراب من المواقع التي تشكل خطورة في الوقت الحالي مثل أودية تربة برحرح والكاحلة وبني سعيد والرميضة ووادي غليل ووادي رما وحظوة والقدحة ووادي الحال.
كما ورد تحذير من قبل الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة يفيد عن تكون سحب رعدية ممطرة مصحوبة برياح نشطة على مدينة الباحة ومحافظات بلجرشي والمخواة وذلك من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة الثامنة مساء.

التغريم والبيع في المزاد لعقارات غير السعوديين في مكة والمدينة

مهلة عامين لتصحيح أوضاع المخالفين بعد تطبيق اللائحة

المصدر: صحيفة المدينة الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.al-madina.com/node/422803

جابر المالكي - الرياض

حدّد نظام تملك العقار لغير السعوديين واستثماره العقوبات لمن يخالف هذا النظام حيث أشارت العقوبات الى انه يعاقب غير السعودي الذي يمتلك عقارًا داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة بالمخالفة لأحكام المادة (الخامسة من هذا النظام وأحكام اللائحة التنفيذية التابعة لتلك المادة ببيع العقار بالمزاد العلني ويورد ما زاد على مجموع (اصل القيمة التي دفعها الى البائع وتكاليف البناء ان وجدت) لخزينة الدولة.

وبينت العقوبات التي حصلت «المدينة» على نسخة منها انه يعاقب السعودي الذي يشتري عقارًا داخل مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة لحساب غير السعودي بغرامة تعادل (25%) من مجموع (اصل القيمة التي دفعها البائع وتكاليف البناء ان وجدت.

وتأتي هذه العقوبات بعد أن أقرها مجلس الشورى خلال جلسته الاحد الماضي، وفيما يلي المواد التي اشتملت على العقوبات:

أولا: اضافة مواد جديدة الى نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثمار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 15) وتاريخ 1421/4/17هـ وتكون بالنص الآتي:

*المادة العاشرة: يعاقب غير السعودي الذي يخالف احكام المواد «الاولى»و»الثانية» و»الرابعة» من هذا النظام وأحكام اللائحة التنفيذية التابعة لتلك المواد بما يلي: أ- بيع العقار بالمزاد العلني، ويورد ما زاد على مجموع «أصل القيمة التي دفعها الى البائع وتكاليف البناء ان وجدت «لخزينة الدولة، على أن يستوفي الرسم المحدد نسبته بـ» 10%» الوارد في المرسوم الملكي رقم « 44» وتاريخ 1377/11/9هـ من مجموع أصل القيمة التي دفعها الى البائع وتكاليف البناء ان وجدت.

ب - حسم ما نسبته « 20%» من مجموع (أصل القيمة التي دفعها إلى البائع وتكاليف البناء ان وجدت ويعاد اليه المبلغ الباقي.

2- يعاقب السعودي الذي يشتري عقارا لحساب غير السعودي بالمخالفة للاحكام الواردة في المواد «الاولى» و»الثانية» و»الرابعة» من هذا النظام واحكام اللائحة التنفيذية التابعة لتلك المواد بغرامة تعادل « 10%» من مجموع (اصل القيمة التي دفعها الى البائع وتكاليف البناء ان وجدت).

*المادة الحادية عشرة:

1- يعاقب غير السعودي الذي يمتلك عقارًا داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة بالمخالفة لأحكام المادة (الخامسة من هذا النظام واحكام اللائحة التنفيذية التابعة لتلك المادة بما يلي:

أ - بيع العقار بالمزاد العلني ويورد ما زاد على مجموع (اصل القيمة التي دفعها الى البائع وتكاليف البناء ان وجدت) لخزينة الدولة. على ان يستوفي الرسم المحددة نسبته بـ(10%) الوارد في المرسوم الملكي رقم (44) وتاريخ 1377/11/9هـ من مجموع اصل القيمة التي دفعها الى البائع وتكاليف البناء ان وجدت).

ب - حسم ما نسبته (35%) من مجموع (اصل القيمة التي دفعها البائع وتكاليف البناء ان وجدت)

2- يعاقب السعودي الذي يشتري عقارا داخل مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة لحساب غير السعودي بالمخالفة لأحكام المادة (الخامسة من هذا النظام واحكام اللائحة التنفيذية التابعة لتلك المادة بغرامة تعادل (25%) من مجموع (أصل القيمة التي دفعها البائع وتكاليف البناء ان وجدت).

*المادة الثانية عشرة:
1- يعاقب غير السعودي الذي يكتسب حق انتفاع - بما في ذلك الاستئجار- على عقار واقع داخل حدود مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة بالمخالفة لحكم المادة الخامسة من هذا النظام واحكام اللائحة التنفيذية التابعة لتلك المادة بغرامة تعادل قيمة الانتفاع.
2- يعاقب مالك العقار الذي منح حق انتفاع على عقاره - بما في ذلك الاستئجار- لغير سعودي بالمخالفة لحكم (المادة الخامسة) من هذا النظام واحكام اللائحة التنفيذية التابعة لتلك المادة، بغرامة تعادل (50%) من قيمة الانتفاع في المرة الاولى وفي حالة العود يغرم بمبلغ يعادل قيمة الانتفاع كاملة، وفي جميع الاحوال تحصل قيمة الانتفاع محل المخالفة.
*المادة الثالثة عشرة:
مع عدم الإخلال بما تقتضي به الأنظمة والتعليمات الاخرى يعاقب مكتب العقار او الوكيل عن المالك او من يسهم في ارتكاب اي المخالفات الواردة في هذا النظام ولائحته التنفيذية بغرامة لا تقل عن (50%) ولا تزيد على ما يعادل ما يحصل عليه نتيجة مخالفته.
*المادة الرابعة عشر: تشكل لجنة (أو أكثر) من وزارة المالية والامارة والبلدية لتقدير قيمة العقارات المخالفة لهذا النظام أو لتقدير قيمة الانتفاع منها ويصدر بتسميتهم قرار من وزير الداخلية.
*المادة الخامسة عشرة: يتولى موظفون من وزارة الداخلية ووزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التجارة والصناعة ووزارة العدل ووزارة الحج يصدر بتعيينهم قرار من وزير الداخلية بعد موافقة جهاتهم مجتمعين أو منفردين ضبط مخالفات أحكام هذا النظام وأحكام اللائحة التنفيذية وإحالتها الى هيئة التحقيق والإدعاء العام ويعدون من مأموري الضبط القضائي ويكونون تحت مسؤولية واشراف وزارة الداخلية.
*المادة السادسة عشرة: تتولى هيئة التحقيق والادعاء العام التحقيق في المخالفات المحالة اليها، والادعاء امام اللجنة المنصوص عليها في المادة (السابعة عشرة) من هذا النظام.
*المادة السابعة عشرة: تشكل لجنة (او اكثر) من وزارة الداخلية ووزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية على ان يكون من بين اعضائها مستشار نظامي على الاقل للنظر في مخالفات احكام هذا النظام ولائحته التنفيذية واقرار العقوبات المشار اليها في هذا النظام، وتعتمد هذه العقوبات بقرار من وزير الداخلية ويحق لمن صدر ضده قرار بعقوبة التظلم أمام المحكمة المختصة خلال ستين يومًا من تاريخ إبلاغه به.
ثانيًا: يحل العمل بالاحكام السابقة الواردة في البند (اولا) محل المرسوم الملكي رقم (م/ 62) وتاريخ 1427/9/25هـ وكذلك قرار مجلس الوزراء رقم (176) وتاريخ 1406/8/25هـ.
ثالثا: تنشر الاحكام السابقة الواردة في البندين «اولا» و»ثانيًا» في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها ويمنح المخالفون عند العمل بهذه الاحكام مهلة سنتين لتصحيح اوضاعهم بما يتفق معها.

بمناسبة شفاء خادم الحرمين الشريفين

العميد الرويسان: عفو شامل عن سجناء الحق العام وقضايا المديونيات

المصدر: صحيفة الشرق الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://www.alsharq.net.sa/2012/12/26/647000

الدمام – فهد الحشام

كشف مدير عام سجون المنطقة الشرقية، العميد عبدالرحمن الرويسان، عن صدور قرار يوم أمس يتضمن التوجيه بعفو شامل عن سجناء الحق العام وقضايا المديونيات، وذلك بمناسبة تماثل خادم الحرمين الشريفين للشفاء.

وأوضح الرويسان لـ «الشرق»، خلال مناسبة تدشين برنامج «تواصي» بسجن محافظة القطيف، أن اللجنة المعنية بقرار العفو باشرت عملها فور صدور العفو تمهيداً لإطلاق سراح أول دفعة ممن شملهم العفو، ولم يستبعد إطلاق سراح أول دفعة في وقت متأخر من يوم أمس.

وكان الرويسان قد دشن برنامج «تواصي» أمس بحضور رئيس لجنة تواصي الشيخ عبلان الدوسري، ومدير مكافحة المخدرات بالمنطقة الشرقية العميد عبدالله الجميل.

من جانبه، أفاد الدوسري أن برنامج «تواصي» وضع لإصلاح الشباب واحتوائهم وتخليصهم من شوائب الجريمة، ولتهيئة أجواء تساعدهم على التعايش مع المجتمع بعد إطلاق سراحهم من خلال البرامج التوعوية والدينية والاجتماعية والثقافية التي ينظمها للسجناء أثناء مدة حبسهم، إلى جانب عديد من البرامج الأخرى كرحلات الحج والعمرة وزيارات المشايخ، كما يسعى البرنامج إلى إيجاد فرص عمل للمعفي عنهم وذلك بعد التأكد من جدية رغبتهم بعدم العودة إلى الجريمة، حيث رفع البرنامج شعار «التنظيف ثم التوظيف».

وقال: «تتمثل أهداف البرنامج لمن هم خارج السجن بتحذير المستهدفين من رفقاء السوء حتى يتقوا الله، ويزيد الوازع الديني لديهم، وحتى لا يعودوا للرذيلة مرة أخرى، وحينما يصبحون أقوياء بربهم والتزامهم بالطاعات وارتفاع نسبة الإيمان في قلوبهم سيكونون بذلك سفراء لغيرهم».

ووصف أرباب السوابق بأنهم كمرضى العناية المركزة بالمستشفيات، وقد يستعصي التعامل معهم، لكنّ هناك انقياداً وقبولاً ورجوعاً وإنابة.

وشهد حفل التدشين استعراض نماذج إنسانية استفادت من برنامج «تواصي» بسجن الدمام، وحظيت هذه النماذج بتفاعل وتأثر معظم السجناء الموجودين في حفل التدشين بسجن القطيف.

مُدير الشؤون الإدارية والمالية وعدهم بحل مشاكلهم قريباً

42 موظفاً بالصحة يتجمعون داخل الوزارة للمطالبة بالتحسين الوظيفي

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمبر 2012م
http://sabq.org/ymtfde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:

تجمع اليوم 42 موظفاً بالصحة داخل الوزارة؛ للمطالبة بتحسينهم على الكادر الصحي، موضحين أنهم حاملون لمؤهل صحي بكالوريوس إدارة خدمات صحية، وعلم نفس، وعلم اجتماع "إداريين وفنيين"، فيما وعدهم مُدير الشؤون الإدارية والمالية بالوزارة بإرسال خطابات لجميع مديريات الشؤون الصحية بالمملكة؛ للعمل على حل مشكلتهم.

وفي التفاصيل.. تجمع اليوم بداخل وزارة الصحة 42 موظفاً من الحاملين لمؤهل صحي بكالوريوس - إدارة خدمات صحية، وعلم نفس، وعلم اجتماع "إداريين وفنيين"؛ للمطالبة بتحسينهم على الكادر الصحي، فيما كان مُدير الشؤون الإدارية والمالية بالوزارة قد التقاهم ووعدهم بأن يتم البدء في إرسال خطابات لجميع مديريات الشؤون الصحية بالمملكة، وتشمل الموظفين الذين لديهم نواقص وعليهم إكمالها، والموظفين المستبعدين، مؤكداً لهم أن شؤون الموظفين تعمل على برنامج tmt لفرز الموظفين، وعند وصول الرد من المديريات والانتهاء من البرنامج يتم التحسين.

ويأتي ذلك في الوقت الذي تنتهي المُهلة الممنوحة للوزارة من قبل وزارة الخدمة المدنية شهر ربيع الأول القادم، وأن التحسين سيكون بإذن الله نهاية ذلك الشهر، بعد توجيه مُعاملات التحسين للخدمة؛ وفقاً لما أفاد به الموظفون لـ"سبق" التي كانت قد تابعت مجريات التحسين الذي يُطالبون به ومُناشدتهم بذلك.

وأكد الموظفون المتضررون أن أول خطأ تم الوقوع فيه هو تعيينهم من وزارة الخدمة على وظائف إدارية، وبعد مباشرتهم في وزارة الصحة رفعوا معاملاتهم للتحسين على الكادر الصحي، وكان ذلك منذ عامين ولم تحل قضيتهم حتى الآن.

وأضافوا: وزارة الصحة تُماطل وتؤخر تحسيننا مع العلم بأن عددنا تجاوز 3000 موظف، في الوقت الذي دارت فيه عدة خطابات بين الصحة والخدمة المدنية، وتم الاتفاق مع الخدمة المدنية على تحسين وضع موظفي وزارة الصحة في مهلة تمتد إلى سنتين، وانتهت المهلة ولم يتم تحسين أي موظف منهم.

وأوضح الموظفون أنه تم وضع معايير من قبل الخدمة المدنية لوزارة الصحة؛ لتحسين الأوضاع الأسبوع الماضي، ومن ضمن هذه المعايير انتظار المتخرجين من الجامعات عن النصف الأول، كذلك أصحاب المؤهل "إدارة صحية" انتساب، حيث لابد أن يُحظر تكليف مدير مستشفى، أو مدير مركز صحي، أو مدير مناوب بحد أدنى 6 شهور خدمة، الأمر الذي قد يُحدث تعارضاً في المعايير.

وبينوا أنهم تكبدوا المشقة في عملية مراجعاتهم لوزارة الصحة للبحث في أمرهم، باعتبار أنهم موظفون ويقطعون 1200 كم مرتين في الأسبوع، ويواجهون مصاعب وعوائق حتى يصلوا إلى الوزارة، ثم لا يجدوا إلا الوعود فقط التي لا تُنفذ.

رفضوا حكماً قضائياً في صالحه.. فحاول إخافتهم بـ4 رصاصات بالهواء

خلاف بين ورثة ومستأجر يتطور لإطلاق نار في شارع الحج بمكة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م
http://sabq.org/gotfde

هد المنجومي- سبق- مكة المكرمة:
تحقق دائرة الاعتداء على النفس بهيئة التحقيق والادّعاء العام وشرطة العاصمة المقدسة ممثلة في مركز شرطة المعابدة مع مواطن أطلق أربعة أعيرة نارية في الهواء من سلاح رشاش بقصد التخويف بعد خلاف نشب بينه وبين ورثة لمحله التجاري بشارع الحج.
وتفيد المعلومات التي حصلت عليها "سبق" بأن مواطناً مستأجراً لمحل مفروشات بمبلغ 80 ألف ريال في السنة في محلات المفروشات بشارع الحج حضر له الورثة وطلبوا إخلاء محلهم أو دفع مبلغ 150 ألف ريال، معللين بأن الأسعار ارتفعت، وتطورت القضية حتى وصلت المحكمة.
وصدر حكم شرعي ببقاء المستأجر حتى انتهاء عقده وبقيمة الإيجار نفسه المتعاقد عليه مع والدهم بمبلغ 80 ألف ريال مما أثار غضب الورثة، فحضروا مساء أمس وأغلقوا المحل، مما جعل المستأجر يخرج سلاحا من سيارته ويطلق أربعة أعيرة بالهواء بقصد إخافتهم.
وأبلغت الجهات الأمنية وحضرت الدوريات وألقت القبض على مطلق النار وتحويله لمركز شرطة المعابدة.
وأوضح الناطق الإعلامي في شرطة العاصمة المقدسة المقدم عبد المحسن بن عبدالعزيز الميمان "أن خلافاً نشب بين مالك محال في حي شارع الحج والمستأجر قام على أثرها الأخير بإخراج سلاح كان يحمله وقام بإطلاق عيارات نارية في الهواء".
وقال إنه تم القبض على مطلق النار وجارٍ التحقيق معه في قسم شرطة المعابدة وسيتم إحالة القضية لهيئة التحقيق والادّعاء العام بحكم الاختصاص.

نثار

الخطر القادم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمبر 2012م
http://www.alriyadh.com/2012/12/26/article796053.html

عابد خزندار

وربما الراهن، وهو أنه لم يعد بمقدورنا أن نستقدم أطباء ومهندسين ومبرمجين وحتى عمالة، على قدر مقبول من التدريب والتأهيل والخبرة، إذ إن البلاد التي كنا نستقدم منها هؤلاء تطورت ونمت وارتفع مستوى المعيشة فيها، بحيث أن أطباءها ومهندسيها وعمالتها الماهرة أصبحت تتقاضى رواتب عالية وتتمتع بدخول مجزية تغنيها عن الاغتراب، وما نستقدمه هو الحثالة التي لا تجد عملا مجزيا في بلادها، أو المزورون الذي لا ينطلي تزويرهم على بلادهم، وينطوي بسهولة علينا. وسيزداد الأمر استفحالا في المستقبل فلا نجد حتى هؤلاء، ونتجه إلى بلدان متخلفة لا يجد أطباؤها ومهندسوها وهم متخلفون أيضا عملا مجزيا في بلادهم، ونستقدمهم إلى بلادنا، ونحن نعاني من الأخطاء الطبية والمشاريع المتعثرة والأعمال غير المتقنة، ونعزو السبب إلى الروتين أو الإهمال الحكومي وعدم المراقبة والمتابعة، والترسية على أقل الأسعار، بينما السبب عدم كفاءة الفنيين والمهنيين الذين ينفذون هذه الأعمال. وأنا كمواطن أعاني ما تعاني منه الحكومة حين أتعامل مع أطباء، أو مع عمالة من الموجودة في بلادنا، وأكتشف بعد حين أن المرض الذي شخصه لي طبيب غير صحيح، والعلاج الذي وصفه يمرض ولا يعالج، كما أن العمالة التي استخدمها تخرب أكثر مما تصلح، والحل أن نعتمد على أبنائنا، وبرنامج الابتعاث الذي بدأت الدولة في تنفيذه قبل سنين هو من أعظم البرامج التي انجزتها، ويجب أن نتوسع فيه، في الوقت الذي يجب أن نرقى فيه بمستوى جامعاتنا فلا تخرج لنا أنصاف متعلمين.

أين المسؤول عن ملف العنف الأسري؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/26/article_719994.html

عبد الله باجبير

نحن نعرف أن العنف نشاط إنساني تاريخي، ولعل حادثة قتل "قابيل" لأخيه "هابيل" هي أول حالة عنف أو جريمة قتل عرفها التاريخ .. وتحديداً أقدم حالة اعتداء أسري .. العنف موجود في كل مكان وزمان .. ولم يقتصر على مكان دون آخر .. ولكن الاختلاف يكمن في طريقة مواجهته ومعالجته وإيجاد الحلول السليمة التي تقف إلى جانب المعتدى عليه، وتحد من استخدامه ثانية .. ففي "أمريكا" مثلاً الويل، كل الويل للأب الذي يتجرأ ويصفع ابنته على وجهها .. فمن حقها أن تلجأ للقانون أو التلويح بالاستنجاد بالبوليس والذي يأتي على الفور ليتخذ إجراءاته المتعددة ويقف الأب أمام ابنته منتظراً العفو والتنازل وإلا فمن حقها مغادرة المنزل فوراً ونزع وصايته عنها أو أخذ تعهد بعدم التعرض. وهكذا. لكل بلد قوانينه

الخاصة في مواجهة العنف الأسري، فكيف نواجه نحن العنف الأسري في المملكة والمتزايد بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وقبل أن يتحول العنف الملحوظ ضد المرأة والطفل إلى ظاهرة تصعب السيطرة عليها؟ حيث يمثل العنف الأسري ضد المرأة والطفل 99 في المائة من نسبة جميع البلاغات ويدخل في هذا العنف التحرش الجنسي ضد النساء والأطفال.

والمتابع لما ينشر في الآونة الأخيرة من حوادث عنف ضد المرأة والطفل وحتى ضد الآباء والأمهات من عقوق، مع العلم أن ما ينشر أو ما يصل إلى الإعلام ليس كل الحقيقة ولكنه جزء مما يجري في الواقع، وخلف الأبواب الموصدة، ومع ذلك فإن ما يتم الكشف عنه مفجع، وبصورة صادمة لا تصدق.

أين الجهات المسؤولة عن حماية النساء والأطفال من متابعة هؤلاء القتلة المجرمين، وعمل الدراسات، ومد يد العون للمعتدى عليهم، نساء وأطفالاً، حيث إن العنف الذي يتعرض له معظمهم من قبل الأب، والشقيق الذي يريد أن يفرض سطوته على شقيقاته، والزوج الجاهل الذي يرى أن رجولته لا تتحقق إلا بالضرب والصراخ، والإهانات المتكررة حتى تصبح الزوجة طوع أمره، بسبب اعتقاده الخاطئ. ولا تقل عن موضوع العنف الأسري، حالات التحرش الجنسي، حيث إنها مستترة بحكم أعراف المجتمع، وخصوصاً أن الضحية تخشى أن تتشكى لأقرب الناس، أين معاقبة المعتدي؟! أين برامج تأهيل الضحية من الإيذاء الجسدي؟ .. إن معظم هؤلاء المجرمين مرضى نفسيون ومعوقون اجتماعياً ويفرزون لنا الضحايا كل يوم!

آن الأوان لاتخاذ خطوات جادة في مواجهة هذا الملف المهم لحماية الأسرة السعودية من هذه الهاوية المخيفة!

اتساع دائرة الفقر بألمانيا

المصدر: جريدة الوطن الخميس 7 صفر 1434 هـ - 20 ديسمبر 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=125462&CategoryID=2

برلين: واس
أوضحت الهيئة الألمانية لمكافحة الفقر أمس أن نسبة الفقر ارتفعت من 14 % نهاية عام 2011 إلى 17.5% في ديسمبر الجاري، وأن حوالي 7.9 ملايين شخص يعدون فقراء للغاية. وقالت رئيسة الهيئة ميشائيلا هوفمان إن حوالي 1.5 مليون شخص يتقاضون مقابل عملهم حوالي 5 يوروهات على ساعة العمل، منهم من يتقاضى يورو واحدا على الساعة. وذكرت أن الهوة بين الفقراء والأغنياء أصبحت واسعة وعميقة، مطالبة الحكومة الألمانية بالسعي وبذل الجهود لتحسين وضعية المجتمع الألماني.

حقوقيون : الأردن حقق خطوات كبيرة في التزامه بمعايير حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الدستور الاحد 10 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م
http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2012%5C12%5CLocalAndGover_issue1888_day23_id457179.htm#.UNa1xuTtTSg

عمان - الدستور - ليلى خالد الكركي
دعا حقوقيون الحكومة للمضي نحو وضع مزيد من التشريعات المتعلقة بتعزيز مفاهيم حقوق الإنسان مع حلول العام المقبل، بخاصة تلك التي رفعت شعارات رئيسية حولها في الثورات العربية، مرتكزة على الكرامة الإنسانية.
واعتبروا في حديث لـ»الدستور» ان الأردن يشكل حالة خاصة كونه لم ينجرف وراء ثورات الربيع العربي «بل انه بدأ يقطف ثمار هذا الربيع العربي من حيث سعيه الدائم الى تحقيق مزيد من الاصلاحات في مستوى السياسات الحكومية تجاه قضايا حقوق الانسان، ووجود حركات إصلاح دستورية وتشريعية وإدارية ومحاربة للفساد».
واجمعوا على أن ذكرى الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي حلت اخيرا اتسمت هذا العام بطابع خاص لتزامنها مع المرحلة الانتقالية التي شهدتها وما زالت المنطقة العربية، مؤكدين أن الأردن لا ينفصل عن تلك التحولات التي أرست مفاهيم إنسانية، وبينت أن حقوق الإنسان ومبادئه هي البنية الأساسية للإصلاحات المجتمعية.
أستاذة القانون في جامعة الإسراء د. علا عباسي قالت ان الأردن كان من الدول التي صادقت على غالبية الاتفاقات الخاصة بحقوق الإنسان والعهد الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، وانه بالتالي خطا خطوات كبيرة في التزامه بمعايير حقوق الإنسان وتفعيل مفاهيمه عما كانت الأمور عليه قبل عشر سنوات.
وقالت عباسي ان الأردن كان وما يزال حريصا على الافادة من الأحداث التي طالت المنطقة العربية، فيما يتعلق بتعزيز مبادئ حقوق الانسان، وأهمية أن يتمتع المواطن الأردني بها، خاصة في ظل الربيع العربي، حيث حرصت الحكومة على الاستفادة من العبر والدروس التي طرحها الربيع العربي للوفاء بالتزاماتها الطوعية والقانونية بمصادقتها على الاتفاقيات والمواثيق الدولية لا سيما المتعلقة بحقوق الانسان، عبر المواءمة بين التشريعات الوطنية والدولية، وأن تقوم بتعديلها أو إلغائها بما يضمن التزامات المملكة.

ولفتت عباسي الى ان امام الأردن فرصة لالتقاط واستغلال التحولات في المنطقة العربية لصالحه عبر تعزيز مفهوم سيادة القانون ومحاربة أشكال الفساد.
رئيس الجمعية الأردنية لحقوق الإنسان د. سليمان صويص قال ان المظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح ومكافحة الفساد وحماية مستوى معيشة المواطنين في مواجهة ارتفاعات الأسعار، وتدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن وإطلاق التحضيرات للانتخابات النيابية المقبلة وتنفيذ الإصلاحات الدستورية والحريات الاعلامية كانت هي العناوين الكبرى التي دارت حولها تطورات أوضاع حقوق الإنسان في الاردن خلال العام 2012 وفي نفس الوقت هي تحديات على الأردن التصدي لها ان اراد تعزيز مفاهيم حقوق الأنسان وكرامة المواطن لديه.
وأشار صويص الى «تراجع» الحقوق السياسية للمرأة الأردنية عام 2012 بالرغم من «الربيع العربي» والاصلاحات الدستورية الأردنية، قائلا ان هناك غيابا للمرأة في الحكومة الحالية وفي الهيئة المستقلة للانتخاب والمحكمة الدستورية ووجودا شكليا للمرأة في الاحزاب السياسية.
لكن د. صويص استدرك بالقول ان حالة حقوق الانسان العامة في الأردن تبقى افضل من غيرها «بعكس بعض الدول الكبرى التي تتشدق بحقوق الإنسان وهي في الحقيقة والواقع غير معنية بهذه الحقوق إلاّ بمقدار ما يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية».
أستاذة القانون في الجامعة الأردنية، رئيسة القسم الأكاديمي في مركز دراسات المرأة د. عبير دبابنة قالت ان الأردن خطا خطوات واسعة في تعزيز مفاهيم حقوق الانسان والحكومة تعمل على نحو منهجي لدعم تلك المفاهيم عبر دعم المواطنين للعيش في رفاه اقتصادي وحصولهم على المستوى الأدنى للحياة الكريمة.
وأضافت أن «الأردن محظوظ، لأنه يتمتع بوجود بيئة للحوار الوطني مع كافة الأطياف التي تسعى بشعاراتها لتحسين وضع البلاد، وليس تخريبه وهذه فرصة ذهبية يجب استغلالها»، مشيرة الى ان الأردن حقق خطوة نوعية وايجابية بقيامه بتعديل الدستور عام 2011، الأمر الذي سيسهم في تعزيز الحريات وحقوق الإنسان والمواطن الأردني بشكل اكبر.

الفقر والخوف من العصابات يدفعان أطفالا للهجرة إلى أميركا

خاطروا بكل شيء للقيام برحلة محفوفة بالمخاطر من أميركا الوسطى

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://www.aawsat.com/details.asp?section=54&article=710038&issueno=12445

أريزونا - لندن: «الشرق الأوسط»
أدرك «دييغو كانيل أوردونيس» (16 عاما) أنه يحتاج إلى الهجرة من غواتيمالا بعد وصول أفراد عصابات إلى المتجر الذي كان يعمل به للحصول عنوة على المال من رئيسه.
لم يظهر رئيسه في مكان العمل في اليوم التالي، لكن أفراد العصابة هم الذين ظهروا. طالبوا كانيل أوردونيس بأن يدفع لهم المال، وكان ينظر لعمله في المتجر على أنه خطوة للأمام بعد أن أمضى سنوات في مسح الأحذية ليعول أسرته منذ أن كان عمره تسع سنوات.

تذكر كانيل أوردونيس البالغ من العمر 21 عاما حاليا ما حدث قائلا في مقابلة أجريت معه مؤخرا في مركز للخدمات الاجتماعية في ورستر بولاية ماساشوستس «أخرجوني من المتجر ثم أخذوا المال وضربوني.. كانوا يلاحقونني في كل مكان».

وخشية على حياته انضم كانيل أوردونيس إلى عدد متزايد من أطفال أميركا الوسطى الذين يخاطرون بكل شيء للقيام برحلة محفوفة بالمخاطر إلى الولايات المتحدة، ومن أسبابها عنف العصابات على نطاق واسع والفقر المدقع. وخلال رحلة مضنية عبر المكسيك خطف رفيقه في الرحلة البالغ من العمر 18 عاما لفترة قصيرة، واحتجز مقابل فدية. وانتهت الرحلة عندما استسلم الاثنان لسلطات الهجرة في تكساس، إذ لم يكن صديق كانيل أوردونيس يستطيع المشي بسبب جروح في قدمه.

وارتفع بشدة عدد المهاجرين صغار السن الذين احتجزتهم السلطات الأميركية خلال العام الماضي. وأظهر تقرير صدر في أكتوبر (تشرين الأول) من لجنة المرأة للاجئين أنه في حين أنه تجري إعادة أغلبهم إلى أوطانهم فإن من يفرون من بلادهم بسبب العنف الأسري أو سيطرة العصابات على مجتمعاتهم يمكن منحهم حق اللجوء. وهذه اللجنة جزء من اللجنة الدولية للإنقاذ، وهي منظمة غير حكومية تأسست عام 1933 ومقرها الولايات المتحدة.

وتشير أحدث الإحصاءات التي أصدرتها اللجنة وحصلت «رويترز» على نسخة منها إلى أن نحو 13625 طفلا مهاجرا وضعوا رهن الاحتجاز وأحيلوا إلى سلطات الأحداث خلال فترة الاثني عشر شهرا التي انتهت في سبتمبر (أيلول). ويمثل هذا العدد زيادة حادة بعد أن كان العدد يتراوح بين ستة آلاف وثمانية آلاف خلال السنوات الخمس السابقة.

وتقول الدراسة إن أغلب هؤلاء الأطفال من غواتيمالا وهندوراس والسلفادور. وأضافت أنهم يفرون من العصابات المنتشرة في بلدانهم مثل «إم إس 13» التي اتهمت بتهريب المهاجرين والخطف والاغتصاب والقتل، وكذلك بسبب الفقر المدقع. كما أظهرت الدراسة أن الأطفال في أميركا الوسطى يواجهون مأزقا لأنهم أما أن يتعاملوا مع العصابات التي تهدد بقتل كل من لا ينضم إليها أو الشرطة التي تفترض بالفعل أنهم منتمون لعصابات.

وفي التقرير الذي صدر بعنوان «المجبرون على الفرار.. ضياع الفتية والفتيات في أميركا الوسطى»، قال أغلب من أجريت معهم مقابلات وعددهم 151 - وهم 129 فتى و22 فتاة – إنهم سيخوضون هذه الرحلة الخطرة مرة أخرى أفضل من أن يبقوا في أوطانهم. وأضاف التقرير «هؤلاء الأطفال أبدوا حاجة ملحة للفرار وإرادة هائلة للبقاء على قيد الحياة.. وإلى أن تتغير ظروف الأطفال في هذه الدول بشكل كبير فمن المتوقع أن يصبح هذا الاتجاه هو المعيار الجديد».

ويأتي ارتفاع أعداد الوافدين على مدى العام المنصرم في الوقت الذي بلغ فيه معدل الاعتقالات على الحدود الأميركية مع المكسيك أدنى مستوى منذ أوائل السبعينات. ولا يتفق مسؤول في هيئة الجمارك وحراسة الحدود بالولايات المتحدة مع النتيجة التي خلص إليها التقرير قائلا إن هذه الزيادة ربما لا تمثل اتجاها على المدى الطويل. وقال المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه متعللا بسياسة إدارته «لكن هذه الزيادة ليست غير متسقة مع اتجاهات وأنماط الهجرة، وهي تتم بالتناوب وتتغير من شهر لآخر على مدى العام».

وأظهر التقرير ومقابلة أجرتها «رويترز» مع خمسة شبان قاموا برحلة غير مشروعة وهم قصر أن الرحلة تمثل مجموعة من المخاطر كل له سماته الخاصة. ويعبر الكثير من المهاجرين الحدود على أسطح قطارات الشحن مع تعرضهم دائما لخطر السقوط من أعلى. كما أنهم لقمة سائغة لمحترفي السرقة بالإكراه والخطف.

خطفت عصابة زيتا للمخدرات في المكسيك فرانكلين تشافاريا، واحتجز مقابل فدية عندما كان عمره 16 عاما، لدى قيامه بمحاولته الثانية لدخول الولايات المتحدة. وقال تشافاريا الذي يبلغ حاليا 20 عاما في مقابلة أجريت في فينكس بولاية أريزونا «أفراد عصابة زيتا خطرون. إنهم يريدون المال ويريدون معرفة إذا كانت لك أسرة في الولايات المتحدة يمكن أن تدفع الفدية أم لا». وأضاف قائلا «بعد خمسة أيام سألت نفسي: ما الذي أفعله هنا؟.. ما الذي يحدث.. ما الذي يفكرون فيه.. قررت الخروج قبل أن يحدث خطب ما». أطلق مسؤولون أميركيون حملة توعية في وسائل إعلام أميركا اللاتينية هذا الشهر بهدف إثناء الأطفال الذين يسافرون بمفردهم عن محاولة القيام بهذه الرحلة. وفي هذه الحملة تستخدم الأفلام والملصقات والإعلانات الإذاعية حتى مارس (آذار) لإظهار المخاطر من «احتمال إصابة الأحباء الذين تتركونهم بالأسى»، كما ورد في منشور أصدرته هيئة الجمارك وحراسة الحدود.

ويعيش تشافاريا، وهو أصلا من هندوراس، مع أسرة بالتبني في أريزونا، والتحق بمدرسة ثانوية. في حين أن كانيل أوردونيس يعيش مع أسرة بالتبني في كونيتيكت والتحق بكلية. والاثنان معهما البطاقة الخضراء التي تجعل منهما مقيمين دائمين في الولايات المتحدة. وبصفة عامة فإن نوعين من الخوف يدفعان الكثير من الأطفال للفرار من بلادهم، إما الخوف من التحول إلى ضحية للعنف أو الاضطرار لارتكاب ممارسات عنيفة للبقاء على قيد الحياة.

وقال سلفين مونوز، البالغ من العمر 23 عاما والذي يعيش في ورستر وفر من هندوراس وعمره 16 عاما «هؤلاء الأشخاص يجعلونك تقدم على أشياء لم تكن ترغب في القيام بها.. تحاول أن تكون شخصا ما في الحياة.. لكنك لا تستطيع ما لم تنضم لهم في بيع المخدرات وقتل البشر. وأنت لا تريد أن تفعل ذلك. تريد أن تكون شخصا أفضل».

في تصريح لوكالة الأنباء الألمانية أكد فيه دعم الأسر الراعية لهم شهرياً العثيمين: السعودية الدولة الوحيدة بالعالم في منح الجنسية لـ"اللقطاء"

المصدر: جريدة سبق الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 24 ديسمبر 2012م
http://sabq.org/qftfde

د ب أ- الرياض:
كشف وزير الشؤون الاجتماعية السعودي يوسف العثيمين، عن أن المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تمنح الجنسية للقطاء.
وقال الوزير العثيمين في تصريح صحفي له أمس، إن الوزارة لجأت لإطلاق صفة ذوي الظروف الخاصّة على اللقطاء، كونها لا تعلم مَن يلقي بهؤلاء الأطفال الذين يتركون عادة قرب مستشفى أو مسجد.
ولفت إلى أن المملكة قد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي تمنح الجنسية لمثل هذه الحالات، وأن هذا يُحسب للمملكة في التعامل معهم، مشيراً إلى أنهم يلقون كل الرعاية والاهتمام مثلهم مثل كل مواطنٍ سعودي يتمتع بجميع الخدمات.
ونوّه إلى قيام الدولة بدعم الأسر الراعية لهؤلاء المجهولين بمبلغ شهري، إضافة إلى منح مبلغ 20 ألف ريال بعد أن يستقل المعني بالرعاية كأن يتزوج، كما تساعد الراغب في الزواج منهم بمبلغ 60 ألف ريال.

كريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 8 صفر 1434 هـ - 21 ديسمبر 2012م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/464391	خطأ! خطأ!خطأ! ماهر عاشور www.maherashour.com
المصدر: جريدة الوطن السبت 9 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4261	خطأ!

خطأ! 	المصدر: جريدة الجزيرة الاحد 10 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م http://www.al-jazirah.com/2012/20121223/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%DD%E5%CF%20%C7%E1%CC%C8%E=D%D1%ED&sms
	المصدر: جريدة الشرق الاحد 10 صفر 1434 هـ - 22 ديسمبر 2012م http://www.alsharq.net.sa/2012/12/23/642109

خطأ!

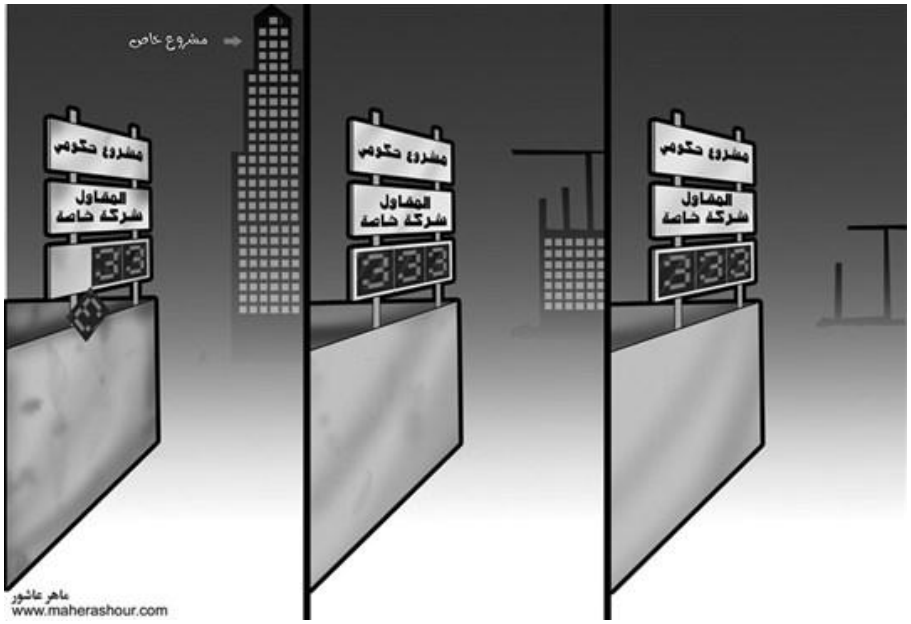

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/465402

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 11 صفر 1434 هـ - 23 ديسمبر 2012م

http://www.alriyadh.com/2012/12/24/article795479.html

خطأ!خطأ! 	الرياض www.Alriyadh.com المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م http://www.alriyadh.com/2012/12/25/article795865.html
 	الرياض www.Alriyadh.com المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 12 صفر 1434 هـ - 25 ديسمبر 2012م http://www.alriyadh.com/2012/12/25/article795930.html

المصدر: جريدة الوطن
الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4274

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء 13 صفر 1434هـ - 25 سبتمر 2012م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/465920